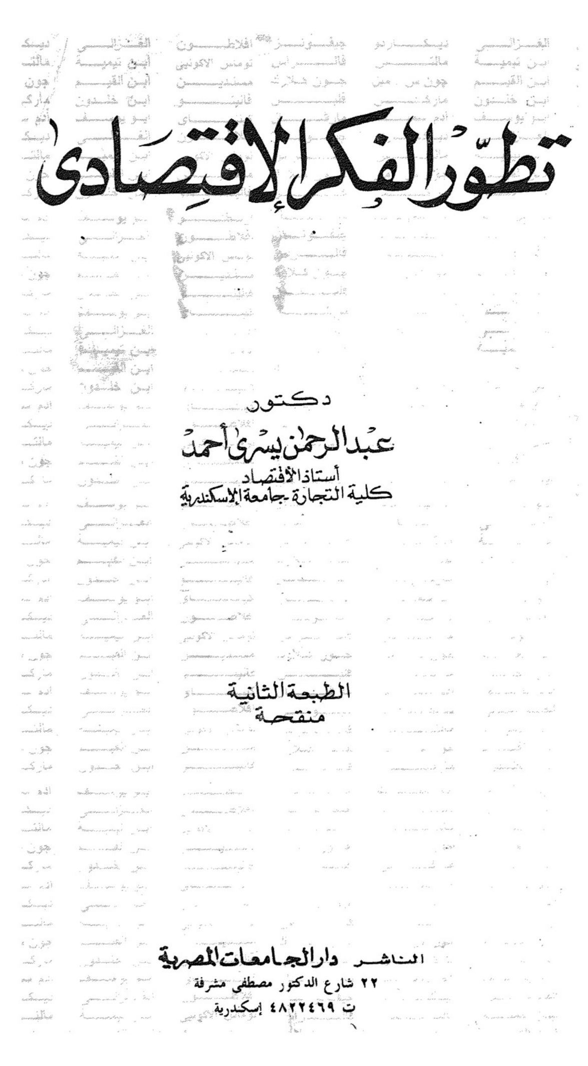


تطور الفكر الاقتصادى

دكتور
عبد الرحمن يسرى أحمد
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة جامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية
منقحة

الناشر دار الجامعات المصرية
٢٢ شارع الدكتور مصطفى مشرفة
ت ٤٨٢٢٤٦٩ إسكندرية

اهداءات ٢٠٠٣

ﺭﺓ المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيوني

الإسكندرية

تطور الفكر الاقتصادى

دكتور
عبد الرحمن يسرى أحمد
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

الطبعة الثانية
منقحة

الناشر دار الجامعات المصرية
٢٢ شارع الدكتور مصطفى مشرفة
ت ٤٨٢٢٤٦٩ إسكندرية

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

« قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصد تم فذروه فى سنبله إلا قليلاً مما تأكلون ۞ ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدتم لهن إلا قليلاً مما تحصنون ۞ ثم يأتى من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ۞ »

[٤٧ - ٤٩ يوسف]

« وقال الملك ائتونى به استخلصه لنفسى فلما كلمه قال انك اليوم لدينا مكين أمين ۞ قال اجعلنى على خزائن الارض انى حفيظ عليم »

[٥٤ - ٥٥ يوسف]

صدق الله العظيم



مقدمة المؤلف

للطبعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

بدأت فى تجميع المادة العلمية لهذا الكتاب منذ عام ١٩٧٠ .ومنذ ذلك العام وأنا ابذل مجهوداً مستمراً لتنمية هذه المادة العلمية وتنقيحها . وبالرغم من هذا فاننى مازلت أشعر – والحق يقال – أن ثمة نقصاً وقصوراً واضحاً فى بعض الموضوعات لم يمكن لى حتى الآن تلافيه . ولكن الظروف الواقعية هى التى تملى علينا فى كثير من الأحيان مواقف معينة ... ومن هذه المواقف الأقدام على طباعة هذا الكتاب . فلاشك أن حاجة طلابى الذين قمت بتدريس مادة تطور الفكر الاقتصادى لهم إلى مرجع مناسب قد دفعتنى دفعاً إلى كتابة أول مذكرات فى هذه المادة والتى نشرت بجامعة الاسكندرية عام ١٩٧١ ، ثم بجامعة بيروت العربية عام ١٩٧٣ . ولقد كان للقصور الواضح فى المراجع العربية فى مادة تطور الفكر الاقتصادى دور هام فى اتخاذ قرارى فيما بعد باخراج الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى عام ١٩٧٩ . ففى خلال فترة طويلة من السنوات التى مرت على انشاء الجامعات المصرية والعربية الحديثة لم يكن موجوداً لدى طلاب الاقتصاد سوى مراجع معدودة على اصابع اليد الواحدة هى التى تستدعى الاحترام والتقدير . ولقد ازداد عدد المراجع العلمية فى تاريخ أو تطور الفكر الاقتصادى بعد ذلك ولكن مع وجود نقائص واضحة ... فبعض المراجع كان مختصراً اكثر من اللازم وبعضها مطولاً أكثر من اللازم بالنسبة لحاجة الطلاب المتخصصين ، وبعضها لم يلتزم (للأسف) باى منهج علمى فى عرض الموضوعات . دع جانباً ان مراجع معينة احتوت على مادة علمية عسرة الهضم بسبب التزام مؤلفيها دون أى مبرر بترجمة شبه حرفية لبعض النصوص والاراء التى وردت فى مراجع أجنبية ذائعة الصيت . وما ابرىء نفسى من نقص أو عيب ، ولكنى بذلت جهداً قدر استطاعتى حتى

أقدم للطلاب مادة علمية لاهي بالوجيزة ولا هي بالمفرطة فى الطول . كما اننى التزمت بمنهج واضح وهو تقديم المادة العلمية التى تجعل الطالب أكثر فهماً لسلسلة التطور الفكرى فى علم الاقتصاد ومن ثم أكثر استعداداً لفهم النظرية أو التحليل الاقتصادى بصفة عامه ، وأكثر تفتحاً لتلقى المساهمات الجديدة التى تطرأ على النظرية ووضعها فى موضعها الصحيح ، وأكثر ادراكاً للمناهج أو الادوات العلمية التى استخدامها الاقتصاديون فى بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية فى ظروف مختلفة على مدى التاريخ قديماً وحديثاً .

ولود أن أقول أن مجهودى الخاص فى هذا الكتاب لا يزيد عن عملية تجميع المادة علمية والبحث عن أنسب وأيسر أسلوب لعرضها ، وسوف يتأكد من هذا الأمر أى متخصص واسع الاطلاع فى مادة تطور الفكر الاقتصادى وربما كان لى بعض تعليقات خاصة متناثرة فى ثنايا الموضوعات التى عرضتها هنا وهناك فى الفصول المختلفة ولكن ليس أكثر من هذا . وأحب أن أقول ان السبب فى خروج بعض هذه التعليقات الخاصة من جانبى هو اهتمامى بمسألة الفائدة من دراسة تطور الفكر الاقتصادى خاصة فى ظروف بلداننا النامية التى تفتقر إلى النظرية الاقتصادية ، ومن ثم السياسة الاقتصادية ، الملائمة لها .

وانطلاقاً من هدفى فى استكمال المادة العلمية وفى تقديم كل ما يمكن أن يفيد فى تطور النظرية الاقتصادية ، الملائمة لظروف البلدان النامية الاسلامية بصفة خاصة ، فقد اقدمت فى هذه الطبعة على عرض الفكر الاقتصادى الاسلامى فى فترة العصور الوسطى . ولا أدعى ابداً اننى قد قدمت شيئاً كاملاً فى هذا الشأن بل هى محاولة أولى أرجو من الله ان يعيننى على تنقيحها فيما بعد . ولقد استفدت فى هذه المحاولة العلمية من تجربتى فى تدريس المادة فى قسم الاقتصاد الاسلامى بكلية الشريعة بجامعة أم القرى فى مكة المكرمة حرسها الله وأعزها ورعاها دواماً . ولقد كان لبعض الكتابات السابقة المتفرقة فى موضوعات شتى فى الفكر الاقتصادى الاسلامى دور لا انكره فى مساعدتى فى الكتابة . وعلى سبيل المثال بعض كتابات الاستاذ الكبير الراحل الدكتور محمد أبو زهرة وكذلك بعض ماكتبه أساتذة من المعاصرين على رأسهم الدكتور نجاة الله

صديقى . كما اننى استفدت كثيراً من مقالة لى نشرتها فى عام ١٩٧٨ عن مساهمة ابن خلدون فى الفكر الاقتصادى .

ولقد استعنت كثيراً بعدد من المراجع الأجنبية من أجل تجميع المادة العلمية لهذا الكتاب ، وسوف يجد القارىء بيان بهذه المراجع فى النهاية . ولكن من أجل الحقيقة والفائدة العلمية لابد أن اذكر ان أثر هذه المراجع لم يكن متساوياً فى تكوين المادة العلمية للفصول المختلفة . فلقد استعنت بصفة خاصة بمرجع جوزيف شومبيتر History of Economic Analysis (Schumpeter) فى كتابة المقدمات الأساسية وابرز المساهمات فى عصر الاغريق ، وبمرجع اريك دول (Roll) A History of Economic Thought فى كتابة الفكر الاقتصادى الغربى فى العصور الوسطى وعصر الرأسمالية التجارية وعصر الفيزيوقراط ، وبمرجع تايلور (Taylor) A History of Economic Thought فى كتابة عصر الفيزيوقراط والمدرسة الكلاسيكية . وبكتيب صغير ولكنه جيد لباربر A History of Economic Thought (Barber) فى كتابة المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الماركسية والمدرسة النيوكلاسيكية .

ولقد استعنت أيضا بمؤلف شومبيتر الضخم فى كتابة هذه الموضوعات الأخيرة . كما اننى استعنت كثيراً بمقالة لى نشرتها جامعة بيروت العربية عام ١٩٧٤ فى التعقيب على المدرسة الكلاسيكية ، وكذلك بمذكرات لى كتبتها عن استاذى الراحل الدكتور أحمد حسنى فى عصر الفيزيوقراط وكذلك فى الفكر المالتسى . واننى لا أنسى فضل هذا الاستاذ الذى استطاع ان يحبب إلينا دراسة تطور الفكر الاقتصادى من خلال محاضراته وشخصه المخلص فى عام ١٩٥٩ بقسم الاقتصاد – كلية التجارة جامعة القاهرة .

وأخيراً فإنه يسرنى جداً ان اتلقى على عنوانى الدائم بقسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية (الشاطبى – الإسكندرية) أية تعليقات أو انتقادات أو تساؤلات ممن يعن له ذلك . وقد ظهرت بعض الاخطاء المطبعية فى ثنايا الكتاب رغماً عنا فليسامح الله الطابعين والمراجعين وليسامحنى معهم .

واتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنى فى اخراج هذا الكتاب .
اشكر الله سبحانه وتعالى على أن وفقنى إلى ما انجزت وان يعيننى مستقبلاً (ان كان فى العمر بقية) على أكمال ما بدأت .

والحمد لله رب العالمين

دكتور/ عبد الرحمن يسرى أحمد محمد
استاذ الاقتصاد – قسم الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

الإسكندرية فى فبراير ١٩٨٧

الفصـــل الأول

أســاسيات منهجية

[من أين يبدأ الفكر الإقتصادى العلمى – تطور المفهوم العلمى فى الدراسة الإقتصادية ونشأة علم الإقتصاد – اختيار أبرز المساهمات] .

إن اجابة هذا السؤال تعتمد على اجابة السؤال الآتى : من أين يبدأ علم الإقتصاد ؟ من أى فترة من تاريخ الحضارة الإنسانية ؟ أو بعبارة أخرى ما هى بداية الفكر الإقتصادى العلمى ؟ هل هو كل ما كتب فيما يخص المشكلة الإقتصادية التى واجهها الإنسان منذ أقدم العصور إلى لآن ؟ أم أن هناك معايير علمية معينة تقتضى منا أخذ أشياء وترك أشياء اخرى مما كتب فى هذه السلسلة الزمنية الطويلة التى تمتد منذ أقدم العصور إلى الآن . ولكن هل نستطيع حقا أن نحصل على إجابة محددة ؟إن هذا ليس ممكنا فى الغالب ، ولكننا سنحاول فيما يلى أن نحدد البداية العلمية للفكر الإقتصادى فى التاريخ .

إن الأمر يتطلب منا أولا البحث فى مفهوم العلم ، فالأخذ ببعض التعريفات يخرج الكثير من الأفكار والنظريات الإقتصادية القديمة من دائرة العلم ، بينما أن الأخذ بتعريفات أخرى قد يدخل جل التراث الموجود لدينا فى الدائرة العلمية ، ولذلك فان التعريف الذى نبحث عنه هو المفتاح الذى سوف يمكننا من تحديد البداية التاريخية لعلم الإقتصاد .

إن العلم له تعاريف عديدة ، ومن أبسطها أنه أى نوع من المعلومات العامة تعرض لجهودات ذهنية منظمة بهدف تحسينها ، أو تنقيتها . ومثل هذا التعريف يجعل تاريخ علم الإقتصاد فى غاية القدم ، يرجع بنا إلى عصر المصريين القدماء ، والاغريق القدماء ، والأشوريين والبابليين ، والحضارة الصينية القديمة . فمنذ التاريخ القديم نجد أن هناك محاولات مستمرة من جانب بعض الناس لتمحيص بعض المعلومات العامة وتنقيتها ، ومحاولة استخراج الحقائق منها أحيانا .

وتاريخيا فان هذه المجهودات الهادفة القائمة على العمل الذهنى المنظم أثمرت عادة طرقا وفنونا للبحث ، لم تكن معروفة للانسان العادى ، ومن ثم يمكن اعطاء تعريف ثان للعلم .. أنه أى حقل من المعلومات نمت فى داخله طرق أو فنون متخصصة لا كتشاف الحقائق ، أو التفسير والتحليل ، والأخذ بهذا التعريف سوف يجعلنا نترك جانبا كميات ضخمة من المعلومات التى وردت لنا من العصور التاريخية القديمة ، التى وان كانت تعرضت لعمليات تنقية وتحسين إلا أنها تفتقد إلى منطق سليم أو منهاج علمى محدد فى بحثها وتحليلها ، وسنجد فيما بين أيدينا على أساس التعريف الأخير ، وعلى أساس ما وصل إلينا من علوم القدماء أن عددا من الحقائق الإقتصادية العلمية قد عرف فى عهد الإغريق . أى أن هناك بداية ما لعلم الإقتصاد فى عصر الإغريق .

لقد قام فلاسفة الاغريق بالكتابة فى بعض المسائل الإقتصادية ، وكان من أبرزهم أفلاطون ، وأرسطو ، ولكن ينبغى أن نشير إلى حقيقة هامة وهى أن ليس كل ما كتب أفلاطون وأرسطو فى الإقتصاد ذو طبيعة علمية بمعنى اعتماده على طرق منظمة فى البحث والتحليل . بل أن الواقع أن كثيرا مما كتب على يد فلاسفة الإغريق كان عبارة عن معلومات معروفة للرجل العادى ، وقد تم تنقيتها من كثير من الشوائب ، وتدوينها بصورة منظمة .

وقد يقال أن العلم هو أى حقل من المعلومات يعمل فيه من يعرفون بأنهم علماء أو طلبة علم والذين تنحصر مهمتهم فى تحسين الرصيد الموجود من الحقائق ، وتنمية طرق البحث ، وهم بعلمهم هذا يتميزون عمن سواهم . وهذا التعريف الاخير يؤكد دور الإنسان أو الجانب الشخصى فى قضية تطور العلوم وهو عرضة للانتقاد لهذا السبب نفسه ، لانه ليس من ثمة برهان بأن كل ما يقوله أو يكتبه من يعرفون اجتماعيا بأنهم علماء أو طلبه علم يدخل فى دائرة العلم . ومع ذلك فان هذا التعريف يضعنا فعلا أمام قضية واقعية ، هؤلاء هم الذين كتبوا فعلا فى المسائل الإقتصادية التى واجهت مجتمعاتهم ولم يكن هناك غيرهم ، فهم إذاً رجال الإقتصاد ، وما قالوه وكتبوه يدخل بالتالى فى علم الإقتصاد . وبالرغم من ضعف هذا المنطق وسخفه بالنسبة لمن يعرفون العلم بتعريفات أخرى تنصب على جوهره مثل « التعريف الثانى » فاننا لا نملك

ونحن نستعرض التراث الصحم من الافكار والنظريات العلمية التى دونت على مدى أزمان وأجيال ، إلا أن نقرر أحيانا بأن ما يقوله من عرفوا بأنهم علماء هو « العلم » وسنجد أمثلة على ،ذلك فيما يسمى بالعصر المر كنتالى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . فليس كل من عرف بأنه من الإقتصاديين فى هذا العصر قد التزم بقواعد علمية ، أو أدوات منطقية خاصة فى تحليل المسائل الإقتصادية . ولكننا نقدم على دراسة ما قدموه لنا حيث يعبر عن أفكار ملائمة للظروف التى عاصروها فى زمنهم .

ونظرة فاحصة إلى تاريخ العلوم الإنسانية سوف تؤكد لنا أن علم الإقتصاد لم يعرف ابداً كعلم مستقل بذاته له أصوله وطرق البحث والتحليل الخاصة به إلى القرن السابع عشر تقريبا . وربما فى رأى البعض بعد ذلك بقرن أو قرنين ، فهناك من يعتقد أن نشأة علم الإقتصاد يمكن أن تحدد بظهور كتاب آدم سميث « ثروة الأمم » ١٧٧٦ ،آخرون يقولون أن علم الإقتصاد بدأ مع مدرسة الفيزيوقراط ١٦٩٤ - ١٧٧٤ ، وطائفة ثالثة يرون أن علم الإقتصاد بدأ من قبل هذا من كتابات « وليم بتى » وهو إقتصادى انجليزى ١٦٢٣ - ١٦٨٧ . وقد أظهر اهتماما كبيرا مبكرا بالاحصاء كأداة تحليلية الإقتصاد ، وله مؤلف مشهور فى الضرائب نشر ١٦٦٢ .

لقد كتب فلاسفة الاغريق القدماء فى مسائل عامة تخص الإنسان والمجتمعات فتطرقوا إلى موضوعات المبادلات السلعية والنقدية ، وإلى مسائل النقود والأسعار والأحتكار واصطبغ الكثير من مناقشتهم للموضوعات الإقتصادية بصبغة إخلاقية حيث لم تكن تستهدف أصلا التوصل إلى أفكار أوحقائق اقتصادية مجردة . وظل هذا الطابع مهيمنا على المناقشات الإقتصادية لقرون طويلة ، فمثلا فى العصور الوسطى كان من القضايا الهامة التى استثارت همم الباحثين : الثمن العادل ، عدم مشروعية الربا ، وشرعية المكلية الخاصة والقيود الأخلاقية على استخدامها .

كذلك تناول علماء المسلمين فى العصور الوسطى المعاملات والمشاكل الإقتصادية بالبحث ولانستطيع أن نقول ان الكتابة فى هذه الأمور الإقتصادية

كانت مستهدفة فى حد ذاتها أو أنها كانت مستقلة فكرياً أو عقائدياً عن بقية أمور العبادات . كما أنه كان من الواضح ان الدافع الأساسى للكتاب المسلمين الذين تناولوا الأمور الإقتصادية كان منبعثا من عقيدتهم بأن البحث العلمى الجاد المتحرر من الاهواء الخاصة عمل يدخل ضمن الاعمال التعبدية التى يثاب عليها المرء فى الآخرة .

وأياً كان الامر فقد ظل الفكر الإقتصادى مختلطاً بمسائل إخلاقية وسياسية فى القرون التى مرت من السادس عشر إلى الثامن عشر . ففى العصر المركنتالى أهتم الاقتصاديون بمسألة قوة الدولة من الناحيتين الإقتصادية والسياسية ، ولم يكن تحليلهم للمسائل الإقتصادية منزها عن مسائل أخرى اختلطت بها . أما فى عصر المدرسة الكلاسيكية خلال الفترة الاخيرة من القرن الثامن عشر والتاسع عشر فكان المصطلح الشائع لعلم الإقتصاد هو « الإقتصاد السياسى » ، وكان السبب فى شيوع هذا المصطلح هو اهتمام الاقتصاديين بالعوامل السياسية والإجتماعية فى خلفية بحثهم للمشاكل الإقتصادية الكبرى التى عاصروها ، بل وأكثر من هذا أنه لم يكن غريباً حينذاك أن يتحيز عالم الاقتصاد أحيانا لوجهة نظر سياسية معينة فتؤثر على فكره وتخرج أعماله العلمية متلائمة معها ، ومعبرة عنها . ومثال ذلك ايمان أعضاء المدرسة الكلاسيكية بفكرة « الليبرالية » (والتى اعتنقها الحزب الليبرالى فى بريطانيا وحكم وفقا لمفهومها لفترة طويلة من ١٨٤٢ إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى فى القرن العشرين) ، ودفاعهم عنها فى مجال الاقتصاد واخراجهم لنظريات إقتصادية علمية تعتمد عليها وتتوافق معها . ولكن يجب إن نؤكد أن تحيز الإقتصاديون الكلاسيك لبعض المسائل السياسية لم يكن تحيزا نفعياً جاهلا قائما على أساس التقرب لرجال الحكم - مثلما كان الحال مع بعض المهتمين بالمسائل الإقتصادية والسياسية من قبلهم . ففى العصر المركنتالى - مثلا - خلال القرنين ١٦ ، ١٧ كان عديد من الكتاب الذين يعالجون المسائل الإقتصادية يتحيزون لرأى أو لآخر بناء على تقديراتهم الشخصية لما يمكن أن يقربهم إلى الملك أو الدولة بصفة عامة أو ما يمكن أن يحقق منفعة شخصية لهم .

لقد كان مفهوم الإقتصاد السياسى شائعا وغالبا فى فترة المدرسة الكلاسيكية ولكنه لم يكن المفهوم العلمى الوحيد للإقتصاد فى أواخر القرن ١٩ ، فقد كان هناك من بين الإقتصاديين من كان يحاول عزل الظاهرة الإقتصادية عن السياسة أو الاجتماع تماما ، كما تم تجريدها وعزلها عن المسائل الفلسفية والاخلاقية من قبل . وظهر هذا الاتجاه واضحا فى فترة المدرسة النيو كلاسيكية . واعطت هذه المدرسة قوة هائلة للاتجاه الجديد المتمثل فى تجريد الظاهرة الإقتصادية أو لما يسمى بمفهوم « الإقتصاد البحت » **pure Economics** وبعد هذا التاريخ ، وعلى الأقل بالنسبة لغالبية الإقتصاديين فى إنجلترا وأمريكا وعدد من بلدان أوربا الغربية ، أصبح مفهوم الإقتصاد البحت سائداً ومتغلباً على أى مفهوم آخر واختفى مفهوم الإقتصاد السياسى ، على الرغم من أنه لم يفقد أبدا بعض المدافعين عنه .

وفى الفترة التالية للحرب الثانية بدأ استخدام اصطلاح الإقتصاد البحت يقل تدريجيا ليس بسبب البعد عنه ولكن على العكس تماما بسبب تأكد ورسوخ مضمونه ، فلقد أصبح أمرا عادياً أن يقوم الإقتصادى بتجريد الظاهرة الإقتصادية عن غيرها من الظواهر تجريدا تاما وهم فى هذا التجريد لا يفترضون عدم وجود الظواهر الاخرى ، ولكنهم يسمحون للعوامل الإقتصادية وحدها أن تتغير ، ويفترضون ثبات العوامل الاخرى غير الإقتصادية ، ومن ثم لا يشغلون أنفسهم إلا بعملية التحليل الإقتصادية .

ولكن ثمة تطور علمى آخر كان لابد من ظهوره فى وقت لاحق لكى يكتمل المفهوم العلمى للاقتصاد . فلقد كان الاتهام القائم ضد النظرية العلمية الإقتصادية التى توصل إليها الإقتصاد على أساس التجريد التام عن الظواهر الغير إقتصادية هو بعدها عن الواقع . كما شاع القول أيضا بإنها « نظريات » بنفس المعنى السابق ، أى أنها فى جانب غير جانب الحياة الواقعية . وبالطبع فقد قيل أنها كنظرية علمية بهذا المعنى لا تصلح لبناء سياسات إقتصادية واقعية . وتجاه هذا الهجوم كان من الضرورى على علماء الإقتصاد أن يخضعوا نظرياتهم للتجربة وحينئذ أما أن تتأكد صحتها فيؤخذ بها ويعتمد عليها فى رسم السياسات الإقتصادية ، أو يكتشف خطأها فترفض.لقد كان من الممكن للعلماء المهتمين

بالمشاكل الإقتصادية فى القرون السابقة للقرن الثامن عشر حينما كانت المفاهيم الفلسفية والأخلاقية أو السياسات تغلب على الدرسات الإقتصادية أن يرجحوا وجهة نظر على أخرى استنادا إلى الرأى التقديرى value judgement القائم على أسس فلسفية معينة أو بعض المثاليات أو الافكار العقائدية ...الخ . ولكن هذا الامر لم يعد مسموحا به اطلاقا لدى جمهور رجال الإقتصاد بعد التطور الاخير للمفهوم العلمى للاقتصاد خلال قرننا الحالى . ويلاحظ أن بعض العلوم لم تحتمل معيار الرأى التقديرى فى الحكم على الأعمال العلمية منذ نشأتها ، خلال تطورها ، ومثال ذلك (علم الكيمياء) كان دائما منذ نشأته معتمدا على التجربة المعملية لا ستخراج الأدلة المادية على صحة نظرية ما أو لرفضها ، هذا ما يعرف باسم « المفهوم التجريبى للعلم » أو « المفهوم الايجابى » positive or Emperical وبشكل عام يمكن القول أن منهاج العلم التجريبى يتلخص فى ربط الاسئلة بالواقع ، والبحث لها عن اجابة محددة مدعمة بأدلة من الواقع ، وهذه الادلة الواقعية هى وحدها التى يمكن أن ترجح وجهة نظر معينة على أخرى أو تؤكد صحة نظرية ما أو عدم صحتها . فإذا لم تتوافر الادلة الواقعية اللازمة للحكم على العمل العلمى ، فإن رجل العلم الايجابى سيقول أنه غير قادر على أن يصدر حكما فى المسألة أو النظرية التى أمامه . ولكن يلاحظ أن جمع البيانات التى يمكن أن تدل على صحة نظرية إقتصادية أو خطئها ، ليس دائما بالأمر اليسير مثلما هو الحال فى بعض العلوم التجريبية القديمة مثل الطبيعة والكيمياء . فالمصدر الوحيد لاستقاء البيانات الاولية اللازمة للدراسات الإقتصادية هو الإنسان نفسه والمجتمع الذى هو مسرح نشاطه الإقتصادى ، هذا بينما أن مصدر استقاء البيانات اللازمة لاثبات أو رفض نظرية كيمائية هو مواد التجربة ومعمل التجارب . لقد أدت الصعوبات الجمة التى واجهت علماء الإقتصاد الايجابى فى عملية تجميع البيانات الضرورية اللازمة إلى وضع قيود شديدة على مقدرتهم فى اختبار الكثير من النظريات العلمية الحديثة . وحتى حينما يعثر الإقتصادى على البيانات اللازمة فانه فى عديد من الحالات قد يجد أنها ناقصة أو غير دقيقة لسبب أو لآخر . وفى ظل هذه الظروف لم يكن من الغريب أن يلقى مفهوم العلم الايجابى فى الإقتصاد هجوما شديدا أحيانا من بعض الإقتصاديين على أساس أن اجراء الاختبار للنظرية الإقتصادية فى ظل

الظروف المذكورة لن يفضى أبداً إلى نتائج سليمة . ويرد المدافعون عن مفهوم هذه الإقتصاد الايجابى متسائلين : ولكن هل يمكن أن نستدير للوراء ؟ أو نعيد للخلف عجلة التقدم العلمى لامر ثبتت ضرورته إلا وهو اختيار النظرية العلميه . وإذا حدث هذا فان النظرية العلمية فى فرع الإقتصاد سوف تفقد مكانتها وتهوى مرة أخرى إلى مجال الآراء التقديرية وما يكتنف هذه الآراء من جدل عقيم أحيانا .

ولكن ما بين الرأى الأخير وما سبقه أو ما بين الدفاع عن قضية العلم التجريبى وقضية الرأى التقديرى لابد ان نأخذ فى الحسبان حالة مجموعة كبيرة من بلدان العالم التى لم تشهد خلال القرن الحالى أو الماضى أى تطور له قيمته العلمية سواء فى الاقتصاد أو فى غيره من العلوم . ان مجموعة النظريات العلمية المعروفة فى الإقتصاد قد وضعت فى ظل ظروف مختلفة تماماً عن ظروف هذه البلدان . ولنا ان نتسائل إلى أى مدى تعنينا المناقشات المعاصرة التى تدافع بشدة عن قضية اختبار النظريات الإقتصادية قبل تطبيقها ؟ ولنا ان نتسائل ايضا عن مدى الفائدة التى يمكن ان نكتسبها فى هذه المجموعة المتخلفة من البلدان من الرأى التقديرى القائم على الحكمة الشخصية للبعض ؟فلاجدال فى اهمية اختبار النظرية قبل تطبيقها ولكن قد تبقى هذه القضية مؤجلة إلى ان نكتشف أولا أى النظريات يمكن ان تفيد هده البلدان وبأى درجة وأى هذه النظريات يجب ان يطرح جانباً حيث لا يعبر بتاتا فى أصله أو فيما يرمى إليه عن واقع أو عن اهداف هذه البلدان هذه هى حالة البلدان النامية المعاصرة .

والآن بعد هذا العرض الفكرى والتاريخى نجد أنفسنا أمام عدة مفاهيم للعلم فى حقل الفكر الإقتصادى ، بعض هذه المفاهيم - كما لاحظنا - بسيط جدا حيث يمكننا أن نبدأ دراسة علم الإقتصاد من أقدم العصور ، أما البعض الآخر من المفاهيم مثل مفهوم العلم التجريبى فاننا إن تمسكنا به سوف يجعل دراستنا قاصرة على عدد من النظريات التى عرفت وخضعت للتجربة خلال القرن الحالى ولا نستطيع لذلك أن نأخذ بالمفهوم الأخير كمرشد لنا فى دراسة عصور الفكر الإقتصادى ، لكننا من ناحية أخرى سنضطر إلى التخلى عن المفاهيم

البسيطة الأولية التي تبحث في صفة العلم على أي قدر من المعلومات العامة بعد تنقيتها وعرضها بصورة منظمة .

ومن ناحية أخرى نحن أمام مشكلة أخرى ذات صبغة واقعية وهي أننا لا نستطيع في مجالنا الحالي - في هذا الكتاب أن نتعرض لكل شيء ينبغي أن نتعرض له في دراسة الفكر الإقتصادي . وهذه المشكلة تقابل كل من يتصدى للكتابة في تاريخ الفكر ، حتى أنه في أضخم المؤلفات نجد أن الكاتب يقر ضمنا أو صراحة أنه لن يتعرض لكل شيء بل ومضطر إلى ترك أشياء كثيرة حتى يخرج مؤلفه في حيز معقول من الصفحات . أما في هذا الكتاب الصغير فسوف نلتزم فقط بعرض « أبرز المساهمات » في الفكر الإقتصادي ، وهذه سوف يتم اختيارها على أساس أنها تبرز ما يمكن تسميته بخط الاتجاه العام في الفكر الإقتصادي .

ولقد اخترنا من بين الكتاب الإغريق القدماء أبرزهم وأكثرهم مساهمة في الناحية الإقتصادية : أفلاطون وأرسطو . ثم تركنا عصر الرومان حيث لا نستطيع أن نجد من بين المساهمات الفكرية لكتاب ذلك العصر من يقف على نفس المستوى الفكري لمن سبقهم من الإغريق . ثم تمر فترة طويلة من الزمن عشروة قرون مثلا - لا يكاد الفكر الغربي يسجل فيها سوى مساهمات محدودة وذلك إذا تمسكنا بقاعدة المعالجة العلمية للمشاكل الإقتصادية . وتدخل هذه الفترة فيما يسمى بالعصور الوسطى في أوربا . إلا أن هده العصور الوسطى شهدت قرب نهايتها بعض المساهمات ذات الصيغة العلمية مع أنها اختلطت بكثير من المسائل الأخلاقية التي تأثرت في احكامها بكتابات الإغريق القدماء وخاصة أرسطو : ونعرض من هده المساهمات بنذات مختصرة لعدد من الكتاب من أبرزهم سانت توماس إلا كويني ونيكول أوررم ومن ناحية أخرى فقد شهدت العصور الوسطى تقدما علميا كبيرا في الدولة الإسلامية في الاندلس وفي المشرق والمغرب العربي ، وظهر عدد من الشخصيات العلميه البارزة التي ساهمت في الدراسه العلميه للمشكلة الإقتصادية وسنقوم بعرض أعمال أهم كتاب المدرسة الإسلامية ومنهم ابو يوسف والغزالي وابن تيمية والمقريزي

. ..ور دى ... وقد كان لهذه المدرسة أثر واضح فى الفكر الإقتصادى فى العصور الوسطى وما بعدها .

وفى القرنين السادس عشر والسابع عشر سوف نتطرق إلى مجموعة الإقتصاديين الذين يعرفون باسم « المر كنتاليين » وهم لا يمثلون مدرسة فكرية ولكن تجمعهم ظروف البيئة التى عاصروها وتشابه طريقة معالجتهم للمسائل من حيث محاولتهم « لفلسفة الواقع » . أما القرن السابع عشر فسوف ندرس فيه أعمال مدرسة « الفيزيوقراط » وهى أهم مدرسة فكرية ظهرت فى ذلك القرن وقد أثرت أعمالها على الفكر الإقتصادى فيما بعد تأثيرا واضحا . ثم نأتى بعد ذلك إلى الرواد الأوائل فى الإقتصاد السياسى ثم إلى المدرسة الكلاسيكية والتى تمتد فترتها على التقريب من منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر . ونختار من المدرسة الكلاسيكية عميدها ومؤسسها آدم سميث الذى يعرف بأنه مؤسس علم الإقتصاد الحديث . كما نختار من أعضاء المدرسة الكلاسيكية أبرزهم أعمالا وهم : دافيد ريكاردوا ، روبرت مالتس ، وجون ستيوارت ميل . ومن ناحية الترتيب الزمنى فأن كارل ماركس مؤسس المدرسة الماركسية قد عاصر المدرسة الكلاسيكية فى نهايتها ولم يكن مواليا لها بل هاجمها بشدة . حقيقة أنه استخدام الكثير من الأفكار العلمية الكلاسيكية فى نظرياته ولكنه كان يستخدمها ليصل إلى نتائج « منطقية » مختلفة جداً مع ما وصلوا إليه ودافعوا عنه وسوف نقوم بدراسة أعمال كارل ماركس مركزين على أهمها وفى أواخر القرن التاسع عشر وإلى بداية الثلاثينيات فى القرن العشرين ظهر فى بريطانيا وفى عدد من بلدان أوربا الغربية وفى أمريكا عدد من الإقتصاديين عرفوا معا باسم « النيوكلاسيك » وسوف نتناول المدرسة النيوكلاسيكية بالدراسة ، وقد قمنا باختيار الفريد مارشال من بينهم لعرض أبرز أعماله والتى مازال الكثير منها باقيا حتى الآن .

فائدة دراسة تطور الفكر الإقتصادى .

قد يظن البعض ان دراسة تطور الفكر الإقتصادى ليست سوى مجرد عملية استعراض لتاريخ علم الإقتصاد أو هى تسجيل لما عرف من نظريات علمية مختلفة من التاريخ فإذا كان الامر كذلك فانه لاشك ان الدراسة تصبح محدودة الفائدة من الناحية العلمية ولا نتوقع ان تستهوى الكثيرين . والحقيقة ان دراسة تطور الفكر فى أى علم من العلوم – ومن بينها علم الإقتصاد لهاابعاد اكثر اتساعا من مجرد عملية استعراض لحقائق علمية على مدى التاريخ .

ومن الممكن ان نتبين ثلاث فوائد اساسية متوقعة من دراسة الفكر الإقتصادى نجملها فيما يلى :

أولا : فائدة تعليمية :

تتلخص فى ان فهم النظرية العلمية السابقة يساهم بصفة مؤكدة فى استيعاب النظريات الحالية بشكل اكبر . هذه المسألة يسلم بها المتخصصون من رجال العلم والبحث بلا جدال . ففى الإقتصاد مثل أى علم آخر نجد لدينا فى أى فترة من الزمن نظريات علمية قائمة تفسر حقائق معينة أو تساهم فى حل مشاكل معينة ، وهى تبدأ من فروض معينة وتنتهى بنتائج معينة وتعتمد على طرق معينة فى البحث والتحليل . واستيعاب النظريات القائمة (أو الحالة الراهنة من العلم) لن يكون أمرا سهلا دون الرجوع إلى نشأتها أو بدايتها . وينبغى أن نؤكد أن « استيعاب » الشيء . علمياً أمر يختلف عن مجرد الادراك الأولى له أو تصور صحته هذا الشيء . فالكثيرون ممن يدرسون النظريات العلمية على وجهها القائم دون الرجوع إلى أصولها قد يتمكنون من فهمها أو ادراك جوانبها المختلفة بصفة عامة . وقد يقولون بناء على هذا انهم استوعبوا مادتها العلمية ولكن الحقيقة انهم قد اجازوها عقلا أو تصوروا صحتها على حد معرفتهم فقط ، فاستيعاب النظريات العلمية القائمة أمر يتوقف أولا على معرفة أصلها أو

أساسها الفكرى - الأمر الذى يرتبط أرتباطاً وثيقاً بمعرفة ظروف نشأتها .
وليس هناك من نظرية علمية عند أى نقطة من الزمن إلا ولها بداية وهذه البداية ليست سوى حلقة أخيرة فى سلسلة طويلة ممتدة إلى الخلف « سلسلة من المقترحات أو الإفكار العلمية ونظريات مكتملة وغير مكتملة وقد يكون من الصعب فى كثير من الأحيان على الدارس العادى أن يقتنع بهذه المسائل ، والأسئلة قد تتكرر على لسانه هو لماذا لا نهتم بما هو قائم فعلا من نظريات علمية ؟ إلا يكفينا أن نعرف ما لدينا ؟ أو ما الذى يدعونا للبحث فى الأصول القديمة وقد انتهت قيمتها بظهور أفكار جديدة ؟ ... ولا نستطيع أن ندعى بخطأ هذه الأسئلة كما اننا لا نستطيع ان نقر بصحتها ... فالواقع أن الأهداف التى يضعها طالب العلم نصب عينيه هى التى تحدد أحيانا صحة شىء أو عدم صحته ... فإذا كان مثلا قد حدد لنفسه هدفا أن يكتفى بمعرفة النظريات على أظاهرها فلماذا المجهود فى معرفة التاريخ العلمى لهذه النظريات ؟ ولكننا نقول لكل من حدد لنفسه مثل هذا الهدف النصيحة الآتية : إذا عجزت عن فهم أى نظرية من نظريات القائمة فاقرأ فى ظروف نشأتها واقرأ فى النظرية السابقة لها تاريخا لعلك تستطيع أن تحل بعض ما يبدو لك أنه « طلاسم » أو تجد مبررا معقولا لما نسميه أفكارا غريبة . أما إذا كان طالب العلم قد حدد لنفسه هدفا أكثر عمقا وهو استيعاب النظريات العلمية القائمة فانه لابد أن يسلك طريقا أكثر مشقة . أن التقييم العلمى لأى نظرية قائمة والتمكن من إجراء الاختبار العلمى السليم لها لن يكون ممكنا إلا بعد دراسة الأصول العلمية الأولى لها وظروف تطورها إلى ما وصلت إليه .

ثانيا : تفتح الاذهان وأمكان استلهام أفكار علمية جديدة ، ذلك لأن الدراسة تمكننا من فهم النظرية العلمية فى تطورها على مدار الزمن : كيف نشأت ؟ وعلى أى الافتراضات اعتمدت ؟ ولماذا ؟ وما هى النتائج التى خلصت بها ؟ وهل كان لها فائدة من الناحية التطبيقية ؟ كل هذا يساعد بلاشك فى عملية تفتح الاذهان أو اتساع مجال العقول بما يؤدى إلى استيعاب « منطق » التطور العلمى ، وهذا فى حد ذاته يضع رجال العلم على اعتاب

حقائق علمية جديدة . بعبارة مختصرة أن دراسة تطور النظرية العلمية تفتح الاذهان لمنطق هذا التطور وهذا بدوره يتيح استلهام أفكار علمية جديدة . هذه الفائدة فى غاية الاهمية لرجال العلم فى البلدان النامية ذلك لأن أحد المشاكل الرئيسية التى تواجها البلدان النامية هى مشكلة « التخلف العلمى » وهذه المشكلة ليست أبدا نتيجة عدم القدرة على نقل النظريات العلمية المتقدمة من البلدان المتقدمة إقتصاديا ولكنها نتيجة عدم ملائمة الكثير من هذه النظريات (تتكلم عن الإقتصاد ومن الممكن أيضا ان يكون الكلام عن بقية العلوم الإنسانية) لظروف البلدان النامية . فالنظرية العلمية كما يتضح من دراسة تطور الفكر الإقتصادى كان دائما نتيجة ظروف إقتصادية وإجتماعية معينة ونتائج عقل بشرى نشأ فى بيئة ثقافية معينة وتأثر بأفكار علمية سابقة له أو معاصرة له . ولهذا فان نقل النظريات العلمية من البلدان المتقدمة إقتصاديا إلى البلدان المختلفة ليس أمرا عسيرا وإنما العسير حقا هو محاولة الاستفادة من هذه النظريات بغض النظر عن فروضها الأساسية وظروف نشأتها ولهذا قيل أن المجهود الأساسى المنتظر من رجال الإقتصاد فى البلدان النامية إنما يتمثل فى البحث فى الموجود والسابق من النظريات الإقتصادية بقصد فهم منطقها واستلهام أفكار أو نظرية ملائمة لبلدان .

ثالثا : معرفة المناهج والأدوات العلمية التى التجأ إليها رجال العلم فى بحث وتحليل مشاكل معينة فى ظروف معينة ينمى القدرة على البحث والتحليل .

وربما أن هذه الفائدة من أبرز الفوائد المكتسبة من تطور الفكر . ذلك لأن ما تجده أمامنا فى هذه الدراسة من أفكار ونظريات علمية عرفت خلال فترة طويلة من الزمن ليس الامن نتاج عقول بشرية ، هى ليست بأى حال عقول عادية بل هى بلاشك على درجة عالية من المعرفة والذكاء . وليس هناك من حقل من حقول النشاط الإنسانى يسجل فيه كيفية عمل العقل البشرى . كيفية التصرف تجاه المشاكل فى ظروف معينة وكيفية التوصل إلى النتائج فى النهاية مثل حقل « العلم » هناك من سجل للعلم والعلماء سوى الدراسات الخاصة بتطور الفكر . إن أمامنا الفرصة لكى نقف أمام كل نظرية لكى نتعرف

على صاحبها وشخصيته العلمية كيف تكونت ، وكيف تأثرت بمن سبقوه وبمن عاصروه وبالظروف التى عاش فيها كيف تدخلت هذه « الشخصية العلمية » فى انتقاء المشاكل الجديرة بالبحث والتحليل . بعبارة عامة أننا فى تتبعنا لتطور الفكر العلمى نقف داخل معمل بشرى ضخم نرى فيه أكثر العقول ذكاء (مسألة نسبية) كيف تعمل وكيف تتصرف وما الذى تتوصل إليه ومن كل ذلك نتعلم بلاشك أشياء كثيرة ونقف على حقائق علمية ذات أهمية بالنسبة لطرق البحث والتحليل .



الفصل الثانى

أبرز المساهمات فى عصر الإغريق

(أفلاطون وارسطو)

مقدمة :

لقد خلف لنا فلاسفة الإغريق القدماء بعض أفكار إقتصادية سليمة تمام كما خلفوا مواد علمية ذات فائدة فى الرياضيات والهندسة والميكانيكا والفلك . ولكن الافكار الإقتصادية التى ورثت من فلاسفة الإغريق لا تكون فى مجموعها ما يمكن أن يؤلف علم مستقبل للاقتصاد . ولقد استخدم الإغريق كلمة إقتصاد Qeconomicus ولكنهم لم يقصدوا بها أبدا ما نعنيه اليوم بهذه الكلمة ، والتى فى أصلها القديم عندهم تتألف من كلمتين وتعنى « قوانين إدارة المنزل » أو هى فى الحقيقة تعنى البحث فى حكمة أو فن إدارة المنزل . وهناك كلمة أخرى استخدمها أرسطو ليميز كتاباته الإقتصادية وهى Chrematistics وتعنى الحيازة أو الثروة ويقصد بها البحث فى نشاط الأعمال .

ويلاحظ أن الإغريق كانوا يتطرقون إلى بحث المسائل الإقتصادية من خلال كتاباتهم فى إدارة الدولة وشئون المجتمع ونادرا ما تناولوا هذه المسائل لغرضها الذاتى كما أن مساهماتهم فى الإقتصاد تعتبر ضئيلة جداً إذا ما قورنت بمساهماتهم فى العلوم والآداب الأخرى .[1]

وقد يتصور البعض غير هذا حينما يتعرض لدراسة الفكر الإقتصادى عند الإغريق فيقرر أن هذا الفكر قد أمتد ليشمل نواحى عديدة وأنه احتوى على بذور الكثير من الأفكار الإقتصادية التى تعرض لها الإقتصاديون فيما بعد . ولكن شومبيتر يقرر بصراحة أنه لا يجب أن نغرق كما يفعل البعض فى خطأ تقديس كل فكرة قديمة وردت على اقلام الإغريق الذين تناولوا المسائل الإقتصادية لمجرد أن هذه الفكرة تكررت فيما بعد وتطورت : ذلك لأن الكثير من الأفكار الإغريقية فى الإقتصاد كانت مجردة من أى نواحى علمية . وسنتناول فيما يلى أهم الافكار الإقتصادية لكل من افلاطون وأرسطو .

١ - إفلاطون .

من الممكن اشتقاق معظم الفكر الافلاطونى فى الإقتصاد من المناقشات والبحوث التى خصصها للمسائل السياسية . ولقد اهتم أفلاطون بفكرة المدينة المثالية (اليوتوبيا) اهتماماً كبيراً وكان فى هذا مسايراً لفلاسفة الإغريق الآخرين ، ولكنه نجح بصفة خاصة فى أن يترك للعالم من بعده اثراً باقياً لا يزال يميزه ولا يزال يدعو للدراسة والتأمل أن مدينة افلاطون المثالية تتميز بانها صغيرة نسبياً وبأن جميع المسائل الإقتصادية وغير الإقتصادية فيها تنظم وتدار بحزم ودقة ، بأن النساء والرجال يعاملون فيها على حد سواء ، بإن كل حرفة من الحوف تمثل فئة أو طائفة منظمة بداخلها ، والحكومة من ضمن هذه الفئات أو الطوائف يعهد إليها بالاعمال السياسية ولكن لا يسمح لها باقامة صلات عائلية . وبالإضافة إلى هذا حارب افلاطون « الملكية الخاصة » بالنسبة للمستويات العالية من الحكام على أساس أنها تفسد أمورهم ومن ثم تفسد أمور « اليوتوبيا » التى تصورها . ولكن من الخطأ القول بأن افلاطون قد حارب « الملكية الخاصة » على وجه الاطلاق .

وأحد الافكار الإقتصادية البارزة التى يمكن استخراجها من دراسات افلاطون هى تلك التى تخص تقسيم العمل Division of Labour ولقد تصور افلاطون أن تقسيم العمل ضرورى جداً للتنظيم الإجتماعى داخل اليوتوبيا . ولقد كتب فى هذا الموضوع باسباب وبذل مجهود كبيراً لتكون كتابته دقيقة . والمسألة المثيرة للانتباه فى مناقشة افلاطون هو تأكيدة لاهمية تقسيم العمل كأساس لأى زيادة فى كفاءة الإنسان ولكنه يشترط لتحقيق هذه النتيجة أن يقوم تقسيم العمل على أساس المهارات الموجودة لدى الأفراد بصورة طبيعية ... فكل إنسان مهىء بطبيعته لعمل معين أو حرفة معينة يتقنها أكثر من غيرها فإذا تخصص فيها أصبح أكثر ما يكون كفاءة وهكذا يمكن أن نتصور أن النشاط الإقتصادى « للمدينة » يصبح فى أفضل أحواله من ناحية الكفاءة لو أن كل مواطن اشتغل فيما يتقنه بشكل فطرى . ويلاحظ أن أرسطوا آمن بنفس هذه الافكار من بعد أفلاطون .

كذلك نجد أفكار أفلاطون فى « النقود » تستحق التسجيل والدراسة . فالنقود فى رأية وسيله اخترعها الإنسان « لتسهيل التبادل » ومن أجل هذا لايجد أى مبرر لا ستخدام الذهب والفضة كنقود . فعملية تسهيل التبادل أو الوساطة فى عمليات التبادل Medium of Exchange يمكن أن تتم بدون الذهب والفضة . بل أن أفلاطون يذهب إلى حد مهاجمة الذهب والفضة على أساس أن استخدامها كنقود يؤدى إلى نتائج غير محمودة من الناحيتين الإخلاقية والإجتماعية . ومن المتصور فعلا أن اهتمام الافراد « بالقيمة الذاتية » للنقود [وهى مسألة واضحة فى حالة المعادن النفيسة] قد يؤدى إلى انحرافها عن تأدية وظيفتها الاساسية التى تصورها افلاطون وهى « تسهيل التبادل » . ولقد قام افلاطون باقتراح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية ، وبهذا كان أول من نادى بأن تكون قيمة النقود مستقلة تماما عن قيمتها الذاتية . والعجيب أن الذهب والفضة ظلا فى التداول واستخدما كنقد فى المجتمعات المختلفة فى انحاء العالم من عصر أفلاطون إلى ثلاثينات القرن العشرين . بعبارة أخرى أن رأى افلاطون لم يرى النور فى الحياة الواقعية إلا فى الخمسين عاما الاخيرة فقط من تاريخ عالمنا .

٢ - أرسطو .

اهتم أرسطو أيضاً بفكرة المدينة المثلى التى يتحقق فيها العدل والحياة الطيبة ، وتكلم عن الفضائل والرذائل ، ومناقشاته للمسائل الإقتصادية ليست منفصلة عن هذا الإطار العام . ومن ناحية التصنيف العلمى يمكن القول بأن أرسطو اهتم كثيراً بابراز الاتصال بين الناحيتين الاجتماعية والسياسية وكذلك بين الناحيتين الاجتماعية والإقتصادية ولذلك نجد أن شومبيتر يقرر أن مابحثه أرسطو يمكن أن ينحصر فيما نسميه الآن بالإجتماع السياسى politcal Sociology والإجماع الإقتصادى Economic Sociology .

وفى كتابه السياسة politics قام أرسطو فى الجزء الثانى بمناقشة موضوعات الملكية الخاصة ، الشيوعية والاسرة . وكان أرسطو يبدأ بعرض الافكار الافلاطونية وأفكار بعض الفلاسفة الآخرين فى موضوعات التى تعرض لها ثم يقوم بانتقادها وتقييمها . ومما يذكر أنه هاجم الافكار الافلاطونية أحياناً هجوماً

شديداً ، ربما أكثر مما تتحمل هذه الافكار . ولقد دافع أرسطو دفاعاً قوياً عن « الملكية الخاصة » « والعائلة » وهاجم الشيوعية بقوة وكأنه فى كل هذا – كما قيل – كان ممثلا للفكر السائد لدى أبناء الطبقة المتوسطة فى أوروبا القرن التاسع عشر وليس فى عصر الإغريق .

ولقد عاش أرسطو فى فترة تميزت بهجوم شديد على نظام « الرق » ، ولكننا نجده مع ذلك لا يخشى فى إعلانه أن التفاوت الطبيعى بين بنى الإنسان حقيقة لاتقبل المراوغة . أن عدم التساوى بين بنى الإنسان مسألة طبيعية أو فطرية لا سبيل إلى إنكارها ، فالإنسان لم يولد متساوياً مع الآخرين . ويعتقد أرسطو أن هذه الحقيقة فى صالح المجتمع الإنسانى على غير ما قد يتصوره البعض بحجة التعلق بوهم المساواة المطلقة .

ولقد وردت معظم الأعمال الإقتصادية لارسطو فى كتابيه الشهيرين « السياسة » ، و« الاخلاق » ، وتتميز بأنها أكثر تجرداً من النواحى الاخرى غير الإقتصادية بالمقارنة باعمال افلاطون وغيره من فلاسفة الإغريق . ولقد قام تحليل أرسطو فى الإقتصاد على أساس وجود الرغبات وكيفية اشباعها . وبدأ أرسطو بتحليل وضـــع الإقتصاد القائـــم على الاكتفاء الذاتى للعائــلات ثم استطرد منه إلى فكرة تقسيم العمل والمقايضة والنقود (وكان أحيانا يخلط بين النقود والثروة) . وفيما يلى نعرض خلاصة فكر أرسطو فى أهم الموضوعات الإقتصادية التى تناولها .

(أ) **القيمة** : عند أرسطو

لم يميز أرسطو فقط بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية كما فعل الإقتصاديون فيما بعد بل أنه استنتج ايضا أن هناك علاقة ما بين الاثنين ، ولكنه لم يحـدد طبيعة هـذه العلاقة ولقد اهتم أرسطو بمسألة العدل فى تحـديد أثمان السلع وكان هـذا الاهتمام الاخلاقى فى طبيعته ذو اثرين احـدهما فى غـير مصلحة التحليل الإقتصادى وثانيهما فى مصلحته فمن ناحية أدى الاهتمام « بالعدالة » إلى اعاقة أرسطو عن اتمام تحليله الاقتصادى فى هذا الحقل ، ومن ناحية أخرى كان هو المحرك الأساس الذى دفعه اصلا لمناقشة كيفية تحديد القيمة فى الاسواق . وقد ناقش أرسطو « الاحتكار » وعرفه بأنه موقف البائع

الوحيد فى السوق وهذا تعريف الاحتكار المطلق أو التام . وبالطبع فقد عرفنا فيما بعد أنواعاً عديدة من الاحتكار منها احتكار القلة والاحتكار الثنائى بالاضافة إلى الاحتكار الفردى « المطلق » الذى تكلم عنه ارسطوا ولا يزال تعريفه له شائعا حتى الآن .

وفى مجال تفكيره فى العدالة وضرورة محاربة أى شكل من الاحتكار استنبط أرسطو فكرة المبادلة المتكافئة وهى تتمثل فى مبادلة يحصل فيها كل من طرفيها (البائع والمشترى) على قدر متساو تماما لما يعطيه للطرف الآخر . ولكن الأمر الغامض فى مبادلة أرسطو المتكافئة هو أنه لم يخبرنا عن أى حافز اذن يدفع البائع أو المشترى للتبادل إذا كان ما يعطيه للطرف الآخر من منفعة أو نقود يساوى ما يحصل عليه تماما . فالمفروض أن أى طرف فى أى عملية تبادل لابد ان يشعر بان موقفه بعد اتمامها سار افضل مما كان عليه من قبل بمعنى انه قد استطاع تحقيق مكسب ما من ورائها . ولذلك فقد قيل أن أرسطو حينما تكلم عن المبادلة المتكافئة لم يستطع أن يحلل الدافع على اتمامها من وجهة نظر المنفعة ، حيث لا يمكن أن يلعب التكافؤ التام بين السلع التى تم تبادلها دوراً فى اتمام عملية التبادل وكل ما يمكن قوله هو أن عملية التبادل حينما تتم بين أى طرفين فان ذلك يحدث بسبب الاتفاق على اتمامها والرضى بشروطها . ولكننا لن نستطيع أن نجد معياراً ذاتيا من مفهوم أرسطو لكى يدلنا على إذا ما كانت المبادلة متكافئة حقيقة أم لا ؟

ولكننا بشى من الاجتهاد فى فهم ما كتبه أرسطو قد نستطيع أن نخرج بشىء ما ذو فائدة علمية فى مسألة تحديد القيمة التبادلية . فارسطو كان يدين الاحتكار ادانه تامة ويلعن الاسعار الاحتكارية ومعنى ذلك أنه كان يدافع عن فكرة السوق التنافسية أو التبادل بين أطراف متكافئة لا تستطيع أحدهم أن يفرض اسعاره على الآخرين . فإذا كان أرسطو يقصد بالمبادلة المتكافئة تلك المبادلة التى تتم فى ظل ظروف التنافس أو عدم وجود أى شكل من الاحتكار فانه يكون قد اقترب جداً من فكرة الأسعار التنافسية التى تسود فى السوق الحرة وبناء على مثل هذا الفهم يمكن أن يصبح فكرة المبادلة المتكافئة فكرة إقتصادية موضوعية .

(ب) النقود :

نظرية أرسطو فى النقود تختلف عن تلك التى اعتنقها افلاطون وهى تتلخص فى ما يلى : أن حياة أى مجتمع غير شيوعى تتطلب تبادل السلع والخدمات ، وهذا التبادل يأخذ صورة المقايضة فى مبدأ الأمر ، يتم ذلك بصورة طبيعية . ولكن الصعوبات التى تواجه عملية المقايضة والرغبة فى تفاديها تجعل الناس تلجأ بطريق الاتفاق الضمنى (العرف) أو عن طريق التشريع إلى اتخاذ سلعة واحدة كوسيط للتبادل . لم يذكر أرسطو فى مناقشاته احتمال اتفاق الناس على اتخاذ أكثر من سلعة للتوسط فى عمليات التبادل فى السوق ، ولكنه ذكر بصورة مختصرة أن بعض السلع مثل المعادن تعتبر احسن من غيرها للقيام بدوره « وسيط التبادل » وبذلك وضع أول أساس للمناقشة حول هذه المسألة وبالاضافة إلى هذه فان مناقشات أرسطو عن المبادلة المتكافئة قادته إلى ملاحظة هامة وهى امكانية استخدام وسيط التبادل [النقود] كمقياس للقيمة . واخيراً فان مناقشات أرسطو حول عدم مشروعية احتفاظ الإنسان بأية ثروة تزيد عن حاجته تضمنت امكانية اختزان الثروة الفائضة فى صوره نقدية وبهذا نستطيع أن نقول أن أرسطو قد اكتشف الثلاث وظائف الأصلية للنقود وهى : (١) وسيط للتبادل ، (٢) مقياس للقيمة ، (٣) مستودع للثروة [أما الوظيفة الرابعة وهى قياس القيم الآجلة فلم يتكلم عنها] .
بصفة أساسية فان نظرية أرسطو فى النقود تقوم على أفتراضين ، أولهما . أنه بالرغم من أن النقود لها وظائف عديدة إلا أن الوظيفة الأساسية لها هى وساطتها فى عمليات التبادل ، وثانيهما : أن النقود لابد أن تكون ذات قيمة سلعية فى حد ذاتها وذلك لكى تؤدى الوظيفة الأولى كوسيط للاستبدال .
ويعنى الفرض الثانى أن النقود لابد أن تكون شيئا له منفعه الذاتية وله قيمته التبادلية المستقلة عن الوظيفة النقدية . لهذا يمكن معاملة النقود كأية سلعة بمعنى أنها توزن وتأخذ أوصافاً معينة بأن لها جودة معينة . وللتسهيل وكذلك من أجل المحافظة على وظيفتها النقدية فان المجتمع قد يقرر ختم قطع نقدية ذات أوزان محددة وجودة معينة بختم عام معترف به هو خاتم الملك أو الامير أو الحاكم هذا الختم يضمن بطبيعة الحال الوزن والجودة لقطع النقود المتداولة فى ايدى

الأفراد ولكنه لا يضيف ولا ينشيء للنقود أية قيمة كما قد يعتقد البعض وهذا الرأى لأرسطو يتنافى تماماً كما نرى، مع رأى افلاطون الذى ذكر من قبل عن طبيعة النقود وأنها مستقلة تماماً عن قيمتها الذاتية .

(جـ) الفائدة :

سجل أرسطو الحقائق التى عاصرها بخصوص « الفائدة » على القروض النقدية . ولقد لعن « الفائدة » ومن يعتمدون عليها فى معاملاتهم حيث كانت مساوية تماما « للربا » فى جميع الحالات . ويلاحظ أن أرسطو لم يرى أى مبرر للتفرقة بين الفائدة على القروض التى تستخدم لاغراض الاستهلاك أو تلك الخاصة باغراض التجارة والنشاط الإنتاجى . فأرسطو – بصفة عامة لم يرى أى مبرر لاخذ زيادة فى قيمة النقود لمجرد انتقالها من يد إنسان إلى آخر فى عمليات الاقراض والاقتراض . يمكن القول بأن أرسطو قد بنى رأيه فى ذلك على أن النقود هى مجرد سلعة تستخدم كوسيط للتبادل أساساً ولذلك فليس هناك أى مبرر لزيادة قيمتها لمجرد انتقالها من يد إنسان إلى آخر (النقود عقيمة لا تلد) . ويمكن أن نرى أن فكرته عن التبادل المتكافىء أو العادل تقف وراء مهاجمة الفائدة .

الفصل الثالث

الفكر الاقتصادى فى العصور الوسطى
رجال الكنيسة وتلامذة أرسطو

[تعريف علم الإقتصاد أبرز المساهمات فى النظرة إلى الملكية الخاصة والتجارة ،الثمن العدل ،الفائدة والنقود] .

ليس هناك اتفاق عام بشأن فترة العصور الوسطى ، ولكن غالبيه الكتاب يعتبرون انها تشمل ألف سنة تقريبا تمتد من سقوط الامبراطورية الرومانية فى القرن الخامس إلى سقوط القسطنطينية فى منتصف القرن الخامس عشر . ويختلف الكتاب فى تقييم طبيعة الحياة فى العصور الوسطى وذلك وفقا لوجهات نظرهم ، ولكن غالبيتهم يرون انها فترة ركود اقتصادى وفكرى . ومع ذلك فإن النظرة الواقعية لفترة العصور الوسطى فى أوروبا لن تهمل رؤية بعض التطورات الهامة فى فترة سادها الركود والظلام بصفة عامة . فالركود لم يكن تاما دائما خلال الفترة والا كيف يمكن تفسير انتهاء النظام الاقطاعى فى نهاية العصور الوسطى وكيف تم الاعداد لعصر الرأسمالية التجارية ؟

ولقد قام مجتمع العصور الوسطى على أساس الانقسام الطبقى بين السادة والعبيد . وارتبط هذا النظام بنظام الضيعة الكبيرة الذى ساد منذ أواخر عهد الدولة الرومانية ولوان طريقة ادارة الضيعة تطورت تدريجيا مع ندرة العبيد ومع بعض التطورات الإجتماعية فأصبح الملاك يلجاون إلى تاجير قطع من اراضيهم إلى المستأجرين (من الاحرار والعبيد) مقابل ربع عيني ونقدى . وبالاضافة إلى النشاط الزراعى كان هناك النشاطين التجارى والصناعى . ولم تخرج التجارة فى طبيعتها عما عرف فى أواخر عهد الامبراطورية الرومانية . أما الصناعة فقد ظلت مقصورة على سد حاجات الاسواق المحلية الصغيرة أو على انتاج بضع سلع محدودة ولكن ذات أهمية فى التجارة الخارجية .

وثمة مظهر آخر من مظاهر العصور الوسطى وهو أن الكنيسة كانت تمارس سلطانا كبيراً على الأفراد ، ليس من الناحية الروحية فقط بل من الناحية المادية

ايضا . ففى خلال الفترة زادت ممتلكات الكنيسة من الأرض إلى حد مماثل لاكبر السادة الاقطاعيين ، واصبح رؤسائها تبعا لذلك يملكون سلطة دنيوية بالاضافة إلى سلطانهم الدينى . وهكذا استطاعت الكنيسة أن تتدخل فى تنظيم علاقات الناس وسلوكهم على الأرض فضلا عن تنظيم الشرائع الروحية .

وفى خلال الظروف المذكورة نشأ بعض المفكرين الإقتصاديين فتأثروا بالاوضاع الطبقية والإقتصادية كما تأثروا بتعاليم المسيحية والاراء الكنسية . ومن ناحية أخرى كان المفكرين الإقتصاديين تلامذة مخلصين لارسطو فحاولوا السير على منهاجه وتفسير كثير من ارائه من واقع معتقداتهم . وتضمن هذا بالطبع ربطاً ماتين الفلسفة الإغريقية القديمة والتعاليم الإنجيلية والكنسية . ومع ذلك فقد كانت هناك حدود يقف عندما المفكر فى تأثره بالفكر السابق للمسيحية ومثل هذه الحدود املتها سيطرة الكنيسة وعدم تهاونها فى المساس بمعتقداتها وقد ظل هذا الطابع سائداً ومسيطراً على الفكر الانسانى بصفة عامة خلال فترة العصور الوسطى باستثناء أواخرها حينما تمكن البعض من رفض الاراء الكنسية معتمداً على الاسلوب العلمانى ، كما أن بعض رجال الكنيسة انفسهم أبدوا استعداداً للتهاون فى بعض القواعد التى كان يظن من قبل انها لا تقبل النقاش أو التعديل .

ويمكن تبين المميزات الآتية للفكر الإقتصادى فى العصور الوسطى :

١ - بالنسبة لعلم الإقتصاد .

كان علم الإقتصاد فى نظر معظم المتأثرين بالفكر المسيحى عبارة عن مجموعة قوانين ، ليس بمعنى القوانين العلمية التى نعرفها الآن وإنما بمعنى القواعد الإخلاقية التى تستهدف إدارة النشاط الإقتصادى إدارة صالحة . وبالنسبة لهذه القواعد الإخلاقية للمعاملات الإقتصادية فقد كانت من جهة قائمة على أساس من اللاهوت المسيحى ومن جهة أخرى قائمة على قبول أفكار أرسطو التى ترفض جميع الاساليب الإقتصادية المؤدية إلى عدم المساواة أو مجافاة العدالة وتستنكر الجشع والطمع فى المعاملات الدنيوية .

٢ – النظرة للملكية الخاصة .

اختلفت النظرة إلى الملكية الخاصة فى منتصف وأواخر فترة العصور الوسطى وذلك بالمقارنة ببداية هذه الفترة ، وكان ذلك نتيجة عوامل عديدة من اهمها تطور الفكر الدينى . فالشعور الذى يخرج به المرء من تعاليم المسيحيين الأول هو تعارض الطيبات الدنيوية مع المسائل الروحانية تعارضا لايقبل التوفيق . وبينما لم يكن هنااك أنكار للملكية الخاصة إلا أن اباء المسيحية الأول اعتقدوا أن السعى وراء الثروة أو الغنى يعرض النفس للهلاك ، وقد نقل أحد كتاب الفكر الإقتصادى عن القديس جيروم قوله « الغنى ظالم أو وارث لظالم » . كما أن القديس أو جستين خشى أن تصرف التجارة الناس عن السعى إلى الله . وكان لمثل هذه التعاليم اثرها الكبير على السعى لتكوين الثروة أو زيادة الملكية الخاصة فى مبدأ فترة العصور الوسطى ، إلا انها لم تستمر كما هى فى منتصف هذه الفترة ثم تعرضت للهجوم الشديد قرب نهايتها . فقد كان من الواضح ظهور التعارض الشديد بين التعاليم الدينية المذكورة وبين نظام إقتصادى ينمو بصفة مستمرة معتمداً على الملكية الخاصة ، وتزداد فيه المعاملات التجارية مع اتساع المدن والأسواق . وبالرغم من أن بعض مفكرى العصور الوسطى مثل ريموند دى بنافور Raymond de Pennafort واصلوا استنكارهم لمسألة زيادة الغنى أو الثروة إلا أن الغالبية ومن أهمهم القديس توماس الاكوينى كان يميل إلى التوفيق بين مطالب الحياة الإقتصادية من جهة والمطالب الروحية للمسيحية من جهة أخرى . ولقد وجد توماس الاكوينى فى دفاع أرسطو عن الملكية الخاصة أساساً قويا يستند إليه ويستمد منه حجته فى اثبات شرعيتها من الناحية الإخلاقية وبالاضافة إلى ذلك ابرز توماس الاكوينى أهمية وضرورة استخدام الملكية الخاصة من أجل مصلحة الجماعة . وهكذا استطاع توماس الاكوينى أن يدافع عن النظام الإقتصادى القائم على الملكية الخاصة فى الحدود التى لا تخرج به عن فلسفة المسيحية . فهو لم يدافع عن الملكية الخاصة فى حد ذاتها وإنما دافع عنها بصفتها وظيفة إجتماعية أى تدار لصالح المجموعة .

٣ – النشاط التجارى .

تأثرت النظرة إلى النشاط التجارى بالمعتقدات التى سادت تجاه الملكية الخاصة وشرعيتها ووظفتها الإجتماعية . ونجد أن توماس الاكوينى يتفق مع أرسطو فى الحكم على التجارة بانها غير طيبة وغير طبيعية ولكنها شر لابد منه فى حياة إجتماعية بعيدة عن الكمال . ولا يمكن تبرير التجارة فى رأى توماس الاكوينى إلا بشروط : أولها عدالة التبادل بالمعنى الذى سبق لارسطو ايضاحه وثانيها أن التاجر يسعى بتجارته إلى كسب ما يكفيه للابقاء على نيته وثالثها أن التاجر يسعى إلى جلب النفع إلى بلده .

٤ – الثمن العدل just Price قادت مناقشة المبادلة العادلة أو المتكافئة الارسطية إلى فكرة الثمن العدل وهو ذلك الثمن الذى يتضمن الانحراف عنه انحرافا عن الاخلاق الفاضلة . ومن الصعب التحدث عن نظرية علمية للثمن العدل عن غرار ما نجد من نظريات معاصرة ، بل أن من الصعب أيضا التحدث عن بعض القواعد المنطقية التى يتحدد الثمن العدل وفقا لها . وفى المثال الذى ضربه توماس الاكوينى « للمشترى الأمين » يقتصر على القول بأنه برغم جهل البائع بقيمة الشيء الذى يبيع فان المشترى يدفع له الثمن العدل . وواضح جداً أن المسألة تعتمد على الاخلاق أكثر من أى شيء آخر وقام توماس الاكوينى بمهاجمة القوانين المدنية المشتقة من القانون الرومانى والتى سمحت للناس ببيع السلع باكثر من قيمتها . وهذه القوانين تتمشى فى رأيه مع غرائز البشر إلا أنها تساعد على الرذيلة . وفى رأيه أنه لا يمكن السماح بالتبادل « اخلاقيا » إلا أن كان يحقق ميزة متساوية لكل من الطرفين ، وهذه فكرة أرسطو عن المبادلة المتكافئة . وفى كتابات البرتوس ماجنوس نجد أنه يفسر المبادلة المتكافئة لارسطو بأنها تتضمن تبادل سلع تحتوى على نفس كمية العمل – أى أن لها نفس التكلفة . ونجد أيضا أن توماس الاكوينى قد اعتنق أيضا فكرة اعتماد الثمن العدل على « تكلفة الإنتاج » ولو أن الفكرة كانت غير وضحة عنده أو غير محددة . فتكلفة الإنتاج عند توماس الاكوينى تتحدد وفقا لمبدأ العدالة أى أنها التكلفة الضرورية للمنتج حتى يستطيع أن تستمر فى ممارسة عملياته الإنتاجية .

ومن ناحية أخرى كان « الثمن العدل » يعنى احيانا الثمن المتفق عليه بشكل عام أو الذى تحدد بالعرف . وفى ظل ظروف نشاط تجارى ضيق النطاق لم يكن الاصرار على فكرة الثمن العدل شيئا غريبا ، ولم يكن غريباً ايضا اعتبار الثمن المتفق عليه عرفا مرادفاً للثمن العدل ولكن مع نمو النشاط التجارى تدريجيا ، وبشكل ملحوظ فى القرون الاخيرة من العصور الوسطى ، كان الأمر يتغير ولذلك نجد أن توماس الاكوينى وهو المهتم أشد الاهتمام بفكرة العدالة يبيح التقلبات حول الثمن العدل وذلك تبعاً للتقلبات فى أحوال السوق . ومع ذلك فان فكرة توماس فى هذا المجال تتسم بالغموض حيث نجده يبرر اقتضاء البائع ثمنا أعلى إذا كان هذا يحول دون اصابته بخسارة . ولقد أدخل الكتاب بعد ذلك عدد آخر من التعديلات على فكرة الثمن العادل بحيث أصبح من الممكن الخروج عنه وذلك لتغطية تكلفة نقل البضائع إلى السوق أو للاحتياط من سوء التقدير . وبمرور الزمن فى أواخر فترة العصور الوسطى تصور بعض الكتاب امكانية تأثير ظروف العرض والطلب فى اثمان السوق ، ولذلك لم يتمسكوا بفكرة الثمن العدل كما تمسك بها الذين من قبلهم وكان الواضح حينذاك أن الكنيسة قد فقدت سلطتها بالنسبة لهذه الاراء الاخيرة فلم تستطيع قمعها .

٥ – موضوع الفائدة : بالنسبة إلى الفائدة كان الرأى مستقراً منذ بداية العصور الوسطى على اعتبارها « ربا » وعلى تحريمها على أساس نصوص من التوراة والانجيل . ففى سفر الخروج فى التوراة يقول « لا تضعوا عليه ربا » على أى فرد من شعب الرب – ويقصد به شعب بنى اسرائيل . كما يفهم من التلمود أن التحريم ذو صبغة عامة وليس مقصوراً على اليهود بمعنى عدم شرعية التعامل بالربا بين شعب بنى اسرائيل وغيرهم من الشعوب . أما فى الاناجيل فان القاعدة الوحيدة فى تحريم الربا وردت عند لوقا (فى الاصحاح الخامس :٣٥) وبالرغم من اختلاف التفسيرات الكنسية لهذه القاعدة فان الاتجاه العام لرجال الدين المسيحى كان يستنكر الاثراء عن طريق اقراض المال مقابل أخذ فائدة وظلت قاعدة تحريم الربا سائدة دون مناقشة معظم فترة العصور الوسطى .ولكن مع نمو التجارة والتعامل النقدى فى الاسواق فى أواخر العصور الوسطى بدأت

بعض إتجاهات جديدة فى الظهور . فمن ناحية كان الأسلوب العلمانى فى التفكير يأخذ قوة متزايدة . وكان أصحاب هذا الأسلوب يرون التوسع فى إقراض المال مقابل فائدة ويبررون رأيهم بالاستناد إلى القانون الرومانى الذى لم يحرم هذا العمل . وبالطبع فان إنزعاج رجال الكنيسة يمثل هذا الاتجاه الجديد جعلهم يصدرون سلسلة من القرارات الصارمة بتحريم الربا وكان هذا قرب نهاية القرن الثانى عشر . ولكن أثر الاسلوب العلمانى ظهر بطريقة أخرى فى طريقة دفاع رجال الكنيسة عن رأيهم فى تحريم الربا . فنجد توماس الاكوينى بينما يستند إلى التعاليم المسيحية فى مهاجمته للربا إلا أنه يؤكد رأيه ويدعمه بحجج منطقية مشتقة أساسا من المناقشة الارسطية ضد الربا . ولقد كانت معارضة أرسطو للربا كما اسيعرضنا من قبل نابعة من نظرته إلى النقود . فالنقود تؤدى وظيفة أساسية وهى الوساطة فى التبادل الذى يستهدف إشباع حاجات المستهلكين . أما النقود فى حد ذاتها فهى « عقيمة » وعمليات تدار لها عن طريق الاقراض والاقراض لا ينبغى أن تتم بمقابل أو ثمن ولا يشفع للنقود عند أرسطو أنها ذات قيمة سلعية فهذه المسألة هامة لأداء دورها فى تسسهيل التبادل وليس لأى غرض آخر . ولكن توماس الاكوينى طور الفكرة الارسطية فى أنه قام بالتفرقة بين السلع التى تستهلك أثناء استعمالا وتلك التى لا تستهلك – وهى فكرة اشتقها من القانون الرومانى – ولكى يقول أن النقود تنتمى إلى الفئة الأولى واستنتج بعد ذلك أن المطالبة بفائدة على القرض النقدى إلى جانب المطالبة بسداده معناها الحصول على كسب غير طبيعى وغير عادل .

وبالرغم من تشدد الكنيسة وتأكيدها على تحريم الربا ، وبالرغم أيضا من محاولات تدعيم الرأى الدينى بوجهة النظر العلمية إلا أن عمليات قبول الفائدة على القروض أخذت فى الزيادة تدريجيا تمشيا مع التوسع الاقتصادى . بل وأكثر من هذا أن السلطة المدنية أصبحت أكثر إهتماما بتنظيم الفائدة وأصدرت القرارات التى تضع حداً أعلى لأسعارها . وفى القرنين الخامس عشر والسادس عشر والذين تميزا بالاكتشافات الجغرافية العظيمة فى العالم وفى إنسياب رأس المال الأوربى فى استثمارات خارجية مجزية للغاية نجد أن أسلوب تقاضى الفائدة أصبح شيئاً عادياً جداً حتى أن رأى الكنيسة ورجالها أصبح غير ذى أهمية لغالبية

المقرضين والمقترضين . ولقد جرت فى هذه القرون الاخيرة من العصور الوسطى تعديلات فى الرأى الكنسى . ولم تكن هذه التعديلات تستهدف التخلى عن مبدأ تحريم الربا بقدر ما كانت تستهدف السماح ببعض الاستثناءات . ومن أهم هذه الاستثناءات ذلك القائم على أساس « مبدأ تعرض المقرض للخسارة » ويفترض هنا أن المقرض يسمح للمقترض بأن يستخدم نقوده دون مقابل مادى لفترة من الزمن ، ولكن حين يتأجل سداد القرض بعد هذه الفترة يصبح للمقرض الحق فى قرض جزاء يتفق عليه العرف . واقترضت الكنيسة أن المقرض قد تعرض لتأخير حقيقى هنا ومن ثم فقد تعرض لخسارة حقيقة . ومع ذلك فان التأكد من أن الخسارة حقيقية أم لا كانت مسألة صعبة . ولقد فتح هذا الاستثناء الباب أمام تقاضى الفائدة دون اعتبار كثير للاساس الذى يقوم عليه حيث أصبح من الممكن تحديد فترة الدين الاختيارى[1]. اقصر مما كان عليه من قبل . وعمليا فانه حينما ننكمش فترة الدين الاختيارى إلى آجال قصيرة جداً كشهر واحد مثلا فان مبدأ الاقراض بفائدة يصبح مستقراً لا جدال فيه . ولقد تطورت الأمور بعد ذلك حتى أن بعض رجال الدين المسيحى فى أواخر فترة العصور الوسطى مثل ناقاروس إتجه إلى الموافقة على مبدأ الفائدة بغض النظر عن انقضاء أية فترة للدين الاختيارى .

وأهم من الاستثناء السابق فى تحطيم فكرة تحريم الربا ذلك المبدأ الخاص « بضياع فرصة الكسب » فلقد قيل أن القرض حينما يعطى نقوده لشخص آخر إنما يضيع على نفسه فرصة لتحقيق الكسب منها يتجه استثمارها ولذلك فان المقرض لابد أن يأخذ مقابلا مادياً وهو الفائدة يعوضه عن ضياع فرصة الكسب . ولقد أحرز هذا المبدأ انتصاراً ولقى قبولا بين المتعاملين . وبالأضافة إلى هذا نشأ مبدأ ثالث وهو « مبدأ المخاطرة » لكى يبرر أخذ الفائدة . فالمقرض حينما يضع نقوده تحت تصرف شخص آخر إنما يخاطر بماله مخاطرة قد تصل إلى حد فقدان هذا المال بالكامل أحيانا . ومن ثم فان المقرض يستطيع أن يطالب المقترض من البداية بفائدة للتقليل من هذه المخاطرة . وواضح أن كل هذه المناقشات التى جرت فى مجال تبرير الربا أو الفائدة إنما ارتبطت بنمو

(١) أى الذى لا يتحمل فائدة اطلاقاً

التجارة الخارجية والمعاملات النقدية فى أواخر العصور الوسطى وقد تسببت فى إنفصال الرأى الإقتصادى العلمى عن الرأى الدينى التقليدى الذى كانت الكنيسة متمسكة به أشد التمسك فى بداية العصور الوسطى وفى منتصفها .

٦ – بالنسبة للنقود إبتكر نيكول اوريزم فى حوالى ١٣٦٠ نظرية تبين مدخلا إلى المشكلات الإقتصادية يختلف جدا عن ذلك الذى أتبعه المفكرين الآخرين من قبل أو فى نفس الفترة . وجاءت هذه النظرية فى « مقال عن الاختراع الاول للنقود » ، ويبدأ هذا المقال بعرض تفصيلى لأصل النقود على الاسس الارسطية ثم يبحث فى الصفات التى تجعل السلع مناسبة لإتخاذها نقوداً . ويرى أوريزم أن حق سك العملة يجب أن يكون فى يد « الأمير » بصفته ممثلا للجماعة ويتمتع بأعلى منزلة وسلطة .

ولكن امتياز سك العملة لايجب أن تعطى للأمير الحق فى أن يكون « سيد النقود » المتدولة فى المجتمع لأن النقود أداة قانونية لتبادل الثروات بين الناس وبالتالى فهى فى الحقيقة ملك للذين يملكون أمثال هذه الثروات . وهذا الرأى لاوريزم يضع مفهوماً محدداً للسلطة النقدية فى المجتمع أنها السلطة التى تملك إصدار النقود وإدارتها ولكنها لاتملك أن تخفض من قيمتها بالتلاعب فى وزنها أو مادتها . ولقد شن أوريزم حملة عنيفة على السلطة النقدية التى لا يلتزم بواجبها ، فقال أنه ليس من حق الأمير أن يتلاعب بثروة رعاياه عن طريق تغيير وزن النقود أو مادتها أثناء عملية السك . كما أضاف أن الكسب الذى يتحقق عن طريق تخفيض القيمة السلعية للعملة أسوأ من الربا لأنه يتضمن إبتزاز جزء من ثروة الناس دون علمهم أو دون إرادتهم بينما أن المرابى يتفق مع المدين على « الربا » الذى يدفعه الأخير برضاه . واعتقد **أوريزم أن** تخفيض القيمة السلعية للعملة ضريبة مستترة تؤدى إلى إشاعة الاضطراب فى التجارة وإلى الكساد والفقر .

وأخيراً قال أنه حينما يجرى إخفض للقيمة السلعية للعملة فإن الذهب والفضة (يمثلان أهم المعادن التى تضع منها النقود) ينقلان إلى أماكن أخرى حيث يقدر لهما قيمة أعلى .

وهكذا سبق أوريزم عبره فى التعبير عن فكرة « قانون جريشام » والذى يتخلص فى أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التعامل فى الأسواق .



الفصــل الرابـع

الفكر الإقتصادى فى العصور الوسطى
(٢) المدرسة الإسلامية

المدرسة الإقتصادية الإسلامية :

المدرسة الإقتصادية الإسلامية هى جزء لا يتجزأ من كيان المدرسة الإسلامية الكبرى التى ارسيت قواعدها العامة فى عصر خاتم النبيين والمرسلين محمد بن عبد الله ﷺ (٥٧٠ - ٦٣٢ م) . وبعد انتهاء العصر الأول للرسالة النبوية (وفاة الرسول ﷺ) بدات اعمال المدرسة الإسلامية فى الظهور ثم الازدهار حتى وصلت إلى القمة فى القرن الخامس عشر ميلادى . وقد سجل الغربيون والمستشرقون الكثير من اعمال المدرسة الإسلامية فى مجالات الطبيعة والكيمياء والطب والفلك والرياضيات والجغرافيا ... ولكنهم لم يهتموا كثيراً باعمال هذه المدرسة فى مجال العلوم الإجتماعية ومنها الإقتصاد . هذا بالرغم من انتقال جانب من الفكر الإسلامى الإجتماعى بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى الفكر الغربى (مثل اعمال ابن خلدون) وبالرغم من الاعتراف الصريح احيانا بالاهمية البالغة لبعض الدراسات الانسانية . ولعل الاتجاه الغربى العدائى أو المتجاهل للفكر الإسلامى فى ميدان العلوم الإجتماعية والانسانية له ما يفسره إذ أن هذا الميدان على وجه الخصوص هو أكثر الميادين تأثراً وتعلقاً بالعقيدة الاسلامية والتى لم يؤمن بها الغربيون .

والفكر الإقتصادى الإسلامى فى رأينا هو « اجتهاد علماء المسلمين فى مجال بحث وتحليل المشكلة الإقتصادية التى واجهت مجتمعاتهم فى العصور المختلفة ، ومحاولة استنباط العلاج الملائم لها داخل اطار الشريعة الإسلامية ، وأخذاً فى الاعتبار مقاصد هذه الشريعة ، واهداف الأمة الإسلامية . والقول بأنه« اجتهاد علماء المسلمين » يعنى اننا لا ندخل ما جاء من نصوص فى

(١) هذا التعريف قائم على الاجتهاد وقد حاولت أن أجعله جامعاً للمعنى شاملاً على قدر الإمكان .

القرآن الكريم أو فى الاحاديث النبوية بخصوص المعاملات أو الحياة الإقتصادية للفرد أو للمجتمع بشكل مباشر فى نطاق الفكر الإقتصادى الإسلامى . فما جاء فى القرآن الكريم هو كلام الله عز وجل وما جاء فى الحديث النبوى هو قول رسول الله ﷺ وقد نزهه الله عز وجل عن الهوى ، قال تعالى « وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى » (النجم : ٣ ، ٤) ، وهذا فى مجموعة لا يصح ان يوضع فى مرتبة واحدة مع الفكر البشرى . بعبارة أخرى اننا حينما نتكلم عن الفكر الاقتصادى نتكلم عن « فكر بشرى » ، ثمرة اجتهاد عقول محدودة التجربة – مهما كان تفوقها أو ذكائها – لعدم تنزهها عن ظرفية المكان أو الزمان ، ومن ثم عدم قدرتها على الاستغناء عن التجربة أو تفادى الوقوع فى الخطأ .

وذكرنا فى التعريف ان بحث وتحليل المشكلة الإقتصادية ومحاولة استنباط العلاج الملائم لها يتم « داخل اطار الشريعة الإسلامية وأخذاً فى الاعتبار مقاصدها بالاضافة إلى اهداف الأمة الاسلامية » . وهذا يعنى : أن(١)**الإطار العام للفكر** الإقتصادى الإسلامى لأبد أن يكون محدداً أو مقيداً بالشريعة الإسلامية ومقاصدها : فلا يصح لباحث أو لمجتهد ان يتعدى حدود هذا الاطار العام تحت أى ظرف من الظروف أو لأى سبب من الاسباب ، وأن(٢)**القواعد الاساسية** التى قام عليها الفكر الإقتصادى الإسلامى منذ نشأته وخلال تطوره عباره عن « **حقائق** » مستمدة من كلام الله عز وجل واحاديث رسوله ﷺ **وليست فروضاً اجتهادية** من ثمرة العقول البشرية كما هو الحال فى الفكر الإقتصادى الوضعى .

وهكذا فان التعريف الذى اقترحناه يضع النصوص الواردة فى القرآن الكريم والسنة المطهرة بخصوص الحياة الإقتصادية للفرد أو المجتمع الإسلامى فى مرتبة القواعد الاساسية والعوامل المحددة لإطار الفكر الإقتصادى الإسلامى . اما اجتهادات علماء المسلمين التى تمت داخل هذا الأطار واعتماداً على هذه القواعد فتكون مجموعها « الفكر » الذى نريد ان نبحث فى تاريخه وكيفية تطوره .

ولقد ذكرنا فى التعريف المقترح ان الفكر الإقتصادى الإسلامى عبارة عن اجتهاد « **علماء المسلمين** » ونعنى بالعلماء اولئك الذين عرفوا بانهم من رجال العلم ولهم اجتهادات علمية معروفة والذين استقر الرأى على أنهم قد تمسكوا فى حياتهم الخاصة وفى اجتهادهم وبحثهم العلمى بالمنهج الإسلامى . وحيث اننا لن نستطيع ان ندرس كل الاجتهادات التى انجزها علماء المسلمين فى المسائل الإقتصادية المختلفة خلال العصور الوسطى (فترة الازدهار الفكرى الاسلامى) فإنه يصبح من الضرورى انتقاء أبرز هذه الاجتهادات والاتجاهات العلمية والاهتمام بها .

كما ذكرنا ايضا فى التعريف كلمات « بحث وتحليل المشكلة الاقتصادية ... ومحاولة استنباط العلاج الملائم لها » والمقصود من وراء هذه الكلمات هو التأكيد على ضرورة توفر المنهج العلمى فى الكتابات التى تناولت المشكلة الإقتصادية . ولزيارة هذه النقطة وضوحاً نقول ان بعض ماكتب فى المسائل الإقتصادية من قبل علماء المسلمين فى العصور الوسطى لم يعتمد على الاسلوب العلمى فى البحث والتحليل بشكل كاف . وانما جاء معبرا عن احكام فقهية محضة أو أحيانا مترجماً لاراء خاصة دون مبررات علمية كافية . وربما كانت هذه الأحكام أو الاراء ذات نفع كبير حيث وحينما قيلت ، ولكننا فى مجال دراسة الفكر الإقتصادى العلمى ومحاولة تتبع السلسلة التى تربط الحلقات المتتابعة منه بعضها ببعض لا نستطيع أن نأخذ سوى الاجتهادات التى استندت إلى تبريرات منطقية كافية وارتبطت بشكل لا يقبل الشك بالمنهج الاسلامى فى البحث والتحليل .

تنظيم الحياة الإقتصادية فى « المدينة » خلال عصر رسول الله ﷺ :

خلال الفترة التى عاشها محمد رسول الله ﷺ فى المدينة المنورة كان البناء الاقتصادى لهذه المدينة مستمراً لا يتوقف مع عملية البناء الاجتماعى والسياسى . كانت المدينة تتحول تدريجيا ولكن سريعاً إلى مثال حى لما اطلق عليه الفلاسفة منذ القدم « المدينة الفاضلة » أو « المثالية » . وكانت المدينة قبل هجرة رسول الله ﷺ تدعى « يثرب » وكانت تعانى من الصراعات

الداخلية بين قبائل الاوس والخزرج ، تلك الصراعات التى افسدت الحياة الاقتصادية لسكانها من العرب وتركت المجال لظهور احتكارات اليهود فى مجالات التجارة والصناعة خاصة .

وقد قام رسول الله ﷺ بعد هجرته مع اصحابه من مكة إلى يثرب بتغيير اسمها الى « المدينة المنورة » . ولم يكن هذا مجرد تغيير اسمى حيث تعهد رسول الله ﷺ عملية البناء الداخلى لصرح الاخلاق الفاضلة علي اساس من العقيدة الاسلامية قال . ﷺ « انما بعثت لاتمم مكارم الاخلاق » ، وكان يقول « إن من خياركم احسنكم اخلاقاً » (البخارى ومسلم والترمذى) . وكان البناء الاخلاقى القائم على العقيدة الإسلامية هو الاساس الجديد للتنظيم الإقتصادى والحياة الإقتصادية فى المدينة المنورة وهذا ما نعرضه فيما يلى .

أولا : التوزيع العدل للدخل والثروة :

لقد بدأ البناء الاقتصادى والاجتماعى بمؤاخاة عقدها رسول الله ﷺ بين المهاجرين (هل مكة) والانصار (اهل المدينة الذين دخلوا فى الاسلام) على اسس لم يسبق لها مثيل فى التاريخ ، كما أنها لم تتكرر بعد ذلك . ومن الناحية الاقتصادية انطوت هذه المؤاخاة على **إعادة توزيع اختيارية للثروة والدخل** بين فئتين من الناس لم يجمعها غير الايمان بالله ومحبة الله ومحبة رسوله ﷺ . فلقد تنازل الانصار طواعية ومحبة بموجب هذه الأخوة الصادقة عن جانب من ثرواتهم أو اصولهم الانتاجية لاخوانهم من المهاجرين . ولقد اتخذ هذا التنازل صفة دائمة فى بعض الحالات وصفة مؤقتة فى حالات أخرى ومن ضمن ما عرض الانصار على النبى ﷺ ان يقسم النخيل بينهم وبين اخوانهم المهاجرين ، ولكنه رفض هذا العرض منهم حيث يعنى تنازلهم عن اهم شكل من اشكال الثروة العقارية لديهم . وربما ان الرسول ﷺ كان يرى بعين النبوة الصادقة ان الأمور ستتغير إلى الاحسن وان ابوابا جديدة للرزق سوف تفتح على الجميع فأراد ان يضع قيداً على عملية اعادة توزيع الثروة . فلما فهم الانصار رأى النبى ﷺ طلبوا من المهاجرين مواساة لهم ان يساعدوهم فى

العمل ، فى سفيا الأرض والقيام عليها ، مقابل اشراكهم فى الثمر (الناتج) وقد أقر رسول الله ﷺ هذا النظام وهو ما يعرف « **بالمساقاة** » .

ومن المعروف ان جانب توزيع الدخل والثروة يمثل ابرز جانب فى المشكلة الاقتصادية التى جابهت المجتمعات قديماً أو حديثاً . لذلك كانت البداية المذكورة فى حياة المدينة المنورة من أهم وابرز ما يسجل فى بناء نظام إقتصادى قائم على التكافل والتماسك الاجتماعى وخال تماماً من الصراعات والاحقاد الطبقية أو العنصرية ، بل خال تماماً من نزعة الانانية وقائم على الاثيار . قال تعالى فى وصف سلوك الانصار « يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يُوقَ شُحَ نفسه فاولئك هم المفلحون » (الحشر – من الاية ٩)

ولقد تواحدت دعائم نظام عدل لتوزيع الدخل والثروة فى المدينة المنورة فيما بعد ذلك بامور أخرى كان من اهمها « **الزكاة** » وهى ركن اساس من اركان الاسلام الخمسة .. وكانت الزكاة فى أول الاسلام بمكة « مطلقة » لم يحدد فيها المال الذى تجب فيه ولا مقدار ما ينفق فيه وفى السنة الثانية من الهجرة بينت الزكاة بياناً مفصلاً على كل نوع من انواع المال وتحددت أواجه انفاقها الشرعية . وبذلك اخذت الزكاة شكل الفريضة التى يلزم ولى الأمر بها ويراقب وينظم عملية جمع وانفاق ايراداتها على اسس شرعية محددة . وكان رسول الله ﷺ يوضح معناها للمسلمين ويرغبهم فى ادائها ويرهبهم من الامتناع عنها أو التهرب منها . وفى توضيح علاقتها بعملية توزيع الدخل والتكافل الاجتماعى قال عليه الصلاة والسلام « ان الله فرض على اغنياء المسلمين فى اموالهم بقدر الذى يسع فقراءهم ، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا الا بما يصنع اغنياؤهم[1]، الا وإنّ الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً اليماً (الطبرانى فى الاوسط عن على بن ابى طالب كرم الله وجهه) . وبالاضافة إلى الزكاة استمر رسول الله ﷺ يحض المسلمين على **الصدقات الاختيارية والقرض الحسن** امتثالا لما يوحى إليه فى كتاب الله الكريم . ولقد كان أمر الصدقات الاختيارية والهبات

(١) أى أن مايصيب الفقراء من مشقة وعناء من جراء الجوع أو العرى لن يكون إلا بسبب بخل الأغنياء .

معروفاً فى المجتمعات القديمة كما انه مازال معروفاً فى المجتمعات الحديثة ولكن « القرض الحسن » كان ومازال نظاماً اسلامياً فريداً من نوعه يؤثر تأثيرا مباشراً فى هيكل توزيع الثروة من حيث أنها « خاصة » أو « عامة » Private Or Public . فالقرض الحسن هو تنازل اختيارى عن مال خاص ووضعه تحت تصرف ولى الأمر لاغراض النفع العام وذلك ابتغاء مرضاة الله عز وجل فى الحياة الآخرة[1]. فإذا كان المال الخاص المتنازل عنه عبارة عن رصيد من سلع استهلاكية فان اثره على هيكل الثروة (والدخل) فى المجتمع سوف يكون محدوداً بحدود الاجل القصير . أما إذا كان المال المتنازل عنه عبارة عن سلع أو أصول انتاجية فان اثره على هيكل الثروة (ومن ثم الدخل سوف يمتد على المدى الطويل . ومن الامثلة الحية للقرض الحسن فى عصر رسول الله ﷺ ما فعله ابو طلحة الانصارى الذى تنازل عن بئر « حاء » وكانت من اشهر الآبار التى تستخدم فى رى الارض الزراعية بالمدينة وكانت أحب اموال ابى طلحة إليه . فلما نزل قول الله تعالى « لن تنالو البر حتى تنفقوا مما تحبون » [ال عمران : ٩٢] قام ابو طلحة الى رسول الله ﷺ وقال له : ان احب اموالى إلىَّ بئر « حاء » وهى صدقة لله أرجو برها وزخرها عند الله[2]. وكذلك قام عثمان بن عفان رضى الله بشراء بئر « رومه » . وكانت البئر ملكاً ليهودى يبيع ماءها للمسلمين ، فرغب رسول الله ﷺ المسلمين فى شرائها وقال لهم من اشتراها فله مشرب فى الجنة ، فاشتراها عثمان بن عفان وتنازل عنها للمسلمين عامة[3] .

وكان من دعائم نظام التوزيع الامثل فى المدينة المنورة التزام جميع اصحاب الاعمال باعطاء الاجراء حقوقهم وعدم بخسها ولقد حض رسول الله ﷺ على الوفاء بحق الأجير فى وقته فقال : « أعطوا الأجير حقه قبل ان يجف عرقه » [ابن ماجه واخرجه المنذرى فى الترغيب والترهيب] . وكذلك كان ﷺ يقول للمسلمين ان رب العزة تبارك وتعالى يقول « ثلاثة انا خَصْمُهُم يوم

---

(١) قال تعالى : « من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له وله أجر كريم » (الحديد : ١١)

(٢) ابن النجار : الدورة التمنية ص ٣٤٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٤٢ .

القيامة ، ومن كنت خصمُهُ خصمْتُهُ : رجل أعطى بى ثم غدر ، ورجل باعَ حراً فأكل ثَمنَهُ ورجلٌ استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يُعْطِه أجرَهُ » [**البخارى وابن ماجه وغيرها**][1].

ومما دعم نظام التوزيع الامثل تحريم الربا واستبد اله بنظم اخرى قائمة على مبدأ المشاركة فى المخاطرة والربح (الغرم والغنم) بين اصحاب رؤوس الاموال ومن يستخدمونها . وكذلك ايضا ارساء نظم جديدة للمشاركة فى ثمرة الناتج الزراعى بين من يملكون الأرض ومن يفلحونها مثل نظام المزارعة . ويلاحظ ان جميع العقود أو الاتفاقات بين من يملكون عناصر الانتاج ومن يستخدمونها والتى تتدخل بشكل مباشر فى تحديد الكيفية التى يتم بها توزيع الدخل كانت تتم من خلال السوق التنافسى الحر وتلتزم بقاعدة التراضى بين المتعاقدين على شروط محدودة . قال عليه الصلاة والسلام « المسلمون عند شروطهم » (البخارى ومسلم) .

ثانيا : تنظيم وتنمية النشاط الانتاجى على اسس جديدة :

(أ) **الحث على العمل** : لقد أمر الله سبحانه وتعالى عباده بالعمل فى القرآن الكريم وأعلمهم انه مطلع ومشاهد لعملهم وكذلك فإن الرسول ﷺ والمؤمنون مطلعون على الاعمال شهود عليها ... « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون » [التوبة ١٠٥] والعمل هنا يحتمل معنى العمل التعبدى المحض من صلاة أو صيام مثلا أو العمل لاجل اكتساب الرزق وعن هذا الأخير نتكلم الآن وكان الرسول ﷺ يحث المسلمين القادرين على العمل ويخوفهم من التسول وسؤال الناس أو التعطل الاختيارى خشية المذلة فى الدنيا وحساب الله فى الآخرة . وهكذا ارتفعت قيمة العمل فى مجتمع المدينة المنورة إلى درجة عالية لم تكن معروفة للعرب قبل الاسلام . بل ان الرسول ﷺ رفع مرتبة العمل

---

(١) قيل أيضاً فى تفسير « ولا تبخسوا الناس أشيائهم » (الأعراف من الآية انها نزلت فى انصاف الاجراء وعدم التعدى على حقوقهم المادية .

الشريف الجاد إلى مرتبة الجهاد فى سبيل الله[1]. وهذا أمر مستلهم من كتاب الله قال تعالى « وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله » [المزمل - من الآية ٢٠] .

وروى أنس رضى الله عنه ان رجلاً من الانصار جاء يسأل الرسول ﷺ صدقة فسأله ﷺ « أما فى بيتك شىء » ؟ فلم يجد عنده الا أقل القليل من المتاع فأخذه منه وباعه بيعاً خيرياً للمسلمين فاشتراه واحد بدرهمين فأعطاهما للانصارى ونصحه بان يشترى بأحدهما طعاماً يتركه لاهله وبالآخر قدوماً (رأس الفأس) ويأتيه به . فلما فعل الانصارى أخذ رسول ﷺ القدوم فشد فيه عوداً من الخشب بيده ثم اعطاه له وقال أذهب واحتطب . وبعد خمسة عشر يوماً جاء الانصارى إلى الرسول ﷺ وقد اصبح معه عشرة دراهم من الاحتطاب[2]. وروى مالك والبخارى ومسلم وغيرهم عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « لأن يحتطب احدكم حُزمة على ظهره خيرٌ له من أن يسأل احداً فيعطيه أو يمنعه » . ويفهم من الحديثين حث الافراد على التعرف على قدراتهم الذاتية مهما قلت والاعتماد عليها اعتماداً رشيداً لاكتساب دخل لانفسهم . وأن الدخل الذى يكتسب من أقل الأعمال خيّر من البطالة الاختيارية . وهذا المعنى يؤكد أهمية « التوظف الكامل فى المجتمع الاسلامى واهتمام رسول الله ﷺ بهذا الأمر بنفسه أرس قاعدة يتمسك بها حكام المسلمين فيما بعد .

كما أن الله سبحانه وتعالى أمر بالعمل فى أى مكان ... فأمر بالانتشار فى الأرض ابتغاء فضله وأثنى على الذين يضربون فى الأرض يبتغون من فضله ... قال تعالى « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون [الجمعة - ١٠] وقال تعالى « هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه » ... [تبارك -

(١) أنظر حديث كعب بن عجرة رضى الله عنه وقد رواه الطبرانى أن رجلاً مر على النبى ﷺ ومعه صحابته رضوان الله عليهم فرأوا من نشاط الرجل وجده وهو خارج للعمل فقالوا « لو كان هذا فى سبيل الله .... الخ الحديث » .

(٢) معنى الحديث مختصراً . ونص الحديث عن أنس رضى الله عنه خادم رسول الله ﷺ رواه أبو داود والنسائى والترمذى وقال حديث حسن .

١٥] وهكذا أرسى الاسلام مبدأ حركية العمل » من مكان لآخر واثنى عليها . وكان رسول الله ﷺ ممن سافر وعمل فى مال غيره ، وكان صحابته ايضاً رضوان الله عليهم قدوة لغيرهم فى اكتساب دخلهم بمجهودهم داخل المدينة وخارجها « وكذلك فقد أرسى الاسلام فى عهد رسول الله ﷺ مبدأ « حركية العمل) من نشاط انتاجى لآخر ابتغاء الرزق . فقد شجع رسول الله ﷺ بعض المهاجرين المكيين على العمل بالزراعة فى المدينة ولم تكن مهنتهم حيث اعتادوا التجارة كما شجع بعض الانصار على التجارة داخل المدينة وخارجها ولم تكن مهنتهم حيث اعتادوا على الزراعة وممارسة بعض الحرف الصناعية داخلياً .

(ب) تحرى الكسب الحلال :

كان رسول الله ﷺ يحض المسلمين على تحرى الكسب الحلال من أى مصدر وينهاهم عن الكسب الحرام كى ينعموا بالعيش الطيب فى الدنيا ثم تكون الجنة مثواهم فى الآخرة . ولاشك ان الكسب الحرام قد يتيح للبعض تنمية دخلهم النقدى وثروتهم سريعا ولكنه كسب خبيث حيث انه يتم على حساب الآخرين ويبتعد بالموارد الاقتصادية للمجتمع عن استخداماتها المثلى . فمثلا الذى يعتاد على الغش فى بضاعته أو ظلم الناس يركن إلى هذه الأمور لزيادة دخله وثروته فيضر الآخرين من جهة ولا يضطر من جهة أخرى إلى البحث عن الوسائل التى يرفع بها كفائته الانتاجية والتى يمكن ان يتنافس بها منافسة شريفة مع الآخرين فى السوق . وكذلك كل من يعتاد على الكسب من وراء الاحتكار يظلم الآخرين ويبقى بعض الطاقات الانتاجية أو كميات من الناتج معطلة لاغراضه الخاصة فيضر بالمصلحة الاقتصادية العامة ولقد حرم الاسلام العمل فى انتاج سلع معينة مثل الخمور ولحم الخنزير وشحمه وذلك حفظا على الصحة العامة والعقل من التدهور كما حرم الكسب من « الرشوة » ... قال تعالى « ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتُدْلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون » [البقرة : ١٨٨] وشدد رسول الله ﷺ فى تحريمها فقال « لعنة الله على الراشى والمرتشى » [رواه ابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد] وورد معنى الحديث فى

روايات أخرى عديدة وفى رواية الامام احمد عن ثوبان « لعن رسول الله ﷺ الراشى والمرتشى والرائش » والرائش هو الوسطة بين الراشى والمرتشى حتى تتم عملية الرشوة ... ولاشك ما فى الرشوة من أفساد للحكام والطغيان على مصالح وحقوق من لايقدمون رشوة . وبالتالى تفسد المصالح العامة ولا تؤدى كما ينبغى . وقد كان الرسول ﷺ يحاسب من يوليهم أمور عامة الناس إذا لا حظ زيادة ثروتهم وهم فى مناصبهم . ولقد روى أنه عليه الصلاة والسلام سأل يوماً أحد الولاة عن ثروته الخاصة وكيف زادت فرد عليه بان الناس كانت تهدى إليه فغضب الرسول ﷺ وأفهمه ان ما كان يهدى إليه كان بسبب منصبه وحرم الله عز وجل الربا تحريماً قاطعاً ونهائياً . وكان الربا الذائع بين العرب هو ربا النسئية ، فكان الواحد من الناس يقترض سلعاً أو نقوداً من الآخر ويحدد موعداً أجلا لرد ما اقترضه . فإذا حل موعد الوفاء بالقرض ولم يستطع المدين سداد ما عليه طلب من الدائن امهاله إلى أجل جديد مقابل زيادة محدودة تضاف لقيمة القرض وبناء على هذه الزيادة المشروطة يتم تأجيل سداد القرض وهذه الزيادة المشروطة المحددة على قيمة القرض مقابل التأجيل فى السداد هى ربا النسيئة . وربما تضاعفت قيمة القرض الأصلى إذا تكرر التأجيل حيث يضاف الربا كل مرة إلى قيمة الدين ويعتبر جزءا منه بعد ذلك ونزل ذلك قوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون » [آل عمران - ١٣٠] وحيث اختلط أمر البيع بالربا فى بعض الحالات فقد نزل قول اللهتعالى فى سورة البقرة ، ذلك بانهم قالوا إنما البيعَ مثلُ الربا وأحل الله البيعَ وحرم الرباً [فى الآية ٢٧٥] . وفى هذه الآية ردٌّ صريح لكل من يقول ان المعاملة الربوية مثل البيع أو من قبيل البيع فهى تتضمن اتفاقاً على مبادلة شيء بشيء وأن ما يتحقق من كسب فى البيع لا يختلف فى حقيقته عن الربا الذى يتحقق فى المعاملة الربوية وفى حديث لرسول الله ﷺ فرق بوضوح بين المعاملة الربوية وبين معاملات البيع . فعن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله ﷺ « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً سواء بسواء يداً بيد فإذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » ورواه مسلم عن أبى سعيد الخدرى وزاد فى روايته بعد قوله مثلاً بمثل يداً بيد فمن زاد أو استزاد

فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء » . وبناء على هذا فان الربا الذى يختلط بمعاملات البيع ويسمى ربا الفضل قد تحدد مفهومة عاما . فلا يجوز لطرفى المعاملة فى السوق مبادلة سلعة من السلع الست المذكورة (أو مافى حكمها) بجنسها الا بشرطين التساوى فى الكيل أو الوزن وقبض ما تم الاتفاق على مبادلته فى مجلس البيع . وعلى هذا فإذا وجدت زيادة لأحد طرفى المعاملة (سواء أخذاً أو عطاء من الطرف الثانى) تحقق الربا حتى إذا تم التقابض فى مجلس البيع . وإذا وجدت زيادة لأحد طرفى المعاملة بسبب تأخير التقابض فقد تحقق الربا وإذا وجدت زيادة لأحد طرفى المعاملة بسبب الاتفاق على البيع إلى أجل تحقق الربا ايضاً . اما إذا اختلفت الاصناف فى المبادلة فالزيادة المتحققة لأحد طرفى المبادلة ليست بربا ، ولكن إذا اشترط أحد الطرفين زيادة لمجرد تأجيل قبض حقه أو ثمنه وقع الربا .

ويلاحظ ان ما يفهم من الحديث المذكور عن رسول ﷺ ومن الآية احل الله البيع وحرم الربا « يؤكد ان مفهوم الربا غير قاصر على ما يسمى بقروض الحاجة أو قروض الاستهلاك » وانه يمتد ليشمل المعاملات التى تتم داخل النشاط الإنتاجى بين الاطراف المختلفة سواء فى النقود أو فى السلع . وقد تأكد اتساع وشمول مفهوم الربا فى قوله تعالى « يا ايها الذين آمنو أتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس اموالكم لاتظلمون ولاتظلمون . وإن كان ذو عُسَرةٍ فنَظِرةٍ إلى ميسَرةٍ وأن تصدقوا خيرُ لكم ان كنتم تعلمون » (البقرة ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠) ففى الآيات ذكر لاصحاب رؤوس الاموال وانهم لا يجب ان يأخذوا أكثر ولا أقل مما يستحقون فى معاملاتهم . وفى الآيات ذكر للمعسرين واصحاب الحاجات وأن الواجب امهالهم بل والتصدق عليهم .

هذا ويلاحظ ان الخطاب فى آيات تحريم الربا للمؤمنين ، وان الله يحذر المخالفين بحرب منه ومن رسوله ﷺ . وقد كشف القرآن الكريم ايضاً عن مخالفات اليهود فى موضوع الربا . فقد نهاهم الله عن أكل الربا ولكنهم انحرفوا عن الصواب ، فنزل فى شأنهم قوله تعالى « وأخذهم الربا وقد نهوا عنه واكِلِهم اموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذّاباً اليماً (النساء –

١٦١) . وكان اليهود فى المدينة ذوى نفوذ وخاصة فى مجال الاعمال فانتقد الاسلام سلوكهم فى سبيل ارساء قواعد الخلق الحميد . ولقد حمل الرسول ﷺ حملة شديدة على الربا والمرابين فى احاديث عديدة . وكان لهذا الاسلوب اثره فيتطهير مجتمع المدينة المنورة من هذه الأفة التى تحكمت فى المعاملات لزمن طويل حتى افسدتها ، كما تسبب ايضا فى ركون البعض إلى تكون الثروات السهلة من وراء المال دون أى مشاركة فى مخاطرة استخدامه فى التجارة أو فى غيرها من النشاط .

(جـ) حرمة رأس المال الخاص ووظيفته الاجتماعية :

أوضح الرسول عليه الصلاة والسلام للمسلمين حرمة رأى المال الخاص بصفة مؤكدة . وفى الحديث ان رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله ارأيت إن جاء رجلٌ يريد أخذ مالى ؟ قال فلا تعطه مالك « قال ارأيت ان قاتلنى ؟ قال : « قاتله » قال : ارأيت ان قتلنى ؟ قال « فأنت شهيد » قال ارأيت ان قتلته ؟ قال « هو فى النار » (رواه مسلم) . وقد ورد فى احاديث أخرى للنبى ﷺ ان من قتل دون ماله فهو شهيد » . وهكذا وضع اساس ثابت للمشروع الخاص متمثلا فى حرمة الملكية الخاصة . الا أن القرآن الكريم والحديث النبوى اوضحا عقيدة الاستخلاف بالنسبة للملكية الخاصة فالخالق وحده هو « مالك الملك توتى الملك من تشاء وتنزع الملك من تشاء »(من سورة آل عمران) والانسان مستخلف فيما لديه من مال يتصرف فيه فى حدود الشريعة الاسلامية وبما يحقق مصلحة الجماعة . وهكذا فهم المسلمون ان الملكية الخاصة لا تتيح للانسان التصرف كيفما يشاء لان لها وظيفة إجتماعية وقد تأكد هذا الفهم من خلال التجربة الاقتصادية للمدينة المنورة فى عصر رسول الله ﷺ وبتوجيه المستمر للمسلمين .

(د) تحديد اطار الملكية العامة :

روى عن رسول الله ﷺ قوله « الناس شركاء فى ثلاث الماء والنار والكلأ » . وفهم من هذا الحديث ان هناك « منافع عامة » وان الدولة

بصفتها ممثلة لعموم الناس ومسئولة عن رعاية مصالحهم جميعاً دون تفضيل خاص للبعض هى الأحق بتنظيم استغلال هذه المنافع العامة . وليس لدينا من الادلة التاريخية ما يجعلنا نقول ان ثمة مشروعات عامة قد قامت بتنظيم هذه المنافع العامة فى عصر الرسول ﷺ . ولكن نقول ان الرسول ﷺ قد أرسى المبدأ وقد استنبط فقهاء المسلمين فيما بعد منافع أخرى تدخل فى نطاق المنافع العامة .

وقد كان الرسول ﷺ فى المدينة المنورة ينظم استغلال مياه الرى بين المزارعيين على اساس منفعتهم جميعاً ، كما انه أوضح حق الآخرين فيما يفيض من ماء عن الاستخدام الفردى . كذلك نظم الرسول ﷺ استغلال الكلأ فحمى بعض الأرض لاغراض محددة وافهم عامة الناس ان أرض الكلأ (التى لم تحمى) ليست ملكاً خاصاً لاى واحد منهم . وسيأتى فيما يلى بعض تفاصيل خاصة بهذا الأمر .

(هـ) أساليب جديدة لتنظيم وتنمية الزراعة :

لم تكن ارض المدينة مستغلة استغلالاً جيداً قبل هجرة الرسول ﷺ ذلك لان اهل المدينة لم يقبلوا اقبالاً كافياً على نشاط الزراعة كما انهم انشغلوا كثيراً بالحروب التى دارت فيما بينهم وقد حث رسول الله ﷺ المسلمين بعد الهجرة على الاهتمام بالزراعة واستغلال الأرض لانها مصدر الثمر الذى ينتفع به الجميع وعن انس رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « ما من مسلم يغرسُ غرساً أو يزرعُ زرعاً فيأكل منه طير أو إنسانٌ الا كان له به صدقة » (البخارى ومسلم وغيرهما)[1]. وبالرغم من أن المهاجرين من مكة كانوا اهل تجارة الا ان منهم من مارس نشاط الزراعة بتشجيع الرسول ﷺ ، فاخذوا اراضى واسعة وزرعوها وبذلك ساهموا فى إنتاج المحاصيل الغذائية الاساسية للمدينة ، التمور والشعير والقمح وبعض الخضروات .

(١) وهناك أحاديث نبوية أخرى صحيحة تحث على ممارسة نشاط الزراعة من أجل الحصول على الأقوات الأساسية .

وقام رسول الله ﷺ بتنظيم عملية الرى . فقد كان اهل المدينة يستفيدون فائدة كبرى من مياه الامطار فى رى مزارعهم وقد نظم رسول الله ﷺ عملية الرى بين الافراد الذين كانت مزارعهم تقع متجاورة على مسايل الامطار[1]، فأمر بأن يسقى من يمر عليه الماء أولاً ثم أعطاه الحق فى ان يحبس الماء فى زراعته حتى يصل إلى حد الكعب ، ثم ألزمه بعد ذلك بأن يرسل الماء إلى من يليه هكذا وبذلك يأخذ كل مزارع حاجته من الماء دون أن يظلم أو يُظلم[2].

وأقر الرسول ﷺ مبدأ الاستفادة من الخبرة الفنية والنشاط الانتاجى لغير المسلمين . روى ان بعضاً من يهود خيبر قالوا للرسول ﷺ : « يا محمد نحن ارباب النخل وأهل المعرفة بها ، ولنا بالعمارة والقيام على النخل علماً فأقرنا نعمل بالأرض » فوافق الرسول ﷺ على ذلك ولم يخرجهم من المدينة كما حدث مع بقية يهود خيبر . وسلم الرسول ﷺ الأرض لهؤلاء اليهود على ان يزرعهانها على ان يكون لهم نصف ما يخرج من التمر وللمسلمين النصف الآخر . فإذا كان ثمة محاصيل أخرى تنتج من زرع بجوار النخل فهى ايضا مناصفة بينهم وبين المسلمين[3]. ولقد شاطرهم الرسول ﷺ على التمر وغيره على أن يتحملوا هم نفقات البذر وغير ذلك من نفقات الزراعة . وهذا النظام الذى اتبع مع يهود خيبر الذين بقوا فى الأرض وقاموا على زراعتها هو نفسه نظام المزارعة الذى عرفه المسلمون فى المدينة وعملوا به فى عهد الرسول ﷺ . ويتميز هذا النظام الذى أقره الرسول ﷺ بأنه أكثر انصافاً لمن يتعهد الأرض بالعمل بالمقارنة بنظام الإجارة حيث الاخير يستلزم من المستأجر أن يسلم لمالك الارض قدراً معينا من المال بعض النظر عن ما تخرجه الأرض من ثمر كثير كان أم قليل . كما أن نظام المزارعة اكثر انصافاً للمالك دنياً وديناً ففى اوقات المحاصيل الطيبة يجلب نظام المزارعة رزقاً أوفراً بالمقارنة بنظام الاجارة . أما فى السنوات العجاف حيث يقل ناتج الارض الزراعية فإن المالك يشارك القائم على زراعة الأرض مشاركة ايجابية فى شدته بدلاً من أن يحصل منه على إجارة ثابتة

(١) المجارى الطبيعية التى تسيل فيها مياه الأمطار .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ص ٢٣ - ٢٥ ، وكذلك الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٨٠ .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ص ٣١ ، ٣٦ ، ٣٩ آ

تزيد من شدة ضائقته ، وهذا أمر له فضله من الناحية العقائدية حيث الآخرة خير من الأولى .

وكذلك عرف المسلمون نظام **المساقاة** وقد تعرضنا له فى البداية عند الكلام عن المؤاخاة بين المهاجرين والانصار وأثرها فى اعادة توزيع الثروة والدخل .

(و) تنظيم استغلال الاراضى غير المزروعة :

كان الرعى أحد الانشطة الهامة المرتبطة بالأرض . والنسبة لأرض الكلأ وهى المراعى الطبيعية أدخل الرسول ﷺ عليها **نظام الحمى** . وأرض الحمى هى أرض الكلأ التى حماها رسول الله ﷺ من الناس فقام بتحديد حدود واضحة قاطعة لها فلا يرعى فيها أحد الا بموافقته . وقد أخذ خلفاء رسول الله ﷺ بنظام الحمى من بعده . ولكن حماية الأرض لم تتم بغير هدف لقد حمى رسول الله ﷺ احدى المناطق لإ بل الصدقة لترعى عليها وحمى منطقة اخرى لخيول المسلمين . أما ابل الصدقة فهى تابعة لبيت مال المسلمين واما الخيول فكانت خيول المجاهدين وهى الوسيلة الاساسية للركوب والقتال فى سبيل الله[1].

إلا أن بلالاً بن الحارث ، وقد كلفه الرسول ﷺ بالقيام على أرض الحمى محافظة على أغراضها سأله عن سوائم المسلمين (الانعام السائمة اى التى ترعى فى الارض بغير صحبة مالك أو راع) ترعى فى أرض الحمى أم لا ، فقال له لا تدخلها ، فسأله عن المرأة والرجل الضعيف الذى تكون له ماشية يسيرة فقال له الرسول ﷺ دعه يرعى . وهكذا يتضح ان حمى الأرض كان لأجل « المصلحة العامة » للمسلمين فى المقام الأول (اغراض بيت المال والجهاد فى سبيل الله) ولكن اصبح هناك اضافة إلى ذلك تمييز خاص للفقراء دون الاغنياء فى الانتفاع بأرض الحمى . وقد صارت هذه سياسة إقتصادية ثابتة لخلفاء رسول الله ﷺ من بعده .

---

(١) أنظر ابن سلام : الأموال ص ٤١٢ – ٤١٧ وبالتعبير الحديث نقول أن « الحمى » كان فى المثالين المذكورين لأجل الخزانة العامة للدولة وللأغراض الحربية .

كذلك ادخل رسول الله ﷺ **نظام احياء الارض الموات** . ويتضمن هذا النظام منح حق ملكية الأرض الموات (الارض الجدباء التى لا يملكها أحد وتقع خارج نطاق الاراضى الزراعية وأراضى الرعى والصيد المعروفة بالمدينة) لمن يقوم باحيائها بزرع أو بغيره . وهذا النظام يتضمن تحويل الأرض من ملكية عامة أو مباحة للجميع إلى ملكية خاصة لمن احياها . ولكنه يتضمن ايضا استغلال الأرض غير المنتجة الموجودة بالمجتمع وتحويلها إلى ثروة منتجة نافعة للفرد ولغيره من ابناء المجتمع فيما بعد .

ومن ضمن الانشطة الهامة التى ارتبطت بالاراضى غير الزراعية **الاحتطاب**[1] **والصيد** . والاحتطاب حرفة العمال الفقراء وكان يمارسها بعض اهل المدينة . وكان الرسول ﷺ يحث على الاحتطاب ويعتبره أفضل ولاشك من سؤال الفرد للغير أعطوه أو منعوه . (وقد ذكرنا بعض الحديث فى هذا الشأن فى صفحة سابقة) إلا ان الرسول الله ﷺ حرم عضاة المدينة وما حولها اثنى عشر ميلاً والعضاة : البنات وانواع من الشجر الذى ترعاه الماشية ، وحرمها اى نهى عن احتطابها . وهكذا جعل رسول الله ﷺ قيداً على الاحتطاب بمنع قطع النباتات أو الاشجار التى ترعاها الماشية فى المدينة وما حولها . وقيل لان هذه « العضاة » هى طعام المواش من الابل والبقر والغنم والتى تدر اللبن ، وهو قوت اساسى لاهل المدينة . لذلك قيل ان استبقاء المراعى من اجل قوت اساسى افضل من احتطاب هذه المراعى ... وهذا تفسير اجتهادى لعمل قام به رسول الله ﷺ[1].

أما نشاط الصيد فقد سمح به الرسول ﷺ ولكن خارج المدينة المنورة وحرمها الذى حدده ﷺ ممتداً اربعة اميال حولها .

(ز) الحرف الصناعية فى ظل العقيدة الاسلامية :

كان من اهم الآثار التى ترتبت على التنظيم الاقتصادى الجديد للمدينة المنورة كساد صناعة الخمور بالمدينة ثم انتهائها كلية بعد ان نزل تحريم الخمر فى

(١) أبو يوسف : الخراج ص ١١٢

القرآن . وكانت الخمور تصنع من التمور غالباً . ومن ناحية أخرى حث القرآن الكريم والحديث النبوى المسلمين على اعداد العدة لملاقاة العدو . فكان من اثر ذلك ان تعلم بعض المسلمين بالمدينة صناعة السيوف وصقلها وبعض الصناعات الأخرى التى تنشأ الحاجة لها فى الحروب مثل النبال . وكانت صناعة الاسلحة والدروع قبل الهجرة وقفاً على يهود المدينة .

وكذلك كانت حرفة الغزل والنسيج من الحرف التى تشجعت إنساء المدينة على ممارستها . وروى ان السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها كانت تقول « المغزل بيد المرأة أحسن من الرمح بيد المجاهد فى سبيل الله » وروى ان نساء المسلمين كن لا يتركن المغازل حتى يخرجن فى الحروب[2]. والصناعات الحرفية السابقة ليست حصراً لما كان موجوداً بالمدينة ، ولكن التركيز هنا على تلك التى تأثرت بالروح الاسلامية اكثر من غيرها بعد الهجرة النبوية .

ثالثا : تنظيم السوق والتجارة على اسس الحرية والمنافسة :

لم يكن النشاط التجارى فى المدينة يحتل نفس الاهمية أو المكانة التى كان يحوزها فى مكة ، وذلك قبل هجرة الرسول ﷺ . فمن ناحية كانت منافسة تجار مكة قوية ومن ناحية أخرى كان نشاط أهل المدينة موزعاً على انشطة

أهل المدينة موزعاً على انشطة أخرى بجانب التجارة مثل الزراعة وبعض الحرف والصناعات اليدوية . ولكن ذلك لا يعنى ان النشاط التجارى لاهل المدينة كان محدوداً أو قليل الاهمية . فالمدينة بحكم موقعها الجغرافى كانت تتوسط مجموعة من القرى والقبائل العربية المتناثرة فكانت بذلك مركزاً تجارياً مرموقاً . وبعد هجرة رسول الله ﷺ مع اصحابه من مكة نشطت التجارة فى المدينة المنورة نشاطاً كبيراً .

ولقد شجع رسول الله ﷺ المسلمين على اتخاذ سوق لهم لما رآه من عدم تعاون وعدم ترحيب تجار المدينة من اليهود بل وتعنتهم مع تجار المسلمين . ولم

---

(٢) البلاذرى : أنساب الأشراف جـ ١ ص ٢٢٦ ، ابن عبد ربه : العقد الفريد جـ ٢ ص ٢٥٨ .

يكن ذلك الا لرغبة تجار اليهود فى المحافظة على مراكزهم الاحتكارية التى قامت من قبل فى ظل صراعات مستمرة بين الاوس والخزرج وروى فى السيرة ان رسول الله ﷺ قام بنفسه باختيار أول سوق للمسلمين فى أحد احياء المدنية (بقيع الزبير) فجاء احد المحتكرين من كبار تجار اليهود وهدم القبة التى ضربت فوق ارض السوق[1]. فلما رأى رسول الله ﷺ ذلك قال : « لأنقلنها إلى موضع هو أغيظ له من هذا ، فنقلها إلى موضع جديد هو ما عرف فيما بعد بسوق المدينة . وتصدق رسول الله ﷺ بمكان السوق على المسلمين وقال لهم « هذا سوقكم لاخراج عليكم فيه »[2]. وكان التجار فى الاسواق الأخرى يدفعون نوعاً من الرسوم أو الضرائب (الخراج) فرفع الرسول ﷺ هذا العبء عن تجار المسلمين فتحقق بذلك أول شرط اساسى من شروط السوق الحرة الا وهو حرية الدخول التامة للسوق دون قيد أو شرط أو نفقة مفروضة . ودعى الرسول ﷺ لأهل المدينة قائلاً اللهم بارك لاهل المدينة فى سوقهم » . وقد تحقق هذا فعلاً لاهل المدينة فى زمن يسير فاتسع نشاطهم التجارى الداخلى ، ومع القرى والقبائل المجاورة ، كما كثر ورود القوافل التجارية اليهم من الشام حتى نافسوا فى ذلك تجار مكة منافسة شديدة . ولاشك ان تشجيع الرسول ﷺ للمسلمين على ممارسة التجارة داخليا وخارجيا كان له أثره فى نمو سوق المدينة المنورة . كما أن ممارسة المهاجرين من اهل مكة للتجارة فى المجتمع المدنى الجديد (وكان بعضهم من كبار تجار مكة امثال عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهما) كان لها دور فى تعلم الانصار اساليب وفنون جديدة للتجارة لم يعرفونها من قبل . وقد أصبح عدد من الانصار بعد ذلك من مشاهير التجار العرب وأثروا ثراء كبيراً .

١ – أما الأسس التى استند عليها السوق الاسلامى التنافسى الحر فكانت أربعة اولها ما ذكرناه فى بداية الكلام ويتمثل فى حرية الدخول إلى السوق (أو الخروج منه) دون قيد أو شرط مالى أو غير مالى ، أما الثلاثة شروط الأخرى فهى : ابتعاد المسلمون فى معاملاتهم عن كافة انواع الغش والغبن

---

(١) يدعى كعب بن الأشرف .

(٢) بن قتيبة ، المعارف ص ١٩٥ ، السمهودى : وفاء الوفاء جـ ٢ ص ٧٤٧ – ٧٤٨ .

وعن كافة انواع البيوع والعقود الفاسدة خوفاً من عقاب الله وامتثالاً لأمر رسول الله ﷺ[1]. ولقد كان لهذا السلوك أثرين الأول ارتفاع الكفاءة فى اداء المعاملات . فمن المعروف أن الكسب الخبيث القائم على الغش أو الظلم أو غير ذلك لا يتطلب كفاءة فى اداء النشاط الانتاجى ، ومن ثم فإنه فى ظروف الإمتناع عنه تماماً واجتنابه لابد ان يقوم اصحاب الاعمال بالبحث عن اكفأ الطرق لتنمية اعمالهم . أما الأثر الثانى فهو زيادة الثقة فى المعاملات التى تتم فى السوق من جانب الجميع . وهذين الأثرين لهما نتيجة واحدة وهى نمو المعاملات نمواً مضطرداً .

٢ - محاربة الرسول ﷺ للمحتكرين وللاحتكار فى جميع اشكاله المعروفة . فقال « من احتكر طعاماً فهو خاطىء » (رواه مسلم وغيره) وقال : عليه الصلاة والسلام « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » (رواه ابن ماجه والحاكم) وقال ايضا « بئس العبد المحتكر ، إن ارخص الله الاسعار حزن وإن اغلاها فرح » (الطبران وغيره) . ونهى فى احاديث صريحة عن تلقى الركبان وعن بيع الحاضر للباد وكانت هذه من الممارسات الاحتكارية التى شاعت قبل هجرة الرسول ﷺ للمدينة[2]. ولقد استجاب المسلمون

---

(١) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « لما قدم النبى ﷺ المدينة كانوا من أخبث الناس كيلاً فأنزل الله عز وجل « ويل للمطففين . الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » فأحسنوا الكيل بعد ذلك (رواه ابن ماجه وابن حبان والبيهقى). كما قال عليه الصلاة والسلام فى أكثر من حديث « من غشنا فليس منا » ونهى عن المنابذة والملامسة وأمر البائعين أن يبينوا أى عيب موجود فى بضاعتهم فلا يخفونه على المشترين وأن يفصلوا بين الردىء والجيد عند عرض السلع للمشترين . قال ﷺ « المسلم أخو المسلم ، ولايحل لمسلم إذا باع من أخيه بيعاً فيه عيب أن لايبينه » (رواه الامام أحمد وابن ماجه والطبرانى والحاكم) .

(٢) أما عن تلقى الركبان بعض تجار المدينة يخرجون لمقابلة التجار القادمين من خارجها (الركبان) فيتعاقدون معهم بعيداً عن جمهور المشترين فى السوق ويحتكرون ما جلبوه حتى يغلون سعره على الناس . وكذلك بيع الحاضر للباد تمثل فى ان يعمل بعض التجار المقيمين فى المدينة وسيطاً أو سمساراً يبيع بضاعة المقيم خارج المدينة أو القادم من خارجها فتكون هناك فرصة لرفع السعر بصورة احتكارية فى هذه الوساطة ، وهذا على خلاف الوضع الذى يمكن ان ترك التاجر غير المقيم يبيع بضاعته فى سوق تنافس .

لتعاليم رسولهم ﷺ فاجتنبوا الاحتكار وابتعدوا عن ممارساته تماماً وكان هذا السلوك ضرورى لتثبيت دعائم المنافسة فى سوق المدينة ونمو المعاملات فيه .

٣ - الرقابة المستمرة على نشاط السوق للتأكد من امتثال المتعاملين لما أمرهم به الله عز وجل وأمرهم به رسوله ﷺ وانتهاؤهم عما نهوا عنه . وكان الرسول ﷺ يمر بنفسه فى السوق حتى يتأكد بنفسه من التزام التجار بالشريعة الاسلامية ، ومن سلامة المعاملات وبعدها عن الحرام فضرب بذلك المثل الصالح للإدراة الاقتصادية الراشدة للسوق الحر . وكان عليه الصلاة والسلام فى هذا السلوك موجهاً بكتاب الله عز وجل ، وقال تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون » (آل عمران - ١٠٥) . وهكذا قامت وظيفة « الحسبة » التى عرفت فيما بعد فى عصور الخلفاء الراشدين وما بعدهم . ولاشك ان وظيفة الحسبة تؤكد قيام المعاملات فى السوق على الأسس الاخلاقية التى ارساها الاسلام وخلو السوق من كافة انواع الاحتكار والغش الخ ... مما سبق ذكره .

عدم التدخل فى سعر السوق التنافسى الحر :

فى ظل الظروف التى شرحناها سابقاً ومع الثقة الكاملة فى المعاملات لاتباع الصدق والامتناع عن الكذب بين المتعاملين اصبح الجميع على ثقة بان السعر السائد فى السوق فى أى لحظة هو « السعر العدل » . وتبعاً لذلك امتنع رسول الله ﷺ عن التسعير . وروى عن انس رضى الله عنه ان الناس قالوا يا رسول الله غلا السعر ، فسعر لنا ، فقال « أن الله هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر ، وانى لأرجو ان القى الله تعالى ولا يطلبنى أحد بمظلمة ظلمتها اياه فى دم ولا مال »[(١)]. فالغلاء كان أمر طبيعى لا دخل لأحد فيه حينما حدث فى عهد رسول الله ﷺ ، إما لقصور طبيعى فى العرض أو لزيادة طبيعة فى الطلب . ومن

---

(١) الحديث اخرجه الامام أحمد وابو داود الترمذى وابن ماجه وابن حبان والبيهقى وقال الترمذى حديث صحيح .

ثم فإن احداً لا يستطيع ان يتدخل فى مثل هذه الظروف التنافسية الخالصة بحجة العدالة أو استعادة التوازن . أو بعبارة أخرى ان التسعير فى الظروف التنافسية الخالصة التى عرفها سوق المسلمين كان سيؤدى إلى ظلم البائعين على حساب المشترين أو العكس .

رابعاً : السلوك الاستهلاكى :

بالنسبة للسلوك الاستهلاكى للفرد والمجتمع المسلم كانت آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام تحث على التوسط أو الاعتدال ، بحيث لا يصل المستهلك إلى حد الاسراف من جهة أو إلى حد التقتير من جهة أخرى ... والانسان بطبعه ميال إلى التقتير ، أما الاسراف فيزينه للنفس[1]...

والآية الكريمة فى سورة الفرقان تلخص السلوك الامثل للمستهلك المسلم أو الجماعة الاسلامية بقوله سبحانه وتعالى « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا ، وكان بين ذلك قواما » (الفرقان : ٦٧)

كانت احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم تنبه المسلمين دائما فى مجتمع المدينة إلى هذه الناحية ، وبالاضافة إلى ذلك يأتى أمر التوازن ما بين الدنيا والاخرة فى نهى رسول الله ﷺ عن استهلاك سلع المترفين وفى حديثه عن الزهد فى الدنيا[2]. ولقد عرف عليه الصلاة والسلام بزهده الشديد فى طيبات الدنيا وكانت معيشته أقرب ما يكون إلى مستوى الكفاف الادنى الضرورى لحفظ النفس[3].

---

(١) قال تعالى « قل لو أنتم تملكون خزائِنَ رَحِمة ربِّىَ إذاً لأمسكتم خشيةَ الانفاقِ وكان الانسانُ قتورا [الاسراء : ١٠٠] اما سلوك الاسراف فقد بين القرآن انه مما يزينه الشيطان للنفس الانسانية . قال تعالى ... ولاتبذر تبذيرا . ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً [من الآية ٣٦ والآية ٣٧ الاسراء] قال ابن مسعود رضى الله عنه التبذير أو الاسراف الانفاق فى غير حق وكذلك قال ابن عباس رضى الله عنهما .

(٢) نهى رسول الله ﷺ فى أحاديث عديدة عن النظر إلى زينة المترفين ، عن لبس الحرير والديباج والأكل فى صحاف الذهب والفضة . وحيث كثيراً على الذهد فى الدنيا . راجع كتب الحديث النبوى .

(٣) الامام مالك بن أنس مؤسس المدرسة المالكية احدى المدارس الفقهية الكبرى .

كما عرف صحابة الرسول ببعدهم عن الترف وبزهدهم فى معظم أمور الدنيا ، ولذلك كانت انماط الاستهلاك المعروفة فى المدينة المنورة فى عصرها الأول أقرب إلى انماط التقشف أو الكفاف فى ابسط صورها وربما قيل ان ظروف الهجرة وترك المهاجرين لاموالهم وثرواتهم فى مكة ، ثم حياة الجهاد المستمرة كانت هى السبب فى شيوع مستوى الكفاف الاستهلاكى فى مجتمع المدينة فى عصر الرسول ﷺ ... وهذا مما قد يؤخذ فى الحسبان ، ولكن الاخبار الصحيحة تدلك ايضا على ان عددا من صحابة الرسول ﷺ ظلوا يحافظون على مستوى الكفاف الاستهلاكى بعد ان انتقل الرسول إلى الرفيق الاعلى وبعد ان فتحت لهم ابواب الدنيا فى الشرق والغرب ... ومن هنا علينا ان نقر ان الابتعاد عن الترف والتمسك بفضيلة الزهد فى الحياة الدنيا فى العصر الاول للمدينة المنورة لم يكن مجرد نتاج لظروف قاهرة بل كان وليد القناعة ووثيق الصلة بالإيمان بالله واليوم الآخر وإقتداء برسول الله ﷺ .

خامساً : مفهوم التوازن :

ظل الرسول ﷺ طيلة فترة بعثته ينصح المسلمين من أجل الاعداد للحياة الآخرة ويوضح لهم ان التفانى من أجل الدنيا أمر خاسر . وأنه يجب على كل مسلم ان يأخذ من الحياة الدنيا قدر الحاجة الضرورية فقط واضعاً نصب عينية دائما ان الحياة الآخرة خيرٌ وابقى .

وقد بينت آيات القرآن الكريم منزلة الحياة الدنيا من الاخرة فى عدد كبير من الايات وهذا الامر اهم ما يميز الاقتصاد الاسلامى ، ومن أهم القواعد التى التزم بها المسلمون الاوائل فى حياتهم ونشاطهم فمع العمل الجاد والسعى الحثيث من أجل الرزق الحلال فى البر والبحر واستخدام موارد الثروة التى وهبها الله لبشر ، وبناء رؤوس الاموال وتنميتها ، لا يجب على المسلم ان يتعلق بالحياة الدنيا ويتناسى الاخوة ، وفى هذا امر التوازن وهو أمر ضرورى ...

وفى القرآن الكريم وجد المسلمون آيات عديدة تؤكد ضرورة التوازن بين العمل الصالح لاجل اكتساب رزق الدنيا والعمل الصالح الذى يقرب العبد من الله

ويُعِدهُ للحياةالآخرة . ومن ذلك قوله عز وجل رجال « لاتلهيهم تجارةٌ ولا بيعٌ عن ذكر الله واقام الصلاة واتيآء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والابصار . ليجزيهم الله احسنَ ماعَمِلوا ويزيدَهُم من فضله والله يرزقُ من يشاءُ بغير حساب » (النور : ٣٧ ، ٣٨) . وكذلك قوله تعالى « يا أيها الذين آمنو إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذٰلكم خيرٌ لكم ان كنتم تعلمون . فإذا قُضِيَت الصلاةُ فانتشروا فى الأرضِ وابتغوا من فضلِ الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون » (الجيمعة : ٩ ، ١٠) كما كان المسلمون يتعلمون من القرآن الكريم أن الميزان أمر هام فى حياتهم بصفة عامة مثال ذلك الآيات الاولى من سورة الرحمن إلى قوله تعالى «ألا تطغو فى الميزان ، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان » .

ولابد أن ننبه أن المفهوم الاسلامى للتوازن أوسع وأشمل من المفهوم الوضعى . فالمفهوم الاسلامى للتوازن ليس خاصاً بالحياة الاقتصادية وحدها وانما بحياة المسلم والجماعة الاسلامية فى نواحيها المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، فهو توازن شامل بين أمور الدنيا وأمور الآخرة .

الفصل الخامس

قادة الفكر الإقتصادى الإسلامى فى العصور الوسطى

الامام ابو حنيفة :(٨٠ – ١٥٠ هـ) ... (٦٩٩ – ٧٦٧ م)

هو مؤسس المدرسة الحنفية ، إحدى المدارس الكبرى فى تاريخ الفقه الإسلامى . وكان مع اشتغاله بالعلوم الدينية يعمل ايضا بالتجارة فى الكوفة والتى كانت مركزا للنشاط التجارى فى إقتصاد مزدهر ومستمر فى التقدم ...

وكان بيع السلم أو السلف يمثل أحد أنواع المعاملات التى أصبحت شائعة ، ويتمثل فى بيع سلعة على أساس تسليمها مستقبلا مع تحديد ودفع ثمن السلعة عند التعاقد ، ولقد وجد الكثير من المشاكل والجدل تحيط بهذا النوع من البيع ، وحاول ان ينهى هذه المشاكل والجدل بتحديد قاطع لأمور معينة يجب أن تعرف وتقرر بوضوح عند التعاقد مثل نوع السلعة ونوعيتها أو مواصفاتها وكميتها وتاريخ ومكان للتسليم ... كما أضاف شرطاً آخراً هو أن تكون السلعة متوفرة فى السوق خلال الفترة التى تقع ما بين عقد البيع وتاريخ التسليم ،بحيث يطمئن الطرفان إلى امكانية تسليم السلعة ولقد قيل ان خبرة الامام ومعلوماته الناضجة فى التجارة ساعدته مساعدة كبيرة فى حل مشاكل بيع السلم وفى تكوين رأية فيه ...

مثال آخر هو بيع المرابحة أى البيع مع الأتفاق على نسبة معينة تضاف على سعر الشراء ، ففى هذا ايضا نجد أن خبرة الامام فى مجال التجارة قد مكنته من وضع قواعد الفقهية الدقيقة للتأكيد على تحقيق العدالة والرضا للمتعاقدين .

الامام مالك (٩٣ – ١٧٩ هـ) (٧١٢ – ٧٩٦ م)

الامام مالك بن أنس مؤسس المدرسة المالكية احدى المدارس الفقهية [illegible] أكثر من غيره من أئمة الفقه بتقاليد الحياة فى المدينة المنورة ، وما [illegible] كانت [illegible] زالت حية من أيام الرسول عليه الصلاة

والسلام . وهناك نقطتان هامتان يمكن ذكرهما بخصوص الفكر الاقتصادى عنده :

١ – ان الامام مالك إعتبر الحاكم مسئول عن ضمان الحاجات الضرورية لعامة أو « رفاهة العامة » بالتعبير الحديث الناس ، ولذا كان يذكر الحكام بما كان يفعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى هذا الصدد وكيف انه اهتم باشباع حاجات عامة الناس ، وحث الامام مالك الحكام أن يقتدوا به ...

٢ – مناقشته الهامة عن « المصلحة » ، والتى يمكن القول بأنه كان يعنى بها « المنفعة » التى يمكن ان تتحقق للفرد والمجتمع ... ولقد استرشد الامام مالك بفكرة المصلحة واعتبرها قاعدة اساسية لحسم جميع الأمور التى لم ترد احكامها صراحة أو بشكل مباشر فى القرآن والسنة ...

ولقد ورث فقهاء المالكية هذا الاتجاه من بعد الامام مالك فهم يأخذون بالمصالح المرسلة ، ويخصصون بها النصوص التى لاتكون قطعية فى دلالتها أو التى لا تكون قطعية فى ثبوتها ، فيخصصون العام فى القرآن احيانا بالمصلحة ، وتقف المصلحة معارضة لبعض اخبار الأحاد ، وقد يرجح الأخذ بها أو يرجح الأخذ باخبار الاحاد ...

وعلى ذلك يمكن تلخيص أهم المساهمات فى نقطتين : رفاهة العامة وقاعدة المصلحة ... والاخيرة لعبت دورا هاما فى تحليل بعض الامور الإقتصادية ... وربما ان هاتين النقطتين كانتا وراء تقرير الامام فى حق الدولة فى فرض ضرائب فوق الزكاة عند الحاجة لذلك ...

الامام ابو يوسف : صاحب أبو حنيفة (١١٣-١٨٢هـ) (٧٣٧-٧٩٨ م)

منذ بداية عصر الدولة الاسلامية كان هناك تأكيد على مسئولية الحكام بالنسبة للمشكلة الاقتصادية ... ولقد كانت هذه المسألة بالذات هى نقطة الاهتمام الاساسية عند أبو يوسف تلميذ الامام ابو حنيفة رضى الله عنهما ... ونجد إجتهاده فى هذه المسألة فى كتابه المسمى بالخراج ، الذى وجهه للخليفة العباسى هارون الرشيد ... وغالبية المناقشة الاقتصادية فى الكتاب تدور حول النشاط الزراعى والضرائب ولقد كان هذا الكتاب - ومازال - محل اهتمام الدارسين من المسلمين يستخرجون منه أفكاراً أساسية فى علم الاقتصاد وخاصة فرع المالية العامة ... وفى احدى المسائل نجد ابو يوسف يفاضل بين وضع تأخذ فيه الدولة حصة عينية من الناتج الزراعى من الزارع انفسهم ووضع آخر تفرض فيه الدولة مبلغا نقديا على الارض الزراعية ... نجده يفضل الوضع الأول على الثانى ، حيث يناقش إنه اكثر عدالة وإنه غالبا سوف يؤدى إلى تحصيل ايراد أكبر للدولة بتسهيل عملية التوسع فى الرقعة الزراعية ...

وفى مناقشة الضرائب (خلاف الزكاة) نجده يقرر عدة مبادىء لاتختلف فى جوهرها عن القواعد أو المبادىء الضريبية التى تقررت فى القرون الاخيرة والتى تسمى بقوانين الضرائب أو القواعد الضريبية فهو يقرر مبدأ القدرة على الدفع ، ومبدأ سهولة للدفع بالنسبة لدافع الضرائب من حيث الزمن والمكان وطريقة الدفع ، ويقرر ايضا مبدأ عدم ازدواج السلطة الضريبية أو مركزية السلطة الضريبية ، وذلك بأن يتم فرض الضرائب وادارتها من جهة سلطة واحدة مركزية ...

ولقد أكد أبو يوسف على اتخاذ عمال (موظفين) يعينوا برواتب لجمع الضرائب ورأى ان هؤلاء يجب ان يخضعوا للرقابة الدقيقة والحازمة من الحاكم كى لا يحدث ظلم فى عملية جمع الضرائب ... ويلاحظ ان عمال (موظفى) الزكاة الذين يعينون من قبل الدولة لهم سهم من ثمانية اسهم فيها وكما لاحظ عدد[1] من الكتاب فإن ابا يوسف قد وضع مصلحة الرجل العادى محل اهتمامه

(١) قال تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » [التوبة : ٦٠]

واعتقد مخلصا أن القضاء على الظلم ، وإقامة العدل ، والتأكيد على رفاهية العامة أمور هامة ، ومسئولية خطيرة يقع كاهلها فى النهاية على الحاكم . ولقد اجتهد أبو يوسف مخلصاً وحاول بكل ثقله ان يؤثر فى الحاكم وتصنعه بأن يتحمل مسئولية الاشغال العامة أو المرافق العامة مثل بناء الطرق والجسور ، وحفر الترع وفرض الضرائب من أجل الرى والملاحة وكل هذا كان مطلوبا من أجل الزراعة ... ويلاحظ أن الزراعة كانت تمثل النشاط الرئيسى للعراق مستقر حكم الرشيد فى عهد الدولة العباسية ... ويلاحظ ايضا أن تحليل أبو يوسف للمسائل الاقتصادية التى تدخل الآن فى علم المالية العامة كان يتسم بالعمق العلمى ، كما يلاحظ أنه انتقل بنجاح من عملية التحليل النظرى إلى محاولة وضع نتائج هذا التحليل فى حيز التطبيق العملى ، ولم يشهد العالم الحديث ما يماثل هذا النمط من الرجال إلا فى الثلاثينات من القرن العشرين حينما وضع كينز افكاره النظرية عن الانفاق العام ثم نادى بوضعها موضع التنفيذ الفعلى إلى أن نجح فى ذلك فعلا فى داخل بريطانيا وكذلك فى الولايات المتحدة ...

وثمة مسألة أثارت جدلا بين المعقبين على اعمال أبو يوسف ، وتلك بخصوص تحليله الاقتصادى للاسعار ومسألة مراقبتها ، وكان أبو يوسف قد حظر تدخل الحاكم لتثبيت الاسعار أو التحكم فيها ، وكانت الفكرة الماثلة فى ذهنة أن تثبيت الاسعار أو التحكم فيها يخالف السنة النبوية .

والواقع أن السوق – كما سبق أن درسنا – فى عصر الرسول ﷺ كان سوقا صافيا من أى أثر من آثار الاحتكارات ، ولذلك رفض الرسول عليه صلاة والسلام أن يسعر ...

ولقد كان من ضمن ملاحظات أبو يوسف فى تحليله للاسعار ان وفرة السلع ليست بالضرورة سببا فى انخفاض اسعارها ، كما أن ندرة السلع وليست بالضرورة سببا فى ارتفاع اسعارها ...

وفى رأينا انه كان فى هذا يحاول ان يصل إلى نظرية تحديد السعر ، وملاحظات دقيقة ، حيث ان العرض وحده لا يحدد السعر ، ولذلك ليست

الوفرة أو الندرة هى التى تحدد السعر ، ونحن نعلم الآن من النظرية الاقتصادية أن العرض والطلب معا يشتركان فى تحديد السعر ...

ولقد لاحظ البعض من الكتاب المعاصرين ان الحكام فى تلك الفترة كانوا عموما يحاولون مواجهة مشكلة ارتفاع الاسعار عن طريق زيادة العرض وخصوصا فى مجال المواد الغذائية وانهم كانوا يتجنبون مسألة ادارة الاسعار أو التسعير ...

وقد ظل اتجاه الحكام المسلمين حتى تلك الفترة تجاه السوق يتمثل فى محاربة الاحتكار ، وتنقية السوق من كافة اشكال الغش والغبن فى المعاملات وذلك من أجل ترك السعر ليتحدد وفقا للعرض والطلب ولم يكن أبو يوسف استثناء من هذا الاتجاه

الامام الشافعى : (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) ... (٧٦٧ - ٨٢٠ م)

إعترض الإمام الشافعى على حرية الرجوع إلى « المصلحة » بحجة منع الضرر أو تحقيق النفع العام ورأى ضرورة التقيد بالنصوص ...

والشافعية لا يأخذون الا بالنصوص أو الحمل على النصوص بالقياس الذى يقيدون عليه ويندر أن يأخذوا بالمصلحة مرسلة لا يشهد لها دليل خاص بالاعتبار فى القرآن أو السنة أو من خلال الاجماع ...

ولقد تسبب هذا الرأى من قُبل الامام الشافعى رضى الله عنه فى عدم القدرة على ابداء الرأى فى الكثير من المسائل الاقتصادية التى من شأنها التغير المستمر والتى يقتضى الامر فيها بالضرورة الرجوع إلى فكرة المصلحة ...

وسوف نلاحظ فيما بعد ان الحنابلة قد أخذوا فكرة المصلحة فى الاعتبار ، وأن هذا كان له اثره فى تناولهم للامور الاقتصادية ...

الامام احمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) ... (٧٨٠ - ٨٥٥ م)

هو مؤسس المدرسة الحنبلية فى الفقة الاسلامى وهى احدى المدارس الاربع

المشهورة ، له مناقشات تفصيلية فى مسألة المصلحة ومقاصد الشريعة والحرية أو المرونة فيما يكفل تنفيذ هذه المقاصد ...

ولقد عرف عن الامام الالتزام الشديد بما ورد من نصوص اصلية فى الكتاب والسنة الا ان هذا الالتزام لم يمنعه من بحث اهداف الاسلام ومقاصد الشريعة ولذلك لم يرى رأى الشافعى فى مسألة المصلحة . ورأى ان تحقيق أهداف الاسلام أو مقاصد الشريعة يتطلب فى بعض الحالات الاخذ بالمصلحة المرسلة ، ولو لم يكن لها مشاهد بالاعتبار ولكن الامام ومن بعده الحنابلة يأخذونها عن النصوص وان لم تكن قوية ... والإمام أحمد رضى الله عنه قرر أن الخبر الضعيف احب إليه من القياس ... ولقد مكنت فكرة المصلحة فقهاء الحنابلة أن يكونوا اكثر مرونة من غيرهم واكثر واقعية بالنسبة للقضايا الاقتصادية المتغيرة ...

وفى بحثه للمعاملات فى السوق نجد تمسك الامام بحالة المنافسة الصافية بالمفهوم الاسلامى الذى يتضمن التخلص من كافة اشكال الاحتكار والغش والظلم والمعاملات الفاسدة . وفى معرض كلامه عن الاحتكار نجده يعارض حالة رفع السعر أو خفض السعر بهدف الاستغلال والتأثير فى السوق .

فلقد انتقد البائع الذى يقوم بتخفيض سعره فى السوق من أجل ان يحول المشترين إليه ويصرفهم عن منافسيه ، ويلاحظ ان هذا السلوك مثل رفع الاسعار يمكن ان يكون احتكارياً ذلك لإن خفض السعر بهدف السيطرة على السوق يتحول بعد اتمام هذا الهدف إلى العكس . ولقد تبينت التشريعات الحديثة ضد الأحتكار هذه الحالة ... ولكن هناك حالة أخرى يمكن أن يكون تخفيض السعر فيها مرتبطا بالمنافسة ودليلا على ارتفاع الكفاءة الانتاجية ... مثال إنخفاض متوسط النفقة بسبب تقدم الفن الانتاجى ... والأمر يختلف فى هذه الحالة ... ويرشدنا هذا التحليل الحديث إلى إن الحاكم المسلم يجب ان

يكون حريصا وحذرا عند اتخاذ قراره ضد من يخفض السعر فقد يكون هذا ناجما عن ارتفاع كفاءة فى ظل منافسة صافية أو قد يكون مرتبطا برغبة فى الاحتكار ، ومن ثم فان التفرقة ضرورية . وكان الامام أحمد رضى الله عنه يرى أن الشريعة يجب ان تتدخل لكى تمنع ظهور أو استمرار كل ما يمكن ان يؤدى إلى الاحتكار فى السوق ... ويتميز الامام ايضا بميله للسماح للافراد باكبر قدر من الحرية فى التعاقد ، ولذلك فهو يسمح بكثير الشروط التى لا تسمح بها المدارس الاخرى بالنسبة للعقود ...

لقد كان يشعر أن المصلحة وتحقيق اهداف الشريعة الاسلامية هى الامور التى يجب أن يحسب لها حسابها فى المعاملات ، وكان يشعر ايضا بمسئولية خاصة فى الدفاع عن الضعيف والمحتاج ... ولذلك مثلا فهو يلزم صاحب المنزل الذى لديه مكانا خاليا فى منزله ان يوفر مأوى عنده للشخص الذى ليس له مكانا يلجأ إليه ...

كما كان يرى الزام اصحاب الصناعات أو الزراعة بأن يقوموا بالنشاط الانتاجى الضرورى لكفاية الامة – إذا امتنعوا عن ذلك – وذلك من أجل المصلحة العامة ...

الامام الغزالى (٤٥١ – ٥٠٥ هـ) ... (١٠٥٥ – ١١١١ م)

ابو حامد الغزالى رضى الله عنه هو مؤلف كتاب أحياء علوم الدين ونجده ان آرائه الاقتصادية جزء لا يتجزأ من رؤيته أو نظرته لما ينبغى ان يكون عليه الفرد أو المجتمع المسلم ...

بعبارة أخرى ان أمور المعاملات ومقاصدها ليست منفصلة عنده عن أمور العبادة ولذلك نجد مثلا بعض المساهمات القيمة له فى الاقتصاد تأتى فى « باب الشكر » فى كتابه احياء علوم الدين .

ويحدد الامام الغزالى مفهوم النشاط الاقتصادى للفرد المسلم من خلال قوله ان الناس ثلاثة :

١ – رجل شغله معاشه عن معاده ، وهو من الهالكين ...

٢ – رجل شغله معاده عن معاشه ، وهو من الفائزين ...

٣ – والاقرب إلى الاعتدال هو الثالث الذى شغله معاشه لمعاده ، وهو من المقتصدين ...

وبالنسبة للصنف الثالث فلن يتأكد ان معاشه قد شغله من أجل الاخرة والاعداد لها مالم يتأدب فى طلب هذا المعاش الدنيوى بآداب الشريعة . لذلك فإن الامام رضى الله عنه يؤكد على ضرورة ثبات عقيدة المسلم الذى يبحث عن معاشه . فالرزق هو ما يسعى إليه وهذا أمر قد كفله الله له فيجب ان يتأدب في سعيه ويؤيد ذلك بحديث الرسول ﷺ الذى جاء فيه « وإن الروح الامين نَفَث فى روُعي أنَّ نفْساً لن تموتَ حتى تستوفى رزقها وان ابطأ عنها فاتقوا الله واجملوا فى الطلب »[1] والاجمال فى الطلب هو الرفق فيه أو الاعتدال وهذا هو الأدب فى السعى لطلب الرزق ويقول الامام الغزالى « **أمر بالاجمال فى الطلب ولم يقل أتركوا الطلب** » ثم يضع شروطا للأستغال بالكسب وهى الفقة بأصول المعاملات والعدل والاحسان والشفقة على المدين ... ويستشهد بالآيات القرآنية والاحاديث ليقول ان الله جعل فى الأرض معاشا للناس جميعاً ، وأنه سبحانه وتعالى يمتدح الذين يعملون ابتغاء رزقه ، وان السعى فى طلب المعيشة على وجهها الحلال يكفر الذنوب ...

وناقش الامام « التجارة » فقال أنها إما ان تمارس من أجل الكفاية أو من أجل الثروة . والثروة تعنى الزيادة عن الكفاية . فان قام الشخص بالتجارة من أجل الثروة أى من أجل الاستكثار من المال وادخاره لا ليصْرف على الخيرات والصدقات ، فان تجارته تقوده إلى الهلاك حيث ان فى هذا اقبال على الدنيا التى حبها رأس كل خطيئة ... ويمكن مقارنة هذا المفهوم بالمفهوم الذى ساد لدى كتاب أوروبا فى اوائل العصور الوسطى . ورأى الامام الغزالى ليس شائعا فى هذا الشأن بين العلماء الآخرين الذين كتبوا فى المسائل الاقتصادية ، فالرأى الغالب عند هؤلاء أن زيادة المال طالما تتحقق بوسائل شرعية وطالما يزكى عنها

---

(١) الحديث : ابن ابى الدنيا فى القناعة والحاكم من حديث ابن مسعود والبيهقى فى شعب الايمان .

فهى مقبولة ولا يمكن ذمها . والغالب أن الامام الغزالى ناقش جوهر المسألة من الناحية القلبية ، حيث أن تعلق قلب التاجر بالمال وحب الزيادة فيه غالبا ما يبعده عن طريق الآخرة ... والامام له مساهمة قيمة فى « النقود » تأتى فى باب الشكر ، ولقد قام اولا بعرض ومناقشة المقايضة وعيوبها ، ثم قام ببيان أهمية النقود ووظائفها وأثبت قدرة فائقة ونظرة صائبة فى تحليله ...

لقد اوضح ان وظائف النقود الرئيسية هى كونها **مقياساً للقيم ، وسيطاً للتبادل ، ومستودعاً للقيم** . ولقد تبين من مناقشته للمقايضة وعيوبها ان النقود لا تطلب لذاتها انما لكونها وسيلة أو وسيط لحيازة الاشياء الأخرى التى تشبع الرغبات كما اوضح وظيفتها فى قياس القيم عند التبادل وفى مناقشته للإكتناز (النقود كمستودع للقيمة) بين ان هذا يتضمن سوء الأستخدام للنقود ويمنعها من القيام بوظائفها الاقتصادية فى المجتمع . ويلاحظ ان اراء الغزالى فى النقود تقوم على اسس مشابهة لتلك التى عرفت عند ارسطو ولا نعلم هل قرأ ارسطوا أو تأثر به أو قام باستنباطه الخاص ...

وعلى أية حال فان الامام الغزالى قد عرض ما كتب من خلال منطقه فى رؤية الاشياء وصاغه فى عباراته الخاصة وكل ذلك من خلال نظرته الاسلامية العميقة .

ولقد رأى أن النقود يمكن ان تكون من الذهب أو الفضة ، كما يمكن ان تكون من أى شيء آخر يصلح كوسيط للاستبدال وفى هذا لا يذهب مذهب ارسطو حينما اعتمد فى مناقشته للنقود على كونها من المعدن النفيس ...

كما ان الامام الغزالى لم يذهب مذهب افلاطون حينما طالب بالنقود الرمزية بل انه تفهم بنظرة صائبه طبيعة النقود من حيث امكانية ان تكون معدنا نفيسا أو أى شيء آخر ، يقول « **فمن ملك النقود كمن ملك كل شيء ، لا كمن ملك ثوبا ، فانه لا يملك الا الثوب** ... » ويشبه النقود بالمرآة والحرف فيقول « **ان النقود كالمرآة لا لون لها وتحكى كل لون ، كذلك النقد لاغرض فيه وهو وسيلة إلى كل غرض ، والحرف لا معنى له فى نفسه ، وتضطر به المعانى فى**

غيره » وبالإضافة إلى ما سبق تعرض الغزالى للربا على اساس انه يمثل ايضا سوء استخدام للنقود وانحراف عن وظائفها الاساسية وهذا الرأى يشبه ايضا رأى فلاسفة الاغريق ...

وناقش الغزالى السلوك الذى يفترضه الاسلام فى من يقوم بالنشاط الاقتصادى ورأى ان قرارات الافراد يجب ان تأخذ فى الحسبان المصلحة العامة للمجتمع ، وأن المصالح الفردية لا يجب ابداً أن تؤدى إلى الحاق الضرر بالآخرين ، بالإضافة إلى ذلك فقد اهتم اهتماماً كبيراً بالحكومة العادلة واعتبر وجودها شرطاً اساسياً للازدهار الاقتصادى ...

اما الفساد والظلم فانهما دائماً يفتحان طريق التدهور الاقتصادى ... وناقش حق الحكومة فى فرض ضرائب خلاف ما قررته الشريعة الاسلامية من زكاة أو استحثت عليه من الصدقات الاختيارية ، ورأى أن هذا الحق يجب أن يكون محصوراً فى قضية الدفاع عن الدولة الاسلامية .

ابن تيميه ... (٦٦١ - ٧٢٨ هـ) ... (١٢٦٣ - ١٣٢٨ م)

شيخ الاسلام تقى الدين ابو العباس أحمد بن تيمية ، وكان حجة فى الحديث والسنة النبوية المطهره ، كما انه ساهم ايضا فى علوم التفسير والفقه وكتب فى مسائل المنطق والفلسفة والتصوف والأديان المقارنة ...

اهم اعماله التى يسجلها ويتحدث عنها معظم كتاب الفكر الاقتصادى المعاصرين هى « الحسبة فى الاسلام » و « السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية » ... كما أن هناك معلومات قيمة تستقى من الفتاوى والرسائل الخاصة لشيخ الاسلام .

وعند مناقشته لمسألة التسعير أو رقابة الاسعار نجده يبدأ من الموقف التنافسى الذى تتحدد فيه الأسعار بقوى العرض والطلب الحرة فيقول أن الاسعار يمكن أن ترتفع بسبب ندرة السلعة أو كثرة عدد المشترين ...

ثم ينتقل إلى مناقشة الاحتكار وكيف انه يقوم على أساس تقييد العرض أو التحكم فى مصادرة ، ولحرصه الشديد على مصلحة الفقير ولرغبته فى ضمان اسعار معقولة للرجل العادى ، فانه يتخذ موقف مجاهبة شديدة ومعارضة قوية لعملية تقييد العرض وكل الاساليب الاحتكارية الاخرى ، ويصل إلى نتيجة مؤداها ضرورة مراقبة الأسعار إذا سادت هذه الظروف فى السوق ...

واحدى المساهمات الهامة لابن تيميه هى فكرته عن ثمن المثل وتحليله له . وثمن « المثل » يعتبر الاساس للربح المعقول عنده ويعتقد بعض كتاب الفكر الاقتصادى الاسلامى أن ابن تيمية اراد أن يصل إلى الثمن الذى يتحدد فى سوق تنافسى خال من الاحتكارات وشوائبها ، وأن ما أراده شيخ الاسلام يختلف عن فكرة الثمن العدل التى سادت فى العصور الوسطى فى اوروبا القائمة على اساس افكار ارسطو فى المبادلة أو المعاوضة المتكافئة والتى تطورت فى العصور الوسطى بحثاً عن مسألة العدالة فى معاملات السوق فثمن المثل عند ابن تيمية فى رأى هؤلاء امر عملى أو واقعى يمكن أن يحدد بالرجوع إلى ظروف السوق ... انه هذا الثمن الذى يتحدد فى سوق خال من الغبن – والاكتناز والغش والاحتكار واية امور فاسدة يمكن أن تؤثر فى معاملات الاطراف المختلفة للسوق . وفى رأينا أن فكرة ثمن المثل عند ابن تيمية سوف تقترب جداً من فكرة الثمن العدل – إذ لم نفترض سيادة المنافسة الصافية صراحة . فثمن المثل فى غياب افتراض المنافسة الصافية يصبح على سبيل التأكيد ذلك الثمن الذى يحدد الربح المعقول أو العادل « بطريقة ما » ولكننا لن نجد ما يؤكد على أن قوى السوق سوف تحدده وتفرضه فرضاً على المتبادلين ...

اما إذا قلنا أن ابن تيمية كان يقصد ضرورة سيادة المنافسة الصافية بمهاجمته الشديدة لكافة اشكال الغش والغبن والاحتكار وحثه للحكام على وضع حد لتصرفات المحتكرين فإن السوق يسودها التنافس الصافى ويصبح ثمن المثل أمراً واقعياً حيث يعبر عن الثمن الذى يسود السوق دونما تدخل من احد . ولابد أن يلتزم به الجميع . والحقيقة انه ليس هناك ما يرجح أحدى النظرتين عن الأخرى مما يترك المجال للرأى الخاص فيما كتب ابن تيمية .

ومن دراسة فكر ابن تيمية يلاحظ إنه كان دقيقاً فى ملاحظاته وانه كان يرى أن اجور العمال يمكن أن تتحدد بطريقة مماثلة لتلك التى تتحدد بها أسعار السلع فى السوق ، أى عن طريق العرض والطلب ، إلا أن شرط الرضا بين العامل وصاحب العمل عند تحديد الاجر فى كل حالة أمر أساسى فى الشريعة . ولقد اجتهد شيخ الاسلام فى مناقشة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى .

فالدولة يجب أن تتدخل لكى تؤكد سيادة السلوك الاقتصادى الشرعى لدى التجار والمنتجين وغيرهم من الاطراف التى تعمل فى النشاط الإنتاجى ...

فهؤلاء جميعاً يجب أن يلتزموا بالأمانة والمعاملات العادلة ، وعلى الدولة أن تتدخل لكى تتأكد من أن السوق خال من جميع الشوائب المتعلقة بالغبن واستغلال الضعيف والمحتاج ، وانه يعمل على اساس المنافسة العادلة بين اطراف متكافئة . وفى رأينا أن مناقشة ابن تيمية هذه تعد ناضجة جداً بالنسبة لما نعرفه فى عصرنا الحديث من مناقشات تدور فى مجتمعات السوق الحرة بغرض توجيهه الوجهة السليمة وحمايته من الاحتكار ، وأشاعة المنافسة فيه . ويزداد تقديرنا لمناقشة ابن تيمية حينما نعلم ايضا اصراره على أن من واجبات الدولة ضمان توفير الضروريات الأساسية العامة للناس ولاشك أن هذا الامر وحده الذى توصل إليه ابن تيمية على أسس إسلامية يعد من ارق الافكار التى توصل إليها المهتمون بالرفاهية الإقتصادية فى وقتنا الحاضر .

وناقش ابن تيمية مفهوم الملكية فى الاسلام ، ورأى أن الدولة ان تضع قيوداً على حقوق الملكية الخاصة ، وفى بعض الظروف يمكن لها ان توقف الحقوق أو تلغيها كلية ...

والواقع أن الدولة فى رأيه يجب ان تنسق بين المصالح الاقتصادية الفردية على ضوء القيم الاسلامية وفى اتجاه تحقيق جميع اهداف المجتمع الاسلامى ... ونجد ابن تيمية يعلق اهمية كبرى على المصلحة الاجتماعية ، ولكنه مع ذلك لا يتخذ لنفسه مواقف متطرفة مثل تلك التى يتخذها الاشتراكيون أو الرأسماليون فى العصر الحديث ...

والواقع أن المصلحة الاجتماعية عند ابن تيمية تتحقق عن طريق المصالح الخاصة الواعية لطبيعة المسئولية الاجتماعية المشتركة ، والاعتماد المتبادل فيما بينها وأن تعاونها لهذا السبب ضرورة تحت أشراف الدولة ... ولعل السبب وراء الواجبات التى يضعها ابن تيمية على عاتق الدولة فى مراقبة الانشطة الخاصة والتنسيق فيها ، يرجع إلى اعتقاده الجازم بمسئولية الحاكم المباشرة فى رفع المعاناة عن المحكومين وتحقيق رفاهتهم الاقتصادية . وهو يعتبر تأمين القيام بالانشطة المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية الضرورية لاشباع الحاجات الاساسية لعامة الناس من مهام الدولة . وابن تيمية ليس اشتراكيا كما تخيل البعض من الكتاب ، فهو لم ينادى بتدخل الدولة من أجل معارضة المصلحة الخاصة وتغليب المصلحة العامة على الخاصة بشكل نهائى ، وإنما انطلق فى فكره من مفهوم الحفاظ على المصلحة الخاصة مع توجيهها الوجهه النافعة للمجتمع ...

ويؤيد ابن تيمية اجتهاده فى هذا الخصوص بنصوص مقتطفة من ائمة الفقه الاسلامى الأول ... والواقع ان هذه الصلة الوثيقة بين الشريعة والناحية الاقتصادية عند شيخ الاسلام كانت سببا فى ثراء الفكر الاقتصادى الاسلامى . ولقد اندمجت السياسة الاقتصادية واهدافها عنده اندماجا تاما مع الشريعة الاسلامية واهدافها ، ومن هنا اكتسبت اراء ابن تيمية فى الاقتصاد والسياسة الاقتصادية قوة خاصة ...

وفى دراسة للفكر الاقتصادى عند ابن تيمية يقول احد البحاث ان اراء شيخ الاسلام فى النقود كانت ناضجة جدا ، وأنه توصل تقريبا إلى فكرة النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من السوق « قانون جرنيشام »

ويقول الباحث انه وجد تشابهاً كثيراً بين ابن تيمية ونيكول أوريزم احد كتاب العصور الوسطى فى معالجة للنقود ...

ابن قيم الجوزية : (٦٩١ - ٧٥١ هـ) ... (١٢٩٣ - ١٣٥٠ م)

هو شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أبى بكر ويعرف بابن القيم أو ابن قيم الجوزية لإن والده كان قيم (ناظر) المدرسة الجوزية بمدينة دمشق . وعاش ابن

القيم فى فترة تلت سقوط الخلافة العباسية فى بغداد وعاصر ابن تيمية وتتلمذ على يديه وظل ملازماً له حتى النهاية . لذلك ليس من الغريب ان نجد اهتمامات ابن القيم متشابهة مع اهتمامات ابن تيمية فى موضوع السياسة الشرعية ودور الدولة فيها . ولاغرابة ايضاً ان نجد توافقاً فكرياً بين ابن القيم وابن تيمية فى عديد من الموضوعات الا ان هذا لا يعنى ان ابن القيم كان نسخة من شيخه ، فقد تعمق فى عرضه لبعض المسائل التى يتضح ايضاً ان ابن القيم كانت وجهة نظر خاصة فى بعض الأمور ...

ومما تطرق إليه من موضوعات إقتصادية[1] موضوع **السوق التنافسى** ويعرفه تعريفاً دقيقاً فيقول انه السوق الذى لايترتب على عملياته التبادلية ضرر يلحق بالبائعين أو المشترين . ويبين مدى الانحراف عن المنافسة بمدى الابتعاد عن هذه القاعدة . وواضح ان الضرر لا يمكن ان يلحق بأحد اطراف التبادل بائع كان أو مشترى الا بتحكم الطرف الآخر فيه وهذا من شأن الاحتكار أما المنافسة فلا يستطيع أى اطرف من أطراف التبادل ان يتمكن من الاضرار بالآخر بسبب ظروف المنافسة نفسها . ونجد ان ابن القيم يؤكد فى حديثه على شرط هام لتحقيق المنافسة فى السوق وهو علم اطراف التبادل بأحوال السوق والاسعار السائدة فيها . ويوجه النظر إلى بعض الامور الهامة التى تخل بالسوق التنافسى ومنها تلقى الركبان وبيع الحاضر للباد وهى مما نهى عنه رسول الله ﷺ .

فيقول فى « الطرق الحكمية » ومن المنكرات تلقى السلع قبل ان تجىء إلى السوق فان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك لما فيه من تغرير بالبائع فإنه لا يعرف السعر فيشترى منه المشترى بدون القيمة (باقل من القيمة) .

وهكذا يبين الضرر الواقع على البائع نتيجة حدوث البيع خارج نطاق السوق العام فتلقى الركبان ينشىء سوقاً خاصاً يتعامل فيه البعض مع البائعين القادمين إلى السوق العام لا يعلمون عن احواله شيئاً فيتعرضون بذلك للاستغلال . أما بيع الحاضر للباد فيبين ابن القيم نهى النبى ﷺ عنه لما فيه من ضرر للمشترى . « ذلك لإن المقيم إذا وكله القادم (من خارج السوق) فى بيع سلعة يحتاج الناس إليها ، والقادم لايعرف السعر ، أضر ذلك بالمشترى » . فالوساطة أو

(١) راجع ابن القيم « الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية » .

السمسرة التى يقوم بها البعض بين البائعين القادمين إلى السوق والمشترين تعرض الطرف الاخير للاستغلال . ففى الظروف الطبيعية كانت السلع سوف تعرض للبيع فى السوق دون أدنى شروط فيتحدد سعرها تبعا لقوتى العرض والطلب . اما وقد تدخل السماسرة (كما فى تفسير ابن عباس) فقد تحقق الضرر بالنسبة للمشترين .

وفى كلامه عن المنافسة والاحتكار نجده يفرق بين « ارتفاع **السعر الطبيعى** » « وأرتفاع **السعر المصطنع** » وهذه فكرة تحليلية دقيقة حيث ان ارتفاع السعر الطبيعى يحدث بسبب ظروف لا دخل للمتعاقدين فيها ، اما ارتفاع السعر المصطنع فلا يحدث الا بسبب ظروف احتكارية وفى حديثه عن **الاحتكار** يعرف المحتكر بأنه الذى يعمد إلى شراء ما يحتاج الناس إليه من الطعام فيحبسه عنهم بغرض اغلاءه عليهم ... وقد سبق القول بان هذه هى احدى حالات الاحتكار المعروفة لدى الاقتصاديين الآن ويقرر ان علاج الاحتكار يتحقق بتدخل الدولة واجبار المحتكرين على بيع مالديهم « بسعر المثل » . وفى هذا يستخدم فكرة ابن تيمية ... يقول « ولهذا كان لولى الأمر ان يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند الضرورة إليه مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس فى مخمصة ، أو سلاح لا يحتاج إليه والناس يحتاجون إليه للجهاد أو غير ذلك فإن من اضطر إلى طعام غيره أخذه منه بغير اختياره بقيمة المثل ولو امتنع من بيعه الا باكثر من سعره فأخذه بما طلب لم تجب عليه الا قيمة المثل »[1] ويلاحظ انه توسع فى قاعدة الاحتكار فذكر احتكار السلاح وغير ذلك بالإضافة إلى الطعام ... ثم تكلم عن **التسعير** فقال انه منه ماهو ظلم محرم ومنه ماهو عدل جائز . اما التسعير الذى هو ظلم محرم فيأتى عن طريق اكراه البائعين على البيع بثمن فيه اجحاف بحقوقهم . وهذا كما يفهم بان يكرهوا على البيع بثمن أقل من الثمن السائد فى السوق التنافسى ومثال ذلك ان يرتفع السعر « لقلة الشىء أو لكثرة الخلق » وليس هناك احتكار من جانب البائعين ثم يكره هؤلاء على البيع بثمن لايتفق مع الاحوال السائدة هذا هو الظلم فى التسعير عند ابن القيم وهو

---

(١) الطرق الحكمية – مطبعة المدنى ص ٣٥٤ .

تحليل منطقى جداً ومتزن . اما التسعير العادل فهو هذا الذى يتضمن إقامة العدل بين اطراف التبادل فيجبر البائع على أخذ ثمن المثل فيما لديه ويمنع من أخذ الزيادة فيه لسبب احتكارى ... وعلى ذلك فالتسعير الجائز ضرورى حينما يمتنع البائعون عن البيع الا بزيادة على سعر السوق ... وبنفس منطق التسعير فى السلع نجد ابن القيم يتحدث عن **تسعير خدمة عنصر العمل** فيقول فإن « يحتاج الناس إلى صناعة طائفة - كالفلاحة والنساجة والبناء وغير ذلك - فاولى الأمر ان يلزمهم بذلك باجرة مثلهم فأنه لاتتم مصلحة الناس الا بذلك » . ومن هذا نجد انه إذا نظرنا إلى السوق التنافسى لوجدنا ثمنا « لعنصر العمل » وهو ما يسميه بثمن المثل فإذا امتنع العمال أو أصحاب الحرف عن اداء الاعمال وللناس ضرورة فيها أو إذا طالبوا بأجر يزيد عن اجر السوق التنافس ... (**أجر المثل**) فللدولة ان تتدخل وتلزمهم ببيع خدماتهم وفقا للسوق (أجر المثل) وذلك لمنع الاستغلال وتحقيق المصلحة العامة .

وبالنسبة **لدور الدولة** يسهب فى ذلك من خلال بيانه لوظيفة « **المحتسب** » يقول ومن وظائفه « ينهى عن الخيانة وتطفيف المكيال والميزان والغش فى الصناعات والبيانات ويتفقد احوال المكاييل والموازين وأحوال الصناع الذين يصنعون الاطعمة والملابس والآلات فيمنعهم من صناعة المحرم على الاطلاق كالآت الملاهى وثياب الحرير للرجال ويمنع من اتخاذ انواع المسكرات ويمنع صاحب كل صناعة من الغش فى صناعته ويمنع من **افساد نقود الناس** وتغييرها ويمنع من جعل النقود متجراً فان ذلك يدخل على الناس من الفساد مالا يعلمه الا الله بل الواجب ان تكون رؤوس اموال يتجر بها ولا يتجر فيها وإذا حرم السلطان سكة أو نقداً منع من الاختلاط بما أذن فى المعاملة به » .

وهكذا نجد ابن القيم يتوصل بطريقة منطقية إلى خطورة تغيير القيمة الحقيقة للنقود ، وخطورة جعلها « متجراً » وأثر كل هذا على معاملات السوق أو النشاط الاقتصادى . فالربا يدخل من خلال هذه المعاملات وتصبح رؤوس الاموال (النقود) محلاً للإتجار فى حد ذاتها بدلاً من ان تكون سبباً فى اتمام معاملات البيع والشراء ومحركا للنشاط الاقتصادى .

ونجد ابن القيم يقرر فى موضع آخر ان السياسة الشرعية لن تقتصر على ما كان معروفاً فى العصر الاسلامى الأول بل يمكن ان تمتد لتشمل كل ما يحقق العدل ومصالح العباد طالما انها لا تخرج عن قواعد الشريعة الغراء . وفى هذا المعنى تأكيد على أهمية الاجتهاد من قبل علماء المسلمين للاحاطة بالتغيرات المستمرة على مدى الزمن .

الفصل السادس

الفكر الاسلامى فى نهاية العصور الوسطى

عبد الرحمن ابن خلدون :

نبذة عن حياة عبد الرحمن ابن خلدون «١» (١٣٣٢ - ١٤٠٦) :

هو عبد الرحمن أبو زيد ابن محمد ابن خلدون رجل دولة وقاضى ومؤرخ وعالم . ولد فى تونس فى آخر الثلث الأول من القرن الرابع عشر ميلادى وعلى وجه الدقة فى ٢٧ مايو ١٣٣٢ . عائلته من العائلات العريقة وكان لها شأن كبير فى الحكم فى الدولة الاندلسية ثم قامت بالهجرة إلى ساحل افريقيا الشمالى الغربى ثلاث سنوات قبل سقوط عاصمة الدولة (Sevilla) فى يد الأسبان المسيحين عام ١٢٤٨ . وعرف والده وجده بثقافتهم العالية واهتمامهم بالعلم كما أنهم عملوا فى خدمة الدولة فى تونس فى مناصب ذات أهمية . وبلاشك ان عبد الرحمن ابن خلدون قد تأثر بظروف نشأته تأثراً كبيراً فشب محباًللعلم ومهتما بالسياسة .

ولقد سار عبد الرحمن ابن خلدون فى تعليمه على نمط تقليدى متوارث فبدأ بحفظ القرآن ودراسة الحديث الشريف ثم درس علوم الشريعة الاسلامية وقواعد اللغة العربية والشعر الأدبى وكانت عائلته تنتقى له أفضل الأستاذة المعروفين فى عصره لتعليمه وتربيته . خلال لدراسته عرف عبد الرحمن ابن خلدون بقدرته الكبيرة على استيعاب المواد العلمية التى درسها وبذكائه ورغبته فى تلقى المزيد من العلم . وفيما بعد قام بنفسه بدراسة علوم الفلسفة التى ارتقت وازدهرت فى

---

(١) المعلومات الواردة عن حياة عبد الرحمن ابن خلدون مستقاه من أكثر من مصدر منها دائرة المعارف البريطانية ، ومنها أيضا النسخة الانجليزية « للمقدمة » وانظر Ibn, Khaldun, The "Muqaddimah", An Inteoduction to History" translated by F. Rosenthal, edited ond obtidged by N.J Dawood (Routledge ond Kegen Paul ltd., London (1967) ، وما جاء فى هذا الفصل سبق نشره بعنوان « مساهمة ابن خلدون فى الفكر الأقتصادى ، مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية - العدد الثانى السنة ١٥ - ١٩٧٨ ، مطبعة جامعة الإسكندرية ١٩٧٩ .

العصر الاندلسى وتأثرت تأثراً كبيراً بكتابات فلاسفة الاغريق القدماء خاصة ارسطو ، كما درس أيضا كتب الحكمة والتصوف الاسلامى . وفى سن العشرين عين عبد الرحمن ابن خلدون فى احد مناصب الدولة ولكنه قرر تركه بعد عامين فقط والرحيل من تونس إلى مراكش وبقى بعيداً عن تونس عشرون عاما فيما بين ١٣٥٤ - ١٣٧٣ . واستقر فى « فاس (فأكمل تعليمه والتقى بعديد من أهل العلم والفلسفة من مشاهير عصرهم . ومما يذكر ان فاس بها جامعة أسست فى ٨٥٩ ميلادية وكانت مركزاً حضارياً هاماً وملتقى لأهل العلم . ولكن سرعان ما أصبح ابن خلدون نافذاً فى الأوساط السياسية للدولة . وتقلب خلال حياته فى مراكش فى مناصب عديدة لها شأنها وخطرها كان من بينها رئاسة الوزراء فى احدى المقاطعات عام ١٣٦٥ . ودخل السجن مرة لمدة سنة وتسعة أشهر بسبب شك السلطان فى ولائه (فبراير ١٣٥٧ - نوفمبر ١٣٥٨) ، كما اعتقل لمدة ليلة واحدة أودع فيها السجن لأسباب سياسية أيضا . وسافر خلال الفترة التى مكثها فى مراكش مرتين إلى أسبانيا ، وكانت بعثته فى المرة الأولى إلى « جرانادا » التى كانت مازالت عربية فقابله ملكها[١] بحفاوة بالغة وعهد إليه بمهام استشارية هامة فى إبلاطه كما كلفه بأن يتفاوض مع ملك « كاستيلا »[٢] فى مسائل تخص العرب . وحينما ذهب ابن خلدون لمقابلة ملك كاستيلا (المدينة الأندلسية التى كانت قد سقطت فى يد الأسبان المسيحين) قابلة باحترام بالغ وعرض عليه منصبا استشاريا فى بلاطه كما وعده باعادة أملاك أسرته التى عاشت زمنا طويلا كعائلة ارستقراطية فى سافيل (Sevilla) ولكن عبد الرحمن ابن خلدون لم يقبل عرض الملك الاسبانى وعاد إلى مراكش .

وفى عام ١٣٧٢ على وجه التقريب ترك السياسة كلية والتجأ هو وأسرته ليعيش فى حماية قبيلة قوية فى صحراء مراكش تعرف باسم أولاد عارف وفى ذلك الملجأ السياسى الآمن اتيح لابن خلدون ان يبدأ فى كتابة « كتاب العبر »

---

(١) ابن الاحمر ، محمد الخامس .

(٢) Pedro the Cruel .

(١) وما يسمى الآن « بالمقدمة » عبارة عن المقدمة الأصلية لكتاب العبر بالاضافة إلى الجزء الأول (الكتاب الأول) من هذا المؤلف .

ومقدمة هذا الكتاب هى أشهر ما قدم للعلم وهى التى تعرف بصفة شائعة باسم « المقدمة » (٣) .

وفى ١٣٧٣ عاد مرة أخرى مختاراً إلى تونس مسقط رأسه وعاش فيه سنوات عديدة اتسمت بالاستقرار واشتغل فى معظمها بالدراسة والتعليم والبحث العلمى ، واكمل كتابه « المقدمة » ، فى ١٣٧٧ . ثم حصل على إذن بالسفر إلى مكة للحج وفى طريقه إلى هناك مر بمصر فاصر سلطانها (برقوق) على استبقائه فبقى واشتغل بتدريس الشريعة الاسلامية على مذهب الامام مالك ثم عين فى منصب كبير القضاة للمذهب المالكى .

وفى نهاية ١٣٨٤ صادف ابن خلدون أكبر صدمة حينما تلقى خبر وفاة أفراد عائلته فى حادثة بحرية ، وكانوا فى سفينة تقلهم من تونس إلى الإسكندرية ليلحقوا به فتحطمت عند الميناء ولم ينج منها أحد .

وفى خـلال الفترة التى بقاها ابن خلدون فى مصر من ١٣٨٤ إلى أن توفى فى مارس ١٤٠٦ (ودفن خارج القاهرة) كان مقربا جدا من السلطان برقوق ثم من خليفته ولكنه عزل من منصبه الدينى الكبير واعيد إليه عدة مرات ، ولم يكن عزله مرة الا سبب آرائه الحرة يقولها غير عابىء بما يترتب عليها بالنسبة لمنصبه . ولقد ذكرنا بعض ما كان لابن خلدون من شأن كبير كرجل دولة لأن شخصيته العلمية تأثرت بلا شك بحياته السياسية . فالتجربة السياسية التى مر بها ابن خلدون اكسبته نظرة صائبة فى تحليل النواحى السياسية للمجتمعات وما يترتب عليها من مسائل إقتصادية وسوف نلاحظ هذا فى تحليله لمراحل تطور الدولة وما يصاحبها من تطورات فى الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . ولا يذكر فى التاريخ أنه كان لأحد رجال العلم من العمل السياسى مثلما كان لعبد الرحمن ابن خلدون .

الشخصية العلمية لعبد الرحمن ابن خلدون (محاولة لابراز جوانبها وتقديرها

حاز عبد الرحمن ابن خلدون شهرته الواسعة فى الشرق والغرب كمؤرخ وعالم اجتماع ، و« المقدمة » هى أبرز أعماله بلاشك ، وكعالم تاريخ وضع أول محاولة لاكتشاف النمط الذى تتغير به الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وكان دائما منطقيا فى منهاجه ، تحليليا فى طريقته ، واسع المعرفة

إلى أبعد الحدود حتى انه يعتبر بحق أول من كتب فى منطق التاريخ Logic of Histosry

أما مساهماته الرائدة فى علم الاجتماع فقد برزت من خلال دراسته التاريخية حينما تناول الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية للانسان بالبحث والتحليل وقام باستخراج بعض القواعد العامة المنظمة لها . وحيث اتبع فى بحثه وتحليله دائما منهاجا علميا سليما على نحو لم يسبقه فيه أحد فقد اعتبر باعتراف الجميع رائداً فى كافة المجالات التى تطرق إليها .

أما وضع عبد الرحمن ابن خلدون كعالم إقتصاد فانه يختلف بعض الشىء . فلقد رأى بعض المهتمين من علماء الاقتصاد العرب ان أهمية ابن خلدون كاقتصادى لا تقل عن أهميته كمؤرخ وعالم اجتماع[1]. ولكن البعض الآخر من الاقتصاديين العرب لم يهتموا لما قدمه ابن خلدون للتراث الاقتصادى ربما لتأثرهم البالغ بما قدمه العقل الغربى فى القرون الأخيرة من مساهمات فى علوم الاقتصاد فى كافة مجالات العلوم الأخرى . ومن ثم أصبح لديهم نوعا من التحيز نحو الفكر الغربى والحضارة الغربية بصفة عامة ، أو ربما أنها الرغبة العادية لدى معظم علماء الاقتصاد المعاصرين فى تتبع آخر ما وصل إليه البحث العلمى بدلا من الخوض فى التراث القديم بحثا عن بعض « الدرر المفقودة » .

أما فى الغرب فان أبرز المؤلفات فى تطور الفكر الاقتصادى لم تعطى أهمية تذكر لابن خلدون ولما قدمه من تحليل إقتصادى – فى غاية الدقة أحيانا – لعديد من المسائل واحد الأمثلة الواضحة لهذا هو مؤلف جوزيف شومبيتر[2]

---

(١) من الاعمال الاقتصادية البارزة عن ابن خلدون مقاله للدكتور محمد حلمى مراد « أبو الاقتصاد ابن خلدون » القيت فى أعمال مهرجان ابن خلدون ونشرت ، وكذلك رسالة دكتوراة : محمد على نشأت « الفكر الاقتصادى فى مقدمة ابن خلدون » ولكن للأسف لم تتح لى فرصة الاطلاع على هذه . وهناك أيضاً مقالة للدكتور محمد دويدار « من الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الرابع عشر » وقد نشرت بمجلة مصر المعاصرة – ابريل ١٩٧٣ – العدد ٣٤٨ . ومن الناحية المنهاجية والسياسية كتب الدكتور محمد محمود ربيع مقالة بعنوان « منهج ابن خلدون فى علم العمران » وهى بلاشك ذات فائدة للجانب الاقتصادى أيضاً ، وقد نشرت بمجلة مصر المعاصرة – ابريل ١٩٧٠ – العدد ٣٤٠ .

(٢) J. Schumpeter, History of Economic Analsis (George Allen & Unmin

History of Economic Analysis تاريخ التحليل الاقتصادى ففى هذا المرجع الذى يعتبر بلاشك من أكبر المراجع شمولا وعمقا فى مادة تطور الفكر الاقتصادى نجد ان أعمال ابن خلدون لم تنل أكثر من أسطر معدودة لا تتعدى النصف صفحة من مجموع ١٢٦٠ صفحة .

ومن الأهمية أيضا أن نعرف كيف ولماذا ورد ذكر ابن خلدون فى هذا المجال الضيق جداً ضمن أضخم مرجع فى الفكر الاقتصادى . أولا : جاء ذكر ابن خلدون فى ملحوظة اضافية بأسفل احدى الصفحات (ص ١٣٦) ، ومجمل هذه الملحوظة ان أحد كبار المفكرين فى العلوم الاجتماعية Giambattista Vico (١٦٦٨ - ١٧٤٤) قد تأثر بابن خلدون ضمن من تأثر بهم فى كتابته ثم يضيف شومبيتر قائلا باقتضاب تام ان « هذا هو كل ما يعرف » ويحيل القارىء إلى ترجمة فرنسية « للمقدمة » . ثانيا : (وأخيراً) أشار شومبيتر فى عبارة مقتضبة جداً (ص ٧٨٨) ان لابن خلدون مساهمة بارزة فى زمانه فى مجال دراسات الاجتماع التاريخية التى امتزجت بدراسة الجغرافيا البشرية . وهكذا فقط جاء ذكر ابن خلدون فى أضخم وأهم مرجع غربى ظهر فى الفكر الاقتصادى إلى عصرنا الحالى ، كما نرى ملاحظات عابرة ليس فيها اشارة ولو من بعيد إلى ما كتبه العالم العربى فى النواحى الاقتصادية للاجتماع البشرى . ويمكن أن يتضح بجلاء بعد الاطلاع على الدارسة الحالية وكذلك من الدراسات السابقة المتفرقة التى تناولت الأعمال الاقتصادية لابن خلدون احد أمرين : أما أن شومبيتر لم يبذل أية محاولة على اطلاق فى التعرف على ما ورد فى « المقدمة » من تحليل إقتصادى أو أنه كان متحيزاً بشكل غير موضوعى ضد أية كتابات من خارج « السلسلة الغربية » . أم كيف نفسر الجهد الشاق الذى يبذله فى اكتشاف أفكار متناثرة لعديد من الكتاب الأوربيين فى فترة العصور الوسطى ؟[1] والتى إذا قورنت بما كتبه ابن خلدون فانها تبدو قليلة الأهمية للغاية .

Ltd, London, First Published 1954). والصفحات المشار إليها من الطبعة السادسة ١٩٦٧ . لندن .

(١) انظر على الأخص - الفصل الثانى من الجزء الثانى فى كتاب شومبيتر سابق الذكر تحت عنوان :

ومثال شومبيتر يتكرر فى المؤلفات الغربية الأخرى، فى تطور الفكر الاقتصادى حيث يظهر واضحاً ان ابن خلدون لم يلق اهتماماً كافياً ، وأحياناً لم يذكر اطلاقاً .

وقد يقال أن اهتمام الكتاب الغربيين كان منصباً على دراسة أصول الفكر الاقتصادى الغربى وتتبع تطوره من جيل لآخر . ولذلك فانه حتى لو فرضنا ان بعض هؤلاء الكتاب قد وقف على بعض المساهمات العلمية الهامة من ابن خلدون أو غيره من الكتاب العرب فى عصر الحضارة الاسلامية فان هناك احتمالا قائماً بتعمد اهمالها أو تجاوزها . وقد يحق هذا القول فى حالة واحدة وهى ان يدعى ان العلوم والفلسفات الغربية الحديثة قد استمدت أصولها مباشرة من العلوم والفلسفات الاغريقية القديمة ومن بعض مجهودات متناثرة فى أوربا فى العصور الوسطى . وبهذا ينسى أو يهمل كلية دور العلماء العرب خلال العصور الوسطى فى نقل التراث الاغريقى القديم وبلورته والاضافة إليه وأنهم هم الذين كانوا يقودون حركة التقدم العلمى لتتسلمها منهم أوربا فيما بعد . وخطورة هذا الأمر تكمن فى انكار وحدة « السلسلة العلمية » للجنس البشرى وفى محاولة كسرها أو تفتيتها على أساس غربى وشرقى . ويااليت من يقع فى هذا اللبس ان يرجع إلى ابن خلدون الذى يقرر فى الصفحات الأولى من « المقدمة » التى كتبت فى القرن الرابع عشر حقيقة اتصال سلسلة البحث العلمى على مدار التاريخ وذلك بغض النظر من العلماء والبحاث وأجناسهم وألوانهم الفكرية والحضارية[1]

"Scholatic Doctors ond the Philosphers of Natural Law", P. 73-142

ولا أقول ابداً بعدم أهمية أو عدم جدوى الدراسة التى قدمها شومبتر عن المساهمات الفكرية لكتاب أوربا فى العصور الوسطى ولكننى أجزم بأنها أقل شأناً بمراحل من مساهمة ابن خلدون فى الفكر الاقتصادى والتى ترتقى فى بعض الحالات إلى مستوى المساهمات الفكرية لكتاب القرن التاسع عشر فى أوربا من المدرسة الكلاسيكسة .

(١) راجع صفحة ٣٥ فى « المقدمة » حيث يقول « فالعلوم كثيرة والحكماء فى النوع الانسانى متعددون » وما لم يصل إلينا من العلوم أكثر مما وصل فأين علوم الفرس ... وأين علوم الكلدانيين والسريانيين وأهل بابل وما ظهر عليهم من آثارها ونتائجها ، وأين علوم القبط ومن قبلهم ، وإنما وصل إلينا علوم أمة واحدة وهم يونان خاصة لكلف المأمون (الخليفة العباسى) باخراجها من

البحث الاقتصادى وأسلوب التحليل عند ابن خلدون :

أولا : ينبغى أن نؤكد ان بحث المسائل الاقتصادية فى « المقدمة » لم يكن مستقلا عن دراسته العامة للاجتماع البشرى فى اطار التاريخ ، بل كان جزءاً لا يتجزأ منها . وفى بعض الحالات جاء بحث بعض المسائل الاقتصادية بصفة عارضة وفى حالات أخرى تعمد ابن خلدون أن يفرد بعض الفصول لمناقشة بعض المسائل الاقتصادية مناقشة منطقية مستفيضة ويقوم بعملية تحليل للأسباب بغرض الوصول إلى نتائج محدودة فى النهاية . وحينما تطرق ابن خلدون إلى استعراض أصناف العلوم المعروفة فى عصره وذلك فى الباب السادس فى آخر المقدمة لم يذكر شيئاً عن علم « الاقتصاد » من قريب أو بعيد ولم يكن فى هذا الاتجاه من ناحية ابن خلدون أى تحيز ضد علم الاقتصاد الذى لم يعرف فعلا كعلم وبهذه التسمية قبل القرن السابع عشر ، كما لم تتأكد حقيقة استقلاله كعلم منفصل عن الاخلاق والسياسة الا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[1]. ولا يجب أن يقلل هذا من مساهمة ابن خلدون فى الفكر الاقتصادى . أما عن أسلوب التحليل المتبع بالنسبة للمسائل الاقتصادية فانه لم يختلف عن الأسلوب الذى استخدمه ابن خلدون فى دراسته العامة للاجتماع البشرى وللتاريخ . وبالطبع فان هذا لا يقلل من أهمية النتائج التى توصل إليها ابن خلدون فى تحليله لأن الأدوات التحليلية الخاصة بالاقتصاد على وجه التحديد لم تعرف الا فى غضون القرنين الأخيرين فقط كما أن من المعروف انها تطورت بشكل تدريجى من الأدوات التحليلية للعلوم الاجتماعية بصفة عامة .

وبالرجوع إلى « المقدمة » نجد ان ابن خلدون قد اعتمد على الأساليب الآتية فى تحليله للموضوعات الاقتصادية :

لغتهم ، واقتداره على ذلك بكثرة المترجمين ، وبذل الأموال فيها ، ولم يقف على شىء من علوم غيرهم « ويتضح من العبارة ان أهم العلوم التى وصلت للعرب هى علوم الاغريق وان ابن خلدون يتأسف على ضياع حلقات من التراث العلمى القديم فى أمم عرفت بحضارتها .

(١) أنظر دكتور عبد الرحمن يسرى أحمد : أسس التحليل الاقتصادى ، الفصل الأول ص ٣ – ٥ . (الناشر شباب الجامعة – الإسكندرية ١٩٧٨) .

أولا : دراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها وتمحيصها لابراز ارتباط الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى أنماط محددة .

ثانياً : بيان أثر البيئة الاجتماعية فى سلوك الانسان ونشاطه الاقتصادى .

ثالثاً : بيان أثر البيئة الجغرافية فى نشاط المجتمعات الانسانية وثروتها وكذلك تاثيرها فى سلوك الانسان الاقتصادى .

رابعاً : استخدام المنطق فى استنتاج بعض القواعد العامة تارة على أساس المشاهدات وتارة على أساس الاستباط . وكان يدعم هذه « القواعد العامة » بفروض اساسية يعطيها تعريفات معينة[1]. هذه القواعد العامة تمثل جوهر التحليل النظرى .

ويلاحظ ان الأسلوب الأخير هو أساس « النظرية » وهو الذى تطور بشكل بارز لدى المدرستين الكلاسيكية والنيو كلاسيكية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ومازال يتعرض لعمليات تطور مستمرة . ومن ناحية أخرى نجد المدرسة الماركسية قد ادعت أنها أول من أبرز ارتباط الأهداف التاريجية وتطورها وفقاً لأنماط محددة وأنها أول من أكد ارتباط العلاقات الاجتماعية بالاقتصادية ولكن ابن خلدون كان سباقاً ورائداً فى هذا المضمار قرابة خمسة قرون قبل أن يبدأ ماركس فى كتابه « رأس المال »[2]. أما عن أثر البيئة الجغرافية على المجتمعات الانسانية وعلى سلوك الأفراد ونشاطهم فقد ظهر هذا فى بعض نظريات حديثة مثل الاتجاه إلى تفسير التجارة الخارجية على أساس الاختلافات الجغرافية[3] أو تفسير التخلف والتقدم الاقتصادى على أساس مدى

(١) ويلاحظ ان المصطلحات العلمية التى استحدثها ابن خلدون ليستخدمها فى تحليله كانت تتكرر فى الذكر وتتعرض لعمليات تنقيح مستمرة على صفحات المقدمة ولكنه كان ينتهى بوضع تعريفات دقيقة لها .

(٢) أنظر . دويدار : « من الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الرابع عشر » مقالة بمجلة مصر المعاصرة عدد ٣٤٨/ أبريل ١٩٧٢ (القاهرة) ، أنظر ص ٩٦ ، ص ٩٩ – ١٠٣ . ولو اننى لا أتفق مع وجهة النظر المذكورة فى المقال فى أن ابن خلدون قد قام قبل ماركس نظرة فى تطور المجتمع تقترب من المادية التاريخية .

(٣) أنظر مثلا وجهة النظر التى أبداها بروفسور هيكس فى مقالة له عن التجارة الخارجية : J.R. Hicks, International Trade q The Long View, Central Bank of Egypt Lectures, Cairo, 1963.

ملائمة البيئة الجغرافية للانسان[1].

وسنقوم فيما يلى بعرض الموضوعات والأفكار الاقتصادية التى قدمها ابن خلدون فى المقدمة مع محاولة لتقييمها . وفى عرضنا لهذه المساهمات الخلدونية لن نلتزم ضرورة بالترتيب أو التصنيف الذى وردت به فى أبواب وفصول أو صفحات « المقدمة » ، وانما سوف يكون عملنا متمشياً مع ما هو معروف الآن فى دائرة علم الاقتصاد . والهدف من وراء ذلك - كما يتضح - هو أن نتمكن من ابراز أو توضيح صورة هذه المساهمات ثم تقييمها فيما بعد على أسس معاصرة . ولكن عملية اعادة الترتيب أو التصنيف للأعمال الاقتصادية التى وردت فى مقدمة ابن خلدون لا تعنى أبداً بتر البعض من هذه الأعمال أو اجراء أية تعديلات فى طلبها أو اضافة أية معانى جديدة لها . وقد قمت باعداد بيان لأوضح فيه الأعمال الاقتصادية لابن خلدون كما وردت فى « المقدمة » وكيف تمت عملية تجميعها واعادة ترتيبها و تصنيفها بشكل يتفق مع ما هو متعارف عليه الآن ولكننى آثرت أن أضعه فى شكل ملحق فى نهاية الفصل[2].

عرض وتقيم الفكر الاقتصادى فى « المقدمة » :

أولا : المشكلة الاقتصادية :

الحاجات البشرية : أصلها وتطورها وأنواعها :

يقرر ابن خلدون ان الانسان « بطبعه » مفتقر إلى أشياء أساسية لا غنى له عنها لكى يبقى حياً ويحافظ على نوعه ... وهذه الأشياء الأساسية هى الغذاء

(١) هناك عدد من كتب التنمية الاقتصادية يتعرض لموضوع العوامل الجغرافية وأثرها فى التخلف والتنمية الاقتصادية ، أنظر مثلا نظريات التنمية فى كتاب بروفسور هيجنز عن التنمية الاقتصادية : B. Higgins, Economic Development, London, 1959.

(٢) أنظر « الملحق » فى نهاية الفصل . ولقد اعتمدت فى اعداد البيان المذكور على النسخة الأصلية المحققة من « المقدمة » والتى نشرتها دار الشعب بالقاهرة فى سلسلة كتاب الشعب بعنوان (مقدمة ابن خلدون) وجميع أرقام الصفحات المذكورة فى هذا المقال أو فى الملحق لأعمال وردت فى « المقدمة » تخص الطبعة المذكورة .

الضرورى والملبس اللازم والسلاح الذى يدافع به عن نفسه[1]. ولقد قرر هذا فى مبدأ الباب الأول من الكتاب الأول فى المقدمة كما قرره أيضاً بشكل قاطع فى مبدأ الباب الخامس حينما يقول « أعلم ان الانسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويموته فى حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى أشده إلى كبره »[2] ويمكن القول بأن ابن خلدون يتكلم هنا عن الحاجات « الأساسية » أو « الضرورية » للانسان ، ونقول « أساسية » بمعنى أنه لا يسبقها شيء فى ترتيب من حيث الضرورة للبقاء أو الحفاظ على النوع وهى « ضرورة » بنفس هذا المعنى . ومن الحاجات الأساسية أو الضرورية للبشر تتفرع احتياجات أخرى القول بأنها « ثانوية » من حيث أنها ليست مطلوبة فى حد ذاتها لحياة الانسان أو البقاء ولكنها لازمة مع ذلك لانتاج الحاجات الأساسية . ويضرب مثلا بحاجة الواحد من البشر إلى قدر معين من الخبز . انه لن يحصل على الخبز هكذا دون عمليات سابقة وانما يحتاج أولا إلى قدر من القمح وهذا لا يتحصل الا بعد « زراعة وحصاد ودراس ... » ويحتاج كل واحد من هذه (العمليات) آلات متعددة وصنائع كثيرة[3]. ثم ان القمح بعد الحصول عليه يحتاج إلى « طحن » لاستخراج الدقيق ثم « عجن وطبخ » وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لاتتم الا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخورى[4].

وهكذا نرى ان ابن خلدون قد ميز بوضوح بين الحاجات المباشرة والحاجات غير المباشرة وتبين ضرورة الثانية بناء على ضرورة الأولى .

ثم يشرح ابن خلدون كيف ان الحاجات الضرورية أو الأساسية ليست هى كل شيء فى حياة المجتمعات البشرية المتطورة وانما تمثل البداية فقط . ولقد ورد

(١) هذا جوهر المناقشة فى صفحات ٣٩ – ٤٠ وقد تكرر نفس المعنى فى صفحات أخرى من الباب الأول .

(٢) ص ٣٤٣ أول الباب الخامس .

(٣) عبارات مقتطفة من المقدمة : ص ٣٩ مع ملاحظة أن الكلمة بين القوسين (العمليات) من عند كاتب هذا المقال لزيادة وضوح المعنى .

(٤) ص ٣٩ – المقدمة .

هذا المعنى خلال الفصل الرابع بشكل واضح حينما يقرر ان الحاجات الضرورية لأى مجتمع مهما كانت لا تستلزم الا أقل الأعمال[1] أى أدنى مجهود ، وأن هناك حاجات أخرى تنشأ مع كل رقى أو تقدم يحرزه المجتمع . فمع توسع المدينة أو البلد فى العمران تزداد دخول الأفراد وتنشأ حاجات كمالية أو ترفيه : ملابس أجود وأجمل شكلا ، مساكن أنيقة منمقة من الداخل والخارج وأكثر متانة واحكاماً ، أدوات منزلية أحدث وما غير ذلك . فالأفراد إذا كثرت « مكاسبهم » (أى دخولهم) – يقول ابن خلدون – « دعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق فى المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب »[2] وهكذا يشرح كيف ان زيادة الدخل تؤدى إلى زيادة الحاجات وكيف ان هذه الحاجات المتزايدة من الكماليات . ثم يبين بعد هذا ان انتاج الحاجات الكمالية يتطلب صناعات ومهن عديدة غير مطلوبة فى حد ذاتها ومن ثم ينشأ حاجات جديدة غير مباشرة لابد أيضاً من الوفاء بها .

ويمكن تلخيص ما سبق فى القول بأن ابن خلدون قد ميز بوضوح بين الحاجات الاقتصادية على أساسين : أولا أنها ضرورية أو كمالية ، وثانياً أنها مباشرة أو غير مباشرة . ويلاحظ بالاضافة إلى ذلك ان ابن خلدون قد أكد فى أكثر من موقع ان حجم « السكان » عامل هام فى تحديد حجم الاحتياجات الكلية للمجتمع . وسوف يتضح هذا فيما بعد من عرضنا لنظرية ابن خلدون فى النمو الاقتصادى والتى يعتبر فيها عامل السكان احد العوامل الهامة فى تحريك النشاط الاقتصادى . فزيادة السكان – فى ظل افتراضات أساسية معينة يبينها – تؤدى إلى زيادة الحاجات الكلية للمجتمع وإلى زيادة الأعمال وزيادة الدخول ومن ثم زيادات متتالية فى الحاجات[3].

---

(١) ص ٣٢٥ – المقدمة .

(٢) ص ٣٢٥ – المقدمة ، سوف يتبين هذا المعنى بوضوح فى اثناء عرض نظرية ابن خلدون فى النمو الاقتصادى .

(٣) أنظر المقدمة : ص ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

طبيعة العملية الانتاجية وضرورة تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم :

بعد أن شرح ابن خلدون كيف تنشأ الحاجات الضرورية ثم كيف تظهر حاجات كالية مع تقدم المجتمع وكيف تتفرع الحاجات غير المباشرة يقرر ان انتاج أى حاجة من الحاجات يتطلب تعاون أفراد المجتمع « وتقسيم العمل » بينهم .

ويلاحظ ان ابن خلدون لم يستخدم مصطلح « تقسيم العمل » على وجه التحديد[1] ولكننا سنتأكد من سياق الكلام ان غياب « المصطلح » لايعنى أبداً غياب المعنى المقصود من وراءه . ان العملية الانتاجية كما يصفها ابن خلدون تتألف من حلقات أو عمليات متشابكة ومتراكبة ولذلك فان اتمامها أو القيام بها يخرج عن طاقة الواحد من البشر ، ومن ثم يلزم التعاون بين مجموعة من الناس وقيام كل واحد منهم بدور معين . وقد عبر ابن سينا (٩٨٠ – ١٠٣٧ م) عن فكرة التعاون فى عملية الانتاج زمناً قبل ابن خلدون حيث رأى ان الفرد من البشر لا يستطيع أن يضمن تحقيق جميع احتياجات معيشته ما لم يتعاون مع غيره .

ويقول ابن خلدون بعد أن يصف تعقد العملية الانتاجية وترابط أجزائها « ويستحيل أن تفى بذلك كله أو بعضه قدرة الواحد ، فلا بد من اجتماع القدر (بضم القاف وفتح الدال وهى جمع قدره) الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم ، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم باضعاف »[2]. وآخر هذه العبارة يتضمن العائد المنتظر من « التعاون » بين الأفراد فالناتج الذى يحصل عليه عدد معين من الأفراد من جراء التعاون بينهم لايكفى لسداد حاجاتهم الأصلية فقط وإنما يفيض عن ذلك بحيث يمكن ان يسدد حاجة عدد أكبر منهم بكثير . ويفهم بشكل واضح مما كتب ابن خلدون عن هذا التعاون انه يتضمن بالضرورة « تقسيم العمل » فهو يتكلم عن « الحرف المختلفة » التى تحتاج للتعاون فى كل عملية انتاجية حتى يتم الانتاج . فمثلا « قوت يوم من الحنطة » لا يتم الا « بعلاج كثير من

(١) استخدم مصطلح تونيع الأعمال أحيانا وهو يحمل نفس المعنى تقريباً . أنظر المقدمة ص ٣٢٥ .

(٢) المقدمة : ص ٣٩ .

الطحن والعجن والطبخ ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات ، لاتتم الا بصناعات متعددة من حداد ونجار فاخورى »[1]
ولقد تأكد معنى التعاون القائم على تقسيم العمل والفائدة المتحققة من وراءه فى العبارة التالية التى وردت فى احد فصول الباب الرابع « ثبت ان الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته فى معاشه ، وانهم متعاونون جميعاً فى عمرانهم على ذلك ، والحاجة التى تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم اضعافاً ، فالقوت من الحنطة مثلا لا يستقل الواحد بتحصيل حصة منه . إذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر واثارة الأرض وحصاد السنبل وسائر مؤن الفلح وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا ، وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت ، فانه حينئذ قوت لاضعافهم مرات » . فالأعمال بعد الاجتماع زائدة عن حاجات العاملين وضروراتهم[2] وربما ابن خلدون قد تأثر بفكرة « ارسطو » عن تقسيم العمل ، ولكن يلاحظ ان ارسطو اعتقد أن أساس تقسيم العمل هو اختلاف المواهب البشرية الفطرية . فكل فرد مهيأ لعمل معين أو لحرفة معينة « بطبيعته » ولا يصح أن يزاول غيرها ، وهى مسألة اخلاقية . أما ابن خلدون فلم يتكلم عن المواهب الطبيعية للأفراد وانما تكلم عن المواهب المكتسبة ورأى ان الانسان إذا تكونت له ملكة فى ناحية معينة فقل ان يجيد بعدها أو معها ملكة أخرى . ويفهم من كلامه ان اكتساب المواهب أو الملكات يتم عن طريق التعليم[3].

---

(١) المقدمة : ص ٣٩ وقد سبق الاشارة إلى هذه العبارة فى صفحة سابقة .

(٢) المقدمة : ص ٣٢٥ ويلاحظ ان المكسب المتوقع من التعاون وتقسيم العمل له أهمية كبيرة فى عملية النمو الاقتصادى كما يشرح ابن خلدون وكما سنعرض فيما بعد .

(٣) المقدمة : ص ٣٦٤ .. ومع ذلك فابن خلدون يقرر ان اكتساب أى « ملكة » سوف يكون سهلا أن لم يكن الانسان قد تعلم أى شىء « ومن كان على الفطرة كان أسهل لقبول الملكات وأحسن استعداداً لحصولها . فإذا تلونت النفس بالملكة الأخرى وخرجت عن الفطرة ضعف فيها الاستعداد باللون الحاصل من هذه الملكة فكان قبولها للملكة الأخرى أضعف » ص ٣٦٤ فهل كان لدى ابن خلدون شىء من الاعتقاد فى وجود ما يسمى بالاستعداد الفطرى لتلقى حرفة ما بدلا من أخرى . وهى فكرة ارسطو ؟ أم انه يتكلم عن « عملية التعليم » أو التدريب فى حد ذاتها وأنها أسهل بلاشك ما لم الانسان قد تعلم أى شىء ؟

وحينما نقارن فكر آدم سميث[1] فى تقسيم العمل مع فكر بن خلدون سنجد تشابهاً كبيراً حقاً . فابن خلدون قد أوضح فكرة الفائض المنتظر من جرأ التعاون القائم بين الأفراد فى العملية الانتاجية على أساس تقسيم العمل ، هذا بينما ان الاعتقاد السائد هو أن سميث أول من أوضح هذه الفكرة كما ان فكرة آدم سميث فى ارتباط تقسيم العمل بحجم السوق تشبه جداً الفكرة التى شرحها ابن خلدون منذ عدّة قرون من قبله فى الاتباط تقسيم العمل بحجم النشاط الاقتصادى . وهذه الفكرة الأخيرة سوف نتعرض لها عند دراسة الفكر الخاص بالنمو الاقتصادى عند ابن خلدون[2].

تميز عناصر الانتاج : يتضح من كتابة ابن خلدون انه يميز عناصر الانتاج اللازمة لأداء العملية الانتاجية فى : العمل ورأس المال وموارد الطبيعة[3]. أما العمل فقد ذكره فى أماكن عديدة واعتبره ضمناً وصراحة أهم عنصر من عناصر الانتاج[4] إذ بدونه لا يمكن اتمام أى شيء نافع للانسان . وهو حينما يتكلم عن العمل يعنى به « القدرة » الموجودة لدى الانسان[5] وهى كما يشرح ليست مجرد « قدرة جسمانية » وإنما هى أيضاً قدرة فكرية أو ذهنية . ويتضح من شرحه انه لولا القدرة الذهنية أو الفكرية المرتبطة بالقدرة الجسمانية ما استطاع الانسان أن يخلق الآلات والأدوات التى تساعده فى الانتاج (رأس المال) . يقول : « ان الله سبحانه خلق الانسان وركبه على صورة لايصح حياتها وبقاءوها الا بالغذاء وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله[6]. الا انه يشرح كيف ان هذه القدرة الموجودة لدى أى أنسان غير كافية لتحصيل حاجاته الا بالتعاون مع غيره من البشر وهو ما قد مناه من

(١) آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) اسكتلندى المولد وهو رائد المدرسة الكلاسيكية .

(٢) المقدمة : ص ٣٢٦ ثم انظر المناقشة الخاصة بالنمو الاقتصادى فى هذا المقال .

(٣) ولكن مع ملاحظة انه لم يقم بتعريف « رأس المال » وإنما تكلم عن مفرداته التى نعرفها من آلات ومعدات وأدوات مختلفة هتساعد فى عملية الانتاج . ولقد استخدم تعبير « رأس المال » فيما بعد ليقصد به « أصل المال » المستخدم فى النشاط التجارى أو الانتاجى والذى يزيد بتحقيق الربح وينقص مع تحقق الخسارة ، ولم يفصح حقيقة إذا ما كان رأس المال بالمعنى الذى استخدمه عبارة عن مبالغ نقدية أو بضائع مختلفة الأشكال . أنظر المقدمة ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٤) المقدمة : ص ٣٩ ، ص ٣٤٤ .

(٥) ، (٦) المقدمة : ص ٣٩ .

قبل حينما تعرضنا لفكرة التعاون فى العملية الانتاجية وتقسيم العمل . ثم تظهر أهمية القدرة الذهنية أو الفكرية المرتبطة بالقدرة الجسمانية فى العمل البشرى حينما يقول « فقدرة الفرس مثلا أعظم بكثير من قدرة الانسان وكذا قدرة الحمار والثور وقدرة الأسد والفيل اضعاف من قدرته[1]. ولكن الانسان يتميز « بالفكر » ، والذى يمكنه من استخدام قدراته الطبيعية بشكل أفضل من الحيوانات العجم ... فيقول « ان الله سبحانه ... جعل للانسان عوضاً من ذلك كله (أى عوضاً عن القدرات الجسمانية الهائلة لدى بعض الحيوانات) الفكر واليد ، فاليد مهيئة للصنائع بخدمة الفكر والصنائع تحصل له الآلات التى تنوب له عن الجوارح المعدة فى سائر الحيوانات »[2].

ويتبين من العبارة الأخيرة أن نشأة « رأس المال » لا تتحقق الا عن طريق العمل البشرى بالمعنى الدقيق الذى أوضحه : « فاليد مهيئة للصنائع بخدمة الفكر والصنائع تحصل له الآلات ... » ولقد تكلم عن دور رأس المال صراحة فى عدة أماكن فى المقدمة حينما يقرر ان بعض مراحل الانتاج لايمكن اتمامها الا باستخدام معدات وآلات من أنواع مختلفة .

أما « موارد الطبيعة » فهى من خلق الله هبة منه للانسان وقد وضعت تحت أمره لينتفع بها فى معاشه ، ... « والله سبحانه خلق جميع ما فى العالم للانسان وامتن به عليه » ويستشهد فى ذلك بايات من القرآن الكريم[3] ثم يقرر ان موارد الطبيعة غير مخصصة لأمة دون أخرى وانما هى للبشر جميعاً يشتركون فى الاستفادة منها » ويد الانسان مبسوطة على العالم وما فيه وأيدى البشر منتشرة فهى مشتركة فى ذلك »[4]

ويلاحظ بوضوح ان العقيدة الدينية لابن خلدون تظهر فى عديد من تقاريره لتؤيد فكرة وصل إليها أو لكى تعينه فى التوصل إلى فكرة من الأفكار ونجده أحياناً يعتمد عليها بصفة أساسية فى تقرير أمر من الأمور دون الرجوع

---

(١) ، (٢) أنظر المقدمة : ص ٣٩ .

(٣) المقدمة : ص ٣٤٣ . يستشهد بالآية ١٢ من سورة جاثية وجملة من الآية ٣٢ سورة إبراهيم .

(٤) المقدمة : ص ٣٤٣ .

إلى السبب المنطقى . وربما كان من المناسب ان نذكر هذه المسألة فى أثر الفقرة التى يتضح فيها تأثير عقيدة ابن خلدون فى تقريره العلمى . ولكننا سوف نلاحظ أمثلة أخرى عديدة فى سياق المقال . وفى هذه المسألة – أى تأثير التقرير العلمى بالعقيدة الدينية – يتشابه تحليل بعض مشاهير الاقتصاديين الذين عرفتهم أوربا فى العصور الوسطى مع تحليل ابن خلدون[١]. والدراسة تبين لنا ان أثر العقيدة الدينية فى الفكر الاقتصادى لم يتوقف فى نهاية العصور الوسطى كما يعتقد البعض بل امتد بعد ذلك عدة قرون . ولقد ظهر أثر العقيدة الدينية واضحاً فى تحليل « الفيزيوقراط » Physiocrates لبعض المسائل مثل مناداتهم بفضل « الزراعة » على سائر الأنشطة الاقتصادية ومطالبة الدولة بعدم التدخل فى النشاط الاقتصادى لأن القوانين التى تحكمة « قوانين طبيعية » من تدبير الخالق الذى نظم كل شيء فى الكون مسبقاً ووضع له قوانينه[٢]. كما ظهر أثر العقيدة الدينية أيضاً فى خلفية التحليل الكلاسيكى للحرية الاقتصادية و« اليد الخفية » التى أبرز آدم سميث دورها فى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة[٣].

محور النشاط الاقتصادى : اكتساب الدخل وانفاقه :

اعتبر ابن خلدون ان سعى الانسان إلى اكتساب الدخل والانفاق منه على حاجاته المختلفة (وهذا هو جوهر النشاط الاقتصادى) مسألة طبيعية يقول « فالانسان متى اقتدر على نفسه ، وتجاوز طور الضعف ، سعى فى المكاسب ، لينفق ما آتاه الله منها فى تحصيل حاجاته وضروراته[٤]... فالانسان متى اقتدر على العمل سعى إلى اقتناء « المكاسب » Earnings وهى جمع

---

(١) كان من أبرز المسائل التى بحثها المهتمون بالاقتصاد فى العصور الوسطى فى أوربا وتأثرت بالدين : الربا وعدم مشروعيته ، والسعر العادل . أنظر المرجع السابق ذكره لشومبيتر ص ١٠٢ – ١٠٥ ، ص ٩٣ ، ٩٨ – ٩٩ (J. Schumpeter. Ibid, P. 102-105 ond P. 93, 98-99)

(٢) أنظر : تايلور فى المرجع الآتى : D. H. Taylor, "A History of Economic Thought" Graw-Hill Book Co., 1960 N. York ond London

(٣) أنظر تايلور المرجع السابق ذكره ص ٧٧ – ٨٨ .

(٤) المقدمة : ٣٤٣ ويقصد بطور الضعف المرحلة التى تمر من حياة الانسان قبل أن يصبح قادراً على العمل وهى مرحلة الصفولة .

« مكسب » ، وقد استخدم ابن خلدون هذا المصطلح بمعنى يقترب كثيراً من معنى « الدخل » Income فى التعبير الحديث . وابن خلدون يشير فى هذه العبارة إلى أن « الدخل » لا يتحقق الا نتيجة « السعى » أو « العمل » ... وتتأكد هذه المسألة فيما بعد فى أماكن عديدة ، يقول « ثم أعلم ان الكسب إنما يكون بالسعى فى الاقتناء والقصد إلى التحصيل[1] ويقول فى مكان آخر « ان الكسب ... إنما هو قيم أعمالهم . ولو قدر احد عطل عن العمل جملة لكان فاقد الكسب بالكلية »[2].

ويشرح ابن خلدون كيف ان « المكسب » إنما يكون أصلا فى صورة نقدية من ذهب أو فضة وان تحقق فى غيرها أحياناً فانما يكون ذلك أما لغرض المبادلة بهما أو لغرض اقتنائهما فيما بعد[3] وهكذا يتحقق الشكل النقدى « للدخل » عند ابن خلدون وان كان تفضيله لهذا الشكل مرتبطاً بتقديره للذهب والفضة.

ويفرق ابن خلدون بين مستويين من الدخل أو المكسب : فإذا كان المكسب بمقدار الضرورة والحاجة سمى « معاشاً » أما إذا كان زيادة عن الضرورة والحاجة سمى « رياشاً » أو متمولا . والرياش فى اللغة (بكسر الراء) يقال فى المال والحالة الجميلة[4]، أما « متمول » (بضم الميم وفتح التاء) فيقال (تمول) بمعنى اتخذ مالا . وقيل أيضاً تمول مالا أى اتخذه قنية أى جمعه واحتفظ به لنفسه لا للتجارة[5]. وعلى ذلك فان ابن خلدون حينما يتكلم عن المكسب (الدخل كمتمول) فانه يقصد وجود فائض فيه – أى ما يفيض عن الضرورة والحاجة – بحيث يمكن اختزانه . وفقاً للتحليل الحديث يمكن القول بأن الدخل إذا كان « معاشاً » فانه يكفى للوفاء بالحاجات الاستهلاكية فقط ولن يسمح لصاحبه بالادخار ، بمعنى ان الاستهلاك – الدخل أى الميل

(١) المقدمة ص ٣٤٤ .

(٢) المقدمة ص : ٢٥١ .

(٣) المقدمة : ص ٣٤٤ ، والذهب والفضة هما « الحجرين الكريمين » على حد تعبيره وهما « الذخيرة والقنية » أى ما يجمع ويقتنى .

(٤) المصباح المنير : باب الراء مع الياء وما يثلثهما .

(٥) المصباح المنير : باب الميم مع الواو وما يثلثهما .

المتوسط للاستهلاك يساوى الواحد الصحيح . أما إذا كان الدخل « متمولا » فان الميل المتوسط للاستهلاك يصبح أقل من الوحدة بمعنى وجود فائض يمكن انفاقه على الكماليات أو ادخاره . ولا يفهم من تفرقة ابن خلدون بين « المعاش » و« المتمول » فى مستويات الدخل انه كان يقصد التفرقة بين « دخل الفكاف » وما يزيد عنه بمفهوم مقارب لذلك الذى اتفق عليه اعضاء المدرسة الكلاسيكية فيما بعد ، الا إذا اعتبرنا ان كلامه عن « الضرورة والحاجة » (ارجع تعريف المعاش) يقصد به الضرورات والحاجات الأساسية للمعيشة والتى إذا انتقصت أصيب الانسان بضرر مؤكد فى صحته أو تعرضت حياته للخطر . وهذا المعنى الأخير لم يرد عند ابن خلدون وان كان محتملا على أساس شروط محددة .

ويفرق ابن خلدون أيضاً بين « المكسب » و« الرزق » وذلك بالتفرقة بين ما يتحصل لدى الانسان من نقود وما ينفق فعلا فى سبيل اشباع حاجاته المختلفة ، فيقول « ثم ان ذلك الحاصل أو المقتنى (بقصد المكسب) ان عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من انفاقه فى مصالحه وحاجاته سمى ذلك رزقاً « ويستشهد فى ذلك بقوله النبى محمد عليه الصلاة والسلام ، انما لك من مالك ما أكلت فانيت أو لبست فابليت أو تصدقت فأمضيت »[1] وفكرة ابن خلدون فى التفرقة بين المكسب والرزق ليست له شخصياً كما هو واضح ولكنه وضعها فى اطار جديد يحدد مفهومها الاقتصادى . والفكرة يمكن أن تلحق بما نطلق عليه فى القرن العشرين « اقتصاديات الرفاهة » حيث تميز بين ما يحصل عليه الانسان من دخله نتيجة جهد قد بذله ثم ما يتنفع به فعلا من هذا الدخل لنفسه . ويلاحظ ان فكرة « الرزق » عند ابن خلدون كان يمكن أن تكون ذات نفع أكبر من الناحية التحليلية لو أنه حدد لنا بدقة إذا كان الرزق يشمل السلع الاستهلاكية مثل الملبس والمأكل فقط كما يدل لفظ الحديث الشريف الذى استشهد به ، أما أنه يشمل جميع أنواع السلع التى يحصل عليها صاحب الدخل من جراء انفاق النقود الفضية أو الذهبية التى اكتسبها سواء هذه السلع للاستهلاك أم سلعاً للمساعدة فى عملية الانتاج .

---

(١) المقدمة : ص ٣٤٣ .

ومن ناحية أخرى نود أن نشير إلى أن ابن خلدون لم يكن يتوخى الحذر دائما فى تعبيره حيث كان يذكر « السعى للرزق » و« السعى للكسب » احياناً بمعنى واحد . والمسألتان قد تتفقا تماماً بمعنى أن السعى للكسب قد يكون سعياً للرزق ، ولكنهما قد تختلفا أيضاً وفقاً لشرحه وتفرقته بين المكسب والرزق .

أنواع النشاط الاقتصادى :

استخدم ابن خلدون لفظ « المعاش » بمعنيين مختلفين : أولهما الذى سبق أن ذكرناه وهو صفة أطلقها على المكسب حينما يكفى لقضاء الضرورات أو الحاجات ، وثانيهما هو النشاط الانسانى الذى يترتب عليه الحصول على دخل (مكسب) ثم انفاقه وهو ما نطلق عليه « النشاط الاقتصادى » فى المصطلح الحديث[1] ويلاحظ ان المعنى الأول للمعاش لم يتكرر بينما أن المعنى الثانى والأخير قد تكرر وتأكد بصفة قاطعة . وفى الفصل الذى كتبه بعنوان « وجود المعاش وأصنافه »[2] نجده يميز بوضوح بين أنواع النشاط الاقتصادى المختلفة ويقول انه يتفق مع من سبقه من أهل الأدب والحكمة فى القول بأن « المعاش امارة وتجارة وفلاحة وصناعة » . أما الامارة (حكم الدولة وإدارة شئونها) فانها وجه من وجوه النشاط الاقتصادى من حيث أنه يترتب عليها مقدرة خاصة على جمع الأموال والضرائب من الناس ولكنها فى رأيه « ليست بمذهب طبيعى للمعاش » ، ومن ثم فلا يناقشها وسوف نأتى فيما بعد إلى مناقشة هذه المسألة : أى ما هو « طبيعى » و« غير طبيعى » فى النشاط الاقتصادى . و« أما الفلاحة والصناعة والتجارة فهى وجوه طبيعية للمعاش[3]

---

(١) أنظر المقدمة : الباب الخامس ويحوى أكثر من فصل عن « المعاش » بالمعنى الثانى أى « النشاط الاقتصادى » وفقاً الحديث . ولو فرضنا ان ابن خلدون كان يتكلم عن المعاش بالمعنى الثانى بما يفيد النشاط الاقتصادى الذى يكفى للحصول على الضرورات والحاجات الأساسية للحياة لامكن القول بوجود علاقة بينه وبين المعنى الأول الذى استخدم للمعاش . ولكن التأويل مستبعد ولن يفيد بقدر ما يحدث خلط بين المصطلحات المستخدمة .

(٢) المقدمة : ص ٣٤٥ .

(٣) المقدمة : ص ٣٤٥ .

ويقصد ابن خلدون بالفلاحة ما نطلق عليه النشاط الزراعى ويستدل على ذلك من الأمثلة العديدة التى أعطاها . ثم يقرر ان « الفلاحة » أقدم وجوه النشاط الاقتصادى على الاطلاق وأكثرها اتفاقاً مع الطبيعة من حيث بساطتها واحتياجها لمهارات فطرية . وأما الصناعة فهى تأتى بعد الفلاحة من حيث الترتيب التاريخى للمجتمعات الانسانية وهى أرقى من من حيث أنها ليست « بسيطة وطبيعية فطرية » مثل الفلاحة وتحتاج إلى الفكر والتدبر لأنها « مركبة وعلمية »[1]. ولهذا فان الصناعة لاتوجد غالباً الا فى أهل الحضر الذى هو متأخر عن البدو ثان عنه »[2]. ويقصد ابن خلدون بالعبارة الأخيرة ان الصناعة لا تتحقق الا فى مرحلة الاستقرار وتكوين المدن وهى مرحلة متأخرة من الناحية الزمنية أو التاريخية عن مرحلة البداوة . ويمكن أن يقال أيضاً ان مرحلة الحضر « مرحلة ثانية » وان البداوه « مرحلة أولى » من مراحل تطور المجتمعات الانسانية وان الصناعة لا تتحقق الا فى المرحلة الثانية حيث يتقدم العلم والفكر .

أما « التجارة » فيقول انها وان كانت « طبيعية فى الكسب » فانها تقوم على بذل الحيل غالباً « للحصول على ما بين القيمتين فى الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب من تلك الفضلة »[3].

وهكذا فان ابن خلدون فى تعريفه للتجارة لم ينظر إلى الخدمات التى يقدمها القائمين بالنشاط التجارى للمجتمع كما نفعل فى العصر الحاضر بقدر ما نظر إلى طرائقهم وحيلهم التى يبذلونها فى تحقيق « الدخل » . ولكنه سوف يعود إلى تعريف التجارة بشكل أدق فيما بعد .

وفى عدد من فصول[4] المقدمة يعطى ابن خلدون تفصيلات أكثر عن أنواع النشاط الاقتصادى الطبيعى : الفلاحة ، الصناعة ، والتجارة . وكثير من هذه التفصيلات لا يدخل بحق تحت الدراسة الاقتصادية بقدر ما يدخل تحت

---

(١) ، (٢) المقدمة : ص ٣٤٦ .

(٣) أنظر المقدمة . ص ٣٤٦ .

(٤) فى حالة مالم يكن القارىء قد اطلع على « المقدمة » يجب أن نقول ان « الفصل » من فصول المقدمة ليس أبداً مثل الفصول التى نراها فى كتب العصر الحاضر ... فقد لا يزيد الفصل فى المقدمة عن عشرة أسطر أحياناً .

دراسات أخرى ، ولكننا سوف ننتقى منها بعض النقاط التى قد تتضح فائدتها لنا نذكرها فى :

(أ) الزراعة .

(ب) الصناعة .

(جـ) التجارة .

(أ) بالنسبة للزراعة : فقد خصص فصلا ليشرح فيه « ان الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل الفعافية من البدو »[1]... فذكر ان هذا النشاط « أصيل فى الطبيعة وبسيط فى منحاه ولذلك لا تجده ينتحله أحدمن أصل الحضر فى مغالب ، ولا من المترفين » ولذلك فان من ينتحله أى يمتهنه أو يشتغل به يعرض نفسه للمذلة »[2]. والعبارة فيها شيء من الابهام وتثير التساؤل حيث يمكن أن تفسر بأكثر من طريقة . فأولا ، يلاحظ ان ابن خلدون قد ذكر فى أكثر من موضع ان ممارسة النشاط الزراعى مسألة سهلة وميسرة لكل

(١) المقدمة : ص ٣٥٥ .

(٢) ويستشهد ابن خلدون هنا بحديث النبى محمد عليه الصلاة والسلام انه حين رأى « السكة » (بكسر السين وفتح الكاف مع التشديد) ، وهى الجديدة المستخدمة فى حرث الأرض وشيئاً من آلة الحرث قال « لا يدخل هذا بيت قوم الا ادخله الذل » ولقد ورد الحديث فى صحيح البخارى فى باب « ما يحذر من عواقب الاشغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذى أمر به » وفهم الحديث لايصح أن يتم بمعزل من بقية ما قيل فى الزرع أو الزراعة حيث قد يؤدى إلى تصور غير سليم . والغالب ان المعنى المقصود ينصب على « تجاوز الحد فى الزرع » وليس « الاشغال بالزرع » . وتجاوز الحد فى الاشغال بالزرع يعنى ان ثمة نشاط غير ضرورى أو أن قدراً من الانتاج سوف يفيض عن الضرورة مما قد يؤدى بالمتجاوز إلى الوقوف فى مواقف ذلة . ويمكن أن ينظر إلى هذه المسألة على أنها « اخلاقياً أو دينياً » غير مقبولة . ولكن قد يكون المعنى المقصود هو أن الافراط فى انتاج السلع الزراعية بسبب استخدام آلاتّ الزرع فى ظروف معينة يؤدى إلى تعذر الحصول على ايرادات أو بيع هذه السلع باثمان تغطى نفقات الزراعة ، وهذه مسألة اقتصادية . وعموماً لا يجوز الاعتقاد فى أن النشاط الزراعى فى حد ذاته مجلبة للذلة ففى القرآن : « واضرب لهم مثلا رجلين جعلنا لاحدهما جنتين من أعناب وحففناها بنخل وجعلنا بينهما زرعاً ... كلتا الجنتين أتت ليدل على حالة من « الترف » وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره انا أكثر منك مالا وأعز نفرا (الكهف : ٣٤) وفى الحديث الصحيح أيضاً فيما رواه البخارى فى باب « فضل الغرس والزرع إذا أكل منه » ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل من طير أو انسان أو بهيمة الا كان له به صدقة » .

من يريد القيام بها فهى لا تحتاج إلى مهارات خاصة أو تعليم ، وان الغرض الأساسى من هذا النشاط هو الحصول على « الاقوات » الأساسية أو ما نطلق عليه فى عصرنا السلع الغذائية الضرورية . ثم انه تصور أنه مع تقدم المجتمع تزداد الرغبة دائماً فى ضمان « الاقوات » الأساسية فيعمل كل واحد لأهله ولنفسه حتى يضمن كفايته منها وأكثر . ولذلك يزداد الفائض من هذه الاقوات (السلع الأساسية) وتنخفض أسعارها بشكل واضح[1] وما هى النتيجة المنطقية لهذا ؟ ان كل من يحترف النشاط الزراعى فى هذه الظروف سوف يضع نفسه بلا شك فى فئة أصحاب الدخل المنخفض هذا هو التفسير الأول الذى نستطيع أن نطرحه بناء على تحليل ابن خلدون لظروف ممارسة النشاط الزراعى وانخفاض أسعار السلع الزراعية فى المجتمعات التى تتسع وتزداد ثراء .

ثانيـاً : قوله ان الزراعة هى نشاط المستضعفين قد تكمن فى مقارنته للنشاط الزراعى بالأنشطة الأخرى : الصناعة والتجارة . فالزراعة لا تحتاج إلى مهارات خاصة وهى بسيطة وطبيعية بينما ان الصناعة تحتاج إلى التعليم والفكر والتجارة تحتاج إلى جاه ومال وإلى مهارة خاصة فى التعامل فى الأسواق ولذلك يكثر المشتغلون بالزراعة بالمقارنة بالمشتغلين بالصناعة والتجارة . والنتيجة هى أن المشتغلين بالزراعة لا يتمتعون بنفس القوة الاقتصادية مثل المشتغلين بالأنشطة الأخرى ... يشرح ابن خلدون كيف ان التقدم الاقتصادى يزيد من الطلب على السلع المصنوعة ومن ثم تزداد الحاجة إلى استعمال الصناع فى مهنهم فيبذلون (لهم) أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة فى الاستئثار بها ، فيعتز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلوا أعمالهم »[2] وعلى ذلك فان التفسير الثانى يتلخص فى أن الزراعة « معاش المستضعفين بسبب أنها لا تحتاج إلى مهارات خاصة فيكثر المشتغلين بها

---

(١) أنظر المناقشة الكاملة لهذه النقطة فيما بعد عند التعرض لموضوع : الأسعار وكذلك يمكن الرجوع إلى « المقدمة » ص ٣٢٧ .

(٢) المقدمة : ص ٣٢٨ . والكلمة بين القوسين (لهم) من عندى لاختصار العبارة ولا تغير من المعنى – راجع الأصل .

فترخص سلعها بينما ان الصناعة مثلا تحتاج إلى مهارات خاصة فيقل المشتغلين بها ومع زيادة الطلب على مصنوعاتهم ترتفع أسعارها وترتفع دخولهم . وهذه القضية

ثالثـاً : قد يكون تقرير ابن خلدون فى أن الزراعة « معاش المستضعفين راجعاً بصفة خاصة إلى ما يتعرض له المزارعون على وجه الأخص من ظلم على يد الحكام . فهم بطبيعة نشاطهم غير قادرين على اخفاء انتاجهم ومن ثم يدفعون كل ما يفرض عليهم من « المغارم » ويقصد بها أنواع الضرائب المختلفة « فيكون الغارم ذليلا بائساً بما تتناوله أيدى القهر والاستطالة »[1] هذا التفسير يأتى فى صلب الفصل الخاص بأن « الفلاحة من معاش المستضعفين الخ ولكنه غير مكتمل من الناحية التحليلية عند ابن خلدون ولا يجب أن يتسبب فى اغفال التفسرين الأول والثانى واللذان تم استخراجهما من تحليل ابن خلدون لنمو النشاط الاقتصادى وتغيرات الأسعار لمختلف السلع .

(ب) بالنسبة للنشاط الصناعى :

يشرح ابن خلدون فى فصل خاص كيف ان معظم الصنائع تحتاج إلى التعليم والتدريب قبل احترافها (فصل فى ان الصنائع لابد لها من المعلم)[2] ويقول : « وعلى قدر جودة التعليم وملكة المعلم يكون حذق المتعلم فى الصناعة وحصول ملكته » . ويقسم الصنائع إلى « البسيط والمركب » . أما البسيط فهو الذى يختص بالضروريات و« المركب » هو الذى يكون للكماليات .

وعلى هذا يسجل ان تطور الصناعة من حيث التعقيد مرتبط بسعى الانسان لانتاج سلع كمالية . وليست حاجات الانسان الضرورية هى التى تستجلب تطور الفنون الصناعية وإنما احتياجاته الكمالية . ويشرح ابن خلدون كيف ان هذا التطور الصناعى يحدث عن طريق خروج « الفكرة » والتى يصفها بأنها « قوة » إلى مجال « الفعل » وأنه يتحقق شيئاً فشيئاً على التدريج . وتحول « الفكرة » إلى « فعل » يحتوى على بذرة الفكرة الشومبيترية الحديثة فى

(١) المقدمة : ص ٣٥٥ .

(٢) المقدمة : ص ٣٥٩ .

التفرقة بين الاختراع invention كظاهرة فنية أو علمية « والتجديد » Innovation كظاهرة عملية وهى تطبيق الاختراع . أما تصوره لحدوث هذه المسألة على « التدريج » وليس دفعة واحدة فيتفق أيضاً مع ما هو سائد فى عصرنا الحديث بالنسبة لعملية التطور فى الفن الصناعى ... ويتأكد هذا التصور حينما يشرح ابن خلدون كيف ان تطور الصنائع لا يحصل دفعة واحدة وإنما يتحقق فى « ازمان وأجيال » أى المدى الطويل من الزمن The very Long Run كما نقول الآن . والعبارة الآتية مقتطفة من الفصل المذكور فى المقدمة تتيح للقارىء ان يتأمل فى عمق تفكير ابن خلدون وتحليله الذى يربط فيها بين عدد من الحقائق التى قدمناها فى السطور السابقة .

« ولا يزال الفكر يخرج أصنافها ومركباتها (يقصد الصنائع) من القوة إلى الفعل بالاستنباط شيئاً فشيئاً على التدريج حتى تكمل . لا يحصل ذلك دفعة وإنما يحصل فى أزمان وأجيال إذ خروج الأشياء من القوة إلى الفعل لا يكون دفعة لاسيما فى الأمور الصناعية ، فلابد له إذن من زمان . ولهذا تجد الصنائع فى الامصار الصغيرة ناقصة ، ولا يوجد منها الا البسيط . فإذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع ، خرجت من القوة إلى الفعل »[1] وآخر فقرة فى العبارة تؤكد ان عملية تطبيق الأفكار أو العلوم إنما ترتبط بالحاجة التى تتولد من خلال زيادة الحضارة والترف .

وخلاصة هذا اجمالا ان الصناعات وفنونها لا ترتقى الا تدريجياً على المدى الطويل جداً من الزمن وان الرقى يحدث تبعاً لتطور الحاجات الكمالية لأفراد المجتمع وهو أمر يحدث مع زيادة الدخل تدريجياً .

ويلاحظ ان ابن خلدون يقصد بالصنائع معنى أكثر اتساعاً من المعنى المستخدم فى عصرنا الحاضر فهو يقول أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

١ – صنائع تختص بتلبية احتياجات المعيشة ضرورية كانت أو كمالية .

٢ – صنائع تختص « بالافكار » ،

(١) ص ٣٦٠ المقدمة .

٣ - وصنائع تختص بالسياسة .

ويضرب أمثلة لما يتدرج فى القسم الأول فى « الحياكة والجزارة والنجارة والحدادة وأمثالها » وكذلك انشاء المبانى . أما بالنسبة للقسم الثانى فيعطى أمثلة بحرف مثل « انتساخ وتجليد الكتب والغناء والشعر وتعليم العلم وأمثال ذلك . أما القسم الثالث فيشمل « الجندية وأمثاله » ... ونجد ان التعريف الحديث يجعلها تشمل ما جاء فى القسم الأول أو ما شابه ذلك . أما « معظم » ما ذكر ابن خلدون فى القسمين الثانى والثالث فيدخل فى ما نسميه نشاط الخدمات .

واهتم ابن خلدون بصفة خاصة بتحليل موقف القائمين بأمور القضاء والتدريس وعدد من الوظائف الدينية (مثل الفتيا والامامة والخطابة والآذان) وهم جميعاً يندرجون فى القسم الثانى من الصنائع . ويشرح ابن خلدون كيف أن الوظائف المذكورة « لاتعظم ثروتهم » فى الغالب[١] وذكر لهذا سببين أولهما : ان أصحاب هذه الصنائع « لا تضطر اليهم عامة الخلق . وان احتيج إلى الفتيا والقضاء فى الخصومات فليس على وجه الاضطرار والعموم فيقع الاستغناء عن هؤلاء فى الأكثر » . وهكذا يرى أن الطلب الاجتماعى هام جداً فى تحديد دخول أى فئة من فئات المجتمع . والصنائع التى تقوم بها الفئات التى ذكرها ليست أبداً مطلوبة على مستوى المجتمع مثل الحياكة أو الحدادة أو النجارة أو انشاء المبانى الخ ... ويقول ان الذى يهتم بأمور القائمين بأمور القضاء والتدريس والوظائف الدينية هو صاحب الدولة لما يرى فى وظائفهم من مصلحة عامة « وإنما يهتم بإقامة مراسمهم صاحب الدولة بما له فى النظر من المصالح ، فيقسم لهم حظاً من الرزق على نسبة الحاجة إليهم على النحو الذى قررناه ، لا يساويهم بأهل الشوكة (الأمراء والجند) ولا بأهل الصنائع ولكنه يقسم بحسب عموم الحاجة وضرورة أهل العمران فلا يصبح فى قسمتهم الا القليل »[٢]. ثم يكمل ابن خلدون تحليله لهذه المسألة فيذكر السبب الثانى

(١) المقدمة : ص ٣٥٤ فصل خاص فى « ان القائمين بأمور الدين ... الخ لا تعظم ثروتهم فى الغالب .

(٢) المقدمة ص ٣٥٤ .

لانخفاض دخول القائمين بالتدريس والقضاء والوظائف الدينية الأخرى ، فيقول ان هذه الفئات من جانبها تعتز بما لديها من علم فلا تخضع لأهل الجاه ولا تساوم من أجل زيادة حظها فى الرزق : « وهم أيضاً لشرف بضائعهم أعزة على الخلق وعند نفوسهم ، فلا يخضعون لأهل الجاه حتى ينالوا منه حظاً يستدون به الرزق ، بل ولا تفرغ أوقاتهم لذلك ، لما هم فيه من الشغل بهذه الصنائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والبدن . بل ولا يسعهم ابتذال أنفسهم لأهل الدنيا لشرف صنائعهم »[١].

(ج) بالنسبة للتجارة :

نجد ابن خلدون يعود ليعرفها تعريفاً أدق مما ذكر سابقاً بقوله : « التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيا ما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أوقماش ... وذلك القدر النامى يسمى ربحاً »[٢]. ثم يشرح بعد ذلك كيف ان تحقيق هذا الربح التجارى يأتى عن احد طريقين : باختزان السلع حتى ترتفع الأسعار فى الأسواق أو يأتى بنقل السلع من بلد ترخص فيه أسعارها إلى آخر ترتفع فيه[٣].

وهكذا يكتشف ابن خلدون ان النشاط التجارى قائم على خلق المنفعة « الزمانية » أو المنفعة « المكانية » وان ما تحقق من ربح يأتى نتيجة لذلك . ويؤكد ذلك فى تعريفه النهائى للتجارة[٤] : « ان معنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأغلى من ثمن الشراء ، أما بانتظار حوالة الأسواق أو نقلها إلى بلد هى فيه انفق[٥] وأغلى أو بيعها بالغلاء على الآجال .

---

(١) المقدمة ص ٣٥٤ .

(٢) ، (٣) المقدمة : فصل فى معنى التجارة ومذاهبها وأصنافها ، ص ٣٥٥ .

(٤) كان من عادة ابن خلدون فى المقدمة انه يقوم بتعريف بعض المصطلحات ثم يعاود الكرة فيعطى تعريفاً أكثر دقة ... وقد يقوم بمحاولتين أو أكثر إلى أن يستقر نهائياً على تعريف شامل جامع لما يتصور . أنظر التعريف المذكور فى أول الفصل الذى كتبه تحت « أى أصناف الناس يحترف بالتجارة .. » ص ٣٥٥ .

(٥) انفق : بمعنى ان الانفاق عليها فى الاسواق أكبر .

ثم يتكلم عن طبيعة الربح المتحقق من التجارة فيقول انه عادة يسير بالنسبة إلى رأس المال ولكنه يكبر إذا زاد رأس المال : « وهذا الربح (المتحقق من التجارة) بالنسبة إلى أصل المال يسير ، الا أن المال إذا كان كثيراً عظم الربح لأن القليل فى الكثير كثير »[1] ثم يطرق بعد ذلك إلى شرح أمور « الغش » المختلفة التى تحدث فى النشاط التجارى ، وكيف أن معظم التجار يخادعون من يتعاملون معهم وان حسن الخلق نادر بينهم[2].

ويعود ابن خلدون مرة أخرى لكى يتعمق فى تحليل المنفعة المترتبة على نقل السلع من مكان إلى آخر وما يتحقق من ربح من ورائها . فيشرح كيف ان « نقل السلع لمن البلد البعيد المسافة أو فى شدة الخطر فى الطرقات يكون أكثر فائدة للتجارة وأعظم أرباحاً واكفل بحوالة الأسواق[3]. فالسلعة المنقولة تكون حينئذ « قليلة » نادرة بينما الحاجة إليها قائمة ، « وإذا قلت وعزت غلت[4] اثمانها . أما إذا كان البلد قريب المسافة والا من متوفر بالطريق » فانه حينئذ يكثر ناقلوها ، فتكثر وترخص أثمانها[5]

ويعتمد ابن خلدون على التحليل ليؤكد ان التجارة الخارجية أكثر ربحاً من التجارة داخل البلاد ، فيقول : « ولهذا نجد التجار الذى يولعون بالدخول إلى بلاد السودان أرفه الناس ، أوكثرهم أموالا لبعد طريقهم ومشقته ... فلا يرتكب خطر هذا الطريق وبعده الا أقل من الناس فتجد سلع بلاد السودان قليلة لدينا فتختص بالغلاء ، وكذلك سلعنا لديهم ، فتعظم بضائع التجار من تناقلهم ويسرع إليهم الغنى والثروة من أجل ذلك . وكذلك المسافرون من بلادنا إلى المشرق لبعد الشقة أيضاً . وأما المترددون فى أفق واحد ما بين

---

(١) المقدمة : ص ٣٥٥ .

(٢) يقول ولولا وجود الأحكام الشرعية (الخاصة بالمعاملات) لأصبحت أموال الناس نهب ، ولو أن البعض من التجار مع وجود هذه الأحكام يستغلون الحجة الكلامية عن طريق فصاحة اللسان ... أو يعتمدون على أجاههم أو قربهم من الحكام لكى ينفذوا مآربهم ويحققوا أرباحاً باهظة بالباطل . ويخصص فصلا يشرح فيه كيف أن خلق التجارة بعيدة عن المرؤة وان أشراف الناس والملوك يبتعدون لذلك عن ممارستها . أنظر المقدمة ، : ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

(٣) المقدمة : فصل فى نقل التجار والسلع . ص ٣٥٦ .

(٤) ، (٥) المقدمة : ص ٣٥٧ .

امصاره وبلدانه ففائدتهم قليلة وأرباحهم تافهة لكثرة السلع ناقلها . والله هو الرزاق ذو القوة المتين »[1].

ومن الواضح ان ابن خلدون يعلل المكسب العائد من التجارة الخارجية بالفروق المطلقة بين الأسعار السائدة فى بلد وتلك السائدة فى بلد آخر ، وهذه الفروق تزداد كلما بعدت المسافة وطال السفر وازدادت مشقة الطريق ومخاطره . والواقع ان ما يصفه ابن خلدون هو حال التجارة الخارجية فى العصور الوسطى . وفيما بعدها إلى نهاية القرن التاسع تقريباً . فقد كانت معظم المكاسب المتحققة فى التجارة الخارجية مرتبطة بالمخاطر وبجلب السلع التى تباع رخيصة فى بلاد بعيدة إلى حيث تباع بأثمان مرتفعة . ولقد غيرت « ثورة المواصلات » التى حدثت فى أواخر القرن التاسع عشر فى البر والبحر (باختراع واستخدام القطار والسفن البخارية) الأوضاع سالفة الذكر تغييراً هائلا .

النشاط الاقتصادى « الطبيعى » وغير الطبيعى :

ميز ابن خلدون بين « المعاش » أى النشاط الاقتصادى « الطبيعى » وغير الطبيعى فقال بأن « الفلاحة » والصناعة والتجارة » من وجوه المعاش الطبيعى بينما ان « الامارة » ليست بمذهب طبيعى للمعاش[2] وكذلك فان ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش طبيعى[3]. وفى فصل آخر

(١) المقدمة : ص ٣٥٧ وآخر العبارة المقتطفة من الآية ٥٨ سورة الذاريات (القرآن) ولا أدرى لماذا غاب عن ابن خلدون ان يستشهد بالآيتين ١٨ ، ١٩ من سورة سبأ واللتان هما فى صميم المعنى الذى يتكلم عنه حيث تحكى عن تجار سبأ فى العهد القديم يدعون الله يسر لهم طريق التجارة وجعله آمناً ان يغير هذا الأمر ويجعل الطريق أشد مشقة (حتى يفوزوا بالربح الوفير) فغضب الله عليهم غضباً شديداً .

« وجعلنا بينهم وبين القرى التى باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالى وأياماً آمنين – فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا وظلموا أنفسهم فجعلناهم أحاديث ومزقناهم كل ممزق ان فى ذلك لآيات لكل صبار شكور » (القرآن : سبأ : ١٨ ، ١٩) .

(٢) المقدمة : ص ٣٤٥ .

(٣) المقدمة : ص ٣٤٧ .

مستقل بعنوان « ان الخدمة ليست من المعاش الطبيعى » أوضح ان « الخدمة » بصفة عامة سواء كانت للسلطان (وظائف الامارة) أو للمترفين من أصحاب الدخول العالية « ليست من المعاش الطبيعى »[1].

وفى استخدام مصطلح « طبيعى » Natural أو « غير طبيعى » لا يختلف ابن خلدون عن علماء الاجتماع والاقتصاد الذين استخدموا هذا المصطلح فى كتاباتهم فى العصور الوسطى وإلى القرن التاسع عشر . فكلمة « طبيعى » استخدمت لتعنى « عادى » Normol فى بعض الأحوال وعادلJust فى أحوال أخرى . وكثيراً ما اختلط المفهومين بمعنى ان الشيء العادى هو العدل[2] وسواء استخدمت كلمة « طبيعى » فى أى معنى من هذه المعانى فان استخدامها يتضمن اصدار « حكم تقديرى » Value Judgement على شيء من الأشياء .

وحينما تكلم ابن خلدون عن أن « الخدمة » سواء كانت للحكام أو لأصحاب الدخول العالية ليست من النشاط الاقتصادى الطبيعى كان فى الواقع يصدر حكماً شخصياً يتضمن ان « الخدمة » بالمعنى الذى حدده ليست بالنشاط الاقتصادى « العادى » الضرورى لاستمرار حياة غالبية الناس فى المجتمعات مثل الفلاحة والصناعة والتجارة « فالأنشطة الأخيرة « عادية » بمعنى ضرورتها لاستمرار حياة المجتمعات الانسانية وتطورها . واستخدام كلمة « طبيعى » بمعنى « عادى » يمكن أن تفهم أيضاً باستخدام « الاحصائيات » بمعنى غالبية أفراد المجتمعات يعملون فى الزراعة والصناعة والتجارة . ويتأكد هذا المعنى بالرجوع إلى التقرير الثانى لابن خلدون فى « ان ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش « طبيعى » بمعنى ان هذا النشاط رغم ما قد يتولد عنه من مكسب فى حالة العثور على الأموال فى المقابر القديمة أو الكنوز المخفية ، فانه غير « عادى » لأنه يقوم على « المغامرة » والتى تختلف عن « المخاطرة » التى يتضمنها نشط التجارة مثلا .

---

(١) المقدمة : ص ٣٤٦ .

(٢) ج . شومبيتر – المرجع السابق ص ١١٠ – ١١٣ .

كما يشرح ابن خلدون ان الدخل والشعوذة يدخل فى أمور البحث عن الأموال المدفونة أو الكنوز القديمة « والذى يحمل (الناس) على ذلك فى الغالب زيادة على ضعف العقل إنما هو العجز عن طلب المعاش بالوجوه الطبيعية للكسب من التجارة والفلح والصناعة ، فيطلبونه بالوجوه المنحرفة »[1] وعلى ذلك تتأكد فكرة ابن خلدون فى أن النشاط الاقتصادى « الطبيعى » هو النشاط « العادى » الذى يتفق مع « السلوك العادى » لغالبية أفراد المجتمع والذى يعد شرطاً ضرورياً لاستمرار حياة المجتمع بصفة عامة .. الا أنه ينبغى أن ندقق النظر فى حكم ابن خلدون على مسألة « الخدمة » سواء لشئون « الامارة » أو « للمترفين » حيث يدخل فى حكمه هذا « بعض تقديرات أخلاقية بحتة » وليست اقتصادية . فهو يقول الآتى بالنسبة لخدمات الامارة وهى تشابه الخدمات الحكومية فى عصرنا الحاضر : « أعلم ان السلطان لابد له من اتخاذ الخدمة فى سائر أبواب الامارة والملك الذى هو بسبيله ، من الجندى والشرطى والكاتب ... ويتكفل بأرزاقهم من بيت ماله . وهذا كله مندرج فى الامارة ومعاشها إذ كلهم ينسحب عليه حكم الامارة « ولا يفسر اعتبار ابن خلدون لهذه » الوظائف الحكومية « أنها » غير طبيعية » أو « غير عادية » فى اكتساب الدخل سوى اعتقاده أنها قائمة أصلا على « القوة والتسلط » وهى أمور غير طبيعية أو غير عادية وأنها تتم لمصلحة الحكام . وقد تقدم بشرح هذا بالتفصيل فى أحوال الجبايات السلطانية فى الباب الثالث[2]. ولعل حكم ابن خلدون على خدمات الامارة وفى أنها ليست بمعاش طبيعى يتشابه جداً مع الحكم الذى أصدره آدم سميث على « خدمات الحكومة » فى أنها أعمال « غير منتجة » بالرغم من الحاجة إليها . فادم سميث لم ينكر أهمية خدمات الجند والشرطة أو موظفى الدولة ولم ينكر حقهم فى الحصول على مرتبات من الدولة . ولكنه ينكر أنهم يساهمون فى النشاط الاقتصادى المنتج الذى يؤدى إلى نمو ثروة الدولة[3].

---

(١) المقدمة : ص ٣٤٧ .

(٢) أنظر الملحق فى نهاية هذا المقال لمعرفة الصفحات المعينة من الباب الثالث .

(٣) أنظر : O.H. Taylor,, A History of Economic Thought'' (London, 1960) PP, 95-96.

أما بالنسبة للمترفين - أصحاب الدخول العالية - واعتبار ابن خلدون ان قيام الناس بخدمتهم مقابل الحصول على أجر أمر غير طبيعي فواضح انه قائم على أسس « أخلاقية بحتة » فهو يقول ان « أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزاً عنها لما ربى عليه من خلق التنعم والترف ، فيتخذ من يتولى ذلك له ويقطعه عليه أجراً من ماله . وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للانسان »[1].

تحليل أسباب نمو النشاط الاقتصادى :

من الممكن استخلاص نظريتين فى النمو الاقتصادى لابن خلدون : الأولى تقوم على فرض مفسر Explanatory Hypothesis يتلخص فى أن البيئة الجغرافية هى المحدد الأساسى للنشاط الاقتصادى للمجتمعات فكلما كانت هذه « ملائمة » كلما كبر حجم النشاط الاقتصادى وبالعكس . وتعتمد هذه النظرية على عدد من الفروض البديهية التى يضعها ابن خلدون على أساس ملاحظته للواقع وبعضها على أساس الاستنباط منها ان الظروف الجغرافية هى المحدد الرئيسى للبيئة الملائمة لحياة الانسان ولدرجة نشاطه وأنها تتدخل فى تكوين احتياجاته وكذلك فى طريقة معالجته لمشاكله . أما النظرية الثانية فقد ظهرت من خلال دراسة ابن خلدون لأسباب نشأة الدولة وتطورها ثم اضمحلالها . وتقوم هذه النظرية على فرض مفسر يتخلص فى أن النمو الاقتصادى لأى مجتمع يمر بعدد من المراحل وان هذه المراحل ترتبط بحياة الدولة من النشأة إلى النهاية . فيكون النشاط الاقتصادى قوياً عند نشأة الدولة ثم يتطور تدريجياً بفعل عوامل ذاتية إلى أن يصل المجتمع إلى أعلى مراتب الترف . ثم يبدأ النشاط الاقتصادى فى الانتكاس مع ظهور « الخلل » فى الدولة ، ثم أخيراً يضمحل مع تدهور الدولة واضمحلالها وهو أمر محتم . وتقوم هذه النظرية الثانية على عدد من الفروض البديهية التى يلاحظ بعضها من الواقع . ويستنبط بعضها الآخر على أساس التجربة التاريخية والتحليل المنطقى . وسوف نتعرض فيما يلى للنظريتين بشىء

---

(١) المقدمة ص : ٤٣٦ .

من التفضيل ، الا أنه يهمنا أن نشرح أولا معنى لفظ « العمران »[1] الذى استخدمه ابن خلدون فى بحث النمو الاقتصادى . يقال « عمر » المنزل بأهله أى سكنه أهله واقاموا به أو جعلوه مهيئاً لاقامتهم ، و « عمرت » البلد بأهلها لأنهم أقاموا بها مساكنهم وزاولوا فيها نشاطهم . ولقد استخدم ابن خلدون لفظ « العمران » للمجتمعات ليدل على المعنى السابق : أى ليدل على ما بها من سكان ومبان وما يترتب على ذلك من نشاط ضرورى للحياة . وبالرغم من أن ابن خلدون لم يبين بشكل صريح ان النشاط الانسانى المقترن « بالعمران » اقتصادى بطبعه الا أن ذلك اتضح فى مواضيع مختلفة من الفصول التى استخدم فيها اللفظ المذكور . ويجب أن يكون واضحاً ان لفظ « العمران » فى حد ذاته لا يدل على شىء بالنسبة لقضية التقدم أو التخلف فى أى مجتمع من المجتمعات ، وإنما الذى يدل على ذلك « درجة العمران » ولذلك حينما يذكر ابن خلدون ان بلداً ما أقل عمراناً من آخر فانه يقصد ان هذا البلد أقل سكاناً وأقل قسطاً فى المبان والمنشئات المختلفة وان حالة الانفاق فى أسواقه أقل . وبديهى إذن ان اتخاذ « درجة العمران » مقياساً للتقدم أو للتخلف فى أى مجتمع من المجتمعات يتضمن اتخاذ اعداد السكان والمبان وحجم النشاط الاقتصادى التابع مؤشرات اقتصادية اجمالية . ولعل اتخاذ الزيادة فى اعداد السكان مؤشراً للنمو أو التقدم الاقتصادى أمر مستغرب بالنسبة لرجال الاقتصاد المعاصرين الذى يعتبر معظمهم ان الزيادة السكانية فى حد ذاتها لا تدل على شىء وانها غالباً ما تؤدى إلى مزيد من التخلف[2] لو حدثت فى ظروف البلدان النامية . ولكن هذا لا ينفى ان الزيادة السكانية يمكن ان تلعب دوراً هاماً فى النمو الاقتصادى فى الدول الحديثة النشأة وفى الدول المتقدمة التى تعتبر فى حالة « ركود» من الناحية السكانية (لا تزيد اعدادها ولا تنقص أو فى الدول المتقدمة التى يتوقع ان تتناقص اعدادها مستقبلا[3]. وربما قبل ان ابن

---

(١) « العمران » بضم العين وسكون الميم وسيلى شرح معناها لغوياً ثم اقتصاديا .

(٢) الاقتصاديون الماركسيون يخرجون من هذا الجمع ويعتقدون ان مهاجمة النمو السكانى فى حد ذاته ومطالبه الجماهير من « الطبقات العمالية الكادحة » بتنظيم نسلها مسائل مغرضة يتم ترويجها لصالح أصحاب الثروة فى المجتمع .

(٣) A. Hansen, "Business Cycles ond National Income", (New York

خلدون قد تأثر بفكرة الدينى فى تكوين نظرته تجاه السكان إذ أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد حث على التناسل والتكاثر[١]. ولكن هذا الرأى يستبعد لأسباب أولا لأن ابن خلدون تعود أن يستشهد بايات من القرآن أو باحاديث نبوية حينما يقرر الاستناد عليها فى مناقشته ، وثانياً لأن تشجيع الرسول عليه الصلاة والسلام على التناسل والتكاثر كان موجهاً إلى المسلمين وابن خلدون كان يقرر ان الزيادة السكان تؤدى إلى زيادة العمران ولم يكن يتكلم عن سكان البلدان الاسلامية فقط بل سكان البلدان التى تقع أيضاً فى أقصى الشرق وهم من غير المسلمين غالباً . أما اتخاذ ابن خلدون المبان والمنشئات دليلا أو مؤشراً على العمران والزيادة أو النقص فى حركة البناء دليلا على النمو أو التدهور فيشبه فى عصرنا الحاضر اتخاذ بعض مفردات رأس المال الاجتماعى Infra Structure والزيادة أو النقص فيها مؤشراً على التقدم أو التخلف . وأخيراً تأتى فكرة ابن خلدون فى أخذ زيادة الانفاق فى الأسواق دليلا على زيادة العمران أو العكس – بمعنى ان نقص الانفاق فى الأسواق يعد نقصا فى العمران – متمشية تماماً مع ما نعرفه فى التحليل الحديث[٢].وعموماً فان تحليل

1951) P. 57-76, 131-132. وذلك لبيان العلاقة بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى . فهذه العلاقه ليست دائماً كما يتصورها مالتس والمتشائمين بل قد يكون النمو السكانى ضرورياً للنمو الاقتصادى (كما تصور ابن خلدون) فى بعض الحالات يقول هانس Hansen مؤلف الكتاب المذكور فى احد الفصول :

,,A large growth in population is favorable to investment and therefore to income generaton and employment. This is the keynsian view of population growth. But population may become so large in relation to natural resources and food supply that real wages tend to fall... This is the Multhesian view of populatin growth. (Chapter 4, p, 75).

(١) محمد عليه الصلاة والسلام : وقد ورد فى سياق حديث له « تزوجوا الودود الولود فانى مكاثر بكم الأمم » رواه أبو داود ، والنسائى ، والحاكم وقال صحيح الاسناد . ورواه المنذرى فى كتاب النكاح . والنصيحة فى الحديث من الرسول إلى حد المسلمين ، والقصد من قوله انى مكاثر بكم الأمم – أى الأمم الأخرى من غير المسلمين .

(٢) وتفصيل هذه المسألة سيعرف خلال عرض النظرية لابن خلدون فى النمو الاقتصادى وهو ما يتقدمه فى الصفحات التالية .

ابن خلدون للعمران ونموه أو نقصانه – وهو ما يماثل بحثنا فى أسباب النمو الاقتصادى أو التخلف – يعتبر من أرقى ما قدم للفكر الاقتصادى فى « المقدمة » . وسنعرض فيما يلى النظرية الجغرافية فى النمو ثم نتبعها بعرض نظرية مراحل النمو الاقتصادى التى تتمشى مع مراحل النمو السياسى والاجتماعى للدولة .

النظرية الأولى : دور البيئة الجغرافية فى النمو :

تقوم النظرية على فرض مفسر Expanatory Hypothesis مؤداه ان البيئة الجغرافية هى المحدد الأساسى لحالة العمران . فكلما كانت البيئة الجغرافية « ملائمة » لحياة الانسان كلما اتسع العمران والعكس صحيح . وتعتمد هذه النظرية على عدد من الفروض الأساسية التى يضع ابن خلدون بعضها على أساس ملاحظته للواقع وبعضها على أساس الاستنباط . هذه الفروض تتلخص فى أن الظروف الجغرافية من ناحية البرودة أو الحرارة ودرجة الرطوبة هى التى تحدد البيئة الملائمة للحياة البشرية بصفة عامة ، وانها تتدخل فى تكوين « سلوك » الانسان ودرجة نشاطه . وعلى هذا الأساس يقوم ابن خلدون بشرح تقريره الذى يقول فيه ان : « الربع الشمالى من الأرض أكثر عمراناً من الربع الجنوبى »[1] فالربع الشمالى من الأرض فى شرحه الجغرافى المطول[2] يشمل الاقاليم المعتدلة الحرارة وتلك التى تميل إلى البرودة مع اعتدال ... هذه الأقاليم هى أكثر أقاليم الأرض عمراناً « وأممها وأناسها تجوز الحد من الكثرة وامصارها ومدنها تجاوز الحد عدداً »[3] ثم أنه يشرح كيف انه كلما اشتد الحر أو اشتد البرد قل العمران حتى إذا أفرط الحر أو البرد انقطع العمران تماماً أو قل جداً . ويستدل على ذلك بأن المناطق الاستوائية شديدة الحرارة تكاد تخلو تماماً من العمران لأن « افراط الحر يفعل فى الهواء تجفيفاً ويبساً يمنع

(١) ، (٢) المقدمة : ص ٤٥

(٣) المقدمة : ص ٤١ – ٤٤ ، ص ٤٥ – ٧٩ ولم نهتم الا بما يعنينا من هذا الشرح الجغرافى فى الناحية الاقتصادية وهو قليل . كما اننا لانستطيع أن نقارن بين ما يقدم من تفضيلات جغرافية وبين المعروف حالياً لدى علماء الجغرافيا ويحتاج هذا إلى خبرة خاصة كما يخفى ، ولهذا اكتفينا بأحد المعنى العام أو الخطوط العريضة لما قدمه من معلومات جغرافية عن « الأرض » وعلاقتها بدرجة العمران .

التكوين ، لأنه إذاافرط الحرجفت المياه والرطوبات ، وفسد التكوين فى المعدن والحيوان والنبات ، إذ التكوين لا يكون الا بالرطوبة »[1] كما أن افراط البرد فى شدته عند القطبين الشمالى والجنوبى يفسد الحياة البشرية ومقوماتها . يقول « إلى أن يفرط البرد فى شدته ... فينقص التكوين ، يفسد »[2]... ولكنه يتدارك فيقول « بيد أن فساد التكوين من جهة شدة الحر أعظم منه من جهة شدة البرد لأن الحر أسرع تأثيراً فى التجفيف من تأثير البرد فى الجمد » . ونقل ابن رشد[3] انه قال : ان خط الاستواء معتدل وان ما وراءه فى الجنوب بمثابة ما وراءه فى الشمال فيعمر منه ما عمر من هذا »[4]. واستطاع ابن خلدون أن يرفض فكرة صلاحية منطقة خط الاستواء للعمران بالحجة المنطقية وعلى أساس الاخبار المتواترة . أما « ما وراء خط الاستواء فى الجنوب وصلاحيته للعمران فلم يستطع أن يوافق عليها أو ينفى صحتها بالحجة المنطقية فيعود إلى الأخبار المتواترة التى تؤكد ان « خط الاستواء والذى وراءه (إلى الجنوب) وان كان فيه عمران ، كما نقل فهو قليل جداً »[5]. ولقد ثبت فيما بعد صحة رأى ابن رشد فيما يخص المناطق التى تقع جنوب خط الاستواء وخاصة كلما زاد اعتدال الحرارة بالابتعاد على المنطقة الاستوائية . ويرجع تشكك ابن خلدون فى صحة رأى ابن رشد إلى تمسكه بحجة المشاهدة الفعلية أو الأخبار المتواترة خاصة حينما يفقد البرهان المنطقى . ولم تكن لابن خلدون فرصة المشاهدة الفعلية للمناطق التى تقع جنوب خط الاستواء ، كما أن معظم الأخبار المتواترة كما ذكر دلت على أن العمران فى هذه المناطق حينذاك كان منقطعاً بالكلية أو قليل للغاية .

ويتطرق ابن خلدون إلى بحث أثر الحرارة أو البرودة فى سلوك الانسان فى

---

(١) المقدمة : ص ٤٦

(٢) المقدمة : ٤٧

(٣) ابن رشد ١١٢٦ – ١١٨٨ م كان من أبرز علماء الكلام والفلسفة فى المغرب ، وقد تناول بعض الشئون الاقتصادية مثل الربا فى كتابيه « الخراج » و« الكسب الحرام » .

(٤) المقدمة : ص ٤٧

(٥) المقدمة : ص ٤٧

مبحث خاص بعنوان أثر الهواء فى اخلاق البشر »[1] ونحن ننقل هنا بعض فقرات تهمنا فى التحليل الحالى لكى نبين العلاقة التى كان يشرحها بين « المناخ والسلوك الاقتصادى » فهو يقول ان المشاهدات تدل على أن أهل المناطق الحارة أو التى تغلب عليها الحرارة « معروفون بالخفة والطيش وكثرة الطرب ... موصوفين بالحق فى كل قطر »[2] ويستبعد آراء جالينوس ويعقوب ابن اسحاق الكندى » ان ذلك لضعف ادمغتهم وما نشأ عنه من ضعف عقولهم » ويقول أن سلوكهم مرتبط بالمناخ . فانتشار الهواء الحار فى الجو (لسنا باحثين أو مدققين فى هذه المسائل) لأسباب عديدة يؤدى إلى هذا السلوك الذى يسبق وصفه لأهل المناطق الحارة . ويؤكد أنهم لهذا السبب يغلب عليهم « الغفلة عن العواقب حتى أنهم لا يدخرون أقوات سنتهم ولا شهرهم وعامة مأكلهم من الأسواق »[3] ثم يأتى إلى أهل المناطق المائلة للبرودة مثل فاس فى بلاد المغرب . فيلاحظ أنهم « مطرقين أطراق الحزن » ويقول « أنظر » كيف افرطوا فى نظر العواقب حتى ان الرجل منهم ليدخر قوت سنتين من حبوب الحنطة ، ويباكر الأسواق لشراء قوته ليومه مخافة أن يرزأ شيئاً من مدخره[4].

وهكذا يربط ابن خلدون بين المناخ والسلوك الانسانى ربطاً مباشراً حتى انه يرى ان عادة (الادخار) مرتبطة « بالحذر » أو « التبصر فى العواقب » الذى هو من سلوك أبناء المناطق الباردة أو المائلة للبرودة . ويلاحظ أن تحليله لهذه المسائل الأخيرة يفتقر إلى التحليل المنطقى وانه على الاكثر محاولة « جريئة » لتفسير بعض المشاهدات الواقعية على أساس « التخمين » .

النظرية الثانية : مراحل النمو الاقتصادى وارتباطها بمراحل النمو السياسى والاجتماعى للدولة :

النظرية الثانية لابن خلدون فى « اتساع العمران » ثم وفوره ثم اضمحلاله ترتبط ارتباطاً مباشراً بنشأة الدولة واستقرارها ثم تطورها فاضمحلالها وخرابها بعد ذلك . ومرة أخرى مثلما فعلنا فى النظرية الأولى فاننا نركز على

(١) ، (٢) المقدمة : ص ٨٠

(٣) المقدمة : ص ٨٠ ويقول ان هذه القاعدة تنطبق على أهل مصر أيضاً .

(٤) المقدمة : ص ٨٠

الجانب الاقتصادى من « العمران » وبهذا نتكلم عن تطور البناء الاقتصادى فى مراحله المختلفة مع تطور حال الدولة . ولابد لفهم الجانب الاقتصادى من فهم الجانب السياسى أولا ومن ثم نستعرض باختصار أسس قيام الدولة وتطورها . ولكن فيما بعد ننظر إذا كانت النظرية الخلدونية يمكن أن تفصل عن تحليله السياسى . والدولة عند ابن خلدون لا تتحقق الا بالعصبية وهى الشعور Feeling الذى يتكون لدى جماعة group متماسكة من الناس متحدة الهدف[1] فاذا استقرت الدولة وتمهدت فقد تستغنى عن العصبية[2] ويضرب أمثلة على ذلك من التاريخ . ثم انه إذا « فسدت عصبية الدول » بمضى زمن على تكوينها تقوضت اركان الدولة « فبالعصبية يكون تمهد الدولة وحمايتها من أولها » وبفساد العصبية تكون نهاية الدولة »[3] ثم يشرح كيف ان العصبية إذا امتزجت « بدين » أو « بدعوة حق » كانت الأساس المتين للدولة العظيمة . « وذلك لأن الملك إنما يحصل بالتغلب والتغلب إنما يكون بالعصبية واتفاق الأهواء على المطالبة ، وجمع القلوب وتاليفها وإنما يكون بمعونة من الله فى اقامة دينه . قال تعالى « لو انفقت ما فى الأرض جميعاً ما الفت بين قلوبهم » الأنفال : ٦٣ . ولذلك فان « الدعوة الدينية ، تزيد الدولة فى أصلها قوة على قوة العصبية التى كانت لها من عددها[4]، والخروج من المعنى الضيق الذى قد يفهمه البعض للدين إلى المعنى الواسع والشامل يقتضى الرجوع إلى تقرير ابن خلدون عن امتزاج العصبية « بدين » أو « دعوة حق » فهذا يعنى ان تألف جماعة من الناس على أساس مجموعة من المبادىء الفاضلة هو الأساس السليم للدولة القوية .

والدولة « لها أعمار طبيعية كما للأشخاص[5] فيقول « ان أعمار الدول وان كانت تختلف على حسب الظروف » الا أن الدولة فى الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال ، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون

(١) ، (٢) المقدمة : ص ١٣٩ .
(٣) المقدمة : ص ١٤٠ المقدمة .
(٤) ويضرب مثال من أمة العرب فى عصر الاسلام الأول المقدمة : ص ١٤٢ .
(٥) المقدمة : ص ١٥٢ .

أربعين[1]. والجيل الأول يظل محتفظاً بالعصبية فتظل الدولة قوية وفى الجيل الثانى تنكسر حدة العصبية بعض الشىء وأما الجيل الثالث فينسون وتصبح الدولة معرضة للتقوض يسير حالها من ضعف إلى ضعف .

وفيما يلى نعرض « الاطار العام » الذى يربط ابن خلدون بين تطور البناء الاقتصادى (العمران) وتطور البناء السياسى (الدولة) . ثم بعد ذلك نتطرق للناحية الاقتصادية التى يبرز فيها تحليله لتطور البناء الاقتصادى من نمو متزايد حتى يصّل إلى القمة فى « الرفه والغنى » ثم اضمحلال حتى يصل إلى حالة « الفقر » و « المجاعات » « والموتان » (الموت) .

فيشرح ابن خلدون فيما يمكن أن نطلق عليه « الاطار العام » فى التعبير الحديث كيف انه إذا تكونت الدولة وتم لأهل العصبية الملك والاستقرار « رجعوا إلى تحصيل ثمرات الملك من المبانى والمساكن والملابس فيبنون القصور ويجرون المياه ويغرسون الرياض ويستمتعون بأحوال الدنيا ، ويؤثرون الراحة على المتاعب ويتانقون فى أحوال الملابس والمطاعم والآنية والفرش ما استطاعوا ، ويألفون ذلك ويورثونه من بعدهم من أجيالهم ولا يزال ذلك يتزايد فيهم إلى أن يتأذن الله بأمره (أى إلى نهاية الدولة) وهو خير الحاكمين »[2].

ويشرح كيف ان الدولة فى أولها تكون رفيقة بالرعايا محسنة إليهم مقتصدة فى النفقات متعففة عن الأموال فلا تمعن فى الجباية ولا تتحذلق فى جمع الأموال[3]. وذلك بسبب الظروف الأولى التى تصاحب تكوين الدولة أو بسبب ان العصبية التى أقامت الدولة ارتبطت بدين أو بدعوة حق . فإذا كان هذا شأن الدولة فى بداية الأمر . انبسطت آمال الرعايا ، وانتشطوا للعمران وأسبابه فتوفر ، ويكثر التناسل[4]. وبالمفهوم الحديث تتلخص الفكرة الخلدونية فى أن الدولة فى بداية تكونها تتمتع بقوة فى بنائها السياسى والاجتماعى وخاصة

(١) المقدمة : ص ١٥٢ .

(٢) المقدمة : ص ١٥٠ .

(٣) المقدمة : ص ٢٦٤ .

(٤) المقدمة : ص ٢٧١ .

إذا اعتمد هذا على مبادىء صالحة قويمة مثل دين أو دعوة حق وهذا ينعكس فى معاملة عادلة من جانب القائمين بأمور الدولة للرعايا وهذا فى حد ذاته يهيىء المناخ الملائم لنشاطهم الاقتصادى فيزداد تفاؤل الرعايا (وهذا معنى انبساط آمالهم) وينشطوا لعملية البناء الاقتصادى وتهيئة أسبابها (راجع المقتطف السابق) فيحدث النماء وفى ظل هذه الظروف تتكاثر الاعداد السكانية وهو شرط عند ابن خلدون ضرورى ومصاحب لنمو الاقتصاد (لأن العمران فى حد ذاته قائم على السكان أساساً وما يتم تكوينه لأغراض سكنهم ومعاشهم والتمتع بزينة الحياة) .

ثم يشرح ابن خلدون كيف يصيب الدولة « الخلل » . فيقول أن الخلل الأول يبدأ متى استفحل العز وتوفرت النعم والأرزاق بدور الجبايات » لأن هذه الأحوال تؤثر فى أخلاق القائمين على حماية الدولة فتهبط عزائمهم وتميل نفوسهم إلى الجبن والكسل وقد يتنازعون على الملك « فيقتل بعضهم بعض » . ثم « يزيد الاسراف فى نفقات القائمين على الدولة « بما يعتريهم من أبهة العز وتجاوز الحدود بالبذخ ... فيقصر دخل الدولة حينئذ عن خرجها »[١] وهذا هو الخلل الثانى فى حياة الدولة وهو أشد خطراً من الأول ، والاثنان معاً يؤديان فى النهاية إلى فناء الدولة واضمحلالها[٢].

وفى شرح الخلل الثانى فى الدولة « وهو الذى ينطرق من جهة المال[٣] « يقول ابن خلدون ان الترف من جانب القائمين بأمور الدولة يؤدى إلى زيادة نفقاتهم على العموم كما يدعو « إلى الزيادة فى اعطيات الجند وأرزاق أهل الدولة . ثم يعظم الترف فيكثر الاسراف فى النفقات وينتشر ذلك فى الرعية ، لأن الناس على دين ملوكها وعوائدها . ويحتاج السلطان إلى ضرب المكوس على اثمان البياعات (المبيعات) فى الأسواق لادرار الجباية ما يراه من ترف المدينة الشاهد عليهم بالرفة ، ولما يحتاج إليه من نفقات سلطانه وأرزاق جنده »[٤]. ثم تزيد نفقات الدولة (لاستمرار الخلل) « فلا تفى بها

(١) المقدمة : ٢٦٦ .

(٢) المقدمة ١ ص ٢٦٥ .

(٣) ، (٤) المقدمة : ص ٢٦٤ .

المكوس » . ويزداد قهر الدولة لمن تحت يدها من الرعايا « فتمتد إلى جمع المال من أموال الرعايا من مكس أو تجارة أو نقد فى بعض الأحوال بشبهة أو بغير شبهة » . وهذا هو الطور الأخير المصاحب لفناء الدولة وانهيارها . ذلك لأن الظلم الذى يقع على الناس فى هذه الظروف يثبط من هممهم فى العمل ويجعلهم يعزفون عن ممارسة نشاط معاشهم الا للضرورات . ويهتم ابن خلدون بابراز هذا الأثر بالنسبة للنشاط الزراعى أولا . فيقول . « ان الناس » يقبضون أيديهم عن الفلح (زراعة الأرض) فى الأكثر ، بسبب ما يقع فى آخر الدولة من العدوان فى الأموال والجبايات ، أو الفتن الواقعة فى انتقاض الرعايا وكثرة الخوارج لهرم الدولة ، فيقل احتكار الزرع غالباً ، وليس صلاح الزرع وثمرته بمستمر الوجود ولا على وتيرة واحدة ... فإذا فقد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات ، فغلا الزرع وعجز عنهم أولوا الخصاصة فهلكوا »[1]. ويقصد باحتكار الزرع النشاط الذى يقوم خصيصاً للزراعة وليس لكلمة « احتكار » هنا علاقة بالمفهوم الشائع لها . فالزرع يخرج حقاً بصورة طبيعية ولكن صلاحه وثمرته ليس بمضمون الا بالرعاية والاهتمام ولذلك كان « احتكار » الزرع بهذا المعنى ضرورى للمجتمع . وزيادة الظلم عن طريق « المكوس » أو عن طريق النهب المباشر من الدولة يؤثر بصفة خاصة (فيما يبدو من تحليل ابن خلدون) فى النشاط الزراعى ، وحينئذ يقل النشاط فيه فتقل الحاصلات الزراعية وترتفع أسعارها فيعم الجوع بين الناس ويهلك منهم من لا يستطيع الحصول على ما يكفيه من غذاء وذلك فى تقدير ابن خلدون احد الأسباب الرئيسية للمجاعات وكثرة الوفيات فى نهاية عمر الدولة[2].

وإذا ساء حال الدولة فى النواحى الاقتصادية وانتكست عملية البناء الاقتصادى وقل السكان واقتصروا على الضرورى فقط من السلع المصنوعة تدهورت أحوال الصناعات بشكل عام . فيشرح كيف « ان الصنائع إنما تستجاد[3] إذا احتيج إليها وكثر طلبها » وهذا يحدث فى المرحلة الأولى من عمر

---

(١) المقدمة : ٢٧١ .

(٢) المقدمة : ص ٢٧١ .

(٣) وتستجاد الصنائع بمعنى أن القائمين عليها يهتمون بالاجادة أو رفع مستوى الجودة فيها .

الدولة . أما إذا ضعف حال البلد وأخذ فى التدهور وقل سكانه « تناقص فيه الترف » . ورجع أهله إلى « الاقتصار على الضرورى من أحوالهم ، فتقل الصنائع التى كانت من توابع الترف لأن صاحبها حينئذ لا يصح له بها معاشه ، فيفر إلى غيرها أو يموت ، ولا يكون خلف منه ، فيذهب رسم تلك الصنائع جملة ، كما يذهب النقاشون والصواغ والكتاب والنساخ وأمثالهم من الصنائع لحاجات الترف (أى الصناعات التى ارتبطت بالترف) ولاتزال الصناعات فى التناقص مازال المصر (البلد) فى التناقص إلى أن تضمحل »[1]

وأخيراً يبرز ابن خلدون مسألة هامة تشغل الأذهان فى عصرنا الحديث وهى مسألة « تلوث الهواء » Air Pollution ويعتبرها أيضاً ظاهرة من الظواهر التى تصاحب فناء الدولة واضمحلالها فيقول : « وأما كثرة الموتان فلها أسباب منها كثرة المجاعات كما ذكرناه ، أو الفتن لاختلال الدولة فيكثر الهرج والقتل ، أو وقوع الوباء ، وسببه فى الغالب فساد الهواء بكثرة العمران لكثرة ما يخالطه من العفن والرطوبات الفاسدة . وإذا فسد الهواء وهو غذاء الروح الحيوان وملابسه (بكسر الباء وضم السين) دائماً فيسرى الفساد إلى مزاجه فان كان الفساد قوياً وقع المرض فى الرئة . وهذه هى الطواعين وأمراضها مخصوصة بالرئة وان كان الفساد دون القوى والكثير فيكثر العفن ويتضاعف فتكثر الحميات فى الأمزجة وتمرض الابدان وتهلك »[2]

---

(١) المقدمة : ٣٦٣ وفى ص ٣٢٤ يتكلم ابن خلدون فى فصل فى مبادىء الخراب فى الامصار (فى أن البلاد أو الامصار فى بداية عهدها تكون قليلة المساكن ويكون « بناؤهابدوياً ») يقصد بالطابع البدوى أو البدائى (وآلات البناء فيها) من حجر وجير ورخام وصخور ملساء وزجاج وفسيفساء(قليلة أو منعدمة . « فاذا عظم عمران المدينة وكثر ساكنيها كثرت الآلات بكثرة الأعمال حينئذ وكثر الصناع إلى أن تبلغ غايتها من ذلك » فاذا تراجع ساكنها (إذ قل سكانها) قلت الصنائع لأجل ذلك ، ففقدت الاجادة فى البناء والأحكام والمغالاة عليه بالتنميق » وتدريجياً تقل الآلات المستخدمة فى المبانى وتفقد هذه جودتها ورونقها حتى تعود إلى الطابع البدوى (البسيط) فيعود بناء المدينة مثل بناء القرى » .

(٢) المقدمة : ص ٢٧١ .

تحليل العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادى :

من أهم ما كتب ابن خلدون فيما يخص نظريته الثانية فى النمو فصل بعنوان « ان تفاضل الامصار والمدن فى كثرة الرفه لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو فى تفاضل عمرانها فى الكثرة والقلة[1] فى هذا الفصل يبدأ بشرح المزايا الناجمة من التعاون فى العملية الانتاجية على أساس تقسيم العمل[2]. وهو يؤكد ان الواحد من البشر قد لا يتمكن من ان يسد حاجاته الضرورية (الأساسية) من أحدى السلع إذا قام بمفرده باداء جميع العمليات الانتاجية اللازمة لها . أما إذا قسمت العملية الانتاجية على عدد من الأفراد فقام كل واحد بجزء منها فان الناتج الذى يحصلون عليه سوف يزيد على حاجاتهم مجتمعين ، والفائض المتحقق هنا هو ثمرة تقسيم العمل[3]. ثم يقرر ابن خلدون بناء على هذا ان أهل أى بلد إذا تعاونوا على إنتاج حاجاتهم الضرورية « بتوزيع الأعمال » « بينهم[4] فان هذا سوف يتطلب منهم أقل عمل متصور . بمعنى هذا ان الفائض المتحقق من تقسيم العمل يمكن التعبير عنه فى شكل « كمية من العمل » تماماً كما عبر عنه فى شكل « كمية من الناتج » . ثم يشرح بعد هذا كيف ان الفائض المتحقق من تقسيم العمل هو الذى يسمح للأفراد بمزيد من الرفاهية الاقتصادية والتى يطلق عليها « الترف » . فكمية من الناتج الفائض عن حاجة الجماعة يمكن أن يعبر عنها بمزيد من السلع الكمالية ، كما يمكن أن تباع لبلدان أخرى بقيمتها ويؤدى ذلك أيضاً إلى مزيد من « الترف » أو مزيد من « الغنى » وهذه الفكرة الأخيرة العابرة بشأن التصرف فى الفائض عن طريق المبادلة مع البلدان الأخرى بما يؤدى إلى مزيد من « الغنى » كما يقول كان يمكن أن تتطور إلى ما يشبه نظرية « منفذ الفائض » Vent of Surplus التى تنسب لآدم سميث والعبارة التالية لابن خلدون تلخص ماجاء فى السطور السابقة :

---

(١) المقدمة : ص ٣٢٥ .

(٢) عرفنا من قبل شرح ابن خلدون لهذه المسألة تحت عنوان « طبيعة العملية الانتاجية وضرورة تعاون أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم » .

(٣) راجع شرحه لهذه المسألة فى هذا المقال أو الرجا الرجوع للمقدمة ص ٣٢٥ .

(٤) توزيع الأعمال هو المصطلح الذى استخدمه ابن خلدون ويقابل تقسيم العمل من حيث المفهوم .

« وثبت ان الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته فى معاشه ، وأنهم متعاونون جميعاً فى عمرانهم على ذلك . والحاجة التى تحصل بتعاون طائفة منهم تسد ضرورة الأكثر من عددهم أضعافاً ... فالأعمال بعد الاجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم فأهل مدينة أو مصر إذا وزعت أعمالهم كلها على مقدار ضروراتهم وحاجاتهم اكتفى فيها بالأقل من تلك الأعمال . وبقيت الأعمال كلها زائدة على الضرورات فتصرف فى حالات الترف وعوائده وما يحتاج إليه غيرهم من أهل الامصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه ، فيكون لهم بذلك حظ من الغنى »[1].

ثم يستطرد بعد ذلك ليشرح الكيفية التى يتضاعف بها « الدخل والخرج » (الدخل والانفاق) على مستوى المجتمع . فيقول ابن خلدون انه سبق أن شرح ان « المكاسب إنما هى قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة ، بمعنى ان الدخول التى يحصل عليها الأفراد إنما هى مساوية لقيمة ما يبذلونه من أعمال ولذلك كلما كثرت الأعمال كثرت قيمها فازدادت دخولهم بالضرورة ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى الترف وحاجاته من التأنق فى المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمركب . وهذه كلها أعمال تستدعى بقيمتها ويختار المهرة فى صناعتها والقيام عليها . فتنفق أسواق الأعمال والصنائع (أى يزداد الانفاق فى اسواق الاعمال ولصنائع) ويكثر دخل المصر وخرجه (الدخل الكلى والانفاق الكلى) ويحصل اليسار لمنتحلى ذلك من قبل أعمالهم (أى ان الانتعاش يصيب الذين يمارسون الأعمال التى يزداد الانفاق عليها) ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ، ثم زاد الترف تابعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته (أى تزداد الحاجات الكمالية نتيجة لزيادة الدخول) واستنبطت الصنائع لتحصيلها (فتقوم الصناعات خصيصاً للوفاء بهذه الحاجات) فزادت قيمها ، وتضاعف الكسب فى المدينة لذلك ثانية (تضاعف الدخل مرة ثانية) ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول (أى ان الانفاق فى سوق الأعمال يزداد مرة ثانية ويكون أكثر من المرة الأولى) وكذا فى الزيادة الثانية والثالثة لأن الأعمال

(١) المقدمة : ص ٣٢٥ .

الزائدة كلها تختص بالترف والغنى بخلاف الأعمال الأصلية التى تختص بالمعاش[1]. (لأن الأعمال الأصلية المختصة بالمعاش هى الضرورات الأساسية للحياة وهذه محدودة فى رأيه كما أنها فى ظل افتراض تقسيم العمل تحتاج إلى « الأقل من الأعمال » .

ويمكن لنا أى نرى فى العرض السابق لابن خلدون[2] تحليلا رائعاً لكيفية زيادة الدخل الكلى فى ظروف الرواج المستمر . فزيادة « قيم الأعمال » إنما تعبر عن زيادة الناتج الكلى وهى تؤدى إلى زيادة « المكاسب » أى الدخول وهى فى مجموعها تساوى الدخل الكلى للمجتمع فيؤدى هذا إلى زيادة الطلب الكلى . ويلاحظ ان زيادة الطلب الكلى تعتمد على زيادة طلب أفراد المجتمع من السلع الكمالية . وزيادة الطلب الكلى فى حد ذاتها تستدعى زيادة النشاط الانتاجى فيزداد الانفاق فى الأسواق وفى الصناعات . ويؤدى هذا إلى زيادة الدخل الكلى للمجتمع مرة أخرى وتكون الزيادة فى المرة الثانية أكبر من الزيادة الأولى وهكذا تتكرر هذه العملية ويتضاعف الدخل الكلى للمجتمع ... وهذا التحليل بلاشك يحتوى على بذور فكرتى المضاعف والمعجل ، وتضافر هما معاً فى أحداث الرواج . وعرض ابن خلدون لهاتين الفكرتين ليس بالنضج الذى نعرفه الآن ولكنه دقيق ومرتب ويحتوى على معظم الفروض الأساسية بدون شك ... وانه لمما يثير العجب حقاً ان يتوصل إلى هذه الأفكار خمسة قرون ونصف قبل أن تعرف لدى كينز أو شومبيتر .

وانه لما يؤكد براعة ابن خلدون التحليلية ووعية الكامل لصورة الاقتصاد الكلى انه يؤكد ضرورة تساوى الدخل القومى والانفاق القومى فى أى حالة من الحالات ، فهذه قاعدة عامة : « وأما حال الدخل والخرج فمتكافىء فى جميع الامصار ومتى عظم الدخل الخرج وبالعكس ، ومتى عظم الدخل

---

(١) المقدمة : العبارة بأكملها من ص ٣٢٥ .

(٢) وقد آثرت أن أنقل العبارة كما هى مع شرح موجز لبعض العبارات نقدمه بين الأقواس وذلك لكى يتضح المعنى .

والخرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر »[1].

ولان ابن خلدون قد تنبه إلى أهمية تقسيم العمل منذ البداية وشرح « الفائض » المتحقق من تقسيم العمل فانه يعود ليؤكد فى ثنايا تحليله لكيفية نمو الدخل الكلى ان ثمرة تقسيم العمل تصبح أكبر كلما كبر البلد وبالعكس . وهو يعبر عن هذا المعنى بقوله ان البلدان الكبيرة تزداد فيها « الفضلة » المتحققة فوق الضرورى من الأعمال ، أما البلدان الصغيرة فان أعمالهم لا تفى بضروراتهم ولذلك فهم محرومون من هذه « الفضلة »[3] فلا تنمو مكاسبهم . والعبارة الآتية تعبر أيضاً عن أهمية كبر حجم البلد والثمرة المتحققة من زيادة الأعمال (بافتراض تقسيم العمل) : « أعلم ان ما توفر عمرانه من الأقطار وتعددت الأمم فى جهاته وكثر ساكنه اتسعت أحوال أهله وكثرت أموالهم وامصارهم وعظمت دولهم وممالكهم والسبب فى ذلك كله ما ذكرناه من كثرة الأعمال وما يأتى ذكره من أنها سبب الثروة بما يفضل (بما يتبقى) عنها بعد الوفاء بالضروريات فى حاجات الساكن من الفضلة البالغة على مقدار العمران وكثرته فيعود على الناس كسباً . فتزيد الرفه لذلك فتتسع الأحوال ويجىء الترف والغنى وتكثر الجباية للدولة بنفق الأسواق فيكثر مالها[4].

وفى مجال مقارنة النمو الاقتصادى فى بلد ما مع بلد آخر اتخذ ابن خلدون مقياسه الأساسى درجة العمران فهو يقارن عداد السكان وحالة المساكن والصنائع والانفاق فى الأسواق ... الخ وهى مقاييس عديدة تكمل بعضها البعض . ولكنه أيضاً اكتشف امكانية عقد مقارنات بسيطة ومباشرة بين الدول وبعضها باستخدام معيار الدخل الفردى . ولكنه لم يقع فى خطأ مقارنة

(١) نظرية كينز فى مضاعف الاستثمار معروفة ونظرية المعجل جاءت تكملها فيما بعد على يد اتباع كينز . أما نظرية شومبيز فى المضاعف الأكبر Super Multiplier فيمكن مراجعتها فى د. عبد الرحمن يسرى أحمد « دراسات فى التنمية الاقتصادية » (معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٧٣/١٩٧٤ .

(٢) يطلق عليه الفضلة ويقول أحيانا ما يفضل عن الضرورى من الاعمال .

(٣) المقدمة . ص ٣٢٦ وهذه هى أصل فكرة ادم سميث فى العلاقة بين درجة تقسيم العمل وحجم السوق .

(٤) المقدمة : ص ٣٢٩ .

متوسط نصيب الفرد من الدخل فى بلد ما مع آخر بغض النظر عن هذا الفرد ، من هو ؟ وهو خطأ شاع فى أيامنا هذه ويبرره فقط عجزنا عن جمع البيانات الاحصائية الكافية أو عدم دقتها . فنجد ابن خلدون يقارن الدخل لنفس المهنة أو لنفس العمل فى بلدين فيضع أساساً دقيقاً للمقارنة ، يقول : « فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله فى الترف أبلغ من حال المصر الذى دونه على وتيرة واحدة فى الأصناف القاضى مع القاضى ، والتاجر مع التاجر ، والصانع مع الصانع ، والسوق مع السوق ، والأمير مع الأمير ، والشرطى مع الشرطى[1]... ويعدد أقطار العالم المتقدم (فى زمنه) فيبدأ بأقطار الشرق « مثل مصر والشام وعراق العجم والهند والصين وناحية الشمال كلها وأقطارها وراء البحر الرومى لما كثر العمران فيهم وعظمت دولتهم وتعددت مدنهم وحواضرهم وعظمت متاجرهم وأحوالهم فالذى نشاهده لهذا العهد من أحوال تجار الأمم النصرانية الواردين على المسلمين بالمغرب فى رفههم واتساع أحوالهم أكثر من أن يحيط الوصف وكذا تجار المشرق وما يبلغنا عن أحوالهم[2] وقد خص مصر بالذكر إذ يقول : « ويبلغنا لهذا العهد عن أحوال القاهرة ومصر من الترف والغنى فى عوائدهم ما يقضى منه العجب حتى أن كثيراً من الفقراء بالمغرب ينزعون إلى النقلة (الأنتقال) إلى مصر لذلك[3].

ثم يتكلم أيضاً عن أحوال أهل المشرق الأقصى فى الغنى فيذكر بالذات « عراق العجم والهند والصين ، فانه يبلغنا عنهم فى باب الغنى والرفه غرائب تسير الركبان بحديثها ، وربما تتلقى بالأنكار فى غالب الأمر ، ويحسب من

(١) المقدمة : ص ٣٢٥ ، ولقد مضى ابن خلدون فى هذه المقارنة حتى انه عقدها بطرافة بالغة بين الفقراء والسؤال يقول : « واعتبر ذلك حتى فى أحوال الفقراء والسؤال فان السائل بفاس أحسن حالا من المسائل بتلمسان أو وهران . ولقد شاهدت بفاس السؤال يسألون أيام الاضاحى (عيد الأضحى) أثمان ضحاياهم ، ورايتهم يسألون كثيراً من أحوال الترف واقتراح المآكل مثل سؤال اللحم والسمن وعلاج الطبخ والملابس والماعون ، كالغربال والآنية . ولو سأل سائل مثل هذا بتلمسان أو وهران لاستنكر وعنف وزجر » .

(٢) المقدمة : ص ٣٢٩ .

(٣) المقدمة : ص ٣٢٦ .

يسمعها من العامة ان ذلك لزيادة أموالهم ، أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بارضهم ، أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم وليس كذلك وإنما السبب الحقيقى فى ذلك « ما ذكرناه من كثرة العمران واختصاصها بأرض المشرق واقطاره . وكثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التى هى سببه[1].

ثم يقارن بالبلدان الأقل نمواً فيتكلم عن حال « أفريقية وبرقة لما خف ساكنها وتناقص عمرانها كيف تلاشت أحوال أهلها وانتهوا إلى الفقر والخصاص وضعف جبايتها فقلت أموال دولها[2] وذلك بعد أن كانت بلغت مبلغاً كبيراً فى « الرفه وكثرة الجبايات واتساع الأحوال فى نفقاتهم واعطياتهم[3] وقطر المغرب فى نفس الوضع تقريباً مثل أفريقية « وكانت أحواله فى دول الموحدين متسعة وجباياته موفورة . وقد أصبح بعد هذا فى درجة أقل لقصور العمران فيه وتناقصه »[4].

تحليل الأسعار :

لابن خلدون تحليل دقيق لمحددات السعر فى السوق خلال عملية النمو الاقتصادى ، يلجأ فيه إلى استخدام فكرتى العرض والطلب . وهو يعرف الأسواق بأنها أماكن « تشتمل على حاجات الناس »[5]، ثم يقول ان فى الحاجات البشرية - كما سبق البيان - ما هو ضرورى ومنها ما هو كمالى .

ويلاحظ ابن خلدون انه كلما اتسع البلد وزاد عدد سكانه وكثر عمرانه فان أسعار السلع الضرورية مثل « الأقوات من الحنطة وما فى معناها كالباقلا والبصل والثوم واشباهه[6] ترخص ، والعكس بالنسبة للسلع الكمالية مثل

(١) وفى هذه العبارة يرتفع ابن خلدون كثيراً فوق مستوى التفكير المركنتالى فى أوربا القرنين السادس عشر حينما اعتقدوا اعتقاداً جازماً ان القوة الاقتصادية تزداد كلما ازداد ما لديها من ذهب وفضة . أنظر : د عبد الرحمن يسرى حمد : مقدمة فى الاقتصاد الدولى ص ٢٦٢ - ٢٦٦ (الناشر : دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٤)

(٢) ، (٣) ، (٤) المقدمة . ص ٣٣٠ .

(٥) ، (٦) المقدمة : ص ٣٢٧ .

« الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمبانى »[1]. فان الغلاء يصيب أسعارها . ويلاحظ من الأمثلة التى يعقدها ابن خلدون ان السلع الضرورية جميعاً سلع زراعية غذائية بينما ان السلع الكمالية بعضها من انتاج النشاط الزراعى وبعضها من انتاج النشاط الصناعى .

أما السلع الضرورية فالناس جميعاً فى الظروف المذكورة – والتى تتمثل فى نمو العمران – الدخول تعمل لكى توفر حاجاتها منها ، بل وما يزيد عنها ونتيجة لهذا تتكون فضلة من السلع الضرورية تزيد عن الحاجة إليها فترخص أسعارها ، وفى هذا يقول : « إذ كل احد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهرة أو لسنته ... وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضله كبيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر ، فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك ، فترخص أسعارها فى الغالب ، الا ما يصيبها فى بعض السنين من الآفات السماوية[2].

وفى مجال تحليل أسعار السلع الكمالية نجد ابن خلدون يفرق بين مجموعتين أولاهما مجموعة من السلع المنتجة فى النشاط الزراعى مثل الفواكه والثانية من السلع الصناعية مثل الملابس والمبانى فيشرح كيف ان ارتفاع أسعار المجموعة الأولى راجع إلى سببين رئيسيين أولها ان المشتغلين بانتاجها أقل عدداً من المشتغلين بانتاج السلع الضرورية مثل الحنطة وما يماثلها ، ثانيهما انه كلما اتسع البلد وزاد العمران الترف ومن ثم تزداد الرغبة فى طلبها بما يفوق المجوود منها . وفى هذا المعنى يقول ابن خلدون : « وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها ... فلا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر جمعين ولا الكثير منهم[3]. ثم ان المصر إذا

(١) المقدمة : ص ٣٢٧ « ادم » جمع ادام (مثل كتب وكتاب أنظر المصباح المنير) والادام هو الطعام من أنواع معينة ، والكلمة استخدمت تقليدياً لأنواع معينة مثل اللحم والسمن وما قد يخلط بهما من خضروات أو دقيق . وبالنسبة لنا فان « الأدم » هى أنواع من الأطعمة أرقى من تلك التى ذكرها ابن خلدون فى الأقوات الضرورية العامة الناس مثل الحنطة والباقلا وما شابه .

(٢) المقدمة : ص ٣٢٧ .

(٣) بمعنى ان نسبة من أهل البلد ، وليست نسبة كبيرة ، هى التى تعمل فى انتاج هذه السلع الكمالية فى النشاط الزراعى وهذا على عكس السلع الضرورية .

كان مستبحراً موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعى على طلب تلك المرافق والاستكثار منها ، كل بحسب حاله ، فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً ، ويكثر المستامون لها وهى قليلة فى نفسها ، فتزدحم أهل الأغراض ، ويبذل أهل الرفه والترف أثمانها ، باسراف فى الغلاء ، لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم ، فيقع فيها الغلاء كما تراه[1].

أما بالنسبة للسلع والأعمال فى مجال النشاط الصناعى فيضع ثلاثة أسباب لارتفاع أسعارها فى أثناء النمو الاقتصادى ، يقول : « وأما الصنائع والأعمال أيضاً فى الامصار الموفورة العمران فسبب الغلاء أمور فيها ثلاثة : الأول لمكان الترف فى المصر بكثرة عمرانه ، والثانى اعتزاز أهل الأعمال بخدمتهم وامتهان أنفسهم لسهولة المعاش فى المدينة بكثرة أقواتها ، والثالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم وإلى استعمال الصناع فى مهنهم ، فيبذلون فى ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة فى الاستئثار بها فيعتز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم ، وتكثر نفقات أهل المصر فى ذلك »[2]. ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلى : زيادة الطلب التى تحدث من خلال زيادة الدخول اثناء النمو ، الندوة النسبية[3] لأهل الأعمال (العمال والصناع وأهل الحرف) تقوى موقفهم فى عمليات المساومة للحصول على خدماتهم ، زيادة الطلب على السلع الصناعية مصحوبة بزيادة

---

(١) المقدمة : ص ٣٢٧ – ويلاحظ تحليل الطلب والعرض فى العبارة حينما يقرر زيادة الطلب على هذه السلع الكمالية مع زيادة العمران ثم ان الزيادة فى الطلب تأتى خاصة من ناحية أصحاب الدخول العالية لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم . ولاحظ أيضاً عبارة « فيقصر الموجود منها عن الحاجات قصوراً بالغاً حيث فيها ابراز واضح لفكرة « فائض الطلب » وأثر هاقى ارتفاع السعر .

(٢) المقدمة : ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٣) معنى الندوة النسبية يدخل فى قوله « اعتزاز أهل الأعمال خدمتهم وامتهان أنفسهم لسهولة المعاش (أى نظراً لسهولة المعاش) فى المدينة بكثرة أقواتها ... وقد سبق لابن خلدون أن شرح كيف ان كثرة الأقوات (وهى المعروض من السلع الغذائية الضرورية) تؤدى إلى انخفاض أسعارها . فاعتزازاً أهل الأعمال بخدماتهم فى ظروف رخص أسعار الأقوات الضرورية فى المدينة يعنى فى حد ذاته ندرة هذه الخدمات بالنسبة للأقوات الضرورية . أو ندوة النسبية لأصحاب هذه الخدمات وهو نفس المعنى .

الدخول تجعل أصحاب الدخول المرتفعة يتزاحمون ويتنافسون فى الحصول على خدمات العمال والصناع وأهل الحرف فترتفع أسعار خدماتهم . والعاملين الثانى والثالث يتسببان فى ارتفاع نفقات الانتاج ومن ثم ترتفع أسعار السلع من قبل « أهل الأعمال » ، هذا بينما ان العامل الأول يؤدى إلى مزيد من ارتفاع فى الأسعار فى ظل الظروف المذكورة .

ولقد توقع ابن خلدون ان يسود السوق عكس هذهالاتجاهات السابقة وذلك فى البلدان الصغيرة القليلة السكان وتلك التى لا ينمو فيها العمران أو يضمحل فالسلع الضرورية فى مثل هذه البلدان غير متوفرة وذلك « لقلة العمل فيها »[١] أى لقلة النشاط الانتاجى فى مجالها (وذلك على عكس ما يحدث فى البلدان الكبيرة الموفورة العمران (بينما ان عموم الناس تطلبها ولذلك ترتفع أسعارها فى السوق . أما الكماليات « فلا تدعو إليها حاجة لقلة الساكن وضعف الأحوال (أى لقلة السكان وضعف أحوال النشاط الاقتصادى ومن ثم انخفاض الدخول فلا تنفق لديهم سوقه (أى يضعف الانفاق عليها فى الأسواق وترخص أسعارها[٢].

ويلاحظ اعتماد ابن خلدون بشكل واضح على فكرة تحديد السعر عن طريق تفاعل العرض والطلب . وعلى حد تعبيره فان العرض يتمثل فى « الموجود » من السلع . وأحياناً يعبر عن نقص العرض من السلعة بقوله أنها « قليلة » أو « عزيزة » . أما الطلب فانه يتمثل فى « الحاجات » ولو أنه استخدم هذه الكلمة بمعنى « السلع » فى بعض الحالات . وأحياناً عبر عن « الطلب » بهذا اللفظ نفسه كما نفعل نحن الآن . ولقد لاحظنا من تحليله ان غلاء الأسعار مترتب أما على قصور الموجود عن الحاجات أو العكس أى « زيادة الحاجات أو الطلب على الموجود » « كما أنه استخدم فكرة فائض العرض » فى تعليل انخفاض أسعار السلع الزراعية الضرورية ، وفكرة « فائض الطلب » فى تعليل ارتفاع أسعار السلع الكمالية وذلك فى ظروف نمو العمران وبالرغم من أنه لم يستخدم المصطلحات المذكورة بعينها ، الا أنه قد عبر عن كلمة « فائض » بكلمة « فضلة » وهى من الناحية اللغوية أدق فى التعبير عن المعنى المقصود .

(١)(٢) المقدمة : ص ٣٢٨ .

وما يثير الانتباه حقا بل والاعجاب هو مضمون التحليل الحركى Dynamic Analysis فى بحث ابن خلدون لتغيرات الأسعار . فهو يحلل ظاهرتى ارتفاع وانخفاض الأسعار لمجموعات سلعية رئيسية خلال عملية النمو . فأسعار الأعمال والسلع ترتفع فى مجال النشاط الصناعى ، أما فى مجال الزراعة فان أسعار الضرورات مثل الحبوب تتجه للانخفاض بينما ان أسعار الكماليات مثل الفواكه فانه ترتفع . وحتى إذا نتفق مع ابن خلدون فى الأسباب التى ذكرها لانخفاض أسعار بعض السلع وارتفاع أسعار البعض الآخر خلال عملية النمو فان تسجيله لهذه الظواهر التى تحدث أثناء عملية النمو ومحاولته التحليلة الجادة التى بذلها لمعرفة الأسباب تستحق التقدير . ولا يجارى محاولة ابن خلدون من حيث المكانة العلمية جميع المحاولات التى بذلك لفهم التغيرات فى الأسعار وأسبابها فى الفترة التى انقضت من عصره إلى عصر المدرسة الكلاسيكية[1]. ونجد ان ابن خلدون قد اعتمد بصفة عامة على قوى العرض والطلب فى تفسيره لتغيرات الأسعار كما أنه ربط بين عملية النمو وما يستتبعها من زيادة فى الدخول وزيادة فى الرفاهة من جهة وبين الطلب على الحاجات الكمالية من جهة أخرى ، كما أنه تبين مشكلة من أهم المشاكل التى تواجه المجتمعات فى مراحل نموها المتقدمة حينما تزداد حدة التنافس على الكفاءات البشرية المتاحة فى النشاط الصناعى وما يسببه هذا من ارتفاع فى نفقات الانتاج وارتفاع فى الأسعار . وتبين ابن خلدون أيضاً موقف المساومة القوية التى يتمتع بها العمال حينما يزداد الطلب

(١) حيث فى المدرسة الكلاسيكية قدم ريكارد وتحيلا منطقياً متماسكاً يشرح فيه كيف تتغير أسعار السلع فى مجموعات رئيسية خلال عملية النمو . فشرح كيف ترتفع أسعار السلع الغذائية الضرورية بسبب ندوة الأرض وزيادة الطلب على منتجاتها من قبل النشاط الصناعى الذى ينمو باستمرار . هذا بينما ان أسعار السلع الصناعية لا ترتفع بنفس الدرجة نظراً للمنافسة التى تقوم فى مجال النشاط الصناعى بين اعداد كبيرة من المشروعات وكذلك لوفرة عنصر العمل والتقدم المستمر فى الفنون الصناعية الذى يتسبب فى انخفاض النفقات . وتحليل ابن خلدون يختلف فى النتائج لاختلاف الظروف : فالناس جميعاً أو غالبيتهم يمارسون النشاط الزراعى للحصول على السلع الغذائية الضرورية وفى ظروف النمو تقوى الرغبة فى ضمان هذه السلع بكميات وافرة فيبقى منها على مستوى المجتمع فائض يتسبب فى خفض أسعارها ، هذا بينما ان النشاط الصناعى يخضع لظروف الصناع المحترفين وأهل الحرف والذين يتميزون بعرض قليل للمرونة فيزداد التزاحم على خدماتهم أثناء زيادة فيرفعون من أسعار لخدماتهم فترتفع أسعار السلع المصنوعة .

على منتجات الصناعة اثناء الرواج وان هذا الموقف فى حد ذاته كفيل بمساعدتهم فى الحصول على دخول أعلى . ومن ناحية أخرى قام ابن خلدون بمناقشة آثار ارتفاع النفقات فى مجال الزراعة على الأسعار وقدم تحليلا منطقياً متماسكاً ولم يغفل الاستشهاد بأمثلة واقعية . فقال : « وقد تدخل أيضاً فى قيمة الأقوات قيمة علاجها فى الفلح ويحافظ على ذلك فى أسعارها »[١] ومعنى هذا أنه يدخل فى قيمة الأقوات – وهى السلع الغذائية الضرورية المنتجة فى النشاط الزراعى – قيمة ما ينفق على الأرض الزراعية حتى تصلح للانتاج ، وأسعار هذه السلع تعكس مثل هذه النفقات . واعطى مثالا دقيقاً لما حدث فى الدولة الأندلسية ، انه لما طرد المسلمون من أرضها الخصبة لجأوا إلى شواطىء البحر فاضطروا إلى زراعة أراضى قليلة الخصوبة . ولم يكن ذلك ممكناً الا بأعمال اضافية وباستخدام المخصبات (الأسمدة) فارتفعت نفقاتهم فى الزراعة وانعكس هذا على أسعار السلع المنتجة . يقول : « كما وقع بالأندلس لهذا العهد . وذلك لما الجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات[٢]، وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب فاحتاجوا إلى علاج المزارع والفدن لاصلاح نباتها وفلحها ، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل[٣] وغيره لها مؤونة وصارت فى فلحهم نفقات لها خطر فاعتبروها فى سعرهم ... ويحسب الناس إذا سمعوا بغلاء الأسعار فى قطرهم أنها لقلة الأقوات والحبوب فى أرضهم ، وليس كذلك ، فهم أكثر أهل المعمور فلحاً فيما علمناه وأقومهم عليه ... وإنما السبب فى غلاء سعر الحبوب عندهم ما ذكرناه . ولما كانت بلاد البربر بالعكس من ذلك فى زكاء منا بتهم وطيب أرضهم ارتفعت عنهم المؤن جملة[٤] فى الفلح مع كثرته عموماً ، فصار ذلك سبباً لرخص الأقوات ببلدهم »[٥].

---

(١) المقدمة : ص ٣٢٨ .

(٢) النكدة النبات أى التى لا يخرج نباتها الا نكداً أى بمشقة وعسر ، وهو هنا يستخدم كلمات من آية قرانية « والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذى خبث لايخرج الا نكداً . (الاعراف :٥٨) .

(٣) الزبل : سماد طبيعى من مخلفات الطيور الداجنة كان يستخدم بصفة شائعة قديماً لاصلاح الأرض .

(٤) أى أنهم لم يحتاجوا فى زرعهم إلى مثل النفقات التى ذكرها من قبل بالنسبة لأولئك الذين اضطروا لزراعة الأراضى القليلة الجودة على ساحل البحر .

(٥) المقدمة : ص ٣٢٨ .

والأساس الذى اعتمد عليه ابن خلدون فى تحليله يكاد أن يكون هو نفس الأساس الذى اعتمد دافيد ريكاردو فى تحليله للريع التفاضلى ولقد وصل ابن خلدون قبل ريكاردوا بقرون عديدة لنفس النتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة ، والتى تختلف تبعاً لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة . فكلما قلت جودة الأرض الزراعية زدادت نفقات الزراعة فيؤدى هذا إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة ، والعكس صحيح بمعنى انه كلما ارتفعت جودة الأرض الزراعية كلما قلت نفقات اعداد الأرض أو اصلاحها للزراعة وينعكس هذا على أسعار المنتجات .

ولقد ناقش ابن خلدون أيضاً العلاقة الطردية بين الأسعار وبين الضرائب والرسوم ... الخ التى تفرضها الدولة . فقال : انه قد يدخل فى قيمة الأقوات قيمة ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان وأبواب المصر[1]، وللجباة فى منافع يفرضونها على البياعات لأنفسهم[2] ولذلك كانت الأسعار فى الامصار أعلى من الأسعار فى البادية ، إذ المكوس والمغارم والفرائض قليلة لديهم أو معدومة[3]. ولكن ابن خلدون لم يحاول أن يناقش هذه المسألة بالذات أكثر من هذا حتى يبين إلى أى مدى تدخل الضرائب وما شابه من المغارم التى تفرضها الدولة فى قيمة « الأقوات » ؟ هل تدخل بالكامل أم جزئياً ؟ ولكن يلاحظ انه ذكر هذه المسألة . أى دخول الضرائب فى الأسعار – فى حالة السلع الغذائية الضرورية (الأقوات) ولم يذكرها بالنسبة للسلع الكمالية فهل تنبه إلى أمر ما فى هذا الشأن ؟ ولكنه لم يستطع الافصاح عنه[4] لعدم قدرة على تحليله ؟

---

(١) اشارة إلى ما يفرض من ضرائب وخلافه عند مداخل المدن .

(٢) اشارة إلى أن الجباة المكلفين من قبل الدولة قد يفرضون إتاوات على المبيعات فى السوق يجبون ايراداتها لأنفسهم .

(٣) المقدمة : ص ٣٢٨ .

(٤) لأن دخول الضريبة فى السعر يتوقف على مرونة الطلب على السلعة وكذلك مرونة العرض وبفرض اننا ركزنا الاهتمام على « جانب الطلب » فأسعار السلع الضرورية – وهى تتميز بطلب ضئيل المرونة – تتأثر تأثرا كبيرا بالضرائب التى تفرض حتى تكاد تعكس معظمها أما السلع الكمالية فان الطلب عليها كبير المرونة نسبياً فتتأثر أسعارها بالضرائب المفروضة بشكل أقل والقاعدة هى أنه ينخفض عبء الضريبة على المستهلك كلما ارتفعت مرونة الطلب عليها .

كما ناقش أيضاً العلاقة بين الأسعار والأرباح . فبدأ بالنشاط التجارى عرف الربح بأنه الفرق بين اثمان شراء وبيع البضائع والسلع ، وهو ضرورى للمحترفين من التجار حيث يستمدون منه دخلهم وهو هدف نشاطهم . يقول ابن خلدون « فاذا استمديم الرخص فى سلعة أو عرض[1] من ماكول أو ملبوس أو متمول على الجملة ، ولم يحصل للتاجر حواله الأسواق فسد الربح والنماء بطول تلك المدة ، وكسدت سوق ذلك الصنف فقعد التجار عن السعى فيها ،وفسدت رؤوس أموالهم[2] ويقصد ابن خلدون أن استمرار انخفاض سعر السوق لأية سلعة من السلع يؤدى إلى عدم الحصول على ربح وهذا ما يرمى إليه بقوله « فسد الربح » فتكسد سوق تلك السلعة وينصرف التجار عنها . وهذا ما نقصده نحن حينما نتكلم فى عصرنا الحاضر عن « جهاز الثمن » ودوره فى تنظيم النشاط الاقتصادى . أما « فساد رؤوس الأموال » فأمر متحقق الحدوث فى حالة عدم تحقيق أرباح ويقينا فى حالة خسارة ، وهذا معنى ما ورد فى آخر التقرير السابق لابن خلدون . وتتأكد نفس هذه النتائج فى تحليل ابن خلدون للعلاقة بين الأسعار والأرباح فى النشاطين الزراعى والصناعى ، وننقل هنا بعض تقاريره لزيادة الايضاح ، يقول :

« واعتبر ذلك أولا بالزرع فانه إذا استديم رخصة يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح والزراعة لقلة الربح فيه وندارته أو فقده فيفقدون النماء فى أموالهم أو يجدونه على قلة ، ويعودون بالانفاق على رؤوس أموالهم وتفسد أحوالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة ، ويتبع ذلك فساد حال المحترفين أيضاً بالطحن والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث إلى صيرورته ماكولا »[3]

وكذا إذا استديم الرخص فى السكر أو العسل فسد جميع ما يتعلق به وقعد المحترفين عن التجارة فيه ، وكذا الملبوسات إذا استديم فيها الرخص فإذا

---

(١) العرض بالسكون هو المتاج والجمع عروض .

(٢) المقدمة ص ٣٥٨ .

(٣) المقدمة ص ٣٥٨

الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص »[1]

ويخلص من هذا التحليل ان استمرار انخفاض الأسعار وهو ما يطلق « الرخص المفرط » فى حالة أى نشط يضر بأحوال أصحاب هذا النشاط .

ثم يقرر ابن خلدون بعد هذا ان غلاء الأسعار فى أى نشاط مضر أيضاً بحالة القائمين به ولذلك فان « التوسط » بين الرخص والغلاء هو الملائم الاقتصادى . يقول : « فاذا الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص ، وكذا الغلاء المفرط أيضاً ، وإنما معاش الناس وكسبهم فى المتوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق ، »[2] ولكن ابن خلدون لم يحاول للأسف أن يشرح هذا التقرير الهام بالرغم من أنه يحتوى على فكرة استقرار الأسعار وأهميتها الكبرى لاستقرار النشاط الاقتصادى .

النشاط الاقتصادى للدولة :

١ - السكة أو سك النقود[3].

وتتلخص وظيفة سك النقود فى اشراف الدولة على النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما يداخلها من الغش والنقص . وكل ما يتعلق بذلك من الاعتبارات ، ثم فى وضع علامة السلطان على تلك النقود بشكل واضح « نقش فيه نقوش خاصة » وذلك تمييزاً لها وحفظاً لقيمتها . فإذا تم ذلك فان النقود التى تسكها الدولة تصبح محل ثقة بين المتعاملين فيتخذونها « أماماً وعياراً »[4] يقدرون به ما معهم من نقود (ولعله يقصد النقود التى لم تتعرض لعملية السكة أو تلك التى سبق اصدارها منذ فترة ويشك فى قيمتها ، فما نقص عنها عرف زيفه .

---

(١) ، (٢) المقدمة : ص ٣٥٨ .

(٣) المقدمة : وظيفة « السكة » ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٤) المقدمة : ص ٢٠٢ .

٢ - ادارة ديوان الأعمال والجبايات[١]

« ومن الوظائف الضرورية للملك وتتلخص فى القيام بأعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة فى « الدخل والخرج » (ايرادات الدولة وانفاقها العام) واحصاء العساكر بأسمائهم وتقدير أرزاقهم وصرف اعطياتهم فى اباناتها (أى فى مواعيدها) . وتنظيم هذه الأعمال وادارتها يتم وفقاً لقوانين اعدها خبراء الدولة . كما أن هذه الأعمال جميعاً تدون فى كتاب شاهد بتفاصيل ذلك فى الدخل والخرج ، مبنى على جزء كبير من الحساب لا يقوم به الا المهرة من أهل تلك الأعمال ، ويسمى ذلك الكتاب بالديوان وكذلك (أى كذلك يسمى) مكان جلوس العمال المباشرين لها[٢].

واسهب ابن خلدون فى بيان تاريخ ديوان الأعمال والجبايات فى بعض الدول الكبيرة ، وكيف ان الدولة الاسلامية عرفته بعد أن زادت ايراداتها وظهرت الحاجة إلى تنظيم عملية الانفاق وتدوين كل هذا[٣].

تحليل أسباب قلة أو كثرة الجباية :

يعرف ابن خلدون الجباية بأنها الأموال التى تجمعها الدولة بصفة اجبارية من رعاياها من واقع ما تفرضه عليهم من « مغارم » ، وهذه « المغارم » هى التى نعرفها فى عصرنا الحاضر فى الأشكال المختلفة للضرائب والرسوم والاتاوات . ويتكلم ابن خلدون عن المغارم الشرعية مثل « الزكاة والخراج والجزية » وغير الشرعية ولها أشكال تعينها الدولة . وفى فصل مستقل بعنوان « فى الجباية وسبب قلتها وكثرتها[٤] يقرر ابن خلدون « ان الجباية أول الدولة

(١) المقدمة : ص ٢١٦ .

(٢) المقدمة : ص ٢١٦ .

(٣) يقول « أول من وضع الديوان فى الدولة الاسلامية عمر رضى الله عنه (يقصد عمر ابن الخطاب) بسبب مال أتى به أبو هريرة رضى الله عنه من البحرين ، فاستكثروه وتعبوا فى قسمه ، فسموا إلى احصاء الأموال وضبط العطاء والحقوق فاشار خالد ابن الوليد بالديوان وقال رأيت ملوك الشام يدونون ، فقبل منه عمر » المقدمة : ص ٢١٧ .

(٤) المقدمة : ص ٢٤٨ .

تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة ، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة ! « والوزائع جمع والمفرد « وزيعة » وهى قريبة المعنى جداً من « الضرائب » والمفرد « ضريبة » فالمقصود بها ان المغارم توزيع على الناس فيصيب كل واحد منهم عبئاً يخصه وهذه هى « الوزيعة » . ويعنى ابن خلدون فى تقريره السابق ان ما يتحمله الناس من وزائع – أى من ضرائب – يكون قليلا فى بداية عهد الدولة ومع ذلك فان الايرادات الاجمالية من هذه الضرائب تكون كثيرة . أما فى آخر عهد الدولة فيتحقق العكس ... يزداد ما يتحمله الناس من أنواع الضرائب ومع ذلك – تقل الايرادات الاجمالية لها – ويقوم بشرح هذا التقرير على أساس ما قدمه من تحليل لاطوار الدولة وما يصاحبها من تطورات فى « العمران » وقد عرضنا جانباً من هذا التحليل حينما تعرضنا لموضوع مراحل النمو الاقتصادى . أما عن السبب وراء قلة ما تفرضه الدولة من « مغارم » على الناس فى بداية عهدها فهو قوتها واستعدادها للتسامح معهم بل والاحسان اليهم . ولقد شرح من قبل ان « العصبية » ضرورية لقيام الدولة ، و « العصبية » مرتبطة « بالبدوة » ، « والبداوة » تقتضى المسامحة والمكارمة والتجافى عن أموال الناس ، والغفلة عن تحصيل ذلك الا فى النادر ، فيقل لذلك مقدار الوظيفة الواحدة والوزيعة التى تجمع الأموال من مجموعها . وإذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه ، فيكثر الاعتمار . ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم ، وإذا كثر الاعتمار كثرت اعداد تلك الوظائف والوزائع ، فكثرت الجباية التى هى جملتها »[1]. ولقد شرح أيضاً ان ائتلاف العصبية مع الدين قد يكون سبباً فى تكوين دولة قوية ... وان كان الأمر كذلك فان « الدولة ان كانت على سنن الدين فليست تقتضى الا المغارم الشرعية من الصدقت (الزكاة) والخراج والجزية ، وهى قليلة الوزائع لأن مقدار الزكاة من المال قليل كما علمت ، وكذا زكاة الحبوب والماشية ، وكذا الجزية والخراج وجميع المغارم الشرعية وهى حدود لا تتعدى »[2]

(١) المقدمة : ص ٢٤٩ .

(٢) المقدمة : ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

ويمكن تلخيص الرأى السابق فى ان قوة الدولة واستقرارها فى بداية عهدها ينعكس فى معاملة ضريبية معتدلة أو عادلة فتقل أنواع الضرائب ومعدلاتها وكذلك الرسوم المفروضة على الرعايا . فإذا تحقق هذا الأمر فان الناس تنشط للعمل وتزداد رغبة فيه فتزداد أعمالهم ومكاسبهم وتزداد الأموال الخاضعة للضرائب فتزداد ايرادات الدولة من الضرائب بالرغم من قلة أنواعها أو انخفاض معدلاتها .

أما فى نهاية عهد الدولة فيحدث العكس حيث تزداد أنواع الضرائب وترتفع معدلاتها وتزداد الرسوم وتتعدد وتفرض الاتاوات بأشكال مختلفة ويؤدى هذا فى مجموعة إلى زيادة الاعباء الضريبية على رعايا فتهبط هممهم ويقل نشاطهم وتنخفض دخولهم وبالتالى تنخفض المادة الخاضعة للضرائب وتنخفض حصيلة الدولة من هذا المصدر[1]. وقد سبق شرح هذا المعنى عند التعرض لدراسة الارتباط بين مراحل النمو الاقتصادى ومراحل نمو الدولة) .

٣ - قيام الدولة ببعض النشاط فى مجال الانتاج والتجارة :

ناقش ابن خلدون مسألة قيام الدولة ببعض النشاط فى مجال الانتاج والتجارة وله فيها تحليل دقيق، يبين فيه أسباب هذا السلوك ونتائجه . أما من جهة السبب فان الدولة كما يقول لا تقدم على مشاركة الناس فى النشاط أو التجارة الا لملقة ايراداتها من الجباية أو القصور هذه الايرادات بالنسبة لنفقاتها المتزايدة . وتبعاً لتحليله السابق فان نقص الايرادات الضريبية أو قصورها لا يحدث الا فى أواخر عهد الدولة أى حينما يتعرض النشاط الاقتصادى للخلل . ومن ناحية أخرى يلعب حافز الربح المتوقع دوراً هاماً فى قيام الدولة بممارسة النشاط الاقتصادى الذى يمكن أن يقوم به الناس أنفسهم . ونقتطف فيما يلى بعض العبارات من فصل كتبه بعنوان ، « ان التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية »[2] نستشهد بها فى بيان الأسباب التى سبق ذكرها فيقول :

(١) أنظر أيضاً مزيداً من التفصيلات حول هذه النقطة فى المقدمة ص ٢٤٩ .

(٢) المقدمة : ص ٢٥٠ .

« اعلم ان الدولة إذا أضافت جبايتها مما قد مناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على وفاء بحاجاتها ونفقاتها واحتاجت إلى مزيد المال والجباية فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم ... ، وتارة بالزيادة فى القاب المكوس ان كان قد استحدث من قبل ، وتارة بمقاسمة العمال والجباة وامتكاك عظامهم[1]، لما يرون أنهم قد حصلوا على شىء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان . وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية[2] لما يرون التجارة والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم وان الارباح تكون على نسبة رؤوس الأموال ، فيأخذون فى اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله فى شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق ، ويقول انه يترتب على ذلك « غلط عظيم وادخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة » وفيما يلى نعرض النتائج المترتبة كما يشرحها ابن خلدون فى شكل انتقادات :

أولا : « مضايقة الفلاحين والتجار فى شراء الحيوان والبضائع وعدم تيسير أسباب ذلك ، فان الرعايا متكافئون ، فى اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهى إلى غاية موجودهم أو تقريب ، وإذا رافقهم ، السلطان فى ذلك ، وما له أعظم كثيراً منهم ، فلا يكاد واحد منهم يحصل على غرضه فى شىء من حاجاته » وهذا يعنى ان تقارب أو تساوى الرعايا القائمين بالنشاط الاقتصادى من ناحية المقدرة المالية أو الاقتصادية يضمن وجود المنافسة بينهم ، وان هذه المنافسة تؤدى دورها فى الغالب فى تسير الشئون الاقتصادية إلى الهدف المرغوب أو ما يقرب منه . ولكن دخول الدولة طرفاً فى النشاط الاقتصادى يفسد الأوضاع المذكورة حيث ان قوتها الاقتصادية أكبر بكثير من قوة الرعايا العاملين فى النشاط الاقتصادى فلا يستطيع هؤلاء ان يحققوا أغراضهم . وفى هذا التحليل أشارة إلى أهمية وجود درجة عالية من المنافسة فى الأسواق حيث أنها تقوم كما يقول بين أفراد « متكافئين ، فى اليسار

(١) احتكاك عظامهم أى امتصاص عظامهم ويقصد بهذا محاسبة العمال والجباة فى ديوان الأعمال والجبايات محاسبة شديدة بالنسبة لما زاد فى ثروتهم بهدف أخذها منهم أو مقاسمتهم فيها .

(٢) أى باسم « الجباية » ولكن واقع النشاط الذى تقوم به الدولة هنا هو التجارة والفلاحة .

متقاربون » . ولعل هذا المعنى الذى أمامنا يجعل ابن خلدون قريباً جداً من فكرة المنافسة الكاملة Perfect Competition حيث ان جل شروطها التى تقدمت بها المدرسة الكلاسيكية إنما تتجمع معاً لتضمن معنى التكافؤ بين جميع المشروعات العاملة فى السوق من حيث القوة الاقتصادية . وعلى ذلك يمكن ان يتبلور أول اعتراض لابن خلدون على تدخل الدولة فى النشاط الانتاجى والتجارى بأنه يؤدى إلى افساد قوى المنافسة الكاملة فى السوق .

ثانياً : ثم ان السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك (الحيوان والبضائع الخ) إذا تعرض له غضاً أو بأيسر ثمن[١]، إذ لا يجد من ينافسه فى شرائه فيبخس ثمنه على بائعه » .

وهذا هو مجمل الانتقاد الثانى الذى يوجهه ابن خلدون إلى تدخل الدولة فى النشاط التجارى ، فهى بقوتها الاقتصادية والسياسية تستطيع أن تقف موقف المحتكر فى ناحية الشراء (Monopsony) وتفرض ثمناً أقل من الثمن السائد فى السوق ، أو قد تبخس الثمن إلى أدنى الحدود .

ثالثاً :« ثم إذا حصل فوائد الفلاحة ومغلها[٢] كله من زرع أو حرير أو عسل أو سكر أو غير ذلك من أنواع الغلات ، وحصلت بضائع التجارة من سائر الأنواع فلا ينتظرون به حوالة الأسواق ولانفاق البياعات[٣] لما يدعوهم إليه تكاليف الدولة ، فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ، ولا يرضون فى اثمانها الا القيم[٤] وازيد فيستوعبون ناض[٥]

---

(١) يقال غض من فلان غضاً وغضاضة إذا تنقصه والغضغضة النقصان وغضت السقاء نقصته أنظر المصباح المنير – والمعنى الذى يقصده ابن خلدون منصب على أن السلطان قد ينتزع البضائع أو الحيوان من أصحابها « ينقصهم » من أثمانها أو يشتريها « بأيسر » أى بأدنى ثمن .

(٢) « مغلها » بضم الميم وكسر الغين وضم اللام مع التشديد . والمقصود بها فى الجملة ما تدره الفلاحه من غلات .

(٣) حوالة الأسواق : تقدم المعنى فى مكان آخر ويقصد بها ما يأتى به تحول الأسواق من حال إلى آخر من ثمن منخفض للسلعة إلى ثمن مرتفع . أما نفاق البياعات فيقصد بها الانفاق على المبيعات (من جانب المشترين فى السوق) .

(٤) القيم : جمع قيمة .

(٥) أهل الحجاز كانوا « يسمون الدراهم والدنانير نضاً وناضاً قال أبو عبيد إنما يسمونه ناضاً إذا تحول عيناً بعد أن كان متاعاً « أنظر المصباح المنير – والمقصود هنا حينا يقول ابن خلدون »

أموالهم وتبقى تلك البضائع بايديهم عروضاً جامدة[1] ويمكثون عطلا من التجارة التى فيها كسبهم ومعاشهم . وربما تدعوهم الضرورة إلى شىء من المال[2] فيبيعون تلك السلع على كساد من الأسواق بابخس ثمن . وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله » ومجمل الانتقاد الثالث هو ان الدولة بعد أن تحصل على غلات من نشاطها الانتاجى لا تتصرف مثل الأفراد فلا تنتظر الفرص الملائمة للبيع فى الأسواق حينما ترتفع الأسعار بما يضمن تحقيق الأرباح وتنتظر حتى يزداد الانفاق من جانب المشترين على ما لديها من أنواع السلع المختلفة وإنما تتعجل فى بيع ما لديها . ويدفعها إلى التعجل فى بيع منتجــات حاجتها إلى الانفاق فى نواحى الترف العديدة بالاضافة إلى الالتزامات القائمة عليها تجاه جندها ومستخدميها (وقد سبق الكلام فى هذا ، وانه هو السبب فى دخول الدولة فى دائرة النشاط الانتاجى والتجارى) . وهنا نأتى إلى الأمر الجوهرى وهو أن الدولة حينما تبيع تفرض نفسها فرضاً على التجار فى الأسواق وذلك يشتروا ما لديها من سلع بما حددته من أثمان ويلاحظ ان الدولة تقف هنا موقف المحتكر فى بيعها للتجار مستندة فى ذلك إلى سلطتها وليس إلى قوتها الاقتصادية . ويقول ابن خلدون ان الدولة حينما تبيع تحدد ثمناً لمنتجاتها يغطى « القيم أو أزيد » (والقيم جمع قيمة) . ولقد استخدم لفظ « قيمة » عدة مرات ليعنى بها نفقة الانتاج أو السعر الذى يغطى نفقات الانتاج ، ولكن نظراً لعدم وضوح هذا الأمر عند ابن خلدون لابد أن نتمعن فيما وراء عبارته الأخيرة بشأن الثمن . فالمفهوم من سياق الكلام ان الدولة سوف تحدد ثمناً يرضيها بغض النظر عن حالة السوق وهذا الثمن لابد أن يغطى

=يستوعبون « نا ض أموالهم » أى ياخذون الدراهم و ... من أموالهم ... وكما يشرح فيما بعد فان أموالهم قد تكون عبارة عن بضائع أو عروض حامدة ولذلك يفهم ان الدولة بتصرفها المذكور تأخذ منهم القدر السائل من رؤوس أموالهم

(١) عروضاً جامدة أى متاعاً أو سلعاً باقية لديهم . والمقصود هنا بالتعبير الحديث « مخزون سلعى » جامد بمعنى أن تصريفه مع تحقيق أرباح فى الأجل القصير ليس أمراً متوقعا ومن ثم فانه يمثل رأس مال عاطل أو مجمد .

(٢) لاشك انه يقصد « المال السائل » أو النقود ولا يقصد به معنى البضائع أو السلع . وهكذا استخدم ابن خلدون كلمة مال بالمعنى النقدى وبالمعنى السلعى دون أن يفرق بينهما بوضوح ولكن من الممكن فهم المعنى من سياق الكلام .

نفقة الانتاج ويتضمن أيضاً تحقيق قدر من الربح . فتحقيق الأرباح – كما شرح من قبل – هو الهدف الاصلى الذى من أجله اقتحمت الدولة مجال التجارة والانتاج ولذلك لا يعقل أن يغفل أو يهمل . والغالب ان هذا هو منطق ابن خلدون حينما يذكر ان الدولة تحدد ثمناً يغطى قيمة السلعة أو أزيد منها . وبفرض مثل هذا الثمن على التجار فان الدولة تفسد نشاطهم الاقتصادى . فالدولة تتمكن من أخذ القدر السائل من رؤوس أموال التجار وهذا ما يقصده غالباً بقوله « فيستوعبون فى ذلك ناض أموالهم » ، وتبقى السلع التى باعتها الدولة مخزوناً سلعياً عاطلا لدى التجار فيتعطل نشاطهم الذى يكتسبون منه دخولهم . وليس غريباً فى مثل هذه الظروف ان يحتاج أهل التجارة إلى بعض المال السائل (النقود من دراهم ودنانير) فيلجأون إلى بيع ما لديهم من سلع بغض النظر عن حالة السوق ، فيبيعون بثمن أقل من الثمن الذى دفعوه للدولة عند الشراء منها – وربما أقل بكثير – فتتحقق لهم الخسارة وإذا تكرر هذا فانهم يفقدون رؤوس أموالهم تدريجياً .

رابعـــاً :ونتيجة لكل ما سبق « يدخل على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن البسعى فى ذلك (أى فى النشاط الانتاجى والتجارى الذى دخلت فيه الدولة طرفاً) جملة ويؤدى إلى فساد الجباية ، فان معظم الجباية إنما هى من الفلاحين والتجار لاسيما بعد وضع المكوس ونمو الجباية بها ، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ، وذهبت الجباية جملة أو دخلها النقص المتفاحش . وإذا قايس سلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية أقل من القليل[1]

وهكذا يبين ابن خلدون النتيجة النهائية لدخول الدولة طرفاً فى النشاط الانتاجى والتجارى . وعبارته غنية عن الشرح وهى تتفق فى جوهرها ومجملها مع تحليله الخاص بالنمو الاقتصادى والذى تصور فيه ان الخلل الأساسى فى

---

(١) المقدمة : ص ٢٥١ .

النشاط الاقتصادى إنما ينبعث من المعاملة السيئة من جانب الدولة لرعاياها فى النواحى المالية والضريبية .

والأمر الهام هو أن تدهور النشاط الاقتصادى بسبب تصرفات الدولة يؤدى إلى نقص الجباية فهلا قارنت الدولة بين ذلك النقص فى ايراداتها الطبيعية وبين ما يتحقق لها من أرباح قليلة نتيجة ممارستها للنشاط الانتاجى والتجارى ؟ اليس من الأفضل للدولة أن لا تدخل فى مجالات النشاط الانتاجى والتجارى وتتركها للأفراد تماماً فانهم بهذا ينشطون للعمل وترتفع هممهم وتزداد الجباية ؟ هذه هى نصيحة ابن خلدون فى مجال رسم السياسة الاقتصادية للدولة . ويتفق ابن خلدون مع الفيزيوقراط والمدرسة الكلاسيكية فى هذه النتيجة النهائية بشأن عدم تدخل الدولة فى مجال النشاط الانتاجى وترك الأفراد يمارسون أعمالهم ونشاطهم بحريه ، ولكنه يختلف عنهم فى كثير من التفاصيل بشأن الأسباب . فلقد عاصر ابن خلدون تجربة فعلية لتدخل الدولة فى مجال النشاط الانتاجى والتجارى وسجل آثار هذه التجربة وحاول أن يحلل نتائجها ويتنبأ بأثرها النهائى[1].

« ملحـق »

« بيان بالموضوعات الاقتصادية التى وردت فى المقدمة »

فيما يلى نقدم بياناً مفصلا بالموضوعات الاقتصادية التى تطرق إليها عبد الرحمن ابن خلدون فى « المقدمة »[2]. والبيان المذكور ليس بأى حال تكرار لبعض اجزاء من فهرس المقدمة ، وفيه محاولة لتجميع المادة العلمية الاقتصادية التى وردت فى « المقدمة » فى اجزاء متفرقة منها وتحت عناوين مختلفة وللربط بينها وذلك من

(١) اعتمدت فى هذا البيان وفى خلال المقال على النسخة الأصلية المحققة من « المقدمة » والتى نشرتها دار الشعب بالقاهرة فى سلسلة « كتاب الشعب » بعنوان : « مقدمة ابن خلدون » . وبينما أن ترتيب الأبواب والفصول لا يختلف فى جميع النسخ المتاحة من « المقدمة » الا أن ترتيب الصفحات يختلف كما لايخفى ، ولهذا فان ارقام الصفحات المذكورة فى هذا البيان وفى الصفحات السابقة للمقال تخص طبعة دار الشعب للمقدمة (لأى سنة) .

(٢) أنظر أيضاً ما كتبه عن نفس الموضوع فى المقدمة : ص ٢٥٢ .

وجهة نظر اقتصادية معاصرة . ثم ان هذا البيان - وفيه ذكر للموضوعات المختلفة وفقاً لاماكن عرضها فى « المقدمة » - ضرورى لكل من يريد أن يقوم بقراءة اقتصادية لأعمال ابن خلدون كما وردت فى مصدرها الأصلى وضرورى أيضاً لكل من يهتم بمراجعة المادة العلمية التى وردت فى المقال .

وسوف يلاحظ ان هناك التزام إلى حد كبير بأسلوب ابن خلدون وبالمصطلحات التى استعان بها للتعبير عن فكرة ، ولكننا مع ذلك قد رودنا البيان بتعليقات موجزة لكى يزداد وضوحاً . وبالاضافة إلى ذلك فان القارىء سوف يجد فى الثنايا أو فى الهوامش شرحاً لبعض معانى الكلمات التى استخدمها ابن خلدون والتى لم يعد استخدامها شائعاً فى عصرنا الحديث الا أنه لا يغيب عنا ان بعض معانى الكلمات أو المصطلحات الخلدونية لن يتضح حقيقة الا من خلال الدراسة والمناقشة فى خلال المقال لأن المعنى الاقتصادى للكلمة قد يكون - كما هو معروف لدراسى الاقتصادى - أكثر اتساعاً من المعنى اللغوى الشائع لها .

تكلم ابن خلدون فى الباب الأول من الكتاب الأول تحت عنوان « العمران البشرى على الجملة » عن طبيعة الاحتياجات البشرية من غذاء وكساء ومسكن الخ ووجود مشكلة فى تحصيل هذه الاحتياجات وسبب هذه المشكلة (ص ٣٨) وكان ذلك ضمن تصوره العام لضرورة الاجتماع الانسانى . وبهذا بدأ بصورة منطقية سليمة بتحديد طبيعة المشكلة الاقتصادية وسببها ثم استطرد إلى كيفية مواجهة هذه المشكلة فقام بتمييز عناصر الانتاج الرئيسية كما شرح مبدأ تقسيم العمل وأهميته القصوى (ص ٣٩ ، ٤٠)

وبعد هذا قدم ابن خلدون أول تفسير لأسباب اختلاف درجة العمران البشرى فى بعض انحاء الأرض عن البعض الآخر (ص ٤٥ وما بعدها) تحت عنوان (فى الربع الشمالى من الأرض أكثر عمراناً من الربع الجنوبى وذكر السبب فى ذلك » وهذه الدراسة الخلدونية من زاويتها الاقتصادية تحمل أسس أول نظرية علمية متكاملة لتفسير أسباب اختلاف ثروات الأمم أو اختلاف درجة النشاط الاقتصادى بينهم . ويعتمد ابن خلدون فى نظريته على البيئة الجغرافية وتأثيرها على الانسان ودرجة نشاطه ، وتكون احتياجاته ، وكيفية معالجته لمشاكله (من بينها المشكلة الاقتصادية) ، وأثرها النهائى فى درجة رقية أو تقدمه . الا أن هذه النظرية لم تكن الوحيدة التى استخدمها ابن خلدون فى

تفسير أسباب تقدم البلدان أو تأخرها ولايقل ، بل قد يزيد عنها من حيث الأهمية العلمية ، نظرية أخرى ارتبطت عند ابن خلدون بدراسته لأسباب نشأة الدولة وتطورها تدريجياً إلى أن تصل إلى درجة عالية من العمران والحضارة ثم اضمحلالها بعد ذلك تدريجياً لأسباب ذاتية كامنة . والجانب الاقتصادى الذى يمكن استخلاصه من هذه الدراسة يؤلف فى مجموعة أسس نظرية اقتصادية علمية متكاملة عن مراحل التقدم الاقتصادية كيفية حدوثه واسراعه ثم اختلال عجلته وحدوث التدهور ثم الانهيار . ومعظم أسس هذه النظرية الثانية يمكن تجميعه من الباب الرابع « فى البلدان والامصار وسائر العمران » (ص ٣٠٩ إلى ٣٤٢) الا أن التمهيد لهذه النظرية وبعض تفاصيلها الهامة يرد فى ثنايا الباب الثالث « فى الدول العامة والملك والخلافة والمراتب السلطانية وما يعرض فى ذلك كله من أحوال » (ص ١٣٩ إلى ٣٠٨) وذلك فى عدد من الفصول المتفرقة يأتى ذكر ما يهمنا منها فى صلب المقال . ثم يكتب ابن خلدون عن ازدهار الدولة اقتصادياً ثم اضمحلالها فى فصلين متميزين احدهما تحت عنوان « فى اتساع نطاق الدولة أولا إلى نهايته ثم تضايقه طوراً بعد طور إلى فناء الدولة واضمحلالها » (ص ٢٦٥ وما بعدها) والثانى بعنوان : « فى وفور العمران آخر الدولة وما يقع فيها من كثرة الموتان[1] والمجاعات » (ص ٢٧١ وما بعدها) .

أما فى الباب الرابع الذى يحوى معظم أسس نظرية ابن خلدون الثانية فى مراحل النمو الاقتصادى فنجد تحليلا اقتصادياً متماسكاً لعملية النمو الاقتصادى وكيف أنها تحمل فى طياتها القدرة الذاتية على السير بطريقة مضاعفة متى انطلقت . ويرد هذا فصل « فى ان تفاضل الامصار والمدن فى كثرة الرفه لأهلها ونفاق[2] الأسواق إنما هو فى تفاضل عمرانها فى الكثرة والقلة » (ص ٣٢٥ وما بعدها) ثم يكتب عن مبادىء التدهور الاقتصادى وأسبابه فى فصل « فى مبادىء الخراب فى الامصار » (ص ٣٢٤) وعن أن وصول التقدم الاقتصادى إلى قمته مؤذن بانتهائه وذلك فى فصل بعنوان « فى ان الحضارة

---

(١) الموتان : الموت .

(٢) (نفقت) الدراهم نفقاً نفدت ويتعدى بهمزة فيقال انفقتها والنفقة اسم منه وجمعها نفاق مثل رقبة ورقاب - أنظر المصباح المنير وبحث فان تعبير « نفاق الأسواق » يقصد به عملية « الانفاق فى الأسواق » .

غاية العمران ونهاية لعمره وأنها مؤذنة بفساده » ص (٣٣٤ وما بعدها) .

ولقد تطرق ابن خلدون إلى موضوع « الأسعار » فقام بتحليل اتجاهات الأسعار فى ظروف تطور النشاط الاقتصادى وربط ما بين ارتفاع وانخفاض الأسعار والانفاق فى الأسواق والذى رأى انه يتوقف على حالة النمو الاقتصادى أو العمران فى الدولة ، وذلك فى فصل بعنوان : « فى أسعار المدن » (ص ٣٢٧) . وفى فصل آخر بعنوان « أن رخص الأسعار مضر بالمحترفين بالرخيص » (ص ٣٥٨) ناقش ابن خلدون أثر انخفاض الأسعار على حجم النشاط التجارى وربط ما بين كساد الأسعار وكساد الأعمال . أما عن محددات السعر فقد ربط ابن خلدون مباشرة بين السعر وقيمة العمل (ص ٣٤٤) ونفقة الانتاج (ص ٣٢٨) كما أنه أخذ « الضريبة » أيضاً فى الحسبان (ص ٣٢٨) .

ولقد كتب ابن خلدون فصلا فى « الاحتكار » (ص ٣٥٧) ولكنه لم يقصد الاحتكار بالمعنى الشائع فى الفكر الاقتصادى . واتسمت كتابته فى هذا الموضوع بصبغة اخلاقية بحتة . وبالأضافة إلى ما سبق كتب ابن خلدون عن الوظائف الاقتصادية للحكومة فى الباب الثالث . فتكلم « سك النقود » (ص ٢٠١) وعن « ديوان المحاسبات والجبايات » (ص ٢١٦ ، ٢١٧) وتطرق إلى بعض مسائل تعد على جانب كبير من الأهمية فى دراسات المالية العامة . فقام بتحليل سبب قلة أو كثرة الضرائب والرسوم واقام ارتباطاً ما بين الحصيلة الضريبية وحجم النشاط الاقتصادى الذى يتطور مع تطور الدولة فى مراحلها المختلفة فى فصل بعنوان « الجباية وسبب قلتها وكثرتها (ص ٢٤٨ — ٢٥٠) ، وعن الأثر الاقتصادى للظلم الضريبى (ص ٢٤٩ ، ٢٦٤ — ٢٦٥) والسخرة فى الأعمال (ص ٢٥٧ — ٢٥٨) ، كما قام أيضاً بتحليل الأثر الاقتصادى لدخول الدولة طرفاً فى النشاط الاقتصادى للمجتمع (ص ٢٥١ — ٢٥٢) .

أما الباب الخامس فقد خصصه ابن خلدون لتسجيل آرائه فى عدد من الموضوعات الاقتصادية الخاصة بالدخل ، كيفية اكتسابه وانفاقه وأنواع

النشاط الاقتصادى التى يتولد منه الدخل بالاضافة إلى توزيعه بين هذه الأنشطة . وكل هذه الموضوعات القدمة جاءت تحت عنوان (المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع وما يعرض فى ذلك كله » . والفصل الأول فى الباب الخامس فى حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وان الكسب هو قيمة الأعمال البشرية ، (ص ٣٤٣) يقدم لنا ابن حلدون فيه أفكاره الأساسية عن الدخل وهو ما اسماه « الكسب » ويتكلم عن الحاجة إليه وعن أن عملية الحصول عليه « اجتماعية » بطبعها تتطلب تعاون البشر ، وان لها طابع خاص وهو ما نطلق عليه فى المصطلح الحديث طابع النشاط الانتاجى . (الفصل الأول الباب الخامس ص ٣٤٣ – ٣٤٥) . وقام ابن خلدون بتمييز ذلك « الجزء » من الدخل الذى ينفقه صاحبه فعلا تحقيقاً لمنفعته وأطلق عليه « الرزق » ، ولكنه لم يحاول بعد ذلك ان يحدد مفهوم الادخار وهو الجزء المتبقى من الدخل بدون انفاق . وفى الفصل الثانى « فى وجوه المعاش وأصنافه ومذاهبه (ص ٣٤٥ – ٣٤٦) ، والفصل الثالث « ان الخدمة ليست من المعاش الطبيعى (ص ٣٤٦ – ٣٤٧) ، والفصل الرابع « ان ابتغاء الأموال من الدفائن والكنوز ليس بمعاش طبيعى (ص ٣٤٧) » فى هذه الفصول الثلاث عدد أنواع النشاط « الانتاجى » التى يتولد منها الدخل ، وفرق بوضوح ما بين النشاط الانتاجى وهو ما اسماه (المعاش الطبيعى) والنشاط غير المنتج وهو ما اسماه « المعاش غير الطبيعى » ثم أضاف ابن خلدون إلى ماسبق ان هناك عوامل غير اقتصادية تتدخل فى الحصول على الكسب أو الدخل (ص ٣٥٠ – ٣٥١) .

والتقط ابن خلدون من الواقع بعض ملاحظات علمية تدور حول توزيع الدخل فى المجتمع بين الأنشطة الرئيسية ويمكن الاستفادة من هذه الملاحظات فى مجموعها فى مجال نظرية التوزيع . فيوضح ابن خلدون ان هناك فئات معينة من المجتمع أقل قدرة فى الحصول الدخل من غيرها ويحلل أسباب هذا أولا بالنسبة لرجال الدين والقضاء والمعلمين (ص ٣٥٤) وثانياً بالنسبة للمشتغلين بالزراعة (ص ٣٥٥) وثالثاً بالنسبة للمشتغلين بالتجارة الداخلية (ص ٣٥٥ – ٣٥٦) . ويبين ابن خلدون ان المشتغلين بالتجارة الخارجية وبالصناعة أكثر قدرة على اكتساب الدخل من غيرهم . ويوضح هذه المسألة

بالنسبة للمشتغلين بالتجارة الخارجية (ص ٣٥٥ - ٣٥٦) ، أما بالنسبة للمشتغلين بالصناعة وتحقيقهم كسباً مرتفعاً نسبياً فهذا يتضح من كتابته فى أماكن عديدة فى الفصول التى خصصها للكلام عن النشاط الصناعى (من ص ٣٥٩ إلى ٣٨٩) وفى هذه الفصول الأخيرة أعد ابن خلدون تقسيما للصناعات مع بيان أهمية كل قسم وتكلم عن الارتباط بين االنشاط الصناعى والازدهار الاقتصادى كما تطرق إلى الطلب على السلع المصنوعة وأثره فى انتعاش الصناعة) ص ٣٦٠ - ٣٦٣) وعن مبدأ التخصص وأثره على الكفاءة (ص ٣٦٤ ، ص ٣٨٩) .

الفصل السابع
عصر الرأسمالية التجارية
(الفكر الإقتصادى والسياسة الإقتصادية لدى المركنتاليين)

يطلق اسم المركنتاليين أو التجاريين على جميع الكتاب الذين ساهموا فى وضع السياسة الإقتصادية التى سادت عصر الرأسمالية التجارية فى أوربا الغربية (من القرن ١٦ - ١٧) ، والذى ساد قيه الاعتقاد بأن قوة الدولة تتحدد بما تملكه من الرجال والسفن والمال . ولقد جاء عصر الرأسمالية التجارية فى القرن السادس عشر فى أعقاب النظام الإقطاعى الذى تفوضت أركانه خاصة فى بريطانية وهولندا وفرنسا . ثم امتد خلال القرن السابع عشر وظل تقريبا حتى منتصف القرن الثامن عشر حين بدأ عصر الرأسمالية الصناعية يأخذ مجراه ويفرض طابعه على تنظيمات المجتمع الإقتصادية . ويجب علينا أن نؤكد هنا .

١ - أنه لا يجب أن نظن عن طريق الخطأ أن جميع الإقتصاديين الذين عاشوا فى عصر الرأسمالية التجارية كانوا من المركنتاليين لأن هناك عدد من الإقتصاديين المشهورين الذين عاشوا فى هذا العصر ولكنهم لم ينتموا فكريا إلى هذه المجموعة مثل آدم سميث ودفيد هيوم .

٢ - ان الكتاب المركنتاليين لم يكونوا مدرسة واحدة متماسكة وإنما كان لديهم مجموعة متشابهة من الاراء والتطبيقات تتناول السياحة الإقتصادية للدولة . هذا التشابه فى الأراء جاء نتيجة منطقية لسيادة ظروف معينة أثرت بدرجات متفارتة على حياة الدول الأوربية فى ذلك الحين .

ولهذا كان وحدة الظروف السائدة ووحدة المشاكل التى كان هؤلاء الكتاب يعالجونها هى التى أدت إلى اتجاه التفكير نحو أراء معينة ، ولكن يلاحظ أن تلك الاراء لم تكتمل أو تتطور تطوراً علمياً كافيا بحيث نستطيع أن نقول أنها كونت صلب مدرسة فكرية متماسكة أو فلسفة متكاملة .

الظروف الاقتصادية والعوامل الأخرى التى ميزت عصر الرأسمالية التجارية :

يجب علينا فى مبدأ الأمر أن تكون فكرة عامة عن أهم الظروف التى مهدت لظهور عصر الرأسمالية التجارية ثم أثرت فيما بعد على الحياة الإقتصادية والسياسة فى ذلك العصر ، وعملت فى مجموعها على اضفاء طابع معين على الافكار الإقتصادية التى سادتها .

١ - ازدياد أهمية التجارة الخارجية .

بدأ تحرر العبيد الفلاحين من سطوة النظام الإقطاعى فى أوربا حوالى القرن ١٥ نتيجة لعوامل عديدة اختلفت فى درجاتها وقوتها من دولة إلى أخرى . واتجه معظم المتحررين خارج النشاط الزراعى ليعملوا بالتجارة إلا أن نشاط التجارى الداخلى لم يكن من الاتساع والاهمية بحيث يوفر لهم مكانة اقتصادية كبرى وسطوة سياسية فى بلادهم . لقد جاء التغيير الاساسى فى الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التى كانت تنمو فى ذلك الحين بصورة مضطردة وقوية بحيث أدت تدريجيا إلى ثراء التجار وأدت إلى رفع أهميتهم فى النشاط الإقتصادى بدرجة ملحوظة وظهورهم كطبقة إجتماعية قوية داخل بلادهم وهناك أسباب عديدة لنمو التجارة الخارجية الاوربية فى ذلك الحين من اهمها .

(أ) اتصال أوربا بالشرق الاسلامى المتقدم اقتصاديا على أثر الحروب الصليبية .

(ب) اكتشاف طرق مواصلات بحرية جديدة (طريق رأس الرجاء الصالح) .

(جـ) اكتشاف العلم كولمبس Colombus القارة الامريكية (١٤٩٣) واكتشاف مناجم الذهب الغنية هناك .

وكانت النتيجة الحتمية لاكتشاف المناجم الغنية الذهب والفضة فى القارة الامريكية الجديدة وزيادة التجارة الخارجية ونموها مع الشرق الاوسط

والاقصى ان زاد ثراء طبقة التجار الرأسماليين وزاد نشاطهم التجارى والمالى داخل بلادهم وبدأ هذا يفتت قوة النظام الاقطاعى الباقية. وبدأ التجار يسعون تدريجيا إلى تحرير المدن من سيطرة الإقطاعيين فتكونت فى كل مدينة هيئة لادارتها مكونة من طبقة التجار ذوى النفوذ وسعت هذه الهيئة دائما نحو الاقلال من سلطة الاقطاعى الذى كانت المدينة تدين له بالجزية السنوية . وصاحب هذه التطورات اتحاد التجار مع الملك لمحاربة الإقطاع والاقلال من نفوذ النبلاء والامراء . ولقد كان لاكتشاف الموارد الجديدة للثروة أيضا اقتصادى له أهميته الكبرى . فلقد تدفقت المعادن النفيسة على أروبا وعلى الاخص الدول الاستعمارية التى استكشفت أمريكا (أسبانيا والبرتغال) واستخدمت هذه المعادن المتدفقة فى شراء المنتجات من البلاد الاوربية المجاورة الاكثر تقدما وخاصة انجلترا وفرنسا وايطاليا . وقد صبحت هذه الظاهرة وهى تدفق الذهب ارتفاع عام فى الاسعار خلال القرن السادس عشر فتميزت هذه الفترة بما يعرف باسم ثورة الأسعار Price Revolution وكانت هذه الظاهرة حادثاً خطيراً لفت أنظار المفكرين للبحث عن تفسيرات لها .

٢ – ظهور القوميات الأوربية الحديثة .

نتيجة لاتحاد التجار مع الملك واشتراكهم فى القضاء على سلطان الامراء والنبلاء ان تغلبت سلطة الملك وهى « سلطة مركزية » على سلطات الامراء والنبلاء ةالتى كانت تقوم فى مراكز متعددة داخل الدولة وكانت هذه الخطوة الاولى التى أدت إلى ظهور الدولة الاوربية الحديثة كجماعة تقوم على أساس قومى وتخضع لقوة مركزية واحدة وكانت القوة الثانية التى ادت إلى ظهور الدولة ايضا هى ظهور القوميات الاوربية التى ادت إلى انهيار الأمبراطوريات الكبرى المختلفة من العصور الوسطى والتى كانت تضم فى حددها أكثر من دولة ومن اقليم . ومما لاشك فيه أن ظهور الدولة الأوربية بهذا الشكل الحديث كان له اكبر الاثر فى سياسة التجارين ، فلقد قام هؤلاء برسم سياسة التجارة الخارجية لأول مرة على مستوى الإقتصاد القومى ، بما يحقق لهم اكبر قدر من الربح والثراء .

٣ - عصر النهضة الأوربية .

كانت حركة النهضة الفكرية فى أوربا من أهم الأحداث التى أثرت فى التطور السياسى والإقتصادى الاوربى والتى صاحبت عصر الرأسمالية التجارية ولقد قامت تلك الحركة باحياء الفلسفات الإغريقية واللاتينية القديمة ودراستها بعقل متحرر من الدين ومن فلسفات وقيود الكنيسة ، وادى ذلك إلى زعزعة مركز الكنيسة ومن ثم إلى انهيار بقية اعمدة النظام الإقطاعى وتقوية سلطة الحكومة (الملك) . واظهرت تلك الحركة اهمية تكوين سلطة مركزية للدولة لكى ترسم السياسة بعيدا عن تاييد الفلسفات الكنائسية .

أسس الفكر الاقتصادى المركنتالى .

وكان هذا التطور سبب فى تطور الفكر الإقتصادى وكانت هناك حاجة ماسة إلى طبقة جديدة من الإقتصادين لكى توافق ما بين مصلحة الدولة الناشئة من الناحيتين السياسية والإجتماعية وما تحتاج إليه من قوة ومصلحة من الناحية الإقتصادية ويقدر كتاب الفكر الإقتصادى ان فلسفة المركنتالين قامت عموما على اربع مبادىء اساسية .

١ - أن زيادة القوة الإقتصادية للدولة يعتمد على زيادة السكان .

٢ - أن ثراء الدولة وتقدمها الإقتصادى يعتمد على مقدار ما تملكه من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) .

٣ - الاهتمام بالتجارة الخارجية لإن الفائض الذى يتكون منها يزيد من ثراء الدولة وإيعوضها عن فافتقارها إلى مناجم المعادن النفيسة .

٤ - أن التجارة والصناعة يعتبران اكثر اهمية للاقتصاد القومى من الزراعة وتقع إهمية التجارة فى المكان الاول .

اما بالنسبة للمبدأ الاول فيلاحظ أن الدعوة إلى زيادة السكان كانت تستند إلى ظروف معينة فى البيئة الإقتصادية فى ذلك الحين . وهى أن الدولة الأوربية كانت تعانى نقص فى الاعداد السكانية نتيجة للحروب الدموية فى العصور

الوسطى ونتيجة مرض الطاعون الاسود وغيره من الاوبئة الخطيرة التى لم تكن هناك علاج لها حين ذاك . كما أن الاكتشافات الجغرافية أدت أيضا إلى انقاص أعداد السكان ذلك لأنها أقترنت بالهجرة على نطاق واسع من أوربا إلى البلاد الحديثة . وفى ظل هذه الظروف التى تميزت بانخفاض حجم السكان لاحظ كتاب الرأسمالية التجارية أنه من العسير أن يزيد حجم النشاط التجارى والصناعى دون زيادة فى حجم السكان . ويلاحظ أن هذه النظرة تختلف تماما عن تلك التى أبداها « مالتس » فيما بعد فى بداية الثروة الصناعية من حيث تشاؤمه المطلق بالنسبة إلى الازدياد فى الأعداد السكانية . وأحد الأسباب الأخرى القوية التى دفعت المركنتاليين إلى الدعوى لزيادة السكان فى الدولة كان ينبعث من رغبتهم فى زيادة عدد الجيش (جيش الملك) وذلك حتى يمكن زيادة قوة الدولة المركزية ، وفائدة هذا بالنسبة لهم هو القضاء ومقاومة بقايا الاقطاع من ذلك والاستحواء على المستعمرات الغنية بالثروات فى الخارج .

أما بالنسبة للمبدأ الثانى وهو أن ثراء الدولة وتقدمها الإقتصادى يعتمد على مقدار ما تملكه من المعادن النفيسة فهذا يرجع إلى اعتقادهم بأن الزيادة فى هذه المعادن النفيسة أى الذهب والفضة وهى أشكال النقود فى ذلك الحين ، يؤدى إلى ارتفاع الأسعار ، وان هذه الارتفاع من الأسعار يؤدى إلى زيادة النشاط الإنتاجى والإقتصادى ويمكن أن تفسر رأى المركنتاليين هنا على أساسين .

أولا – ان الاسعار ارتفعت ارتفاعا شديدا فى أوربا خلالل القرن السادس عشر واقترن هذا بزيادة ضخمة فى كمية المعادن النفيسة المتدفقة إلى أوربا وبزيادة غير معهودة من قبل فى نواحى النشاط التجارى والصناعى والحرف ، ولقد دفع هذا المركنتاليين إلى محاولة الربط ما بين هذه الظواهر المختلفة وكان التفسير الذى يبدو معقولا لهم هو أن الزيادة فى النشاط الإقتصادى قد ترتبت على الارتفاع فى الأسعار وزيادة الموجودة فى الدولة من المعادن النفيسة (النقود) . ولم يكن هذا التفسير معتمداً على أى تحليل علمى متماسك .

ثانيا – اعتقاد العديد من المركنتاليين أن المستوى سعر الفائدة يحدد كميات القروض التى تستخدم فى القيام بالنشاط الإنتاجى والتجارى – وأن مستوى

الفائدة يتوقف على كمية المعادن النفيسة الموجودة فى الدولة . فإذا زادات كمية النقود وانخفض سعر الفائدة فان هذا يشجع على زيادة النشاط الإقتصادى ، ويقترب هذا الرأى من النظرية الحديثة لسعر فائدة .

وبخصوص **المبدأ الثالث** وهو الخاص بالإهتمام بالتجارة الخارجية فقد اعتقدوا أن الفائض الذى يتكون منها يزيد من ثراء الدولة ويعوضها عن افتقارها إلى مناجم المعادن النفيسة . ويمكن أن نرى الارتباط بين الأفكار المركنتالية فى ناحيتى التجارة الخارجية والنقود . فالفائض المتحقق فى الميزان التجارى يزيد من ثروة الدولة من النقود وهذه الأخيرة هامة جداً لتقوية الدولة ولانتعاش الأسعار والإنتاج . وسوف نعود مرة أخرى إلى بحث هذا المبدأ بالتفصيل تحت عنوان سياسة التجارة الخارجية .

الرقابة على تحركات الذهب ونظرية سعر الصرف بين أصحاب مذهب السبلائك والمركنتاليين :

اتجهت الدولة فى أواخر العصور الوسطى إلى اهتمام بالاحتفاظ برصيد من الذهب لديها واعتمدت فى ذلك على طرق مباشرة بفرض قيود على حركة خروج الذهب كما صدر فى انجلترا فى القرن ١٤ قانون يجبر مصدرى الصوف على ضرورة استيراد سبيكة ذهبية مقابل كل كمية من الصوف المصدر . ولكن هذه القيود لم تكن كافية لمنع تصدير الذهب والتجأ التجار إلى أساليب جديدة لتفادى الرقابة على هذا المعدن النفيس . وأصبحت الأوراق التجارية وسيلة جديدة لتسوية المعاملات الدولية ، وقد نتج عن ذلك ظهور طبقة الماليين Financires . وأدت هذه التطورات إلى اضعاف سلطة الدولة فى الرقابة على الذهب وقد ساعد ذلك توسع الدولة فى منح الامتيازات للشركات التجارية الكبرى مثل الهند الشرقية التى سمح لها بأن تحمل فى سفنها كمية محدودة من الذهب فى كل رحلة إلى الشرق . غير أن التوسع فى القرن ١٦ وما بعده أدى إلى أثارة موضوع الرقابة على تحركات الذهب الخارجية من جديد . وقد ظهر فى مبدأ الأمر مذهب أصحاب السبائكBullionistsوهو يتلخص فى ضرورة إعادة القيود التى كانت مفروضة فى أواخر العصور الوسطى على تحركات الذهب . ويعتبر مالنز أهم ممثل لهذه المجموعة

فهو يعتقد بضرورة تدخل الدولة فى تنظيم النشاط الإقتصادى وعلى الأخص فيما يتعلق بسعر الفائدة والتجارة الخارجية والتعامل الخارجى فى الذهب . ورأى مالنز يتخلص فى أن ارتفاع سعر الفائدة يرجع إلى أن عمليات تهريب الذهب للخارج التى يقوم بها الماليون يؤدى إلى سحب المعادن النفيسة من التداول أى إلى انقاص كمية النقود المتدولة داخليا وبالتالى ارتفاع سعر الفائدة . وبالرغم من أن تحليل مالنز كان متأثر إلى حد كبير باعتبارات أخلاقية إلا أنه استفاد من المناقشات النقدية التى دارت فى القرن ١٦ واستطاع أن يضع نظرية عن حركة الذهب وبذلك تمكن من دفع نظرية التجارة الدولية إلى الأمام .

ويقدر مالنز أن النقود تؤدى وظفتيتن الأولى هى قياس القيم والثانية هى تسهيل الدفع بينما أن الأوراق المالية تؤدى وظيفة واحدة فقط وهى قياس القيم وقد أفسدت بهذه الوظيفة بالعمليات التى يقوم بها الماليون حيث تنطوى على استخدام الأوراق المالية كأداة الدفع . وفى رأى مالينز أن العمليات غير المشروعة هى التى تؤدى إلى العبث باستقرار أسعار الصرف الاجنبى . ويعرف مالنز سعر التعادل للصرف الاجنبى بأنه النسبة التى تحددها دارسك النقود من كمية الذهب فى العملة القومية وكمية الذهب فى العملة الاجنبية . ويعتقد مالنز أن أساس الصرف على هذه النسبة هو الذى يحقق مصلحة طرفى المعاملة دون الاضرار باحد – فإذا تغيرت هذه النسبة فان أحد أطراف العملية يستفيد على حساب الآخر ، ويلاحظ بالإضافة إلى ذلك أنه إذا ساد التعادل فى السوق فانه لا يوجد دافع لاى طرف بأن ينقل الذهب إلى الخارج أو يقوم باستيراده . وبعبارة أخرى فان مالنز يرى أن سعر التعادل يمنع حركة الذهب . ومن ذلك يتبين أن لديه فى ذهنه فكرة عن السعر التوازانى للصرف الاجنبى – أى سعر الصرف الذى يمنع حركة الذهب [وهذا السعر كما قلنا هو التعادل الذى تحدده دارسك النقد] . ويلاحظ أن هذا السعر التوازانى الذى تصوره مالنز نفسه هو سعر التوازن فى ظل نظام الذهب فيما بعد . وعلى ذلك فلقد سبق مالنز عصره فى هذه المسألة ، ولكن يلاحظ عدم الدقة فى تحليله للحالات التى ينحرف فيها الصرف فى السوق عن سعر التعادل وهذه الحالات هى :

أولا – استخدام الاوراق التجارية دون أن يكون ورائها عمليات تجارية حقيقية ، هذه الاوراق تشبه فى عصرنا الحاضر الاوراق التجارية التى تستخدم لاغراض التداول المالى .

ثانيا – استخدام الاوراق التجارية فى تمويل العمليات التجارية التى تقوم بها صغار التجار بحيث يكون المقرض هو أحد رجال المال وليس تاجرا .

وقد يبدو هذا الحصر غريباً وهو يدل على ضعف فكرة مالنز عن كيفية تمويل التجارة الخارجية ولكن يلاحظ من التعمق فى تحليل هذه الحالات أنه يدافع عن طبقة كبار التجار ضد طبقتين هما أصحاب الاموال وصغار التجار . وعلى ذلك فانه لا يصح أن تأخذ هذا الحصر على أنه بيان للحالات التى ينحرف فيها سعر الصرف عن سعر التعادل فى السوق . ولكن نستطيع أن نستنتج من بين السطور فكرة جديدة عندما نأمل على الاخص الحالة الاولى التى ذكرها وهى استخدام الاوراق التجارية لاغراض التدوال المالى فهذه الحالة تعنى ضمنا حالة الحركة الدولية لرؤوس الاموال قصيرة الاجل وهى تعتبر من أحد العوامل الهامة التى تعبث باستقرار أسعار الصرف . وقد كانت هذه الحركة موجودة فى القرن ١٧ وكانت امستردام هى المركز الدولى للعملات الدولية وكانت الاموال تتدفق إليها من البلاد المختلفة بغرض استخدامها فى العمليات المالية البحتة . ويبدو أن مالنز كان يقصد هذا التفسير بالذات وذلك لانه كان يقدر أن حركة السلع لا تؤدى إلى العبث باستقرار أسعار الصرف إلا فى حدود ضيقة . وقد ظهرت أراراء تعارض مالنز بصفة خاصة وأصحاب مذهب السبائك بصفة عامة ، وهذه الاراء هى التى تعرف باراء التجاريين أو المركنتاليين وجانب الاعتراض على رأى مالنز هو أن الاحتفاظ بسعر توازن الصرف الاجنبى لا يتطلب فرض قيود مباشرة على معاملات الذهب مع الخارج (لمنع حركة رووس الاموال) وإنما يتطلب تحقيق فائض فى الميزان التجارى للدولة .

ويمكن أن تميز من بين مجموعة المر كنتاليين مسلدين Misseldee ، من Mun وسوف نولى عنايتنا إلى آراء الكاتب الأول الذى ظهرت له عدة كيب أحدهم عن التجارة الحرة أو وسائل انعاش التجارة (١٦٢٠) وآخر يسمى دائرة

التجارة ١٦٢٣ . وترجع أهمية الكتاب الأخير إلى أنه أدخل لأول مرة اصطلاح الميزان التجارى بينما يتميز الكتاب الاول بعرض وجهة نظره فى أن التجارة فى الشرق الإسلامى تؤدى إلى سحب الذهب والمعادن النفيسة بصفة عامة من أوربا . وبعبارة أخرى يرى مسلدين أن وجود عجز فى ميزان المدفوعات الخاص بأوربا مع الدول الشرقية فى آسيا وأفريقيا ، والطريقة التى يفترضها لإصلاح ذلك العجز هى قطع العلاقات التجارية بين أوربا والشرق أو الحد من هذه العلاقات حتى يمكن منع تسرب الذهب إلى هذه البلاد الاجنبية . ويفهم من ذلك أنه كان يدعو إلى التمييز بين الدول كوسيلة لتخفيض العجز فى الميزان التجارى أو لزيادة رصيد الذهب لدى الدول بشكل عام . وقد تبدو هذه الدعوة مشابهة للآراء التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عندما اشتدت مشكلة المدفوعات الدولية للدولار فقد ظهرت الدعوة فى أوروبا إلى التحيز ضد الولايات المتحدة والتى تتمتع بفائض مزمن فى ميزان مدفوعاتها مع أوربا ، وذلك كوسيلة للتخفيض من حدة مشكلة التسرب المستمر من احتياطيات الذهب والدولار خارج أوربا . ولكن لا يصبح أن نفهم من ذلك الرأى لمسلدين أنه كان ينادى بفكرة بريئة أو أنه كان يضع اقتراح موضوعى مدروس تماما لمنع تسرب الذهب من العالم المسيحى إلى الشرق الإسلامى . فبالرغم من بعض الموضوعية فى فكرته التى عرضناها فاننا نجد أن مسلدين كان يهدف إلى حماية مصالحه الطبقية (مصلحة الطبقة التى يمثلها ومصلحته الذاتية) . فقد كان مسلدين فى ذلك الوقت يعمل فى شركة انجليزية تتولى التجارة بين بريطانيا والدول الاوربية ، وكانت هذه الشركة منافسة لشركة الهند الشرقية التى كانت تتولى التجارة مع الشرق . ولذلك فان دعوة مسلدين إلى الحد من التجارة بين الشرق والغرب وتشجيع التجارة بين الدول الاوربية كانت موجهة لإضعاف مركز شركة الهند الشرقية ويبدو ذلك واضحا من المقارنة بين كتابه الأول وكتابه الثانى الذى تخلى فيه عن اقتراحاته تماما ففى الوقت الذى كتب فيه الكتاب الثانى كان قد انتقل إلى العمل بشركة الهند الشرقية ، وهذا يبين لنا إلى أى حد كان تفكيره متأثرا بالدوافع الذاتية شأنه فى ذلك شأن كتاب عصره .

والنقطة الهامة التى يشترك فيها كتابى مسلدين هى اعتراضه على نظرية « مالتز » عن سعر الصرف وعلاقته بحركة الذهب فهو يفترض أن حركة الذهب ليست نتيجة لانحرافات سعر الصرف عن مستوى التوازن وإنما هى السبب وكان تحليله منطقيا فهو يرى أن الذهب الاجنبى سلعة كباقى السلع يتحدد سعرها فى السوق تبعا لظروف العرض والطلب . وهذا السعر يختلف عن ذلك الذى يتحدد تبعا للخصائص الذاتية للسلعة وهذا السعر هو الذى يسميه « مسلدين » سعر التوازن . والتحليل الحديث يقول أن سعر الصرف يتحدد (كأى سعر آخر) بالطلب على العملة الاجنبية وعرضها ، ويشتق الطلب على النقد الاجنبى من الواردات ، أى المتعاملين يطلبون نقدا أجنبيا لدفع قيمة الواردات كما يشتق أيضا من جميع المعاملات التجارية الأخرى والمعاملات الرأسمالية التى يترتب عليها طلب النقد الاجنبى . ومن الناحية الاخرى يشتق عرض النقد الاجنبى من قيمة الصادرات ومن جميع المعاملات التجارية التى ينشأ عنها زيادة فى حصيلة النقد الاجنبى بالاضافة إلى حركة رؤوس الأموال داخل البلد . وبناء على هذا التحليل الحديث نستطيع أن نرى أن كل من نظريتى « مالتز » و « مسلدين » السابقتين تعرض تفسيراً يعجز عن أعطاء صورة كاملة للموقف ويلاحظ أيضا أن تفكير « مسلدين » وتفكير « مالتز » لم يكونا متعارضين ولكنهما كانا مكملين .

سياسة التجارية الخارجية :

ذكرنا من قبل أن المنطق وراء سياسة التقييد الشديد للتجارة الخارجية التى شاعت واستقرت فى عصر الرأسمالية التجارية كان تحقيق المصلحة الاقتصادية القومية ، وهو تكوين الفائض من المعادن النفيسة . وحيث لا يمكن تحقيق هذا الهدف بشكل تلقائى فانه أصبح يستلزم التدخل من جانب الدولة . بعبارة أخرى أن السياسة التجارية المر كنتالية استلزمت تدخل الدولة لمحاربة الواردات أو تقييدها من جهة والعمل على انعاش تجارة الصادرات وتحقيق أكبر مكسب ممكن منها من جهة أخرى . وسنعرض فيما يلى هذه السياسة التجارية بشيء من التفصيل .

فى خلال الفترة الأولى من عصر الرأسمالية التجارية (تقريبا إلى منتصف الفرن السادس عشر) سيطرت أفكار أصحاب مذهب السابئك Bullionists على الاسلوب الذى اتخذتة الدولة للتحكم فى تجارتها الخارجية . وكانت وجهة نظر السبائكيون تتلخص فى السماح للذهب بالدخول فقط ثم ضرورة الاحتفاظ برصيد الدولة من هذا المعدن النفيس بوسائل مباشرة – أى بفرض قيود مباشرة تمنع خروجه على الاطلاق . وقد سنت الدولة بالفعل قوانين صارمة وفرضت الرقابة المباشرة عن طريق صراف الملك وجنوده لتنفيذ هذه القوانين ومما يذكر مثلا أن أسبانيا فرضت عقوبة الاعدام على كل من يصدر ذهبا إلى الخارج كما سنت القوانين التى تمنح المكافئات السخية لكل من يخبر عن عمليات التهريب غير المشروعة وحرمت على الاجانب المقيمين شراء الذهب .

ومن أهم الاساليب الرئيسية التى ابتدعها المر كنتاليون فيما بعد للتحكم فى التجارة الخارجية تنظيم احتكار الدولة لها StaeMonopoly ofTtade فقامت الدولة بمنع الاجانب من التجارة فى سلع معينة أو فى مناطق معينة كما قامت بتنظيم وادارة تجارة الصادرات الوطنية بطرق مباشرة . ولقد حرمت البرتغالى مثلا على أى دولة أجنبية أن تتاجر مع مستعمراتها فى الشرق وتأكدت من تنفيذ سياستها هذه باستخدام اسطولها الحربى . كما قامت الدولة الاسبانية بحراسة تجارتها الخارجيية دائما بقوة بحرية ، وحددت ميناء اسبانى واحد (ميناء Seville) وعدد محدود من موانى مستعمراتها الامريكية للشحن البحرى ، كل ذلك لكى تتأكد من وقوع التجارة الخارجية باكملها فى يدها . واحتكرت الدولة الهولندية تجارة مستعمراتها فى الهند الشرقية بالكامل .وابتدعت وسائل عدة لتنفيذ هذه السياسة من أهمها الرقابة المباشرة وتحديد الكميات المنتجة من السلع الهامة داخل المستعمرات . وسنت بريطانيا قوانين القمح « Corn Laws » لتحرم بها استيراد أية أنواع من الغلال داخل الدولة الاسبانية باستثناء أوقات الشح الشديد فى المحاصيل الوطنية كما سنت أيضا قوانين الملاحة Navigation L,ws لتمنح بها أية سفن أجنبية من المتاجرة فى الموانىء البريطانية أو فيما بينها وبين موانىء مستعمرات التاج فى الشرق والغرب . كما ربطت فيما بينها وبين مستعمراتها بروابط جمركية وميزات متبادلة (نظام التفضيل

الامبريالى Imperial Preferences) بشكل يجعل من الصعب أو من المستحيل أن تذهب تجارة المستعمرات الهامة فى أيدى غيرها من الدول المنافسة . وبالاضافة إلى هذا أصدرت بريطانيا قوائم ببعض السلع الهامة التى يحرم تصديرها من المستعمرات التابعة لها . ونستطيع أن نستشف من الاسطر السابقة كيف أن الملاحة البحرية قد لعبت دوراً هاما فى عصر الرأسمالية التجارية من حيث تمكين الدولة من أحتكار التجارة الخارجية وتنظيمها . ولقد كان هذا من أحد الاسباب المباشرة وراء صدور قوانين الملاحة فى بريطانيا وغيرها من الدول المر كنتالية . ولكن بالاضافة إلى ذلك نجد أن قوانين الملاحة قد استهدفت وضع القيود على استخدام السفن الاجنبية حيث لم يخفى على المر كنتاليين أن استيراد الخدمات تماما مثل استيراد السلع يؤدى إلى تسرب المعدن النفيس إلى خارج الدولة .

ومن الممكن تلخيص سياسة الاستيراد المر كنتالية عموما فى مبدأ هام إلا وهو محاربة السلع والخدمات الأجنبية لأنها تتسبب فى تسرب المعدن النفيس خارج الدولة . أما الاسلوب الذى اتبع لتنفيذ هذه السياسة فقد تمثل فى الضرائب الجمركية المغالية فى الارتفاع أو التنفيذ والمنع المباشر أو من طريق قوانين الملاحة البحرية ومراقبة الموانىء . أما عن تجارة الواردات من المستعمرات فقد كان لها وضع خاص حيث كانت البلدان الأوربية المر كنتالية تحصل عليها بأثمان بخسة ثم تعيد تصدير جزء كبير منها فى السوق الأوربى ومن ثم يتحقق لها منها فى النهاية فائض صافى من الذهب . ومع ذلك فقد كانت هناك استثناءات فى قاعدة تقييد الاستيراد ولكنها لم تكن تمثل أى نوع من التعدى على الهدف العام حيث أنها تضمنت المواد الخام الضرورية لصناعات التصدير الهامة والتى لا تتوافر لدى الدولة أو لدى مستعمراتها . وبالتالى فقد فطن المر كنتاليون إلى حقيقة هامة وهى أن الاستيراد الذى يتسبب فى تسرب المعدن النفيس خارج الدولة قد يؤدى فى بعض الحالات إلى تحقيق مكتسبات أكبر من المعدن النفيس إذا أدى نمو الإنتاج المخصص للتصدير ... ولكن هذه الحقيقة الهامة بقيت مغمورة طوال عصر الرأسمالية التجارية ولو أنها استخدمت على نطاق أكبر عما حدث لقلبت وضع السياسة المر كنتالية رأسا على عقب .

أما بنسبة لسياسة التصدير فنجد أنها تبلورت فى تشجيع الصادرات من السلع المصنوعة بكافة الوسائل الممكنة لدى الدول والعمل دائما على اكتساب أسواق خارجية جديدة وعلى الأخص فى البلدان المكتشفة حديثا والغنية بالمعادن النفيسة . وحينما كانت بعض صناعات الصادرات تعجز عن مواجهة المنافسة الاجنبية فى بعض الاسواق لم تكن الدولة تبخل فى مدها بالمعونة المالية بشكل مباشر أو ربما ساعدتها برد بعض الضرائب التى سبق لها أن حصلتها منها عند استيرادها لمواد خام من الخارج . وقد تحققت هذه السياسة الاخيرة بالذات فى بريطانيا . وثمة استثناء هام من قاعدة تشجيع الصادرات الوطنية يجب ان يذكر ، ولكنه كما سنرى لم يضاد الهدف الاكبر والمباشر للسياسة التجارية – وهو تحقيق أكبر فائض ممكن من المعادن النفيسة – بل كان يساهم فى تحقيقه بصورة غير مباشرة . فهو من نفس نوع الاستثناء الذى ذكر فى سياسة الاستيراد لقد قامت الدولة بفرض ضرائب جمركية مرتفعة جداً أو مانعة على بعض صادرات المواد الخام والسلع نصف المصنوعة المنتجة محليا والتى تلزم للصناعات القومية الهامة التى يدر تصدير منتجاتها مكاسب كبيرة من المعدن النفيس . وبهذا الاستثناء أمكن للدولة حماية الصناعات القومية الهامة من مواجهة أية مشاكل قد تنشأ فى سبيل الحصول على مستلزمات انتاجها كما أمكن لها أيضا أن تحافظ لهذه الصناعات وحدها دون الصناعات المماثلة فى الخارج على أية ميزات طبيعية تتمثل فى توافر مستلزمات انتاجها محليا بنفقات منخفضة . وهكذا ساهمت الدولة المركنتالية فى تقوية المركز التنافسى لصناعتها القومية فى الاسواق الخارجية ومن ثم ازدادت قدرتها اكتساب المعدن النفيس .

ولقد تنبه المركنتاليون عموما إلى أهمية تخفيض نفقات انتاج الصادارات من السلع المصنوعة ، لهذا دعوا إلى سياسة الأجور المنخفضة لانها فى رأيهم تساهم فى بقاء نفقات الإنتاج منخفضة . ولكن بالاضافة إلى ذلك اعتقدوا أن الاجور المنخفضة من شأنها أن تشجع العمال على بذل مجهود أكبر من أجل اكتساب دخلهم (عكس الرأى القائل بأن ارتفاع الأجور يؤدى إلى ارتفاع انتاجية) ومن ثم يزداد الإنتاج المخصص للتصدير . وبالتالى فان سياسة الأجور المنخفضة

للعمل كانت مكملة للسياسة التجارية المر كنتالية التى استهدفت تحقيق أكبر فائض ممكن من المعدن النفيس فى الميزان التجارى .

مهاجمة أسس تقيد التجارة فى السياسة المركنتاليـة (مناقشة دافيد هيوم) .

هاجم دافيد هيوم (David Hume 1711-1776) فى القرن الثامن عشر السايسة التجارية المر كنتالية على أساس التناقض المنطقى بين أركانها المختلفة . وخلاصة مناقشته هى أن تكوين الفائض من المعدن النفيس فى الميزان التجارى والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يمكن أن يؤدى إلى زيادة القدرة على تنميته بل على العكس لابد أن يؤدى إلى تدهوره . فزيادة كمية المعادن النفيسة داخل الاقتصاد زيادة كبيرة نتيجة الاصرار على تكوين فائض مستمر فى الميزان التجارى يعمل على رفع مستويات الاسعار ، وفى رأى هيوم أن هذا فى حد ذاته يضعف من القدرة على التصدير ومن ثم يؤدى إلى تدهور الفائض ابدلا من زيادته .

والواقع أن المر كنتاليين لم ينكروا ارتباط ظاهرة ارتفاع الاسعار بفائض الميزان التجارى بل أكدوا حدوثها واعتقدوا اعتقادا جازما بأنها تؤدى إلى انعاش الصناعات القومية وزيادة الصادرات – أى أنها تساهم فى تنمية الفائض من المعادن النفيسة . وربما احتوت هذه المناقشة من جانب المر كنتالين على بذور الحقيقة فعلا فى وقت لم تكن فيه الموادر الاقتصادية لدى البلدان الأوربية فى حالة توظف كامل . فنحن نعرف وفقا للتحليل الحديث أن الزيادة فى كمية النقود تؤدى إلى ارتفاع الأسعار فقط دون زيادة الإنتاج فى حالة التوظف الكامل للمواد الإقتصادية ... أما إذا لم يتحقق هذا الشرط فان زيادة كمية النقود سوف تؤدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج أيضا وكلما أمكن زيادة الإنتاج القومى قل الارتفاع فى الأسعار . بالرغم من افتقار المر كنتاليون إلى هذه الحقيقة العلمية فى عصرهم فان الغالب أنهم يفتقروا إلى الحس السليم فى بناء سياستهم الواقعية على أساس المشاهدة الفعلية . فلابد أنهم تبينوا أن ارتفاع الأسعار كان يؤدى إلى زيادة انتاج الصناعات . وبالرغم من شدة ارتفاع

الأسعار خاصة فى غصون القرن القرن السادس عشر فان هذا لم يكن بالعامل الرئيسى الذى يمكن أن يعرقل تجارة الصادرات لسببين رئيسسن أولها : أن الأسعار ترتفع فى كافة البلدان الأوربية المر كنتالية ، ونحن نعرف من التحليل الحديث أن ارتفاع الأسعار داخل بلدان بمعدلات تفوق البلدان الأخرى بتسبب فى عرقلة صادراته ... أما إذا كانت الأسعار فى البلدان المختلفة ترتفع معا فى نفس الوقت – كما كان يحدث فى البلدان الأوربية المر كنتالية التى كانت نتنافس جميعا فى تركيم المعادن النفيسة (النقود) بداخلها بأقصى ما يمكنها – فان الامر يختلف ، وقدلا تتأثر صادرات أى بلد من البلدان اطلاقا بسبب عوامل ارتفاع الاسعار إذا كان هذا الارتفاع يتم فى جميع الحالات بمعدلات متقاربة – حيث أن هذا ينى ثبات الاسعار النسبية تقريبا . ثانيهما أن التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية لبلدان أوربا المر كنتالية كان يلعب دوراً فى تحقيق الفائض فى الميزان التجارى أهم بكثير من الاسعار خلال القرن السادس عشر . فقد كانت تجارة هذه البلدان مع مستعمراتها الجديدة الغنية بالذهب فى أمريكا نتيح لها تحقيق مكتسبات كبيرة من المعدن النفيس حتى أنه بالرغم من تسرب الذهب أحيانا فى بعض تجارات الشرق الاقصى أو فى تجارتها مع بعضها البعض فان موازينها التجارية ظلت تحقق لها الفائض المطلوب بصفة مستمرة طوال القرن السادس عشر .

ومع ذلك يبدو أن الموقف الذى أشار إليه دافيد هيوم فى مناقشته كان يتحقق تدريجيا خلال القرن السابع عشر ، ويدل ذلك على اهتمام المر كنتاليين المتزايد فى مناقشاتهم بمسألة تخفيض أسعار الصادرات من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية فى الاسواق . ولأجل هذا نادى المر كنتاليون بسياسة الاجور المنخفضة للعمال وأشاروا على الدولة بمنع تصدير الخامات الرخيصة اللازمة لصناعات التصدير الهامة ، وإعفاء الواردات من بعض الخامات الضرورية من الضرائب الجمركية . وفى بعض الحالات بلغت رغبة الدولة المر كنتالية فى الحصول على بعض الخامات الضرورية إلى حد فرض السيطرة والاستعمار للبلدان المنتجة لها والعمل على تحديد انتاجها بشكل يتيح لها وحدها أن

تستخدمها فى صناعاتها بنفقات منخفضة فتحقق لها بذلك ميزات لا تحققها الصناعات المماثلة للدول الاخرى المنافسة . بالإضافة إلى هذا فقد ازداد تدخل الدولة فى نشاط التجارة الخارجية من أجل ضمان تحقيق الفائض منها . كل هذه الامور كانت تدل فعلا على أن هناك خللا أساسيا فى السياسة التجارية المر كنتالية ، فهى سياسة تهدف إلى تكوين فائض مستمر فى الميزان التجارى ولكنها بنجاحها فى تحقيق هذا الهدف تصبح عاجزة عن المحافظة عليه . باختصار فان تكوين الفائض من التجارة الخارجية بصفة مستمرة يؤدى إلى زيادة ثروة البلد من المعادن النفيسة ولكن هذا فى حد ذاته فى ظل ظروف معينة (ربما ظروف الاقتراب من حالة التوظف الكامل أو انخفاض مرونة جهاز الإنتاج) تسبب فى ارتفاع أسعار المنتجات ارتفاعا مستمرا ويقلل من فرصة تصديرها إلى الخارج (خاصة ان بقيت أسعار المنتجات الاجنبية المماثلة ثابتة أو لم ترتفع بنفس الدرجة) ... وبالتالى تتضح ضرورة خفض نفقات الانتاج حتى تنخفض أسعار الصادرات ولكن كيف تنجح مثل هذه السياسة إذا كان تكوين الفائض من المعدن النفيس يعنى ارتفاع الأسعار مرة أخرى ؟؟ لقد كان هناك تناقضا أساسيا فى السياسة التجارية المر كنتالية وتظهر بشكل واضح فى بداية القرن الثامن عشر ، وكما سبق أن ذكرنا فان المزيد من التقيد للتجارة الخارجية يصبح ضروريا فى مثل هذه الظروف .

الفصل الثامن

الفيزيوقراط (الطبيعيون)

إن الفيزيوقراط Physiocrates مجموعة صغيرة من الاقتصاديين ظهرت فى فرنسا فى أواخر القرن السابع عشر واستمر فكرها ظاهرا فى الحياة العلمية خلال القرن الثامن عشر . ولقد اطلق هؤلاء الاقتصاديين على أنفسهم « القيزيوقراط » لفترة من الزمن ثم عدلوا عن هذه التسمية وتسموا « بالاقتصاديين » ثم عادوا مرة أخرى إلى التسمية الاولى التى ظلوا يعرفون بها بعد ذلك فى الفكر الاقتصادى . وقد كانوا أول من يرفض الفلسفة المر كنتالية تماما بناء على اقتناع فكرى وكرد فعل لما حدث فى فرنسا من جراء تطبيقها . والفيزيوقراط فى هذا الرفض للمر كنتالية يتفقون تماما مع بعض الرواد العظام الأوائل مثل وليم بيتى وكانتيون وقد نجحوا فى أن يستبعدوا نهائيا الاعتقاد القائل بأن الثروة تتعلق بالتجارة وبالمعادن النفيسة . ولقد تشبعت هذه المجموعة الفرنسية بالفلسفة الطبيعية فاعتقدت أن هناك قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادى وتسيره بانتظام بالغ تماما كما أن هناك قوانين طبيعية تحكم المجموعة الشمسية أو الدورة الدموية فى جسم الإنسان . وقرروا أن الجهل بالقوانين الطبيعية التى تحكم النشاط الاقتصادى لا يمنع من تقرير المبدأ الهام وهو أنه يجب ترك النظام الاقتصادى حرا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجه تلقاء التوازن الطبيعى .

ووفقا لهذه الفلسفة يجب أن تتخلى الدولة عن تدخلها فى النشاط الاقتصادى

ويفسر الفيزيوقراط العيوب الملحوظة فى التنظيمات الاقتصادية بالجهل بالقوانين الطبيعية وبتدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية . ولقد تأثر الطبيعيون بالتقدم العلمى الذى حدث فى عصرهم فى فروع الفلك والاحياء والطبيعيات . ولقد اكتشف نيوتن فى ذلك الحين قوانين الجاذبية ، كما اكتشفت الدورة الدموية فى علم الطب وأصبحت هذه الاكتشافات عاملا هاما ومؤكدا أن لكل ظاهرة طبيعية قانونها الطبيعى الذى يحكمها ويتحكم

فيها . ومما يذكر أن كيناىQuesnay وهو أبرز الاقتصاديون فى المدرسة الطبيعية كان طبيبا فى البلاط الفرنسى وأنه فى صياغته للجدول الاقتصادى الذى سنعرضه فيما بعد قد تأثر جدا بمعلوماته الطبية عن الدورة الدموية .

ويلاحظ أيضا أن الفكر الدينى فى عصر الطبيعية قد تطور كثيرا وظهرت آراء جديدة تؤكد أن الخالق قد أعطى لكل شيء خلقه قانونه الخاص الذى يسير به وأنه لذلك يتركه يتحرك حركة ذاتية . وبناء على ذلك فان عمل الظواهر الطبيعية ليس له ما يبرره بل إنه يفسد الامور على وجه التأكيد . بعبارة أخرى أنه لو تركت الاشياء حرة فانها تنتظم فى حركتها على أحسن وجه دون أن يحدث أى اضطراب وأنها قادرة على تحقيق توازنها طبيعيا . ومما لا شك فيه أن هذه التطورات فى الفكر الدينى كانت أيضا ذات أثر بعيد على الفكر الاقتصادى حينذاك وفيما بعد فى عصر الدراسة الكلاسكية .

اعتبار الارض وحدها هى مصدر الثروة :

لعله من الظاهر من العرض السابق أن منشأ هذا الاعتقاد يرجع إلى اعتقاد الطبيعيين الاصلى بأن الطبيعة هى المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية – وقد ترتب على هذه الفكرة معانى كثيرة فيما يتعلق بالانتاجية وزيادة الدخل ، وطالما أن الطبيعة هى مصدر الثروة فان النشاط الاقتصادى المنتج هو استغلال الموارد الطبيعية فقط بينما أن نواحى النشاط الاقتصادى الاخرى (صناعة – تجارة – خدمات تعتبر أنشطة غير منتجة .

نظرية المنتج الصافى :

لقد ترتب اذن على أراء الطبيعين بشأن سيادة الطبيعة نتيجة هامة وهى أن الأرض هى العنصر الوحيد للانتاج (المنتج) وبالتالى فان الزراعة هى النشاط الوحيد المنتج فالزراعة هى النشاط الوحيد المنتج الذى يعطى انتاجا صافيا ، بمعنى أن الثروة التى تنتج من الزراعة تزيد عن الثروة التى تستهلك فى عملية الإنتاج الزراعى ، أى أن المنتج أكبر من المستخدم . أما الصناعة فهى لا تعطى انتاجا

صافيا فى رأى الطبيعيين بمعنى أن قيمة إنتاج العامل من الصناعة تساوى قيمة ما يستهلكه فى سبيل هذا الانتاج ، أى أن المنتج يساوى المستخدم . ومن ذلك نتبين معنى اصطلاح المنتج الصافى ، فهو عبارة عن الثروة المنتجة مطروحا منها الثروة المستهلكة فى العملية الإنتاجية - فاذا كان الفرق موجبا فان النشاط يعتبر منتجا - بمعنى أنه يخلق إنتاج صافى أما إذا كانت الثروة المنتجة تساوى الثروة المستهلكة فى العملية الإنتاجية فان النشاط يعتبر عقيما .

وحيث أن الزراعة لا تتم بعنصر الأرض فقط وإنما يجب تعاون العمل مع الأرض أى يجب وجود طبقة المزارعين - فان الطبيعيين اعتبروا هذه الطبقة الوحيدة التى يمكن وصفها بأنها الطبقة المنتجة .

ويتبع هذا التحليل للنشاط الاقتصادى المنتج والنشاط العقيم تقسيم المجتمع إلى ثلاثة طبقات :

١ - طبقة المزارعين .

٢ - طبقة الملاك .

٣ - طبقة رجال الصناعة والتجارة .

وتعتبر طبقة المزارعين هى الطبقة الوحيدة المنتجة بينما أن كل من طبقة رجال الصناعة والتجارة عقيمة والسبب فى ذلك كما تقدم يرجع إلى أن المزارعين وحدهم هم الذين يستطيعون تحقيق منتج صافى .

وهذا الرأى يعتبر تحولا هاما فى الفكر الاقتصادى إذ أنه يمثل ثورة على أراء المر كنتاليين الذين يعتبرون طبقة التجار هى الطبقة الوحيدة المنتجة استناداً إلى أن التبادل التجارى هو النشاط المنتج الوحيد أو الاساسى فى اكتساب الدخل القومى .

ولقد رد آدم سميث فيما بعد على أراء المدرسة الطبيعية وقال أنه من الخطأ اعتبار الصناعة نشاط غير منتج وذلك لأن الصناع أو رجال الصناعة يحققون أضافة إلى المنتج القومى تماما كرجال الزراعة وأنه من الخطأ أن تعتبر أن ما يستهلكه رجال الصناعة قيمة المنتجات الصناعية - وبالرغم من أن آدم سميث قد اعترض على أراء الطبيعيين من حيث أنها نستعيد الصناعة من النشاط المنتج

إلا أن هذا لا يعنى أنه قد حصر النشاط المنتج حصراً كاملا وذلك لأنه اعتقد أن الخامات لا تدخل فى النشاط الاقتصادى المنتج وذلك استناداً إلى تفسيره لجوهر النشاط الاقتصادى – فلقد اعتقد آدم سميث أن هدف النشاط الاقتصادى هو زيادة الرفاهية المادية لافراد المجتمع .

وبناء على ذلك فان كل نشاط يساعد على زيادة الرفاهية المادية يعتبر نشاطا منتجا – وكل نشاط لا يساهم فى زيادة الرفاهية المادية لا تعتبر نشاط منتج . وواضح أن هذا التحديد للنشاط المنتج يعتبر تحديداً تعسفياً وذلك لأن النشاط الاقتصادى فى الواقع إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية بصفة عامة أى إلى تعبئة الموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها إلى اشباع رغبات أفراد المجتمع المادية وغير المادية ، وبالتالى فان كل نشاط يحقق اشباع لرغبات المجتمع يساهم فى زيادة الرفاهية وبالتالى يعد نشاط منتج . ويثير تقسيم الطبيعيين للمجتمع إلى ثلاثة طبقات سؤالا بشأن طبقة الملاك وذلك لأن هذه الطبقة ليست طبقة منتجة وفى نفس الوقت ليست طبقة عقيمة .

ويحدد الطبيعيون مركز طبقة الملاك – استناداً إلى فلسفة خاصة وهى أن الملكية حجر الأساس فى النظام الطبيعى ، ويجب احترام هذه الملكية والدفاع عنها – ولقد تركز دفاع الطبيعيين عن طبقة الملاك فى نقطتين :

أولا – ان الملاك هم الذين يقومون بالانفاق على الأرض لتحسينها واعدادها للزراعة – وبناء على ذلك يجب أن يحصلوا على جزء من المنتج الصافى فى شكل ريع .

ثانيا :إذا لم يقم الملاك باعداد الأرض للزراعة فان المنتج الصافى سوف يختفى .

ويلاحظ أن هذا الدفاع عن طبقة الملاك يلقى الشك على تحليل الطبيعيين : فاما أنهم قد أخطأوا فى فكرتهم عن المنتج الصافى أو أنهم قد تحيزوا فى تحليلهم فجانبهم الصواب بشأن اعتبار الملاك طبقة منتجة . ذلك أنه إذا كان المنتج الصافى الذى يحصل عليه الملاك يساوى رأس المال الذى يتلقونه لاعداد الأرض للزراعة فانه لا يوجد فى الواقع فائض اقتصادى بالمعنى الذى ذكروه وهذا يعنى

أن طبقة الملاك هى طبقة عقيمة أيضا ؟ فلماذا لم تستبعد مثل طبقة رجال الصناعة ؟؟

الجدول الاقتصادى :

قرر « ميرابو » فى أواخر القرن ١٨ أنه يوجد ثلاث اختراعات أثرت فى تقدم الجنس البشرى وهى الطباعة والنقود والجدول الاقتصادى الذى أبتدعه كيناى عميد مدرسة الفيزيوقراط . وهذه العبارة ان هى الا تمجيد للمجهود الذى بذله كيناى فى تركيب الجدول الاقتصادى . ويلاحظ أن « كيناى » كان طبيبا كما ذكرنا وقد تأثر بمعلوماته الخاصة بالدورة الدموية وتبين أن الدم ينتقل بين أجزاء الجسم بطريقة معينة منتظمة وأنه لو حدث أى اختلال فى هذه الحركة فان الجسم يتعرض للأضطرابات . وتصور كيناى أن النظام الاقتصادى يشبه الجسم تماما وأن السلع تنتقل داخل هذا النظام كما ينتقل الدم داخل الجسم – وبناء على ذلك حاول أن يقتبس نظام الدورة الدموية ويطبقه على تداول السلع داخل النظام الاقتصادى . وبناء على هذا التقدير قال « كيناى » : أن السلع تنتقل داخل النظام الاقتصادى بطريقة معينة وتتم الدورة السلعية عندما تعود قيمة السلع إلى منتجيها وأنه لا يوجد ما يدعو لى اختلال هذه الدورة تلقائيا وان أى اختلال يمكن أن تتعرض له يكون مصدره خارج النظام الاقتصادى . ويقسم (كيناى) المجتمع إلى ثلاث طبقات ويفترض أن السلع تدور بين هذه الطبقات الثلاث ، ومن الممكن أن نصور فكرة الدورة السلعية فى شكل جدول باستخدام المثال الذى اعطاه ، وهو يفترض أن طبقة المزارعين قد أنتجت ما قيمته ٥٠٠٠ فرنك ، وأنها قد استهلكت فى عملية الانتاج ٢٠٠٠ فرنك ، وعلى ذلك فان المنتج الصافى يساوى ٣٠٠٠ فرنك (وهذا يمثل الدخل القومى) وتستخدم طبقة المزارعين هذا المبلغ فى دفع ايجار الأرض إلى طبقة الملاك ، وفى شراء سلع مصنوعة من طبقة الصناع وعلى ذلك فان المنتج الصافى يتوزع بين هاتين الطبقتين ، بفرض أن التوزيع كالآتى :

٢٠٠٠ فرنك لطبقة الملاك

١٠٠٠ فرنك لطبقة الصناع

وتستخدم طبقة الملاك الدخل الذى حصلت عليه فى شراء سلع زراعية من المزارعين وسلع صناعية من الصناع . وعلى ذلك فان الدخل (دخل الملاك) يتوزع بين طبقة المزارعين والصناع ، ويفترض أن هذا التوزيع هو ١٠٠٠ فرنك للصناع . وبذلك يعود للمزارعين ١٠٠٠ فرنك ويصبح دخل طبقة الصناع ٢٠٠٠ فرنك منها ١٠٠٠ حصلت عليها من المزارعين ١٠٠٠ من الملاك ويستخدم الصناع هذا الدخل فى شراء سلع زراعية من طبقة المزارعين ، وهكذا يعود إلى هذه الطبقة مبلغ ٢٠٠٠ فرنك . أى أن مجموع ما تسترده طبقة المزارعين هو ٣٠٠٠ فرنك منها ١٠٠٠ فرنك من طبقة الملاك ، ٢٠٠٠ من الصناع ، وبذلك تتم الدائرة الاقتصادية .

الجدول الاقتصادى

من / إلى	مزارعين فرنك	الملاك فرنك	الصناع فرنك	المجموع فرنك
المزارعين	—	٢٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠
الملاك	١٠٠٠	—	١٠٠٠	٢٠٠٠
الصناع	٢٠٠٠	—	—	٢٠٠٠
المجموع :	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	

ويلاحظ على هذا الجدول انه يتجاهل دورة السلع داخل كل طبقة من الطبقات ، أى أنه لا يأخذ فى الحسبان معاملات المزارعين مع المزارعين وكذلك أيضا معاملات الصناع مع الصناع ، والسبب فى ذلك هوأنه يركز على العلاقات بين الطبقات الرئيسية التى يتكون منها المجتمع . ويعتبر هذا الجدول فى الواقع أهم مساهمة قدمها الطبيعيون إلى الفكر الاقتصادى . وذلك لان هذا الجدول نجح فى ادخال فكرة التداخل بين الأجزاء المختلفة للنظام

الاقتصادى وأن تصرفات أى قطاع من القطاعات الأخرى .

وفى هذا الجدول بالذات نجد ان انفاق أى طبقة من الطبقات هو الذى يحدد دخول الطبقات - ولكن يعاب على هذا الجدول أنه يقسم النظام إلى طبقات إجتماعية بدلا من تقسيمه إلى طبقات إقتصادية (اعتبار طبقة المزارعين وطبقة الملاك طبقتين مختلفتين رغم اننا قد نتظر من الناحية الإقتصادية على أن هاتين الطبقتين تدخلان فى (قطاع الزراعة) - وقد قام (ليونتيف) فيما بعد (فى العصر الحاضر) بوضع جدول اقتصادى يبين العلاقات المتدخلة بين نواحى النشاط الصناعى المختلفة ، وهو المعروف باسم جدول (الناتج والمستخدم) input / output وهذا الجدول يعتبر من الادوات التحليلية الهامة فى الفكر الإقتصادى الحديث كما أنه فى نفس الوقت يعتبر من الادوات الرئيسية التى تستخدم فى عمليات التخطيط . ذلك لإنه يحاول ان يكشف عن اثر التغيرات فى نشاط قطاع معين على باقى القطاعات وبالتالى على النظام الإقتصادى فى مجموعة . ويتميز تحليل جدول المستخدم / المنتج عن الجدول الإقتصادى الذى وضعه (كيناى) أنه لم يكتفي فقط بعرض العلاقة المتداخلة بين القطاعات المختلفة وإنما تجاوز ذلك إلى اكتشاف الحل الرياضى للجدول وبذلك أمكنه اكتشاف ميكانيكية النشاط الإقتصادى .



الفصل التاسع

نشـأة المدرسـة الكلاسيكية

لقد أصبح من العادى فى العصر الحاضر أن تبدأ دراسة علم الاقتصاد بذكر الفيلسوف والاقتصادى الاسكتلندى آدم سميث Adam Smith وأن يشار إليه مؤلفه العظيم « ثروة الأمم » Wealth of Nations الذى ظهر فى ١٧٧٦ وأن يقال أن هذا المؤلف كان بداية مرحلة جديدة فى التحليل الاقتصادى .

تلك المرحلة التى تميزت بالبعد عن الدوافع الشخصية والاخلاقية وبالإعتماد على أدوات التحليل المنطقى . ولقد قامت على أساس كتاب آدم سميث مدرسة إقتصادية فى بريطانيا عاشت حوالى مائة عام تعرف بالمدرسة الكلاسيكية . ويهمنا أولا أن نربط ما بين الفكر الاقتصادى الذى سبق المدرسة الكلاسيكية وبين هذه المدرسة نفسها نتطرق إلى أعمال أشهر الاقتصاديين فيها .

لعلنا قد لاحظنا من دراستنا السابقة أن معظم ما كتب فى العصر السابق للمدرسة الكلاسيكية كان مختصاً أكثر ما يكون بالحكم على الطريقة التى يسير بها النظام الاقتصادى . وكانت الاحكام التى يصدرها الاقتصاديون تصطبغ فى معظم الأحيان بالفلسفة الاخلاقة ، وعلى سبيل المثال فان معظم المناقشات الاقتصادية فى العصور الوسطى دارت حول أسئلة أخلاقية مثل : ما هو السعر العادل ؟ ، وهل الاقراض بفائدة مسألة يمكن الدفاع عنها من الناحية الاخلاقية ؟ . وبالرغم من أن هذه الأنواع من الاسئلة اختفت تدريجيا واحتلت مكانا خلفيا فى المناقشات القرن ١٧ ، إلا أن الفكر الاقتصادى لم يكن قد تخلص بعد حينذاك من الاحكام الغير موضوعية التى تتأثر بالمصالح الذاتية والظروف الشخصية للكاتب ، وبالرغم من ذلك فليس هناك إنكار ، أن القرن ١٧ شهد عددا من الكتاب الذين تميز تحليلهم بالعمل الموضوعى فى بعض النواحى التى تناولوها بالبحث ، ولكن هؤلاء الاقتصاديين لم يرتفعوا أبدا إلى مكان الصدارة فى مجتمعاتهم . أما المدرسة الكلاسيكية فلقد تميزت باتجاهاتها الموضوعية فى التحليل واعتمادها على أدوات التحليل المنطقى ، وبهذا

أعطت الاقتصاد صفته العلمية الحديثة التى عرف بها منذ ذلك الحين . ولكن بالرغم من هذا المعنى الجديد الذى اضفاه الكلاسيك على الدراسة الاقتصادية فانهم لم يهملوا تماما المناقشات الاقتصادية التى بدأها الكتاب الذين سبقوهم تاريخيا . فنجد أن المدرسة الكلاسيكية نجحت فى التقاط بعض الافكار الصالحة التى وضع المر كنتاليون والطبيعيون خطوطها الاولى وقاموا بمناقشتها وتحليلها وصياغتها فى قوالب موضوعية جديدة ولذلك فانه يمكن النظر إلى مناقشات الكلاسيك فى هذه الحدود على انها امتداد لمناقشات من سبقوهم وأن أهم الافكار التى تناولها الكلاسيك بالدراسة من بعد المر كنتاليين والطبيعيين هى فكرة الفائض الاقتصادى ، فلقد لاحظنا فى دراستنا السابقة أنه بالرغم من الاختلاف الشاسع ما بين المر كنتاليين والطبيعيين من حيث آرائهم ومن حيث طريقتهم فى عرض ومناقشة المسائل الاقتصادية أنهم وجهوا الاهتمام إلى أهمية تحقيق الفائض الاقتصادى . ولقد قامت المدرسة الكلاسيكية بمناقشة هذه المسألة ولكنها أعطتها تفسيرا جديدا يختلف عن تفسيرات المر كنتاليين والطبيعيين .

نحن نعرف أنه بالرغم من تعداد آراء المر كنتاليين إلا أجمعوا على نقطة واحدة إلا وهى أهمية التحقيق فائض فى الصادرات فوق الواردات (فائض الميزان التجارى) . وناقش المر كنتاليون كيف أن خلق هذا الفائض لا يحقق فقط مصلحة التجار المشتغلين بالتجارة الخارجية بل أيضا إلى انعاش جميع المشروعات فى داخل البلد وخاصة تلك التى تعمل لهدف التصدير ، وبالتالى فقد خلصوا إلى أن خلق الفائض فى الميزان التجارى لابد وأن يحقق مصلحة الأمة وأنه يؤدى إلى رخائها الاقتصادى وزيادة قوتها السياسية .

ولقد رأينا كيف أن الايمان بفكرة الفائض التجارى قد أدت فى ظل ظروف القرنين ١٦ ، ١٧ إلى المناداة بتدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى . فالحكومة بما لديها من سلطة تستطيع ضمان تحقيق هذا الفائض فى الميزان التجارى وذلك لأنها وحدها تملك القدرة على التحكم فى الواردات . بالرغم من أن دعوة المر كنتاليين إلى التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى استندت

إلى أسباب إجتماعية وسياسية بجوار السبب الاقتصادى المذكور الا أن هذه الدعوى فى حد ذاتها كشفت عن حقيقة هامة وهى « عجز الجهاز الاقتصادى » الذى صور المر كنتاليين ملاحه العامة عن تكوين الفائض التجارى والمحافظة عليه بصفة عامة دائما . الفائض يتحقق بزيادة الصادرات عن الواردات ، ويؤدى إلى زيادة الثروة المتدوالة داخل البلد من المعادن النفيسة ، هذا بدوره عن طريق الاسعار يؤدى إلى انتعاش الصناعة والتجارة ومن ثم يؤدى وفقا لمنطقهم إلى زيادة القدرة على تنمية الفائض التجارى وهكذا فإذا كان هذا هو الذى يحدث فما الذى يدعو إلى تدخل الحكومة لحماية الفائض أو لزيادة عن طريق التقييد المباشر للواردات ؟ .

لقد تنبه بعض المر كنتاليين إلى أهمية تخفيض نفقات الانتاج من أجل زيادة الصادرات ولكنهم أشاروا إلى أن تحقيق هذا ممكن عن طريق تخفيض أجور العمال . ولكن الآثار المترتبة على هذه السياسة الأجورية المر كنتالية لم توفر العلاج الاقتصادى الذى يسمح للجهاز الاقتصادى أن يعمل تلقائيا ودون تدخل الدولة . وفى واقع الأمر فان المر كنتاليين لم يستطيعوا أبداً أن يروا الخلل الاساسى فى مناقشاتهم وهو أن تكوين الفائض التجارى والمحافظة عليه بصفة مستمرة لا يؤدى إلى زيادة القدرة على زيادة حجمه ، وإنما يعمل على العكس . فهم فى مناقشاتهم قد تصوروا أن الفائض فى الميزان التجارى يرفع الاسعار وهذا صحيح ، ولكنهم اعتقدوا أ ن هذا الارتفاع فى الاسعار فى صالح الاقتصاد ومن شأنه أن يزيد دائما القدرة على تنمية الفائض وهذا خطأ لهذا فقد كان اصرار المر كنتاليين على تكوين الفائض فى الميزان التجارى والمحافظة عليه وزيادته يحتم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى . وفى بريطانيا صدرت قوانين القمح لتحمى المزارعين من المنافسة الاجنبية ، كما صدرت قوانين الملاحة لتحرم على السفن الاجنبية المتاجرة فى المياه الاقليمية والمياه الوطنية لمستعمرات التاج ، وفى فرنسا أعطت الحكومة تشجيع كبير لقيام الصناعة وأمدتها بالمعونات لتعينها على زيادة تجارتها الخارجية . وبالإضافة إلى هذا تدخلت الحكومات تدخلا مباشرا لتقييد الاستيراد ومنع تدفق المعادن النفيسة إلى الخارج . وقد هيأت الظروف التى عاشتها فرنسا فى ظل السياسة المر كنتالية والكساد الذى لحق بها فى أواخر

القرن ١٧ إل ظهور الإحتجاج من مدرسة الطبيعيين . ولم تهمل المدرسة الجديدة مسألة الفائض الاقتصادى ولكنها صورته بصورة مختلفة وبحثته بطريقة أكثر تثفقا بالمقارنة مع المر كنتاليين . ففى رأى الطبيعيين أن الزراعة هى النشاط الوحيد المنتج فى الاقتصاد القومى ، وهى وحدها التى تخلق الفائض الاقتصادى (الدخل القومى) . فالنشاط الزراعى فى رأيهم ينفرد بخاصية القدرة على خلق انتاج صافى ، أما الصناعة فهى ليست إلا عملية تجميع لموارد موجوده – ولا تتضمن أكثر من تغيير شكل هذه الموارد ، ولهذا فهى نشاط عقيم . ولقد أثارت هذه المناقشة احتجاج آدم سميث فيما بعد . ولكن بالرغم من ذلك فان الطبيعيين مازالت لهم ذكرى طيبة فى دراسة الفكر الاقتصادى وتطوره ، وذلك لأن معظم أعضاء هذه المدرسة كانوا من المثقفين ، وقد تميز تحليلهم بالدقة والمنطق ، ولعل الجدول الاقتصادى الذى رسمه « كيناى » وبين فيه بدقة صورة التدفق الدائرى للفائض الاقتصادى هو أهم ما نتذكر به المدرسة الفيزيوقراطية .

لقد التقطت المدرسة الكلاسيكية فى بريطانيا الخيط من السابقين لها بالنسبة لمسألة الفائض الاقتصادى واهتمت ببحث مصادره وطبيعته واتفق الكلاسيك مع الطبيعيين على أن التجارة نشاط عقيم غير منتج ، ولكنهم عارضوهم فى أن الزراعة وحدها هى النشاط المنتج ، وأبرزوا أهمية الصناعة وطبيعتها الانتاجية ومساهمتها فى الفائض الاقتصادى . وفى مسألة تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى قام الكلاسيك بالهجوم على الافكار المر كنتالية بشدة بينما أيدوا اراء الطبيعيون بشأن الحرية الإقتصادية . ولقد تأثرت أراء الكلاسيك فى هذا الخصوص بنفس ما تأثر به الطبيعيون وهو تطور النظرية العلمية التى كشفت عن الطريق التلقائية التى يتم بها توازن الاشياء المادية (نظريات نيوتن Newton والتقدم فى نظريات الطبيعة والاحياء والفلك) . فنظر الكلاسيك إلى الاقتصاد على أنه جهاز ضخم كبير يسير بانتظام مضطرد لانه يخضع لحكم قوانين ثابتة . وتلخصت فلسفتهم فى أن هذه القوانين تتحقق من خلال المجهود الإنسانى نفسه إلا أنه لايمكن الإنسان ان يخضعها لإرادته ويتحكم فيها بصورة مباشرة ولهذا فليس هناك سبيل لإدارة النشاط الإقتصادى أو بالإيمان بالحرية الإقتصادية

الكاملة أى عدم تدخل الدولة (الحكومة) فى النشاط الإقتصادى .

ولقد تقدم الكلاسيك على الطبيعيين فى عرض فكرة الحرية الإقتصادية التى تعتمد على فكرة التوازن الإقتصادى التلقائى فى أنهم وضحوا فى مناقشتهم كيف أن تصرفات الفرد الإقتصادية لغرض تحقيق مصلحة الذاتية تؤدى إلى تحقيق مصلحة الجماعة فى نفس الوقت . وكان لهذه الأفكار التى نوقشت وحللت من الناحية الإقتصادية اثرها الاكبر فى الربط ما بين الحرية الاقتصادية ونظام المشروع الفردى أو النظام الرأسمالى . وإلى عصرنا الحاضر فاننا حينما نتكلم عن الحرية الاقتصادية فاننا نقرنها بالنظام الغير موجه أو نظام السوق الحر . لقد كانت نظرة الكلاسيك المختلفة عن طبيعة الفائض الاقتصادى وكيفية تحقيقه وتنميته من أهم المسائل التى ميزت تحليلهم عمن سبقوهم ، كما كانت المناداة بالحرية الإقتصادية ومناقشتها على أساس اقتصادى علمى – أى بيان أهميتها بالتحديد بالنسبة إلى تحقيق أكبر فائض أقتصادى ممكن وهى النقطة الثانية التى ميزت المدرسة الكلاسيكية .

ولم يكن التطور فى الفكر الاقتصادى الذى جاء على يد المدرسة الكلاسيكية وليد المصادفة أو نتيجة التفكير المنعزل عن البيئة – بل أنه كان وطيد الصلة بالتغيرات التى حدثت فى البيئة الاقتصادية فى بريطانيا . فلقد تميز النصف الثانى من القرن ١٨ ثم القرن ١٩ ببزوغ الصناعة الآلية الحديثة ثم اتساعها وتمكنها من سيادة النشاط الإقتصادى وهذا هو ما يطلق عليه عصر الرأسمالية الصناعية . وهكذا فكما جند المر كنتاليون أنفسهم للدفاع عن الرأسمالية التجارية فى القرن ١٦ ، ١٧ وأوائل القرن ١٨ نجد أن أراء الكلاسيك أرتبطت بالرأسمالية الصناعية فدافعت عنها وبحثت فى كيفة عمل الإقتصاد القومى فى ظل سيادتها . إلا أن الكلاسيك كما أشرنا من قبل – وكما يجب أن نؤكد – قد تميزوا فى غالبية أعمالهم وارائهم بالبعد عن المصالح الذاتية والاتجاه العلمى فى التحليل . ولا يجب أن يفهم من هذا أن الكلاسيك لم يتحيزوا للنشاط الصناعى ، بالعكس ان مناداتهم بالحرية الإقتصادية الكاملة فى مجال التجارة الخارجية (سياسة الحرية التجارية) نبع من الرغبة فى تخفيض نفقات الإنتاج الصناعى ، والرغبة فى فتح الاسواق الخارجية للمنتجات

المصنوعة . فإزالة الجمارك أتاح استيراد المواد الخام الرخيصة كما أنه أتاح زيادة عرض المواد الغذائية المطلوبة وخفض أسعارها وبالتالى تمكن رجال الصناعة من المحافظة على المستويات المنخفضة لاجور العمال . وهذين العاملين معا . أى رخص المواد الخام وانخفاض الاجور أو بقائهما على مستوياتها المنخفضة ساعد على خفض تكلفة السلعة المصنوعة – وأمكان زيادة التصدير إلى خارج . فالمناداة بالحرية التجارية على مستوى العالم كانت مرتبطة بالرغبة فى تصريف السلع المصنوعة فى أسواق العالم . ورغم كل هذا فاننا نؤكد مرة أخرى أن الكلاسيك باتباعهم لطريقة التحليل العلمى نجحوا فى التخلص من تهمة التحيز القائم على أسس شخصية أو تبعا لمصالح ذاتية ففى دفاعهم عن الحرية الاقتصادية لم ينكروا أى شيء من الذى ذكرناه ولكنهم أكدوه وأظهروا فائدته ووضحوا بالمناقشات الاقتصادية السليمة كيف يمكن لأى بلد أن ينتفع من أتباع سياسة الحرية التجارية ومن التخصص فى مجالات النشاط التى يتفوق فيها نسبيا . أى أن الكلاسيك فى تحيزهم للنشاط الصناعى وللحرية الاقتصادية خرجوا لنا بنظريات علمية قابلة للاختبار على عكس أولئك الكتاب الذين عاصروا الرأسمالية التجارية (المر كنتاليون) .

إلا أن شيئا واحداً يمكن أخذه على الكلاسيك : وهو تحيزهم ضد النشاط التجارى ووصفه بأنه غير منتج ، مثل هذا التحيز لك يكن مدروسا وذلك كما أظهرت لنا الدراسات الاقتصادية التى تمت بعد ذلك وخاصة فى القرن الحالى .

والنقطة الأخيرة والهامة التى نود الاشارة إليها هى أنه نظرا لما رآه الكلاسيك من أهمية الصناعة بالنسبة لإنتعاش الإقتصاد القومى ونموه فانهم بحثوا واهتموا بمساهماتها فى تكوين الفائض الإقتصادى ، كما أنهم وضعوا لنا أسس النظريات التى تختص بالجزء الذى يقتطع من هذا الفائض من أجل التكوين الرأسمالى والعوامل المختلفة التى تحكم هذا التكوين الرأسمالى (نظريات الإدخار والاستثمار الكلاسيكية) . كما أن الكلاسيك أبدوا إهتماما كبيرا بالنسبة لنمو الفائض الاقتصادى وعلى هذا قاموا بالربط ما بين عمل الجهاز الاقتصادى فى أى فترة زمنية وعملية النمو الاقتصادى فى الفترة الطويلة جدا ، فبحثوا بذلك جميع العوامل التى تصوروا أن لها أثر فى تحديد النمو الاقتصادى فى الفترات

الطويلة . ونظريات الكلاسيك فى النمو الاقتصادى مازالت حتى الآن تعتبر ثروة فى الفكر الاقتصادى .

الفصل العاشر
آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠)

ولد لعائلة اسكتلندية اشتغل كثير من أفرادها فى الأعمال الحكومية . توفى أبوه قبل مولده بأشهر ورعته أمه خلال فترة صباه ، ويقدر المؤرخون أن أمه هى المراة الوحيدة التى أثرت فيه . فى عمر الرابعة عشرة التحق آدم سميث بجماعة جلاسجو باسكتلندا ، وبينما هناك درس على يد بروفسور هتشسون Hutcheson الرجل الذى قال « أن أعظم سعادة هى التى ترتبط بأكبر عدد The gteatest happiness For the greatest number والذى عرف بنظراته الطبيعية إلى المسائل الاخلاقية وبربطه بين الدين والحرية السياسية والذى بسبب آرائه فى هذه المجالات اصطدم بالأفكار الدينية السائدة . وبالرغم من أن آدم سميث لم يكن ميالا لذكر أولئك الذين أثروا على فكره وآرائه إلا أنه أعترف بفضل بروفسور هتشسون عليه .

وفى ١٧٤٠ (فى عمر السابعة عشرة) أعطى منحة دراسية للدراسة فى جامعة أكسفورد فى كلية باليلولBolliol College . وبالرغم من إقامته الممتدة فى اكسفورد إلا أنه لم يعجب اطلاقا بالمناخ الأكاديمى فى تلك الجامعة ، ولم تكن علاقته بأساتذته وزملائه الطلبة على مايرام ... ونجده فى إحدى صفحات مؤلفه العظيم the Wealth of Nations يسجل تلك الفترة فى حياته منتقدا أساتذته بقوله « جامعة اكسفورد ، نجد أن العدد الأكبر من الأساتذة قد ترك حتى مسألة إدعاء التدريس لعدد من السنوات ، ولقد فسر هذا الأهمال من جانبهم بضآلة العائد المالى الذى يتلقونه مقابل القيام بالعمل المعهود إليهم .

وحينما ذهب إلى اكسفورد كان مقررا له أن يدرس اللاهوت ، ولكن صفة التشكك التى تميز بها حينذاك وتأثره بفلسفة هتشسون وأعمال دافيد هيوم جعلت علاقته تسوء مع الأساتذة ، ولهذا فقد ترك هذه المدرسة . وبعودته إلى موطنه اسكتلنده فى ١٧٤٦ سعى للحصول على وظيفة تدريس ولم يوفق إلى

ذلك إلا بعد خمسة سنوات حينما عرضت عليه جامعة جلاسجو كرسى أستاذ المنطق . وفى العام التالى انتقل إلى كرسى الفلسفة الاخلاقية والذى شغره يوما ما أستاذه هتشسون .

لقد عاش آدم سميث فى فترة تميزت باتساع آفاق المتعلمين وتعدد فروع معرفتهم ولذلك نجد أنه كتب فى الفلسفة الاخلاقية وكان له فيها أول كتاب ناجح بأسم the theory of Moral Sentiments. كما كتب فى القانون وفلسفة الأديان وفى علم الفلك .

ولقد كان كتاب آدم سميث فى الميول الاخلاقية الذى أشرنا إليه سابقاً والذى نشر فى ١٧٥٩ من الاعمال التى ساهمت بالقليل فقط فى فروع الفلسفة ، ولكنه احتوى محاولة جادة لتكوين صورة عن التكوين الطبيعى للمجتمع . وفى هذا الكتاب فسر آدم سميث السلوك الإنسانى على ضوء ثلاثة أزواج من الدوافع :

١ - حب النفس والعطف .

٢ - الرغبة فى الحرية وحب التملك .

٣ - عادة العمل والميل للمبادلة .

ولقد رأى سميث أن هذه الميول الطبيعية توازن بعضها البعض وتؤيد فى مجموعها تواجد وضع اجتماعى يسوده تناسق طبيعى بين الافراد بحيث لو ترك أى فرد ليسعى وراء مصالحه الخاصة فانه بلاوعى يحقق الصالح العام . ولقد كانت تلك هى الفلسفة الأساسية التى استند إليها فى دفاعه عن نظامه الاقتصادى والسياسى .

وفى جامعة جلاسجو كان سميث يحاضر فى موضوعات شتى إلا أنه كثيرا ما ناقش مسألة تقسيم العمل وأولاها عناية كبرى واعزى إليها أى زيادة فى الرفاهية الاقتصادية .

وفى ١٧٦٢ ترك سميث كرسى الاستاذية فى جامعة جلاسجو وذلك ليعمل كمدرس خاص لابن الدوقات Duke ot Buccleuch. . ولقد دفعه إلى قبول هذا

العمل العائد المالى المرتفع والفرصة التى اتيحت له فى السفر والترحال وقلة وقت العمل و لذ اتاح له فراغا كبيراً مكنه من الاطلاع والبحث والكتابة فيما بعد . ولقد كتب سميث من فرنسا فى ١٧٦٤ إلى صديقه هيوم قائلا أن عمله يترك له وقت فراغ كبير حتى أنه بدأ يكتب كتابا . ولقد كان هذا الكتاب هو ثروة الأمم . ولكن فترة الكتابة طالت حتى أن هيوم يكتب إلى سميث فى ١٧٧٢ وينصحه بأن يرجع لاسكتلنده بضعة أسابيع ويركز على أنهاء كتابه ثروة الأمم باسرع ما يمكن ويطبعه ثم يفرغ بعد ذلك للدراسة . لقد ظهر كتاب ثروة الأمم فى ١٧٧٦ .

وقضى سميث الثلاثة عشر عاما الاخيرة من حياته مديرا لجمرك جلالة الملك فى اسكتلنده . ويقال أنه قام باعماله خير قيام . ولعل هذه هى احدى الأشياء الغريبة التى ميزت آدم سميث ... فبينما كان ينادى بالغاء القيود الجمركية لبعث حرية التجارة كان يؤدى عملا متناقضا تماما ... لقد كان سميث فى كتاباته فليسوفا باحثا عن مصلحة الإنسان ولم يكن واقعيا يحاول أن يضع ارائه محل التنفيذ كما حدث مع غالبية الكتاب الاقتصاديين الذين سبقوه . إلا أن هذا لايعنى ابدا أن سميث قد اتبع مبدأ التفكير المثالى وابتعد عن معالجة الواقع ... على العكس من ذلك لقد وضع تفكيره وارائه فى قالب اقتصادى سياسى اعتقد أنه أكثر ما يكون ملائمة من الناحية الواقعية لزيادة الرفاهية المادية أو الثروة .

فكرة تقسيم العمل :

أن فكرة تقسيم العمل تكاد تحمل اسم سميث رغم وجود أصول لها عند بعض المفكرين الذين سبقوه . وذلك لإهتمامه الكبير بشرحها وابداء أهميتها . ويجب أن نلفت النظر إلى إن سميث قد استخدام تعبير « تقسيم العمل » فى معنيين مختلفين تمام الاختلاف . يشير المعنى الأول إلى تخصص قوة العمل المصاحب لعملية التقدم الاقتصادى والذى يأتى معه بالتحسن الاعظم فى القوى الإنتاجية للعمل ، وبالزيادة فى المهارة والقدرة على الابتكار . وفرق سميث بين الاقتصاد المنزلى الذى يتم فيه الإنتاج من جانب كل واحدة لغرض المبادلة بانتاج الوحدات الاخرى . ورأى سميث أن الاقتصاد المنزلى أو إقتصاد

الكفاف لا يمكن بطبيعته أن يتمتع بتقسيم العمل والمزايا الناجمة عنه أما الاقتصاد التبادلى من الجهة الاخرى فيمكن أن يتمتع بتقسيم العمل وبالمنافع الكبرى الناجمة عن التقسيم المتزايد للعمل .Progressive sub division ob Lobour أو الزيادة فى التخصص . ومن هذه الاعتبارات اعتقد سميث أن تقسيم العمل يتحدد بدرجة اتساع السوق ، وأن كل ما يعمل على توسيع السوق سواء جغرافيا (أى عن طريق تحسن وسائل المواصلات والاتصالات) أو اقتصاديا (أى عن طريق ازالة العوائق التى تقف أمام التجارة) يؤدى إلى تحقيق الصالح العام .

أما المعنى الثانى لتقسيم العمل فيشير إلى تقسيم قوة العمل بين الذين يعملون فى أعمال منتجة واولئك الذين يعملون فى خلاف ذلك . ولقد اعتمد سميث على هذه التفرقة اعتمادا كبيرا فى تحليله التركيم الرأسمالى والنمو الاقتصادى .

وضرورة التفرقة بين العمل المنتج وغير المنتج لدى سميث ترجع إلى اهتمامه الاساسى بعملية التوسع الاقتصادى خلال فترة طويلة من الزمن . فمن هذه الزاوية أمكن له أن يؤكد أن الطريقة التى توزع بها القوة العاملة بين الانشطة المختلفة لها تأثيرها الهام والمباشر فى عملية النمو الاقتصادى . ففى رأيه أن العمال المشتغلين فى النواحى المنتجة هم الذين يساهمون فى زيادة الانتاج ولقد أكد هذه المسألة بتعريفه للعمل المنتج بدقة وذلك بوضع شرطين أساسين له :

١ – أنه عمل يؤدى إلى إنتاج سلع مادية .

٢ – أنه عمل يؤدى إلى خلق فائض يمكن أن يساهم فى استثمارات المستقبل . وقد نختلف الآن مع سميث فى رأيه ولكن نظراً لمحاولته العلمية للتحليل لا نستطيع أن نقول بسهولة أنه كان يصدر حكما شخصيا تقديريا Value Judgmen حينما فرق ما بين العمل المنتج وغير المنتج . بالاضافة إلى هذا فان سميث بتطرقه إلى موضوع العمل المنتج وتعريفه له قد فند مزاعم الطبيعيين بأن العمل الزراعى هو وحده العمل المنتج ويلاحظ أن تعريف آدم سميث للعمل المنتج لم ينكر أن للعمل فى الزراعة عملا منتجا ولكنه يسمح باضافة العمل فى النشاط الصناعى كعمل منتج وذلك ما انكره الطبيعيون . إلا أن

التعريف الذى وضعه العمل المنتج قد استخرج بعيدا كل أنشطة الخدمات فهذه لا تعد منتجة حيث تنتمى إلى الانشطة التى تخلق انتاجا منظورا أو تساهم فى خلق فوائض ممكن اعادة استثمارها ... وفى هذا يذكر سميث كثيرين من ذوى الاهمية لا يمكن إعتبارهم منتجين ومثال ذلك رجال الكنيسة ، المحامين ، الاطباء ، الكتاب ، المعلمين الموسيقين والمغنين الخ ... ولم يشأ سميث فى مناقشاته أن ينكر حق هذه المجموعات فى تلقى دخول مقابل خدماتهم ولكنه إراد فقط أنه يؤكد وجهة نظره وهى أن أعمالهم غير منتجة بمعنى أنها لن تساهم فى جعل مجتمع الغد أكثر ثراء .

والآن نتساءل عن بقايا فكر سميث فى الوقت الحاضر بالنسبة لمسألة التفرقة بين العمل المنتج وغيره .

أولا : التفرقة التى وضعها سميث بين العمل المنتج والغير منتج لن نجد تأييداً من جانب الإقتصاديين المعاصرين ، وسوف تعتبر بصورة أو بأخرى مسألة وجهة نظر أو حكم شخصى Value judgement أن يقال أن أحد الأعمال أكثر إنتاجية من غيره ... أن معظم الاقتصاديين فى الإقتصاديات الغربية سوف يميلون إلى الرجوع للسوق نفسه للحكم على نشاط ما (بالتالى العاملين فيه) على أنه منتج أم لا . وأهم المؤشرات فى السوق هى الربحية .

ثانيـــا : بالرغم من هذا نجد أن بعض الإقتصاديين قد يميلون إلى الحكم على بعض الأعمال بانها أقل إنتاجية من غيرها وهناك أمثلة عديدة على ذلك بين الإقتصاديين الذين عاشوا أو تأثروا بظروف الدول النامية ... لقد قيل مثلا أن النشاط الزراعى أو نشاط إنتاج المواد الأولية عموما أقل إنتاجية من النشاط الصناعى وقيل بالتالى أن جزء من القوة العاملة فى القطاع الاولى يعتبر فى حالة بطالة مقنعة . وربما أن لفظ البطالة المقنعة قد حل محل العمل غير المنتج الذى تكلم عنه سميث ... ففى تعريف البطالة المقنعة بانها تشمل من هم ذوى إنتاجية حدية تساوى الصفر فان الإقتصاديين يتكلمون عن عمل غير منتج بصفة مؤكدة .

ثالثا : بالنسبة لإعتبار الخدمات جمعيا غير منتجة ، فاننا لا نجد أى تأييد الفكرة من جانب الاقتصاديين فى الدول الغربية المتقدمة . فمنذ أن نظر النيو كلاسيك إلى مسألة الرفاهية الاقتصادية من وجهتيها المادية وغير المادية لم يعد هناك أدنى شك فى أن إنتاج الخدمات يدخل فى حساب الدخل القومى (الثروة حسب تعبير سميث) وأنه يساهم أيضا فى زيادة الدخل القومى على مدى الفترة الطويلة (عن طريق زيادة الإنتاجية بصورة غير مباشرة) .

وبالرغم مما سبق فاننا سوف نجد من بين الإقتصاديين الذين يهتمون بالدول النامية العديد الذى يقول أن ظاهرة البطالة المقنعة أكثر ما تكون وجودا فى أنشطة الخدمات : قطاع الخدمات فى الحكومة فى معظم البلدان النامية – على سبيل المثال – يحوى على كثير ممن يتسلمون مهايا ولا يعملون . ولو نظرنا إلى الأمر نظرة أكثر تشككا لثار كثير من التساؤل حول العمل الإنتاجية الذى يؤدية العديد من الهيئات الحكومية وأمكانية الإستغناء عن هذه تماما بدون أن يتأثر الناتج القومى سلبيا ، بل ربما حدث العكس ... ولقد كان سميث يعتقد أن أى خدمات حكومية خارج الوظائف الأساسية للسيادة (الأمن الداخلى والعدالة وحماية البلد من الإعداء وتوفير المرافق العامة الاساسية) أعمال غير منتجة بل منتجة بل وتعوق النمو الإقتصادى ...كما تظهر الخدمات فى الدول النامية كأنشطة غير منتجة أيضا فى أعمال الباعة المتجولين وأعمال السمسرة والمقاهى المتعددة فى الشارع الواحد ، وكثرة الخدم فى المطاعم ، وبينما لانستطيع أنكار حق أصحاب هذه الخدمات فى الدخول التى يحصلون عليها إلا أن اعمالهم قد يمكن الاستغناء عنها تماما دون أن يتأثر الناتج القومى . وهؤلاء جميعا بالإضافة إلى العديد من الممثلين والراقصين والمغنيين لايمكن أن يقال أنهم يساهمون فى زيادة الرفاهية الإقتصادية اليوم أو غدا وليس ضرورة أن نتقيد فى حكمنا على الرفاهية هنا بالجانب المادى فقط . بل يكفى أن نتقيد بفكرة الرشد الإقتصادى فى حكمنا على ما يمكن أن يؤدى إلى زيادة الرفاهية المادية أو غير المادية . فمن واقع ظروف الدول النامية نجد أن بعض الخدمات مثل المقاهى والملاهى قد ترتبط باخلاقيات إنسانية منحدرة أو غير ملائمة للنشاط الإقتصادى مما يؤثر فى الدخل القومى وفى نموه مستقبلا ... فهنا لا يمكن أن

يقال أن هذه الانشاطة تؤدى دورا فى زيادة الرفاهية سادية أو غير مادية .

وبالرغم من اختلاف الظروف الإقتصادية للاتحاد السوفيتى عن تلك السائدة فى الدول النامية لا أن هذه الدولة اتبعت منذ زمن سياسة معينة فى حساب دخلها القومى مؤداها استبعاد قيمة الخدمات ... هذه السياسة التى ترجع أصولها إلى المادية الماركسية أخذت بدورها من الفكر الكلاسيكى الذى اسسه سميث .

تحليل القيمة :

بدأ سميث تحليله للقيمة بوضع خط فاصل بين « القيمة الإستعمالية Value in Use والقيمة التبادلية Value in Exchange ومن الناحية الإقتصادية قرر إن الاخيرة فقط هى الجديرة بالبحث إلا أنه رغم هذا نجده يتوقف ويظهر حيرته فى تفسير التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية . الخبز مثلا أو الماء كل منهما له قيمة استعمالية كبيرة ولكن القيمة التبادلية لهما منخفضة ، وهذا يعكس التناقض . ولقد حاول اقتصاديون آخرون من بعد سميث تفسير هذا التناقض أو ما سمى بلغز القيمة إلا أن التفسير لم يكتمل قبل أن يضع مارشال تحليله للطلب والعرض .

وفى تحليله للقيمة التبادلية وضع سميث لنفسه ثلاث مهام :

١ – تحديد مقياس حقيقى للقيمة .

٢ – فصل العناصر المكونة للقيمة كل على حدة .

٣ – تحديد العوامل التى تتسبب فى انحراف « سعر السوق » عن « السعر الطبيعى » .

ولإستيعاب التحليل يجب أن نضيف أن سميث (وكذلك الكلاسيك من بعده) كان يصر على وضع تفرقة بين السعر والقيمة وأن أحدهما لا يمكن أن يتمثل فى الآخر . فالقيمة فى رأيه شيء مستقل عن ما يتم فى السوق والأسعار الاسمية أو السوقية قد تتذبذب ولكن القيمة تبقى ثابتة ولا تتغير . ويميل الكثير من النقاد إلى الاعتقاد بأن هذه النظرة الكلاسيكية إلى القيمة قامت على أساس

ميتافيزيقى . ومع ذلك فقد اعتقد سميث فيما يبدوا أن تحليله فى القيمة يمكن أن يساعد فى تفسير السعر السوقى إلى حد ما . وفى هذا يقول سميث أن تحليله للقيمة يمكنه أن يساهم جزئيا على الاقل فى شرح سلوك أسعار السوق . ولكنه يؤكد أن الغرض الأساسى لتحليل القيمة هو وضع أساس لقياس التغيرات الكبرى على مدى فترة طويلة من الزمن . لقد كانت أسعار السوق كثيرة التذبذب ولم يكن لذلك صالحة فى رأيه لقياس التغيرات فى الانتاج الكلى (الثروة) ، وبالتالى جرى البحث عن القياس صالح يتسم بالإستقرار .

ولكن هذه التفرقة التى يضعها سميث بين القيمة وسعر السوق (تلك التفرقة التى ورثها الكلاسيك من بعده) لم تكن دائما واضحة ، بل كان هناك غموض كبير أحيانا فى استخدام الأفكار الخاصة بالقيمة فى المعنى الذى قصده لها .

وفى مناقشة آدم سميث للقيمة يؤكد أن العمل هو العنصر المحدد والمقياس الصالح لها . والاخذ بفكرة العمل فى تحليل القيمة لم يكن شيئا جديدا بل كان متمشيا فى الواقع مع التيار الفكرى السائد فى انجلترا منذ أن قرر الفليسوف الانجليزى لوكه (١٦٢٣ - ١٧٠٤) أن « العمل » هو المساهم الأساسى أو الاصلى فى العملية الإقتصادية .

ولكن تأكيد سميث أن العمل هو أصلح مقياس للقيمة لم يكن خاليا من الغموض . ففى مبدأ الأمر يشرح سميث كيفية أن قيمة السلعة تعتمد كلية على كمية العمل اللازم لإنتاجها . ولكنه يعود ليقرر أن تحليله هذا لا ينطبق إلا بافتراض ظروف مجتمع بدائى ولكى يدلل على صحة تحليله يفترض ظروف مجتمع بدائى يشتغل أفراده بالصيد ويقول : لو افترضنا أن عملية اصطياد النمور (يسمى أيضا كلب الماء وقيمته فى جلده) استغرقت ضعف العمل اللازم لإصطياد آيل (من فصيلة الغزلان) فانه من الطبيعى أن يتحدد سعر النمور باثنين من الأوائل . وهكذا فانه من الطبيعى أن ما يستغرق انتاجيه يومين أو ساعتين عمل لابد أن يساوى فى قيمته ضعف قيمة الشىء الذى يأخذ لإنتاجه يوم أو ساعة عمل .

ولكن سميث يواجه موقفا جديدا حينما يشرع فى تحليل القيمة فى مجتمع متطور . فالقيمة لا يمكن أن تعتمد ببساطة على كمية العمل المبذول فى إنتاج السلعة وذلك لأن هناك عناصر أخرى مثل الأرض ورأس المال تساهم فى العملية الإنتاجية . وهنا نجد سميث يشعر بعدم صلاحية النظرة الأولى التى

تنسب القيمة إلى كمية العمل المبذول فى إنتاج السلعة ويضع نظرية أخرى يقرر فيها أن قيمة السلعة تتحدد بما أسماه Command over Labor وهذه مشتقة منطقيا من الطريقة الاولى إلا أنها متطورة بحيث تدخل فى الإعتبار ما يطلبه أصحاب الأرض ورأس المال من مبالغ نظير مساهمته فى العملية الإنتاجية على أن تقدر المبالغ التى يطلبونها فى صورة وحدات العمل التى تشتريها .

أى أن قيمة السلعة تتحدد كالآتى :

١ - بوحدات العمل المبذول فى الانتاج .

٢ - بوحدات العمل التى بتسلط عليها أصحاب رأس المال ، أو أصحاب الأرض نتيجة مساهمتهم بعناصرها فى الانتاج .

ودعنا نأخذ المثال الآتى لشرح هذه النظرية الأخيرة : لفترض أن ٦٠٠ وحدة من العمل تلزم لإنتاج حجم معين من سلعة ما . ثم دعنا نفترض أن قدرا معينا من رأس المال ومساحة معينة من الأرض لزم لاتمام الإنتاج المذكور وأن أصحاب هذه العناصر الإنتاجية يطلبون مبلغا من النقود يساوى فى مقداره حصيلة الأجور التى تحصل عليها وحدات العمل (٦٠٠ وحدة) اللازمة للعملية الإنتاجية . فكأنهم إذا يتسلطون على ٦٠٠ وحدة عمل أخرى نتيجة مساهمتهم فى الإنتاج . وبناء على هذا فان القيمة حسب نظرية سميث سوف تتحدد عل أساس :

٦٠٠ وحدة عمل اللازمة للانتاج + ٦٠٠ وحدة عمل مقدار ما يطلبه أصحاب الأرض ورأس المال مقابل مساهمتهم فى الإنتاج = ١٢٠٠ وحدة عمل .

وبالرغم من غرابة هذا التحليل بالنسبة لمدارس الإقتصاد فى العصر الحديث الا أن سميث قد اعتقد أنه يمكن بواسطته أن نضع مقياس للقيمة والإنتاج . فالناتج يتم قياسه دائما بواحدت العمل المطلوب لإتمامه (ليس فقط العمل المباشر) كما أن قيمة هذا العمل تمثل قيمة السلعة .

ولفهم أعمق لتحليل سميث الاخير للقيمة فاننا نستعرض مناقشته عن « السعر الطبيعى) (القيمة) ومكوناته فهو يقول أن السعر الطبيعى للسلعة يتكون من ثلاث أجزاء - الأجور والريع (عائد أصحاب الأرض) والارباح (عائد أصحاب رأس المال) . وشرح سميث كيف أن كل عائد من هذه العوائد له مستوى طبيعى . وكيف أنه إذا تساوى سعر السلعة مع الأجور والريع والربح وكانت هذه العوائد عند المستويات الطبيعية لها فان سعر السلعة فى هذه الحالة يمكن أن يسمى بالسعر الطبيعى . ويقول سميث أن السلعة فى هذه الحالة قد بيعت فى مقابل ما تستحقه بالضبط ولكن ماذا يحدث إن لم يتساوى سعر السوق مع السعر الطبيعى ؟ يقول سميث أنه من المتوقع أن قوى المنافسة سوف تدفع بسعر السوق نحو مستوى السعر الطبيعى إلى أن يتساوى معه . وفى هذا التحليل نرى أن سميث قد اقترب جدا من فكرة « التوازن » التى أسهب الإقتصاديون فى وصفها وتحليلها فيما بعد ...

وتنتقد نظرية آدم سميث الثانية فى العمل Command over labor (وهى النظرية التى اعتقد بصلاحيتها للاقتصاديات المتطورة والتى يساهم فيها عنصر رأس المال والأرض بالاضافة إلى عنصر العمل فى عملية الإنتاج) بأنها قد أغفلت مسألتين أساستين ، الأولى مسألة التعريف الدقيق لوحدة العمل المستخدمة فى عملية قياس القيمة . هذه المشكلة تنشأ فى المجال الاول بسبب عدم تجانس عنصر العمل ، بمعنى أنه لو كانت جميع وحدات العمل متساوية فى كفاءتها الإنتاجية لما احتجنا إلى التساؤل عن ماهية الوحدة المستخدمة فى القياس بعد هذا تأتى مشكلة أخرى فى نفس المجال لها أهميتها الكبرى وهى الخاصة بالتغيرات فى إنتاجية العمل مثلا حسب استخدام تكنولوجى متقدم أو استخدام طرق جديدة فى تدريب وتنظيم وإدارة العمال ... فى هذا الحال فاننا سوف نجد أن مقياس العمل المتخذ لقياس التغيرات فى الإنتاج فى المدى الطويل

لن يكون مقياسا مستقرا أى أننا حتى لو سلمنا بأن هناك وحدة معينة من العمل ذات كفاءة إنتاجية معينة واتخذناها أساسا لقياس قيمة الإنتاج فى فترة زمنية معينة فاننا بالتأكيد لن نستطيع افتراض بقاء هذه الوحدة صالحة لقياس التغيرات فى الإنتاج فى الفترات الزمنية المتتالية ذلك لأن كفاءتها نفسها لن تبقى ثابتة وسوف تتعرض للتغير المستمر وهذا يبين خطأ سميث بأنه يترك أسعار السوق والاعتماد على وحدة العمل يستطيع اتخاذ مقياس ثابت لقياس قيمة الإنتاج والتغيرات على مدى الزمن الطويل .

إما المسألة الثانية التى ينتقد فيها تحليل سميث فى القيمة فهى أن معدلات الأجور تتعرض أيضاً للتغير بين فترة وأخرى على مدى الزمن الطويل . فمثلا إذا هبطت معدلات الاجور فى فترة زمنية معينة بينما بقيت أنصبة أصحاب رأس المال والارض وكذلك الاسعار على ماهى عليه فان قيمة إنتاج (كما قيست فى المثال الأخير عند شرح النظرية الثانية فى العمل) سوف تزداد . وكذلك يمكن افتراض العكس لو ازادادت معدلات الاجور وافترضنا بقاء بقية أنصبة عناصر الإنتاج وكذلك الاسعار على ماهى عليه .

والحالة الوحيدة التى ينتقد فيها تحليل سميث هو تغير معدلات الاجور وبقية عوائد عناصر الإنتاج الاخرى والأسعار بنفس النسبة .

ومع ذلك يجب أن نذكر أن افتراض سميث بقاء معدلات الاجور ثابتة عند مستوى طبيعى فى الزمن الطويل الا وهو مستوى الكفاف يدفع عنه الانتقاد المذكور ولكنه يحيل الانتقاد بالتالى إلى نظرية أجور الكفاف نفسها . وفى نهاية استعراض تحليل سميث فى القيمة ، يجب أن نتذكر أن هناك انتقادات أخرى لنظرية القيمة للعمل سوف تتضح من واقع دراستنا لتطور نظرية القيمة على يد الإقتصاديين الذين جاءوا فيما بعد .

تحليل توزيع الدخل :

رأينا عند معالجة سميث لموضوع القيمة أنه قد أقر بمساهمة أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأرض فى العملية الإنتاجية واكد لنا أن شرط مساهمتهم هو

حصولهم على ايرادات تتمثل فى الارباح والريع . حقيقى أن سميث قد لجأ إلى تحويل الارباح والريع إلى ما يساويها من وحدات عمل ، ولكنه فعل هذا لكى يؤكد أن مقياس العمل هو انسب المقاييس للقيمة ... أى أنه لم يفعل هذا لكى يلغى وجود الربح والريع كما قد يعتقد البعض خطأ .

وفى معالجة سميث لموضوع توزيع الدخل انصب مجهوده على تحليل العوامل المحددة للمستويات الطبيعية للاجر والربح والريع ... وقبل الاستطراد فى الشرح يجب أن نوضح مسألة هامة ميزت تحليل سميث والكلاسيك من بعده فى تحليل التوزيع إلا وهى الارتباط المنهاج الطبقى بدلا من المنهاج الوظيفى الذى ارتبطت به المدرسة النيو كلاسيكية فيما بعد . والمنهاج الطبقى يتضمن توزيع الدخل تبعا للطبقات الإجتماعية وقد اعترف سميث بثلاث طبقات هى :

العمال وأصحاب الأراضى وأصحاب رأس المال . والعمال يتسلمون الاجور وأصحاب رؤوس الاموال يتسلمون الارباح . أما أصحاب الأراضى فيحصلون على الريع ... هذا التقسيم الطبقى للمجتمع إلى عمال وملاك رؤوس أموال وأراضى كان متمشيا مع الاعتبارات الإجتماعية التى عاصرها سميث ولكن الأخذ به لم يمكنه من تحليل توزيع الدخل تحليلا دقيقا . وعلى سبيل المثال صغار ملاك الاراضى الذين يعملون فى أراضيهم بايديهم ومستعينين فى ذلك بالتجهيزات والادوات الرأسمالية التى يملكونها يحصلون على ايرادات نتيجة :

١ – ملكيتهم للارض .

٢ – عملهم .

٣ – نتيجة ملكيتهم لرأس مال مستخدم فى الارض . فهم إذاً لا يحصلون على ربع فقط كما يفهم من التحليل الطبقى للتوزيع ... ومثال آخر يمكن ذكره بالنسبة إلى صاحب المشروع الصناعى الصغير . هل نقول أنه يحصل على دخله بصفته منتميا إلى طبقة الرأسماليين ؟ أى أنه كل دخله عبارة عن ربح ؟ إذا سلمنا بهذا تبعا للمنهاج الطبقى فى توزيع الدخل فاننا نتجاهل أن جزءا من

دخله يرجع إلى قيام صاحب المشروع الصغير ببذل مجهود جسمانى فى عملية الإنتاج .

أما المنهاج الوظيفى فى تحليل توزيع الدخل والذى خرجت به المدرسة النيو كلاسيكية ونأخذ به حتى العصر الحاضر ، فانه يتفادى المشاكل المذكورة التى تقع فيها التحليل الطبقى . فالمنهاج الوظيفى يتضمن توزيع الدخل على عناصر الإنتاج الموظفة فى العملية الإنتاجية بغض النظر عمن يملكون هذه العناصر ووضعهم فى الطبقات الإجتماعية . فالإجر يدفع مقابل المجهود البشرى الذى يراه منظم المشروع لازما لاتمام العملية الإنتاجية سواء كان هذا المجهود البشرى الإنتاجى جسمانيا بحتا أو فنيا أو ذهنيا . لهذا تتضمن الاجور أجور العمال العاديين والفنيين ومهايا الموظفين وأيضاً مكافآت الادارة ... ونلاحظ أن سميث قد ذكر أن الربح من نصيب أصحاب رأس المال ... والمنهاج الوظيفى فى تحليل توزيع الدخل يقرر أن الفائدة هى عائد رأس المال نتيجة توظفية فى العملية الإنتاجية فرأس المال فى رأى النيو كلاسيك عنصر من صنع الإنسان وأن تكونيه أو خلقه اقتضى التضحية بالإستهلاك الحاضر وعلى هذا فان استخدامه فى العملية الإنتاجية يقتضى تعويض صاحبة بالفائدة أما الربح فى رأى أصحاب المنهاج الوظيفى فهو عائد عنصر إنتاجى رابع لم يأخذه سميث والكلاسيك التابعين فى الحسبان إلا وهو عنصر التنظيم وهو عنصر بشرى يتمثل فى قائد المشروع أو صاحب فكرته ومخرجه . والمنظم يأخذ الربح نتيجة لخاطرته بتجميع عناصر الانتاج الاخرى من أجل تنفيذ عملية إنتاجية معينة والتزامه بدفع عوائد هذه العناصر مهما كانت نتائج هذه العملية الإنتاجية . فالفائض من قيمة الانتاج بعد خصم نفقات مستلزمات الانتاج وبعد دفع عوائد عناصر العمل ورأس المال والارض هو الربح وهذا عائد المنظم . هذا التحليل لم يأخذ به سميث على الاطلاق لسببين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ، هما :

١ – الاخذ بالمنهاج الطبقى فى تحليل التوزيع . (أى النظر إلى طبقة أصحاب رأس المال بدلا من النظر إلى عنصر رأس المال كعنصر انتاجى) .

٢ – لان ملكية رأس المال لم تكن فى عصر سميث منفصلة عن قيادة وتنظيم المشروع الصناعى وبناء على هذا فان ما كان يعد ربحا فى نظر سميث قسم بعد

ذلك تبعا للتحليل الوظيفى لتوزيع الدخل إلى قسمين هما الفائدة وهى عائد رأس المال والربح وهو عائد التنظيم ... وأكثر من هذا أن نشأة المشروعات المساهمة الكبرى فى القرن الحالى ادت إلى توكيل جزء كبير مما كان يعد من صميم عمل المنظم الا وهو ادارة أعمال المشروعات إلى أعضاء مجالس الإدارة والمديرين وهؤلاء يتقاضون مهايا ومكافآت تدخل تحت بند الاجور ... أى أن جزءا مما كان سميث يسميه ربحا فى عصره يدخل الآن فى بند الاجور تبعا للتحليل الوظيفى .

ويأتى بعد هذا الربع وقد اعتبره سميث عائد أصحاب الأرض والتحليل الوظيفى يعتبر الربع هو عائد عنصر الأرض وقد يبدو عدم وجود اختلاف كبير بين رأى سميث والاخذين بالمنهاج الوظيفى فى هذه الناحية إلا أن المنهاج الأخير يمكننا من تمييز ايراد أصحاب الأرض نتيجة ملكيتهم لعنصر من هبة الطبيعة وبين أى ايرادات أخرى قد تؤول إليهم نتيجة قيامهم بالمساهمة فى العملية الإنتاجية عن طريق عناصر إنتاجية أخرى يملكونها .

والآن نأتى إلى السؤال الرئيسى ... كيف يتم توزيع الدخل بين طبقات المجتمع ؟ ولقد أجاب سميث على هذا السؤال على مرحلتين أولا باعتبار العوامل الخاصة التى تدخل فى تحديد كل من الاجور والربح والربع ، ثانيا باعتبار الظروف الإقتصادية العامة للمجتمع أى ما إذا كان الإقتصاد ككل فى حالة نمو وتوسع أو فى حالة تقهقر أو فى حالة ركود .

الاجور : عند بحث الاجور نجد سميث يقرر أن مستوى الأجور يتأثر فى كل حالة على حدها بمجموعة من العوامل الخاصة مثلا مدى ملائمة العمل أو عدم ملائمته فى المحل الجغرافى للعمل ، مدة العمل ، مستوى معلومات العامل عن فرص التوظف الاخرى وشروطها الخ ... إلا أن سميث يلفت النظر إلى أن المساومة بين العمال وأصحاب الأعمال تتدخل كثيرا فى تحديد مستويات الأجور وبينما لاحظ أن نتيجة المساومة تتحدد حسب القوة النسبية لكل من الطرفين فانه يقرر أن الكفة الراجحة غالبا هى كفة رجال الأعمال وأن الأجور يتحدد ضد مصلحة العامل وبالرغم من أهمية هذه العوامل جميعا إلا أن سميث يقرر أن مستويات الاجور التى تتحدد بفعلها ليست إلا مستويات تقع فوق أو

أسفل حد أدنى من الاجر وهو مستوى الكفاف . ويعرف مستوى الكفاف أنه ذلك الحد الادنى من الأجر الذى يكفى لحفظ صحة العامل وقوته الإنتاجية . وفى مناقشة سميث لاجر الكفاف يلاحظ أنه يعتبره بمثابة مستوى طبيعى فى المدى الطويل . فهو يقرر علاقة كتلك التى اسهب مالتس من بعده فى شرحها وهى العلاقة بين التغير فى الاجور عن مستوى الكفاف وعرض العمل ، فهو يقول فى احدى عباراته « ان الطلب على الرجال مثل أى طلب على سلعة أخرى سوف ينظم بالضرورة إنتاج الرجال » . ومضمون هذا التأكيد أن ارتفاع الاجور فوق مستوى الكفاف سوف يؤدى إلى زيادة عرض العمل مما يؤدى مره أخرى إلى انخفاض هذه الاجور إلى مستوى الكفاف ... ولكن سميث فى تحليله للاجور فى ظل ظروف النمو يخرج بفكرة مؤداها ان الاجور ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف العامة للنمو الاقتصادى . فالاقتصاد الذى ينمو ويتسع يكون مصحوبا بارتفاع فى معدلات الاجور وذلك بعكس الاقتصاد الذى ينكمش ويضمحل فانه يكون مصحوبا بانهيار فى معدلات الاجور ... أما فى الإقتصاد الراكد فان مستويات الاجور تبقى ثابتة دون أى تغيير . ونلاحظ أن هذا التحليل للاجور فى ظل افتراض الحركة والتغير يتنافى مع فكرة بقاء الاجور فى المدى الطويل عند مستوى الكفاف . ولقد استقرت مناقشة سميث العلاقة بين الاجور والنمو الإقتصادى على فكرة أسماها « الاموال المخصصة لدفع الاجور » Funds desttned for the payment of Wages وهو يعتقد أن رجال الاعمال (الرأسماليون وأصحاب الاراضى) يخصصون جزاء من أموالهم من أجل الحصول على العمل والمواد اللازمة للعملية الإنتاجية ولذلك ففى فترات التوسع الإقتصادى فان المتوقع أن يزداد الطلب على العمال ويزداد بالتالى مخصص الاجور ... ويعود سميث فيردد مخاوفه بشأن الزيادة فى أجور العمال وما يمكن أن يتبعها من زيادة فى اعدادهم قد تؤدى فى النهاية إلى خفض رفاهيتهم .

الارباح والعلاقة العكسية بينها وبين الاجور :

أعتقد سميث بوجود علاقة بين الارباح والاجور ، فذكر أن دخل النشاط الصناعى يوزع أما فى شكل أجور أو فى شكل أرباح . ورأى أن زيادة أجور العمال تؤدى إلى انخفاض ايرادات أصحاب رأس المال (الارباح) ، أى كلما زادت الاجور قلت الارباح . ولكن الواضح أن هذا التحليل يتضمن افتراض حالة من السكون وبالاضافة فانه يتعارض مع اقتراح آخر يبديه سميث فى موضع آخر من كتابه ثروة الامم ، ويتخلص فى أن زيادة الاجور قد تؤدى فعلا إلى زيادة فى إنتاجية العامل . والتسليم بصحة هذا الاقتراح الاخير فان زيادة الاجور لابد وأن تؤدى إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الارباح . والواضح أن سميث لم يستخدم هذا التحليل المشار إليه وإلا لسلم بامكانية ارتفاع الاجور والارباح معا .

وأحد المبررات التى اعطاها آدم سميث لتفسير العلاقة العكسية بين الارباح والاجور هو أن نمو رأس المال فى أى إقتصاد يسبب فى حد ذاته تناقص الارباح ، ذلك لانه سوف يصبح من الصعب تدريجيا أن يجد رجال الاعمال طرقاً جديدة لاستثمار أموالهم بصورة مربحة .

كما أنه أيضا وضع تفسيراً آخر أعطى له أهمية ويتلخص فى أن المنافسة بين أصحاب رؤوس الأموال تزداد شدة كلما ازداد رأس المال والرغبة فى خلق المشروعات ويؤدى هذا إلى زيادة التنافر بين أصحاب الاعمال من أجل الحصول على العمال وبالتالى ترتفع أجور هؤلاء على حساب النقص فى الارباح .

الريع والارباح والاجور :

ويمكن لنا أن نجد تفسيراً آخرا فى كتابات سميث للعلاقة العكسية بين الاجور والارباح حينما نتناول دراسته للطريقة التى ترتفع بها أسعار السلع الزراعية أثناء عملية النمو الإقتصادى . فلقد نظر آدم سميث للأرض على أنها هبة من هبات الطبيعة ثابتة فى عرضها وأن أصحابها لا يبذلون أية مجهودات تذكر

فى إنتاجها . ولذلك فقد رأى أن النمو الاقتصادى سوف يستتبع بالضرورة زيادة فى أسعار السلع الزراعية ، حيث يزداد طلب العمال على الغذاء مع زيادة عرض هذا بمعدل بطىء نسبيا عن عرض السلع الصناعية ، وبالتالى يضطر أصحاب رأس المال إلى دفع أجور متزايدة إلى عمالهم مما يستلزم ضغط أرباحهم التى كانوا يحصلون عليها .

ويفهم أيضا من مضمون التحليل السابق اتجاه الريع إلى الارتفاع وفى تحليل سميث للريع نجده يؤكد حقيقة تتشابه مع أشارة إليها الطبيعيون من قبل وهى أن عرض السلع الزراعية هو المحدد الأساسى لنمو الانتاج الصناعى . إلا أن آدم سميث يلفت النظر بشدة إلى أنه لا يعنى بهذا أن النشاط الزراعى هو النشاط المنتج الوحيد كما سبق للطبيعيين أن أكدوا . على العكس نجد أن آدم سميث يرى أن الناتج الزراعى يتحدد باحتياجات المجتمع منه لغذاء العمال وخامات المصانع ، وأن أسعار هذا الناتج تتحدد بحجم هذه الاحتياجات . ولكن - يقول سميث - لأن الناتج الزراعى يزيد بمعدل بطىء أو قد يبقى ثابتا فانه يضع حدودا على امكانية زيادة الانتاج الصناعى ، وكيف يمكن تنمية الانتاج الصناعى دون نمو الخامات التى تخرجها الأرض ... ونجد سميث فى كتاباته يعترف بمرارة بهذه المسائل التى لم يرى لها أية حلول وفى مواضع عدة نجده يهاجم أصحاب الملكيات الزراعية بوصفهم طبقة تقف فى سبيل النمو . ولقد رأى سميث بوضوح كيف أن ايراد أصحاب الملكيات الزراعية (الريع) يمكن أن ينمو بصفة مستمرة كلما ازداد الاحتياج إلى الناتج الزراعى البطىء النمو أو المحدود ... فأسعار المنتجات الزراعية سوف ترتفع مع كل زيادة نسبية فى حجم الطلب القادم من القطاع الصناعى السريع النمو . ومع ارتفاع هذه الاسعار يرتفع الريع ، وكما سبقت الاشارة ترتفع الأجور النقدية وتنخفض الارباح وتقل الحوافز تدريجيا لدى أصحاب رؤوس الأموال لهذه السبب فى خلق أعمال جديدة .

نظرية آدم سميث فى النمو :

تقوم افترضات النظرية على أساس وجود الهيكل الاقتصادى الذى لا تتدخل فيه الحكومة فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى ، فهو إذا هيكل إقتصادى يعتمد على الإيمان بحرية الأفراد فى التصرف وبالمنافسة الحرة وبمبدأ حرية التجارة .

ويقول آدم سميث أن تحقيق الزيادة فى الثروة (النمو) سوف يأتى عن طريق اتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص لأن من شأن هذا أن يؤدى إلى زيادة إنتاجية العمال . كذلك فان التخصص يؤدى إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة المقدرة على الابتكار . ولكن لكى ينجح (يتم) تقسيم العمل فلابد من قيام الافراد بالادخار . ذلك لأن زيادة الادخار ضرورية لزيادة رأس المال وبالتالى إلى زيادة القدرة الإنتاجية فى المجتمع مما يؤدى بدوره إلى زيادة الانتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد ، ولكن هناك شرطا آخر بجوار شرط التكوين الرأسمالى إلا وهو اعتماد تقسيم العمل على السوق ، فاذا كان السوق ضيقا فانه لن يمكن للصناعات أن تقوم بالانتاج وأن تصرف هذا الانتاج وتنمو . أما اتساع السوق فسوف يؤدى إلى عكس هذا – ولقد اعتقد سميث أن النمو الاقتصادى يحدث بطريقة تراكمية فمجرد أن يبدأ ، ومع افترض تقسيم العمل ووجود السوق ورأس المال فان إنتاجية العمال سوف تتجه إلى الزيادة ، وسوف يؤدى هذا بدوره إلى زيادة الدخل الحقيقى ، وبطريقة تراكمية يؤدى هذا بدوره إلى زيادة جديدة فى حجم المدخرات وفى حجم السوق مما يؤدى مرة أخرى إلى زيادة الانتاج والدخل .

فنجد أن اعتقاد آدم سميث هو أن التنمية عملية تدريجية تعتمد على القوة الذاتية للهيكل الاقتصادى – أى أنها تتدفق ذاتيا – وتلك فكرة اعتنقها من بعد آدم سميث ومعظم أفراد المدرسة الكلاسيكية وأيضا النيو كلاسيك . ولقد اعتقد آدم سميث أن نمو الانتاج سوف يصل فى النهاية إلى مرحلة تتميز بانخفاض فى الارباح واقتراب الاجور من حد الكفاف والارتفاع فى الريع نتيجة ارتفاع أسعار السلع الزراعية ، فسوف تؤدى هذه الظواهر إلى احداث حالة من

السكون . ويمكن تفسير هذه النظرة من واقع كتابات آدم سميث ونظرياته فى الاجور والريع والارباح . فهو يرى أن تراكم رأس المال الذى يحدث فى خلاله عملية النمو يؤدى إلى زيادة الطلب على العمال ، وهذا من شأنه كما شرحنا من قبل أن يؤدى إلى رفع الاجور ، وحيث يرتبط النمو السكانى من وجهة نظر سميث بمستويات الاجور فان ارتفاع هذا يؤدى إلى تشجيع العمال على إنجاب عدد أكبر من الاطفال وتشجيع الزواج المبكر ويؤدى هذا كله إلى زيادة السكان ومن ثم زيادة العمال بعد هذا مما يؤدى إلى خفض الاجور إلى مستوى الكفاف . ولكن زيادة السكان مع (زيادة رأس المال) لا يؤثر على النمو الاقتصادى الا حينما يبدأ فى التأثير بشدة على مستويات الارباح مما يؤدى إلى تباطؤ معدل تكوين رأس المال ومن ثم انخفاض الاجور (نظرية آدم سميث فى الاجور) وبالتالى يصل المجتمع إلى حالة السكون : وفى هذه المرحلة الاخيرة تتوقف عملية تكوين رأس المال مما يؤدى إلى الركود الاقتصادى . كما أن نظرية سميث فى الريع تشير إلى أن الزيادة فى الريع التى تحدث بسبب احتكار الاراضى الزراعية وارتفاع أسعار السلع الزراعية تساعد على الوصول إلى حالة السكون أو الركود التى تكلم عنها ، ذلك لأن ارتفاع أسعار السلع الزراعية يقلل من أرباح الرأسماليين حيث يضطرهم هذا إلى رفع مستويات أجور الكفاف .

الفصل الحادى عشر
دافيد ريكاردو ، روبرت مالتس

١ -دافيد ريكاردو ١٧٧٢ - ١٨٢٣ :

أن دافيد ريكاردو من غير شك هو اعظم من يمثل المدرسة الكلاسيكية بعد سميث . فقد سار بالعمل الذى بدأه سميث إلى حدود بعيدة واستطاع أن يتفادى بمهارة فائقة كثيراً من المشاكل والمتناقضات التى وقع فيها سلفه . ولكن اهتمام ريكاردو البالغ بأعمال سميث وسيره على نفس الخطوط التى بدأها هو نفسه الذى دعى بعض المؤرخون ليحكموا حكماً قاسياً عليه بأنه لم يكن سوى تلميذ مجتهد قام بشرح وتوضيح أعمال سلفه . بل وإن البعض هاجمه واتهمه بأنه لم يكن سوى سمسار يهودى سليب من العلم استطاع بدهاء بالغ أن يدخل فى دائرة علماء الاقتصاد دون وجه حق . ومع ذلك فقد قدره البعض الآخر من المؤرخون للفكر الاقتصادى تقديراً يفوق الحد واعتبروه استاذ التحليل الاقتصادى فى المدرسة الكلاسيكية ويستحق كل احترام واعجاب .

وقد نشأ ريكاردو فى أسرة يهودية هولندية اسستوطنت انجلترا . وقرر ريكاردو فى مرحلة مبكرة من حياته أن يخرج على الديانه اليهودية وينخرط فى الحياة العامة للمجتمع الانجليزى . واشتغل سمساراً فى بورصة لندن للاوراق المالية مثلما فعل ابوه من قبله ، واستطاع أن يجمع لنفسه ثروة طائلة فى فترة قصيرة من الزمن . ثم لاحظ ارتفاع أسعار السلع الزراعية وفطن إلى أرتفاع « الريع » فقرر أن يصبح من ملاك الأراضى ، وكذلك نجح فى أن يصبح عضوا فى مجلس العموم البريطانى أيضا . وبرغم أنه مات صغير السن (٥١ سنة) فقد ترك عدد من المقالات الهامة اشهرها « ارتفاع ثمن المعادن النفيسة » ومئلفات اشهرها كتابه ، مبادىء الإقتصاد السياسى والضرائب ، الذى نشر لأول مرة فى ١٨١٧ .

أسلوب ريكاردو فى كتابه مبادىء الإقتصاد يتميز بالايجاز والدقة ويتطلب انتباها من القارىء على عكس كتاب سميث ثروة الأمم الذى كان يتميز

بالاضافة فى الشرح وبقدر كبير من الوضوح مما يعين القارىء العادى على الاستمرار فى قرائته . أما ريكاردو فكما قيل كأنه حينما كان يكتب لم يكن يراعى سوى زملائه من الإقتصاديين . وريكاردو له نظريات علمية أظهر فيها جانبا كبيراً من البراعة فى التحليل حتى أنها مازالت تدرس حتى الآن لطلبة علم الإقتصاد منه : نظرية النفقات النسبية ، نظرية الريع ونظريته فى النمو الإقتصادى .

ويختلف ريكاردو عن سميث فى منهاج البحث العلمى ، ذلك لأن سميث استخدم طريقتين وهما : الاستقرائية والطريقة الاستنباطية . وكانت الظاهرة المميزة لآدم سميث أنه كان يحاول الوصول إلى النظرية عن طريق الاستبباط ثم يحاول تدعيم النتائج التى وصل إليها بأمثلة من الواقع (الاستقراء) لكى يؤكد صحتها . أما ريكاردو فكان يلجأ إلى الاستنباط فى نظرياته .

رأى ريكاردو فى وظيفة علم الإقتصاد :

رأينا أن سميث يحدد وظيفة علم الإقتصاد فى العوامل التى تؤدى إلى زيادة الثروة أى زيادة الرفاهة المادية للجنس البشرى وبناء على ذلك كان الموضوع الرئيسى للإقتصاد عند سميث هو الانتاج . أما ريكاردو فيقرر أن وظيفة الإقتصادى هى البحث عن القواعد التى تحكم توزيع الانتاج بين طبقات المجتمع ولذلك فان الموضوع الرئيسى لعلم الإقتصاد عنده هو التوزيع .

والواقع أن الاختلاف بين ريكاردو وسميث فى وظيفة علم الإقتصاد هو أنعكاس لاختلاف البيئة التى عاش فيها كل منهما . فآدم سميث كان يعاصر بداية الثورة الصناعية وكانت المشكلة الأسياسية هى مشكلة تنظيم الانتاج ونموه . بينما كان ريكاردو يعاصر المرحلة الثانية للثورة الصناعية وكانت المشكلة الاساسية هى مشكلة توزيع الدخل على مستوى الإقتصاد ككل بين العمال وأصحاب رأس المال وأصحاب الأراضى الزراعية .

وفى نفس الوقت كانت هذه المرحلة التى عاشها ريكاردو هى مرحلة تتسم بزيادة ملحوظة فى الايجارات الزراعية (الريع) ومن ثم كان توزيع الدخل بين

الزراعة والصناعة من الموضوعات الرئيسية التى شغلت التفكير الإقتصادى . أى أنه كان هناك تعارض بين مصالح طبقة ملاك الأراضى الزراعية وطبقة رجال الصناعة .

ويلاحظ أن ريكاردو قد تأثر فى تفكيره الإقتصادى الخاص بتوزيع الدخل بحياته الخاصة فقد كان يعمل ويكتسب دخله أساسا من عمليات التدوال المالى فى بورصة لندن وعلى أثر ارتفاع أسعار السلع الزراعية وارتفاع الريع الذى يحصل عليه أصحاب الأراضى بدأ ريكاردو يشعر بأهمية تحويل نشاطه الاقتصادى إلى مجال الزراعة حيث وجده مجالا مربحاً .

نظرية ريكاردو عن القيمة :

حاول ريكاردو أن يخلص نظرية القيمة من العيوب التى وقع فيها سميث وحاول أن يستبعد المتناقضات الموجودة فيها .

ولقد حاول ريكاردو تفسير لغز القيمة بالرجوع إلى مسألة الندرة فهو يقرر أن التباين بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية إنما يرجع إلى ندرة السلع المختلفة ، بعض السلع قد يكون لها قيمة استعمالية مرتفعة ومع ذلك تنخفض قيمتها التبادلية لوجودها بوفرة ، الهواء الجوى مثلا قيمته الاستعمالية مرتفعة ولكن حيث يوجد بوفرة تامة يشبع كافة حاجات الإنسان منه فان قيمته التبادلية تنخفض إلى الصفر وهو يخرج من مجال الدراسة الإقتصادية كسلعة ، وبعض السلع الاخرى التى تصور آدم سميث أن قيمتها الاستعمالية منخفضة للغاية نجد أن قيمتها التبادلية مرتفعة جدا وذلك لندرتها الشديدة .

وهكذا حاول ريكاردو أن يوفق ما بين القيمة الاستعمالية للسلعة والقيمة التبادلية لها بالرجوع إلى درجة ندرة السلعة ويلاحظ أن هذا التفسير من جانب ريكاردو قد أهمل تماما جانب الطلب فبعض السلع لها قيمة استعمالية مرتفعة وقد تكون نادرة ولكن لأن حجم الطلب الكلى عليها ضئيل فان ثمنها سوف يكون منخفضا .

وفى ناحية نظرية العمل فى القيمة حاول ريكاردو أيضا أن يستبعد بعض المشكلات التى واجهها آدم سميث حين تصور أن العمل وحده مصدر القيمة وبالتالى بأن قيمة السلعة بالنسبة للسعلة الأخرى تتحدد بالنسبة بين كمية العمل الذى بذل فيها وكمية العمل بذل فى السلعة الأخرى .

ويقرر ريكاردو أن العمل ليس وحده العنصر الوحيد الذى يستخدم فى الإنتاج إنما يشترك مع عناصر أخرى تتلخص تحت عنوان رأس المال (النشاط الصناعى) . ولكن وجود رأس المال لا يتعارض فى رأى ريكاردو مع نظرية العمل للقيمة لأنه يعرف رأس المال بأنه العمل المختزن ، أى أن آلة من الآلات تمثل عمل سبق بذله فى الماضى وتبلور فى شكل آلة وعلى ذلك فان العوامل التى تستخدم فى الإنتاج فى رأى ريكاردو هى :

١ – العمل المباشر .

٢ – العمل المختزن أى رأس المال .

ويقرر ريكاردو أن العمل المباشر يحصل على أجر مقابل مساهمته فى الإنتاج والعمل المختزن يحصل على ربح وهذا هو مقابل تكوين رأس المال أو اختزان العمل . ولكن ريكاردو يقرر امكانية زيادة الأرباح من ذلك المستوى الذى يعوض أصحاب رأس المال على مجهوداتهم أو التضحية التى بذلوها فى اختزان العمل . وهذه الزيارة فى الأرباح تشبه الريع الذى يحصل عليه ملاك الأراضى من حيث كانت فى رأى ريكاردو نتيجة لندرة رأس المال وليست نتيجة للمجهود الذى بذل فى تكوينها . ويقرر ريكاردو ضرورة التفرقة بين اصطلاح القيمة والسعر ، فالسعر يشمل :

١ – أجر العمل المباشر الذى بذل فى الوقت الحاضر .

٢ – أجر العمل غير المباشر أو المختزن الذى بذل فى الماضى .

٣ – القيمة الفائضة وهى تشمل فائض الربح (الذى يتكون لدى أصحاب رأس المال نتيجة لندرة العنصر الذى يمتلكوه) والريع (الذى يحصل عليه أصحاب الأراضى نتيجة تملكهم عنصر انتاجيا نادرا بطبيعته) .

بينما أن القيمة تشمل .

١ – أجر العمل المباشر .

٢ – أجر العمل غير المباشر الذى بذل فى الماضى .

ويرجع الاختلاف بين السعر والقيمة إلى قوى العرض والطلب وهكذا يفصل بين نظرية القيمة ونظرية سعر السوق وهذا لا يجب أن يفسر على أن ريكاردوا قد وضع نظرية عن سعر السوق وإنما يشير فقط إلى رأى محدد له وهو أن قوى الطلب تؤثر فى سعر السوق وتجعله ينحرف عن القيمة ، هذا الانحراف الذى يتمثل فى القيمة الفائضة . ومن ذلك يتبين أن القيمة والسعر قد يختلفان فى الأجل القصير أما فى حالة التوازن فى الأجل الطويل فانهما يتفقان .

نظرية ريكاردو عن الريع :

يقرر ريكاردو أن مستوى الريع يتحدد بحالة الطلب على المنتجات الزراعية ، ذلك لان حجم الطلب على المنتجات الزراعية هو الذى يحدد أسعار السلع الزراعية . هذا التحليل على أساس أن عرض الارض ثابت وبالتالى أن انتاجها من السلع الزراعية محدود فاذا زاد الطلب على السلع الزراعية فان هذا سوف يؤدى إلى ظهور فائض يحصل عليه ملاك الاراضى . ويقرر ريكاردو أن الريع لا يدخل ضمن نفقات الإنتاج وإنما هو نتيجة لانحراف السعر عن نفقة الإنتاج ، ويلاحظ أن نظرية ريكاردو عن الريع اعتمدت على فكرة الندرة وفكرة التفاوت بين الأراضى الزراعية من حيث الجودة (راجع نظرية ريكاردو عن الريع التفاضلى بالتفصيل فى الكتب التى تتطرق إلى نظرية التوزيع ، مع ملاحظة أن الأرض الاكثر جودة تحصل على ريع أكبر بسبب أنها أشد ندرة) .

نظرية ريكاردوا عن الاجور :

يقرر ريكاردو أن الأجور تتحدد بمستوى الكفاف وأجر الكفاف هو الاجر الذى يكاد يكفى العامل لضمان معيشته . وفى العلاقة بين الاجور والأرباح

نجد أن ريكاردو يختلف بعض الشيء مع آدم سميث إفلقد رأينا فيما سبق أن سميث يرى أن زيادة رأس المال وازدياد المنافسة بين رجال الاعمال ونفاذ الفرص المربحة للاستثمار تمثل الاسباب الاساسية وراء انخفاض متوسط الارباح وارتفاع الاجور (العلاقة العكسية بين الارباح والاجور) .

أما ريكاردو فيرى أن الصلة بين الارباح والاجور تتحدد أساسا بارتفاع أجور العمال كنتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية وهذا يؤدى إلى زيادة الاجور وتنخفض ارباح رجال الصناعة نتيجة لهذا ، وكذلك لارتفاع أسعار الخامات المستخدمة فى الإنتاج الصناعى ومعظمها من القطاع الزراعى .

نظرية التجارة الخارجية :

ابدى الكلاسيك اهتماما كبيراً بالتجارة الخارجية ولكن ليس على نفس الأسس المر كنتالية على الاطلاق فآدم سميث الذى اهتم بالسوق واعتبرها المحدد الأول للنمو الإقتصادى ، حيث تزداد امكانية تقسيم العمل مع كل اتساع فى حجم السوق ، أكد أهمية التجارة الخارجية فى توزيع الفائض من الإنتاج الصناعى (نظرية منفذ الفائض Vent of Surplus) . وعلى ذلك فإن اهتمامه بالتجارة الخارجية انبعث من اهتمامه بالقوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقى ، ليس المعدن النفيس . الا أن ريكاردو فيما بعد تمكن من ابراز اهمية التجارة الخارجية للنمو الاقتصادى بشكل يفوق آدم سميث وعلى أسس علمية متماسكة . لقد شرح ريكاردو كيف ان قيام التجارة الخارجية على أسس اختلاف النفقات النسبية سوف يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولى ، ومن ثم يتمكن كل من البلدان المتاجرة من استخدام موارد الإقتصادية بأكبر كفاءة ممكنة ويتحقق النمو الاقتصادى بمعدلات اكثر ارتفاعا عما يمكن تحقيقه تحت أى ظروف أخرى . ولكن الشرط الاساسى الذى وضعه ريكادرو لتحقيق هذه النتائج هو سيادة الحرية الإقتصادية بمعانها الكامل ، فلا تدخل من جانب الدولة على الاطلاق فى النشاط الاقتصادى الداخلى أو الخارجى كما لا ينبغى أيضا أن تكون هناك أية معرقلات أمام المنافسة الصافية على مستوى الداخلى أو الدولى .

ولم يكتفى ريكاردو ببيان المزايا المحتملة من قيام التجارة الدولية على أساس التخصص وتقسيم العمل بل قام ايضا ببيان الاضرار الهائلة التى يمكن أن تلحق بالنمو الإقتصادى فى ظروف تقيد التجارة التى عاصرها .

ولقد وضع ريكاردو نظريته التى تعرف بنظرية النفقات النسبية فى ١٨١٧ . ولكى يشرحها ضرب ريكاردو مثالا عدديا واضحا وبسيطا . فأخذ مثلا بلدين هما انجلترا والبرتغال وافترض أن باستطاعة أى منهما أن يقوم باستخدام مواردها الإقتصادية فى إنتاج سلعتين فقط هما الاقمشة والخمر . ثم يفترض ريكاردو بعد ذلك أن إنتاج وحدة من الاقمشة فى السنة يحتاج إلى عمل ١٠٠ رجل فى انجلترا ، ولكن إلى ٩٠ رجل فى البرتغال . وأن إنتاج وحدة من الخمر فى السنة يحتاج إلى ١٢٠ رجل فى انجلترا ، ولكن إلى عمل٨٠ رجل فى البرتغال .

(لاحظ أن ريكاردو قد قيم نفقات إنتاج السلع بوحدات من العمل وذلك لاستناده إلى نظرية القيمة للعمل) .

ولزيادة التوضيح :

نفقات الانتاج مقدرة بواحدت عمل / سنة

	وحدة من الاقمشة	وحدة من الخمر
إنجلترا	١٠٠	١٢٠
البرتغال	٩٠	٨٠

فاذا لم تكن هناك حواجز أمام التجارة بين البلدين فان البرتغال ستجد أن مصلحتها هى أن تتخصص فى إنتاج الخمر وتستورد الاقمشة من انجلترا وتجد انجلترا من مصلحتها ان تتخصص فى إنتاج الأقمشة واستيراد الخمر من البرتغال . والسبب فى هذا واضح فانجلترا سوف تستبدل وحدة الاقمشة والتى تكلفها عمل مائة رجل بالنسبة مقابل وحدة من الخمر والتى تحتاج منها إلى عمل مائة وعشرون رجل بالسنة . فانجلترا بهذا تحصل على ما تريد من الخمر وتوفر عمل عشرون رجل سنويا وهذا هو ربحها من التجارة الخارجية .

أما بالنسبة إلى البرتغال فانها سوف تستبدل وحدة من الخمر التى تكلفها عمل ثمانون رجل سنويا مقابل وحدة من الاقمشة والتى تحتاج منها لعمل تسعون رجل سنويا والبرتغال بهذا وفرت عمل عشرة رجال بالسنة وهو ربحها من التجارة الخارجية .

وبناء على ذلك ، فبالرغم من أن البرتغال متفوقة على انجلترا تفوقا مطلقا فى إنتاج كل من الاقمشة والخمر إلا أن تفوقها النسبى أكبر من ناحية إنتاج الخمر مما يدفعها إلى التخصص فيه . ومع أن كفاءة إنجلترا فى إنتاج كل من الخمر والاقمشة أقل بصورة مطلقة من كفاءة البرتغال إلا أن إنجلترا متميزة نسبيا (أو نفقة إنتاجها أقل نسبيا) فى مجال إنتاج الاقمشة ، وعلى هذا تتخصص فيه ... ويدفع البلدين إلى هذا التخصص الربح الناتج من عملية التبادل كما ذكرنا عاليه .

★ ★ ★

يلاحظ أن هناك نقطتين هامتين فى المثال العددى الذى ضربه ريكاردو لتوضيح نظرية النفقات النسبية أولاً : أنه يفترض أن شروط التبادل بين إنجلترا والبرتغال ستتم على أساس وحدة من الاقمشة مقابل وحدة من الخمر ، ويكون الربح الناتج من التجارة على أساس الفروق فى النفقات النسبية لإنتاج السلعتين (كما سبق التوضيح) والنقطة الثانية : أنه سواء فى حالة إنجلترا أو البرتغال فان الملحوظ ان السلعة التى يتمتع البلد بميزة نسبية فى إنتاجها هى نفسها السلعة التى تتكلف وحدات أقل من العمل فإنجلترا مثلا تتمتع بميزة مقارنة فى إنتاج الاقمشة وفى الوقت ذاته فان وحدة الاقمشة هى التى تتكلف وحدات عمل بالسنة أقل من وحدة الخمر . ونفس الحال بالنسبة للبرتغال (راجع المثال العددى) .

ولقد أوضح جون إستيوارت فيما بعد أنه يمكن اسقاط هاتين النقطتين من الحسبان بدون المساس بأساس نظرية النفقات النسبية .

نظرية النمو الإقتصادى :

لقد اعتقد ريكاردو ان ندوة الارض الزراعية (مظهر من مظاهر شح الطبيعة كما يقول) هى السبب فى حصولها على ريع ويتزايد هذا كلما ازداد الطلب على منتجاتها . وحتى بافتراض ان رأس المال قد يستخدم بدلا من العمل فى الإنتاج الزراعى فان الامر لن يغير شيئا فى رأى ريكاردو وذلك لأن رأس المال ما هو الا عمل مخزون ، ولم يعتقد أن التقدم التكنولوجى فى الزراعة له أهمية تذكر . أى أنه لم ير التقدم التكنولوجى فى النشاط الزراعى له من القدرة ما يحد من سريان قانون تناقص الغلة . أو يتصور المسألة من ناحية النفقات فاننا نجد أن ريكاردو لم يعتقد أن التقدم التكنولوجى يمكن أن يصبح ذو أهمية فى النشاط الزراعى بحيث يؤدى إلى زيادة الإنتاج مع عدم ارتفاع التكلفة .

وباستخدام هذه الإفتراضات الخاصة بالنشاط وكذلك الإفتراضات الأخرى التى يشترك فيها ريكاردو مع بقية الكلاسيك بشأن أجور الكفاف وعدم وجود بطالة بين العمال وسيادة ظروف المنافسة الحرة – باستخدام هذه الإفتراضات جميعا – يمكن أن نتصور كيف يعاد توزيع الدخل القومى لصالح الزراعة بتزايد نصيب ملاك الأراضى من الريع وفى غير صالح الصناعة بتناقص نصيب الرأسماليين من الأرباح ، ثم كيف يعرقل هذا النمو الإقتصادى حيث أن الصناعة هى التى تقود الإقتصاد فى تقدمه .

وفى العرض التالى نضع تحليل ريكاردو فى شكل نقاط متتالية منطقيا :

١ – رأى ريكاردو أن المجتمع يبدأ عادة بزراعة الأراضى الجيدة ويحصل ملاكها على ريع فى حالة ازدياد الطلب على منتجاتها ، وفى حالة استمرار الطلب على السلع الزراعية فى الزيادة فان المجتمع يستخدم الأراضى الأقل جودة ، ويتسبب هذا ارتفاع أسعار السلع الزراعية . ذلك لأن الإلتجاء إلى زراعة الأراضى الأقل جودة لإنتاج الكميات الإضافية المطلوبة من السلع الزراعية يستلزم إعداد أكبر من العمال فتتزايد النفقات المتغيرة وينعكس هذا على الأسعار ولن يتغير الامر شيئا فى رأى ريكاردو إذا افترضنا استخدام رأس

المال بدلا من العمل فى الإنتاج الزراعى وذلك للاسباب التى سبق الاشارة إليها ، فاستخدام رأس المال فى ظروف التقدم التكنولوجى المحدود الأهمية والذى يحدث بطريقة غير منتظمة لن يؤدى إلى زيادة الإنتاج مع عدم ارتفاع النفقات .

والخلاصة هى أن ملاك الأراضى الزراعية يحصلون على ريع نتيجة ملكيتهم لعنصر انتاجى نادر بطبيعته وأن هذا الريع يتزايد كلما ازداد الطلب على السلع الزراعية نتيجة ارتفاع نفقات إنتاج هذه السلع .

٢ - وينعكس ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية على حصيلة الاجور النقدية للعمال (النقدية وليست الحقيقية) فالرأسماليين يضطرون إلى رفع معدلات الاجور لعمالهم وذلك للمحافظة على حد الكفاف كمستوى دخل حقيقى .

٣ - وبافتراض عدم وجود بطالة فى المجتمع فان الحصيلة الكلية للاجور النقدية سوف ترتفع نتيجة تزايد السكان وارتفاع مستوى الاجر النقدى .

والآن إذا قلنا أن الدخل النقدى = الاجور + الريع + الارباح نستطيع أن نرى كيف أن ارتفاع حصيلة الاجور وارتفاع الريع يؤدى إلى انخفاض نسبة الارباح فى الدخل القومى . ويلاحظ أن صحة هذا التحليل تعتمد على توافر شروط المنافسة الصافية - أى عدم قدرة الرأسماليين على رفع أسعار منتجاتهم - بعد اضطرارهم لرفع الاجور - بطريقة تمكنهم من المحافظة على نصيبهم النسبى فى الدخل .

أى أن تناقص الغلة وارتفاع أسعار السلع الزراعية يؤدى - على مستوى الإقتصاد ككل - إلى زيادة اعادة توزيع الدخل فى غير صالح أصحاب رؤوس الأموال الذين يشتغلون فى النشاط الصناعى .

٤ - والمسألة الهامة فى تحليل ريكاردو هى أن العوامل التى تتحكم فى توزيع الدخل القومى هى نفسها التى تحدد اتجاهات النمو الإقتصادى فالارباح فى المجتمع الرأسمالى الذى عاصره ريكاردو هى المحرك الرئيسى للنشاط الإقتصادى ، وفى اعتقاده بهذا لا يختلف ريكاردوا عن سميث أو مالتس أو أى

عضو من المدرسة الكلاسيكيةأو النيو كلاسيكية ، فإذا انخفضت الارباح فان عملية التكوين الرأسمالى فى النشاط الصناعى تتإثر بشكل يؤدى فى النهاية إلى حالة من الركود الإقتصادى Stagnation .

ولقد ناقش ريكاردو أن هذا الاتجاه فى ميل الأرباح إلى الانخفاض قد ينقطع أو يتوقف أحيانا بسبب التحسينات الفنية فى الأدوات الإنتاجية المستخدمة فى الإنتاج الزراعى ، حيث تؤدى هذه إلى الحد من سريان تناقص الغلة ومن ثم ايقاف ظاهرة تزايد أسعار السلع الزراعية . ولكن حيث لم ينظر ريكاردو إلى التقدم التكنولوجى فى الزراعة على أنه أكثر من ظاهرة عارضة فقد اعتقد أن الإنتعاش الذى قد يأتى للاقتصاد نتيجة خفض نفقات (أو أسعار) السلع الزرراعية لا يمكن النظر إليه على أنه شيء مستمر الحدوث بل هو شيء استثنائى .

والخلاصة أنه توقع سيادة ظروف زيادة أسعار السلع الزراعية فى المدى الطويل وبالتالى ارتفاع الاجور والريع واتجاه الارباح وإلى الانخفاض وهذا يؤدى إلى تناقص معدلات الادخار والاستثمار ويصل الإقتصاد فى النهاية إلى الركود .

٢ –توماس روبرت مالتس ١٧٦٦ – ١٨٣٤ :

توماس روبرت مالتس Malthus هو ابن لرجل من اعيان الريف الانجليزى المثقفين كان لابوه اهتمامات فكرية واسعة ومعتقدات ليبرالية وكان صديقا لهيوم الإقتصادى المعروف وجودوين William Godwin (١٧٥٦ – ١٨٣٦) الفليسوف الانجليزى الذى كان يعتقد فى أمكانية بلوغ الجنس البشرى مرتبة الكمال وفى أمكانية تحقيق مجتمع يحكمه العقل (مستقبلا) ويكون الجميع فيه سعداء وعلى قدم المساواة . عرف مالتس فى حياته الإجتماعية بأنه عاطفى وخجول ولكنه عرف أيضا بقدرته على المناقشة وجرأته فى ابداء اراء جديدة والدفاع عنها . انهى مالتس تعليمه فى فترة مبكرة من حياته وكان مهيئا لكى يصبح قسا فى الكنيسة ولكنه اصطدم مع نفسه ببعض الإراء التى اعتقد أنها لن

تتوافق مع مهمته الدينية فقرر أن يتخلى عن العمل الذى أعد له . كان صديقا حميما لدافيد ريكاردو وبرغم ذلك لم يكن الاثنان على اتفاق تام فى كثير من المسائل الفكرية التى ناقشوها بل كان هناك تعارض تام بينهما أحيانا ظهر بشكل حاد عند بحث تركيم رأس المال وحتمية التساوى بين رأس المال وعرضه . ولقد اشتهر مالتس شهرة عريضة بنظريته فى السكان ومازال يعرف بها للان ولكنه من الناحية الإقتصادية التحليلية يعتبر صاحب مساهمة بارزة فى موضوع الطلب على رأس المال وعرضه وعدد آخر من المسائل المتعلقة بالنمو الإقتصادى . ويقدر مؤرخو الفكر الإقتصادى أن كارل ماركس قد أخذ دفعة قوية فى بحثه لأسباب اختلال النشاط الرأسمالى من الفكر المالتسى وكذلك فان كينز فى القرن العشرين استطرد على أساس نفس الأفكار التيى بدأها مالتس فى قرنه التاسع عشر .

نظرية السكان :

ظل مالتس فترة طويلة مشهورا مناقشاته فى المشكلة السكانية ونلاحظ من واقع دراستنا أنه لم يكن أول إقتصادى ناقش هذه المشكلة . فلقد كانت هذه هى احدى المشاكل التى شغلت بال المفكرين الإقتصاديين وغيرهم فترة طويلة قبل القرن التاسع عشر . ففى عصر الاغريق تعرض افلاطون لفكرة الحجم الأمثل للسكان عند مناقشته لفكرة المدينة الفاضلة . وفى القرنين السادس عشر والسابع عشر كان المر كنتاليون يعتقدون أن قوة الدولة تعتمد على اعدادها السكانية ومن ثم كان إتجاهم العام هو تحبيذ زيادة السكان وقد تأثرت هذه النظرة كما علمنا بالاتجاهات السياسية التى كانت موجودة فى ذلك العصر ومؤداها أن الدولة التى تود أن تحافظ على كيانها وتحمى استقلالها لابد أن تشجع تزايد السكان حتى يكون لها جيش قوى من ناحية ، وتوفر العمل اللازم للانتاج من ناحية أخرى ، وتوفر أيضاً بعض الاعداد التى تستطيع الهجرة إلى المناطق الجغرافية التى اكتشفت حديثا فى ذلك الحين فى أمريكا وهى المناطق التى كانت تتميز بغناها بالمعادن النفيسة والموارد الطبيعية وبندرتها من الايدى العاملة . غير أن هذا الاتجاه فى عصر المر كنتاليين لم يمنع ظهور معارضة

له فى ذلك الوقت وكان أهم المعارضين بوتيرو (إقتصادى إيطالى) وهو الذى اوضح التعارض بين الطاقة المحدودة للارض والطاقة غير المحدودة لتوالد الجنس البشرى وهذا هو نظرية مالتس فيما بعد . ولكننا سوف نجد من دراستنا أن هناك اختلافا بين الكاتبين « بوتيرو » يقرر أن الموارد ثابتة وعلى ذلك فان استمرار السكان فى الزيادة يؤدى إلى ظهور مشكلة عدم كفاية الموارد ، بينما أن مالتس يقرر أن الموارد الطبيعية قابلة للزيادة ولكن معدل زيادة الموارد أقل من معدل زيادة السكان . لقد تأثر فكر مالتس فى نظريته عن السكان بمعارضة لبعض الفلسفات الموجودة فى عصره وكان أهمها فلسفة « جودوين » الذى يناقش دائما مسألة السكان بصورة مليئة بالتفاؤل ، فالجنس البشرى فى رأيه يتمتع بقوة ذاتية تدفعه نحو الكمال والإنسان والفرد يتصرف تصرفاً رشيداً لكى يحقق لنفسه أكبر قدر من السعادة . وتطبيقا لهذه الفلسفة يقرر « جودوين » أنه لا يمكن أن تنشأ مشكلة السكان حيث أن الإنسان لا يقبل التعاسة . وفى ١٧٩٣ نشر جودوين كتابه « العدل السياسى » وفيه وعد بمستقبل بعيد « لن يكون فيه وجود لجفنة من الاعنياء وعدد ضخم من الفقراء . لن تكون فيه حرب أو جريمة أو حاجة لاقامة العدل أو للحكومة ... وفضلا عن هذا لن يكون هناك مرض أو ألم أو حزن أو سخط » . ولم يكن هذه الافكار تعجب مالتس وقرر أن يعارضها معارضة شديدة وإن يكون منذرا للخطر الناشىء عن اختلال العلاقة بين السكان والموارد وفى الواقع نظرية مالتس للسكان تضمنت هجوما شديداً على فلسفة جودوين .

ولقد تأثر مالتس فى نظريته بفكرة تناقص الغلة ويلاحظ أنها تطورت من قبل على يد سميث واستخدامها ريكاردو فى تحليله وقد بنى مالتس تشاؤمه بالنسبة لتزايد السكان على الاعتبارات الآتية :

١ – الغريزة البشرية .

٢ – قابلية السكان للتزايد طالما توافرت موارد المعيشة .

٣ – سريان قانون تناقص الغلة فى النشاط الزراعى .

والفكرة الأساسية لنظرية مالتس فى السكان تتلخص كما سبق الإشارة فى أن معدل تزايد السكان يزيد عن معدل زيادة الموارد الطبيعية .

وفى الكتاب الذى اظهرت فيه هذه النظرية « مقال عن السكان وكيف يؤثر فى تحسين المجتمع مستقبلا » بين مالتس كيف أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية بينما أن الموارد الطبيعية تزيد وفقا لمتوالية عددية .

ولقد ظهر مالتس كتاب لأول مرة فى عام ١٧٩٨ دون أن يذكر اسمه عليه ولعل هذا كان راجعا إلى خوفه حيث كان ومازال منتميا فى ذلك الحين بصفة رسمية للكنيسة وخشى مهاجمتها له . ولقد لقى الكتاب تأييدا كبيرا من جمهور القراء أنه أعيد طبعة عدة مرات ، ولقد ظهر حاولا اسمه فيما بعد وكان حين ذلك قد قرر أن يعتزل الخدمة بالكنيسة . ولقد كان هناك بعض الغموض فى العرض والتحليل المالتسى فى الطبعات الأولى لكتابه وقد أثار هذا عدة انتقادات لنظريته عن السكان . وفى الطبعات الاخيرة عدل بعض المناقشات واستخدم احصائيات عن عدد السكان والموارد فى عدد من البلاد لكى يثبت رأيه ، ويلاحظ أنه كان يهتم أساسا بالعلاقة بين السكان والغذاء بصفة خاصة . وقد رأى أن هناك موانع إيجابية وسلبية ووجود هذه الموانع من شأنه أن يوجد التناسق بين السكان والموارد . ولكن مالتس نفسه لم يعتقد فى جدوى الموانع السلبية وهى التى تتلخص فى تأجيل الزواج ، التعفف ، ومباشرة نوع من التنظيم للعلاقات الجنسية بين الأزواج . وربما كان عدم اعتقاد مالتس فى هذه الموانع السلبية راجعاً بصفة خاصة إلى شخصيته العاطفية . أما عن الموانع الإيجابية وهى التى تنتج فى الحرب ، المجاعات والأوبئة فان هذه لها قدرة على الحد من تزايد السكان فوق ما تسمح به الموارد الطبيعية (الغذاء) .

انتقادات نظرية مالتس فى السكان :

إن أهم الإنتقادات التى وجهت إلى نظرية مالتس فى السكان يتلخص فى أنها نظرية مسرة فى التشاؤم بخصوص مستقبل الجنس البشرى حتى أن أحد المعلقين وصف علم الإقتصاد أنه علم قاتم بعد قراءة كتاب مالتس . ومن دراسة الظروف التاريخية التى عاش فيها مالتس نجد أن هذا الإقتصادى قد تأثر جداً بأحوال البؤس والشقاء التى سادت بين العائلات العمالية الفقيرة فى

النصف الأول من الثورة الصناعية . ولقد تأثر مالتس عموما بالظروف الإقتصادية والتكنولوجية التى عاصرها . فعند مناقشته لقانون تناقص الغلة لم يتوقع أبدا أن التقدم التكنولوجى سوف يؤدى إلى زيادة النشاط الزراعى بصورة ملموسة ، ولكن هذا ما حدث فيما بعد مالتس فى أواخر القرن التاسع عشر .

لقد بدأ التقدم التكنولوجى فى النشاط الزراعى بطيئاً وتدريجياً منذ أوائل القرن التاسع عشر بالتالى لم يكون يعول عليه كثيراً فى رفع إنتاجية الزراعة بصورة ملموسة . ولكن مالبث الأمر أن تغير الأمر باستخدام المخصبات الصناعية مثل نيترات الصودا والسوبر فوسفات بصورة إقتصادية وبطريقة مستمرة متزايدة . كما أدى التقدم العلمى أيضا إلى تحسين نوعية الحبوب المنتجة وعديد من المحاصيل الأخرى عن طريق انتقاء البذور الجيدة وزراعتها كما أثمر التقدم أيضا عن اكتشاف وسائل علمية لمحاربة الكثير من آفات النباتات وتحسين إنتاج حيوانات المزرعة وإلى استخدام آلات ميكانيكية فى الزراعة واكتشاف وسائل أحسن للرى والصرف . كل هذه التغيرات التكولوجى أدت فى مجموعها إلى تزايد حجم الغلة المنتجة فى النشاط الزراعى . وشيء آخر لك يحدث فى حياة مالتس إلا وهو ثورة المواصلات البحرية والتى حدثت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ويسرت عمليات نقل البضائع على المستوى الدولى وخفضت نفقتها إلى حدود بعيدة ، فتمكنت بريطانيا (والدول الصناعية الاخرى) من توسيع أسواق منتجاتها الصناعية بصورة فعالة عن طريق التصدير إلى دول أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية واستراليا وشراء المواد الخام والسلع الغذائية من هذه الدول وكان هذا يحدث بصورة لم يكن يتوقعها أحد من قبل . فازداد الإنتاج زيادة كبيرة (مع اتساع أسواق التصدير) وازداد عرض السلع الغذائية (عن طريق الاستيراد) وبدا كل ما يتكلم عنه مالتس من قبل عن اختناق النشاط الصناعى بسبب تناقص الغلة فى النشاط الزراعى – بسبب ثبات عرض الأرض وتزايد السكان – كأنه شبح لا وجود له . فلم يعد هاماً أن تنتج كل بلد احتياجاتها من السلع الغذائية وذلك لانها تستطيع زيادة منتجاتها الصناعية وتصديرها واستبدالها بما تريد من غذاء .

الإنتقاد الاساسى الثانى الذى وجه إلى مالتس فى نظريته عن السكان هو أنه افترض أن النمو السكانى دالة لمستوى المعيشة فاذا ارتفع مستوى الاجور عن مستوى الكفاف الذى يكفل الحد الادنى للمعيشة إزدادت مواليد العائلات العمالية حيث يمكن التكفل باعالة الاطفال الجدد وبالعكس إذا انخفضت مستويات الكفاف فان أى عائلة عمالية سوف تجد من العسير عليها أن تنجب أطفالا لا يستطيع اعالتهم والتكفل بهم . ولكن افتراض مالتس تعرض للهجوم الشديد فيما بعد فهذا الافتراض الذى يجعل النمو السكانى دالة للتغيرات فى الحالة الإقتصادية لم يرضى اطلاقا العديد من العلماء المختصين بالعلوم الاجتماعية وبعض المختصين بالعلوم البيولوجية . ذلك لأن الأفراد فى انجاب المزيد أو القليل من الأطفال لا تتوقف فقط على دخولهم التى يحصلون عليها فالعوامل الإجتماعية تتدخل فى تحديد معدلات المواليد مثلا عن طريق الرغبة فى زيادة قوة العائلة ، وتحدد سن الزواج ، ووضع المرأة بالنسبة للرجل فى المجتمع (مثال السماح للرجل بالزواج وممارسة العلاقات بين الجنسين وانجاب الأطفال . كما أن المختصين بالعلوم البيولوجية يشيرون إلى عوامل عديدة تتدخل لتحديد معدل المواليد . على سبيل المثال أن المستويات المنخفضة من الغذاء تؤدى إلى زيادة الخصوبةوبالعكس ، أى أن مشكلة الفقراء هى أنهم أكثر قدرة على الإنجاب بالمقارنة بالأغنياء – وذلك بفعل عوامل بيولوجية لا تحكم لهم فيها ترتبط بمستويات غذائهم المنخفضة . وليس فى مجال دراستنا أن تناقش مدى صحة أو خطأ هذه النظريات الإجتماعية والبيولوجية ولكننا لابد أن نرى أن معدلات المواليد تتأثر بمجموعة من العوامل الغير إقتصادية بجوار العوامل الإقتصادية التى ركز مالتس الإنتباه عليها . هذه العوامل الغير إقتصادية تتدخل أحياناً لتمنع معدل المواليد من الإرتفاع بالرغم من قدرة أرباب العلائات على التكفل بمزيد من الأطفال كما قد يحدث العكس ، أى أنها قد تتدخل لتسمح بتزايد معدل المواليد بالرغم من عدم الارتفاع فى مستوى الدخل الذى يحصل عليه أرباب العائلات .

وبالإضافة إلى ذلك فان مالتس لم يكن مصيبا تماما فى تنبؤاته الخاصة العوامل الإقتصادية على النمو السكانى ... لقد توقع مالتس أن الزيادة فى الأجور الحقيقية

للعمال تؤدى إلى انجاب المزيد من الأطفال ولكن الذى حدث فى بريطانيا وفى أوربا وأمريكا فى النصف الأول من القرن العشرين لم يؤيد هذه النظرة اطلاقا فمع الارتفاع المستمر الذى حدث فى الاجور الحقيقية للعمال فى هذه البلاد وهى تحقق مزيداً من التقدم الإقتصادى ظهرت الرغبة القوية لدى العائلات العمالية فى تحسين أحوالهم المعيشة بصورة أكبر بالإمتناع عن انجاب المزيد الاطفال والرغبة فى إبقاء حجم العائلة صغيراً .

ولكن هل معنى هذه الإنتقادات أن نظرية مالتس عن السكان نظرية غير صحيحة ؟

ان النظرية لاقت قبولا هائلا لدى كثير من للفكرين والمهتمين بالشئون الإقتصادية والإجتماعية حينما نشرها مالتس فى كتابه An Essay on the principle of population كما أننا إذا استعرضنا آراء معظم رجال المدرسة الكلاسيكية عن السكان تجدها غير متعارضة مع آراء وافتراضات مالتس والواقع – كما سبق أن ذكرنا – أن نظرية مالتس تأثرت كثيراً بالبيئة والظروف الواقعية التى عاصرها هذا الإقتصادى وحين تغيرت تلك الظروف بدأت الحقيقة العلمية تتضح وهى أن نظرية مالتس لا تتصف بالعمومية – أى الصلاحية للتطبيق فى أى زمان ومكان فالنظرية المالتسية صحيحة إلى حد كبير فى ظل ظروف معينة ولكنها لا تصلح للتطبيق فى ظل ظروف أخرى .

حينما نستعرض ظروف العديد من الدول النامية فى الوقت الحالى نجد أنها تتشابه كثيراً مع تلك الظروف التى أثرت فى آراء مالتس وأخرجت نظريته للوجود . فمثلا نجد أن النمو السكانى يتم بمعدلات مرتفعة للغاية . وحيث تعتمد الكثير من هذه الدول على النشاط الزراعى نجد أن السكان يتكاثفون على الرقعة الزراعية الثابتة أو التى تتزايد ببطء ، شديد ، والنتيجة الحتمية هى سريان قانون تناقص الغلة مما يؤدى إلى تزايد الإنتاج الزراعى الكلى بمعدل متناقص وإلى تناقص متوسط نصيب الفرد من هذا الإنتاج . ونجد أيضا أن التقدم التكنولوجى فى النشاط الزراعى فى أغلبية الدول النامية ليس له أية أهمية كبرى تماماً كما كان الحال فى بريطانيا التى عاصرها مالتس فى أواخر القرن

الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . لقد خطى التقدم التكنولوجى فى النشاط الزراعى خطوات هائلة منذ عصر مالتس إلى الآن ولكن الدول النامية مازالت عاجزة عن الإنتفاع به بسبب ظروف التخلف الإقتصادى . أما عن النشاط الصناعى فى الدول النامية فان نموه أيضا محدود بضيق السوق الداخلى ، وبينما أن هذه المشكلة انتهت بالنسبة لبريطانيا وأوربا فى أواخر القرن التاسع عشر فى الفترة التى لم يشهدها مالتس مع نمو التجارة الخارجية الا أنها ما تزال تخيم على أحوال النشاط الزراعى فى معظم الدول النامية . وعقبة ضيق السوق الخارجى بالنسبة للدول النامية اليوم ليست نتيجة عجز المواصلات البحرية كما كان الحال فى عصر مالتس ولكنها نتيجة المنافسة القاتلة التى يمكن أن تواجهها منتجات الدول النامية من قبل الدول المتقدمة فى السوق الدولى .

ولقد تكلم مالتس أيضا عن أن تزايد السكان بدرجة تفوق تزايد الإنتاج يؤدى إلى تدخل ما أسماه بالعوامل الإيجابية مثل الاوبئة والمجاعات والحروب لتعيد التوازن مرة أخرى بين السكان والإنتاج . والواقع أن هذا القانون التشاؤمى كان يمكن أن يسود فى عصرنا الحالى فى حالات بعض الدول النامية التى انفجرت فيها الاعداد السكانية بدرجات تعوق الزيادة فى الإنتاج وسببت انخفاضاً مريعا فى مستويات المعيشة . إلا أن معظم حكومات الدولة النامية دأبت فى الحقبة الأخيرة بعد الحرب الثانية على سياسة من شأنها العناية بمستوى الصحة العام وتوفير الغذاء والكساء لأطفال الأسر المعدمة . هذا بالإضافة إلى ما تقدمه الهيئات الدولية وبعض الدول المتقدمة من معونات وهبات صحية وغذائية لأطفال الدول الشديدة التخلف وبالرغم من كل هذا فانه ما من شك فى أن معدلات الوفيات بين الأطفال الدول الشديدة التخلف مازالت مرتفعة بصورة تثير الضمير الإنسانى اليقظ .

وبالإضافة إلى هذا فان شبح مالتس بدأ يظهر فى صورة جديدة على المستوى العالمى للسرعه الهائلة التى يتضاعف بها عدد سكان العالم : خمسه وأربعين عاماً فقط من ١٩٣٠ إلى ١٩٧٥ بالمقارنة بثمانيين عاما من ١٩٨٥٠ إلى ١٩٣٠ وبمائتى عام من ١٦٥٠ إلى ١٨٥٠ . والسؤال الذى يخيم على

العالم اليوم ويسبب القلق هو هل سيكفى الغذاء الموجود فى العالم الآن ومستقبلا احتياجات الأعداد المتزايدة ؟؟

اراء روبرت مالتس فى النمو الإقتصادى :

تناول مالتس مناقشة النمو الإقتصادى ومشاكله فى الجزء الثانى من كتابه « مبادىء الإقتصاد السياسى » تحت عنوان 'The progress of wealtth' ولقد قام بتعريف مشكلة التنمية بانها مشكلة تشرح الفرق بين اقصى ناتج قومى اجمالى منتظر نهائيا والناتج القومى الفعلى .

وبالرغم من أن مالتس قد اكتسب شهرته الواسعة من تحليله كما ذكرنا إلا أن اراءه فى النمو الإقتصادى التى يتميز بها عن غيره من الكلاسيك تعتبر فى غاية الأهمية – بافتراض تقييمها من وجهة نظر الفكر الإقتصادى المعاصر .

وأول شىء يذكر هو رفض مالتس لقانون ساى والذى يقول « أن كل عرض يخلق طلبه » والذى ترتبت عليه فكرة التوازن التلقائى بين عرض الأموال المدخرة والاستثمارات (أى أن عرض المدخرات هو نفسه طلب على السلع الرأسمالية) . لقد تساءل كيف يمكن أن يتوازن الادخار مع الاستهلاك ؟ وفى تحليله أبرز مالتس أن العمال طبقة فقيرة تعيش فى مستوى الكفاف ولهذا فلن يستطيعوا أن يقتطعوا أى جزء من أجورهم للادخار أى أن دخل العمال« و » يساوى استهلاكهم – الذى نرمز له بالرمز « س و » . ولكن الرأسماليين من الناحية الأخرى يقومون بتوزيع دخلهم من الارباح « ب » وإلى استهلاكهم بالرمز س ب فان :

ب = س ب + خ ب

فإذا قام الرأسماليون باستثمار جميع مدخراتهم فان التوازن يتحقق أى خ ب = الادخار الكلى = الاستثمار « ث » أما إذا لم يتم هذا فان التوازن الذى سلم بقية الكلاسيك بتحقيقه تلقائيا لن يحدث . وأشار مالتس إلى أن هناك احتمال لحدوث « أفراط فى المدخرات » ومن ثم قصور فى « الطلب الفعال » واتجاه الدخل للانخفاض .

فهناك فى رأى مالتس احتياج للادخار إلى حد معين وذلك لتمويل الاستثمارات التى تستند إلى فرص إمربحة ، ولقد اقتراح فى هذا المجال فكرة « الميل الامثل للادخار Optimum propensity to Save ، ولكن إذا مازادت المدخرات عن الحد الامثل فانها تصبح عبئا على النمو الإقتصادى حيث أنها سوف تنقص من الاستهلاك الكلى إلى درجة عدم تشجيع الاستثمار .

ولا يغيب عن الاذهان أن هذا التحليل المالتسى بشأن الادخار والاستثمار لا يختلف فى جوهره عن تحليل المدرسة السويدية وتحليل كينز فى القرن العشرين.

ومن أهم الافكار التى توصل إليها مالتس فكرة « الثنائية الإقتصادية » . لقد تصور أن الإقتصاد يتكون من قطاعين اثنين أساسيين أحدهما صناعى والآخر زراعى . ولقد اعتبر أن ظاهرة التقدم الفنى تنحصر فى داخل القطاع الصناعى فقط ، ولهذا فان القطاع يتميز بظاهرة تزايد الغلة أما القطاع الزراعى

فمن خصائصه الأساسية سريان تناقص الغلة وإذا رجعنا إلى القرن التاسع عشر ودرسنا حالة انجلترا التى تأثر بها مالتس لوجدنا أن تحليله غير بعيد عن الواقع أن استخدام الآلة الحديثة فى الزراعة لم يتم إلا بعد عصر مالتس – كما أن الرقعة الزراعية كانت مزدحمة بالسكان وفى الوقت نفسه كان التقدم الفنى يحدث بصورة مذهلة فى النشاط الصناعى . ولقد ناقش أن وجود النشاط الزراعى الكبير الذى يشبع فيه استخدام الوسائل المتخلفة فنيا لابد وأن يؤدى إلى اعاقة نمو النشاط الصناعى والتقدم الفنى فيه .

ولقد اقترح مالتس إصدار قوانين اصلاح زراعى الغرض منها ضمان نمو الإنتاج . حيث أن هذه القوانين فى رأيه تعمل على الحد من خمول النشاط الزراعى واعتماده على وسائل فنية متخلفة .

ولقد تبين مالتس عموما أن التنمية الإقتصادية لابد وأن تتضمن تغيرا هيكليا بطريقة تتضمن الانقاص من الاهمية النسبية الكبيرة التى يحتلها النشاط الزراعى فى الإقتصاد النامى والتحليل المالتسى عن القطاع الزراعى يبين أنه عن القطاع الزراعى يبين أنه فى حالة توظيف كامل وأن رأس المال الممكن استثماره فيه قد

وصل إلى أقصاه فى ظل الفن الإنتاجى السائدة ، أى أنه لم يعد هناك داخل القطاع الزراعى أية فرص جديدة لاستثمارات مربحة وبالتالى فان الضمان الوحيد للتقدم الإقتصادى هو الاستثمار فى القطاع الصناعى حيث توجد الفرص المربحة ولهذا ناقش مالتس أن التقدم الفنى بمعدل سريع والأخذ به القطاع الصناعى عن طريق التكوين الرأسمالى هو السبيل الوحيد لتفادى السائد فى القطاع الزراعى . فالتكوين الرأسمالى الناجح والمتزايد فى القطاع الصناعى هو الضمان الوحيد لاستيعاب معظم الزيادة فى السكان فى هذا القطاع . أما حينما يتباطأ معدل التقدم الفنى ومن ثم معدل التكوين الرأسمالى – وهو يحدث فى الإقتصاد الرأسمالى فى مرحلة أخيرة من مراحل تطوره – فان تناقص الغلة يطغى وهذا ينقص معدلات أرباح ويصل بالإقتصاد إلى حالة سكون .



الفصل الثانى عشر

جون ستيوارت ميل وتعقيب على المدرسة الكلاسيكية

١ - جون ستيوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣)

قليل من الإقتصاديين والفلاسفة أتيح لهم فرصة التعلم والتثقيف مثل جون ستيوارت ميل ، ففى سن مبكر جدا بدأ والده جيمس مَيل وهو إقتصادى مشهور فى ذلك الحين فى تعليمه والاشراف على تثقيفه . وفى سن الثامنة كان ميل يجيد اللغات الكلاسيكية القديمة وفى سنة الثالثة عشر بدأ دراسته لنظريات آدم سميث وريكاردو واستمر فى هذا الطريق حتى أصبح من أكثر معاصر يه علما . ولقد تبين هو بنفسه تلك الحقيقة حين عبر عنها قائلا أن تعلمه المبكر أعطاه ٢٥ عاما فوق أقرانه . وفى ١٨٢٣ بعد أن هجر جون ستيوارت ميل فكرة دراسة القانون الذى كان يأمل فيها فيما قبل دخل فى خدمة شركة الهند الشرقية فى مكتب الممتحنين وبدأ مساعداً لوالده ثم تدرج بعد ذلك إلى أن أخذ أعلى منصب فى هيئة الممتحنين ، وكان والده يشغل ذلك المنصب فيما قبل . هذه نبذة بسيطة عن حياة جون ستيوارت ميل ، أما الظروف الإقتصادية التى عاصرها فهى ظروف تختلف عن تلك التى عاصرها الإقتصاديون الكلاسيك الذين سبقوه فبينما كان ريكاردو ينادى من قبل بالغاء قوانين القمح نجد أن ميل يعاصر فجر الحرية التجارية حينما الغى روبرت بيل هذه القوانين فى ١٨٤٤ وكذلك فان تنظيمات النقود والبنوك على عهد ميل أخذت شكلا أكثر تطورا من قبل مرتبطة بالذهب والذى أصبح عملة دولية . ونجد أنه بينما هاجم مالتس قوانين الفقراء Poor Laws نجد جون ستيوارت ميل يعاصر الغاء هذه القوانين كما تعرف تجعل اعطاء المساعدات المالية للفقراء قاصرة على أولئك الذين يقيمون فى مناطق تحددها الحكومة وكان من أثر هذا أن تكدست بعض المناطق بالفقراء المتعطلين والذين لم يجدوا حافزا قويا على التحرك إلى المناطق الصناعية النامية . عموما نجد أن جون ستيوارت ميل شهد فترة اقترنت بالحرية التجارية وبالاتجاه إلى التخصص الدولى ونمو التجارة الدولية ، واقترنت بنمو الحركات

العمالية فى بريطانيا والتفكير الاشتراكى . ونجده لذلك يناقش مسائل أخرى جديدة غير تلك التى كان يناقشها « سميث » أو « ريكاردو » أو « مالتس » . فهو يناقش فعلا أهمية توزيع الدخل بحيث يحصل العمال على نصيب أكبر ويناقش أيضا مسألة النمو الإقتصادى ولكنه لايبدى أى انزعاج نحو اتجاه الإنتاج إلى الركود وهو الموضوع الذى كان يثير فى من سبقه من الكلاسيك أشد القلق . وسوف نستعرض فيما يلى بعضا من أهم أعماله ، ولقد اعترف فى كتابته أنه لم يكن يحاول ان يأتى بجديد فى الإقتصاد وأن مهمته اقتصرت فقط على زيادة الافكار الكلاسيكية السابقة عليه وضوحا وترتيباً ولكننا نجد مع ذلك أن مساهمته فى الإقتصاد تزيد كثيراً عن مسألة التجميع وإعادة التوضيح لبعض الافكار ، فقد أتى جون ستيوارت ميل فعلا ببعض الافكار الجديدة والهامة التى تجعل منه شخصية بارزة حقا ليس فى عصره فقط وإنما أيضا بعد ذلك .

مناقشات جون ستيوارت ميل فى العمل المنتج ونظرية القيمة :

منذ أن بدأ ميل كتابته فى الإقتصاد كان يبدو واضحا أنه على استعداد لتغير بعض المصطلحات الكلاسيكية الشائعة واحدى مقالاته الاولى عن النظرية الإقتصادية اختصت بتحليل معنى العمل المنتج وغير المنتج . وفى رأيه أن اقتصار معنى العمل المنتج على تلك الاعمال التى ينجم عنها خلق أشياء مادية ملموسة (سلع) كان مدعاة للتساؤل . وأحد الاعمال التى يعتبرها ميل منتجة بالرغم من أنها تنتج أشياء غير ملموسة هى عملية التدريس والتعليم حيث أنها تؤدى إلى زيادة المهارة العمالية . ولكننا نجد أن ميل مايزال محتفظا بالفكرة الكلاسيكية عن العمل المنتج إلى حد كبير . فيقرر لذلك أن العمل المنتج فى تدريب العمال يعد عملا منتجا بشرط أن يؤدى فيما بعد إلى زيادة فى المنتجات الملموسة أى السلع . باختصار أن تدريب العمال يعد عملا منتجا إذا أدى ذلك إلى كفاية العمال وتنتج عن هذا زيادة فى إنتاجهم السلعى . ولقد ناقش ميل بطريقة أكثر عمقا الفكرة التقليدية القائلة بأن الاعمال التى تقوم بها الحكومة هى أعمال غير منتجة فقال أنه لا توجد هناك تفرقة تذكر بين بعض

الاعمال المنتجة التى يقوم بها المزراعون مثل إقامة الاسوار أو الحفر حول المزرعة وبين تلك التى يقوم بها رجال البوليس أو تقوم بها المحاكم لحماية إنتاج المزرعة . ولقد حمل ميل انتقاداته للافكار التقليدية عن العمل المنتج والغير منتج أبعد من ذلك ، حين ناقش أن هناك أنواع من العمل فد تؤدى فعلا إلى زيادة فى السلع المنتجة ، ولكنها مع ذلك قد تعتبر أعمال غير منتجة . فهو يقول فى احدى مقالاته : إن العمل المنتج بالتعريف الكلاسيكى التقليدى قد يؤدى إلى أن تصبح الأمة أفقر مما كانت عليه وذلك إذا كانت السلعة المنتجة تتميز بأنها من أنواع غير مطلوبة إجتماعيا بصورة مباشرة . ولقد كان فى هذه الانتقادات التى وجهها ميل للافكار الكلاسيكية السابقة عليه أكثر من إشارة بأن هذه الافكار أهملت أن تأخذ فى اعتبارها مسألة المنفعة Utility والطلب عند تقريرها لانتاجية العمل . ولم يكن هذا فقط هو ما وجهه ميل إلى مسألة العمل المنتج وغير المنتج بل أنه أشار أيضا إلى إنتاج السلع قد يكون عملية متضمنة لضياع فى موارد المجتمع وذلك إذا لم تأخذ فى الاعتبار التطورات الفنية الحديثة فى الإنتاج . ونجد أن ماركس Marx قد أخذ أيضا النقطة الأخيرة عند تقريره بأن العمل الإجتماعى الضرورى فقط هو الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند حساب قيمة الاشياء أى أن العمل الذى لا يحتاجه المجتمع هو عمل غير منتج حتى ولو نتج عنه إضافة إلى رصيد المجتمع من السلع . وفى مسألة التفرقة ما بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية نجد أن ميل يعطى أهمية كبرى كغيره من الكلاسيك إلى تلك الأخيرة . أى ذلك الجزء من إنتاج المجتمع الذى يمكن أن يؤدى إلى زيادات متتالية فى الانتاج القومى . ومن مناقشته فى نظرية القيمة نجد أن ميل قد تقدم خطوة عن غيره من الكتاب الكلاسيك السابقين حينما أبرز عنصر رأس المال . لقد رأينا فيما سبق أن ريكاردو قد أبد وجهة نظر آدم سميث التى تنسب القيمة التبادلية للسلع إلى كمية العمل المبذول فى إنتاجها وبالرغم من اعتراف ريكاردو بعنصر رأس المال وأهميته فى الانتاج إلا أنه اعتبر هذا العنصر ليس إلا عملا مدخرا ، أى أن ريكاردو كان يدافع عموما عن منطق نظرية العمل فى تحديد القيمة . لقد تطورت نظرية القيمة بصورة ملموسة على يد ميل حيث أنه أخذ فى الاعتبار وبصورة مباشرة عنصر رأس

المال وتكلفة استخدامه كأحد المسائل الاساسية المحددة لقيمة السلعة بجوار تكلفة العمل . كما نجد أن ميل يأخذ أيضا فى الاعتبار الارباح التى تدفع نظرية المخاطرة والجهود المبذولة فى تنظيم الانتاج كأحد المحددات الاساسية للقيمة .

والخلاصة هى أن نظرية القيمة تطورت على يد ميل من نظرية عمل إلى نظرية نفقة إنتاج Cost of Production أخذ فى الحسبان تكلفة العمل ورأس المال وعوائد المخاطرة وتنظيم الإنتاج . وبالنسبة إلى المصطلحات الكلاسيكية الخاصة بالاسعار نجد أن ميل لا يعترض على الأفكار الخاصة بالسعر الطبيعى وسعر السوق . ولكنه يحدد معنى السعر الطبيعى بقوله أنه يمثل سعر السوق فى حالة التوازن فى الأجل الطويل ، وأنه باستبعاد احتمال الاحتكار فان السعر الطبيعى سوف يساوى نفقة الإنتاج عادة . ولكن ميل يبدى شكوكه حول فاعلية المنافسة وامكانية الإعتماد عليها فى عمليات تحديد الأسعار . ويسير إلى احتمالات قيام الاحتكار بقوله أنه فى بعض الأنشطة خاصة فى مجال المنافع العامة نجد أن المتنافسين قلة وأنهم عادة ماينتهون بالاتفاق على ألا يتنافسوا . ويشير ميل إلى أن الأمر سوف يصبح أكثر خطورة على المنافسة يسبب التقدم الفنى وعمليات الإنتاج الكبير التى تؤدى إلى ضخامة حجم المشروع وانقاص عدد المنتجين . بالرغم من عدم وضوح مناقشة ميل عن الإحتكار بصورة قاطعة الا أنه قد ناقش بهذا مسألة لم يهتم بها معاصريه كثيراً ولكنها صارت ذات أهمية كبرى للعالم فيما بعد خاصة فى القرن الحالى .

الأجـور :

من أهم مساهمات ميل فى الفكر الإقتصادى هى نظريته المعروفة باسم مخصص الأجور أو رصيد الأجور Wago Fund . ومن المعروف أن النظرية الكلاسيكية قبل ميل وخاصة نظرية ريكاردو ومالتس كانت تقرر أن الأجور تتحدد عند مستوى الكفاف أى أن الأجر الذى يحصل عليه العامل هو ذلك الأجر الذى يكفيه للاستمرار فى العمل والحياه . ولقد اعترض جون ستيوارت ميل على هذه النظرية وقرر أن الاجور تتوقف على عاملين .

اولا : الرصيد الذى يخصصه رجال الاعمال لدفع الأجور .

ثانيــا : عرض العمل .

ويتحدد متوسط أجر العامل بقيمة الرصيد على عدد العمال ، وقد فسرت هذه النظرية فى بادىء الأمر على أن رصيد الاجور هو مبلغ ثابت وأنه حيث أن عرض العمال يميل إلى زيادة نتيجة لتزايد السكان فانه لا يوجد اتجاه لزيادة الاجور ، بل أن الاتجاه قد يكون إلى الإنخفاض حتى تصل الأجور إلى حد الكفاف . غير أن نظرية جون ستيوارت ميل لاتحتمل هذا التفسير فهو يقرر أن رصيد الأجور يزيد مع الاستثمار الجديد . أى أنه إذا أخذة الاستثمارات الجديدة فاننا نستطيع أن نميز بين رأس المال الثابت ورأس المال العامل ، ورأس المال الثابت يتمثل فى المعدات الرأسمالية وهذه المعدات لا يمكن تشغيلها الا عن طريق رأس المال العامل وهو مجموع الارصدة التى تخصص للاجور وشراء الخامات . أى أنه مع كل زيادة فى الاستثمارات يزيد مخصص الأجور ويتوقف حجم الاستثمارات الجديدة ، أى الاضافة إلى رأس المال ، على قدرة المجتمع على الادخار . وكل ادخار جديد يعتبره ميل اضافة إلى رأس المال ويخصص منه نسبة لاجور العمال وبالتالى فانه لا يوجد اتجاه لانخفاض الأجور بل الاتجاه نحو التزايد طالما تزايد حجم المجتمع وارتفع حجم مدخراته وبالتالى أمكن زيادة تكوين رأس المال . وبينما أن النظرية الجديدة فى الأجور لم تهتم مباشرة بتحديد متوسط الاجر الا أن هناك شرط أساسى لهذا وهو أن لا ترتبط السكانية بالزيادة فى متوسط الاجر . لقد افترض الكلاسيك جميعا من قبل ميل أن زيادة مستوى الاجر فوق حد الكفاف سوف تؤدى إلى زيادة عدد السكان (العمال) ومن ثم يهبط مستوى الاجر مرة أخرى إلى الكفاف (والعكس صحيح) . لذلك لكى يرتفع متوسط الاجر فوق الكفاف إتبعا لنظرية ميل يجب أن لا يصبح متوسط الاجر (مستوى المعيشة الحقيقى) محددا للزيادة السكانية ، أو بدلا من ذلك يجب أن يزداد مخصص الأجور بمعدل يفوق الزيادة فى عدد العمال أو السكان .

ويلاحظ على هذه النظرية أنها تعتبر تقدما فى الفكر الإقتصادى فى موضوع الاجور وترجع أهميتها إلى أنها تربط الاجور وتكوين رأس المال ربطا مباشرا .

فإذا رمزنا للاستثمارات بالرمز « ث » فاننا نستطيع أن نقول أن جون ستيوارت ميل أعتبر أن الاجور « و » و = د « ث » وإذا قارنا بين هذه النظرية ونظرية سميث عن العلاقة بين الاجور والارباح فاننا نجد تحولا فى مجرى التفكير حيث قرر سميث وريكاردو وجود تناسب عكسى بين الارباح والاجور . ويلاحظ أن المدرسة النيو كلاسيكية Neoclassical فيما بعد ابتعدت تماما عن نظرية رصيد الاجور – وقررت أن الاجر يتحدد بالطلب على العمل الذى يتحدد بالإنتاجية الحدية وبعرض العمل الذى يتحدد بمجموعة من العوامل المستقلة الاخرى . ولقد تضمن هذا الفكر تغيرا جوهريا فى طريقة التحليل الاقتصادى المستخدمة فى معالجة موضوع التوزيع – فنظرية رصيد الاجور تتناول كيفية تحديد مجموع الاجور التى يحصل عليها العمال ولا تهم مباشرة بتحديد الاجر الذى يحصل عليه كل وحدة من وحدات العمل وإنما يمكن استنتاج ذلك منها كما أشرنا . وبعبارة أخرى نجد أن طريقة التحليل التى تستند إليها نظرية مخصص أو رصيد الاجور هى التحليل الطبقى للتوزيع بينما أن طريقة التحليل التى تستند إليها المدرسة النيو كلاسيكية هى التحليل الوظيفى . وقد اتجه الفكر الإقتصادى المعاصر وخاصة بعد ظهور نظرية كينز عن التوظف والدخل إلى التخلى عن التحليل الوظيفى والعودة إلى التحليل الطبقى .

قوانين الإنتاج والتوزيع :

لعل من أهم مساهمات ميل فى التفكير الكلاسيكى هى إعادة شرح القوانين التى تحكم النشاط الإقتصادى عموما وتوزيع الدخل وجه الخصوص . ومن ناحية عامة نجد أن ميل يشارك غيره من الكلاسيك فى العديد من النتائج عن النمو الإقتصادى وأثره المحتمل فى إعادة توزيع الدخل . لقد وافق على أن النمو الإقتصادى عادة ما يكون مصحوبا بارتفاع الريع وباتجاه الارباح إلى الانخفاض واتجاه الاجور النقدية (وليس الحقيقة) إلى الارتفاع ولكن ميل ناقش أيضا أن هناك عوامل معينة قد تؤدى إلى التحسن فى وضع الطبقة العاملة .

ويميز ما بين نوعين من القوانين الاقتصادية :

النوع الأول : *هو تلك القوانين التى تحكم الإنتاج وهذه تتحدد بقوى* خارجة عن ارادة الإنسان ، فهى تتحدد بالطبيعة والتقدم التكنولوجى . والإنسان فى رأيه لا يسعه إلا أن يخضع لعمل هذه القوانين وينظم مجهوداته فى دائراتها حيث لا يستطيع تغييرها .

النوع الثانى : هو تلك القوانين التى تحكم توزيع الناتج الإجتماعى وهى ذات طبيعة مختلفة فالانسان فى هذه الحالة يستطيع أن يغير من هذه القوانين ويعيد تنظيمها . وفى اثباته لوجهة نظره فى هذا المجال قام ميل بدراسات مفصلة عن أنواع من التنظيمات الإجتماعية وتنظيمات التوزيع الذى تقترن به ولم يكن ما يسعى إليه ميل ببساطة هو إثبات أن هناك طرقا متعددة لتوزيع المجتمع . بعبارة أخرى أنه يمكن لأى مجتمع أن يعيد النظر فى طريقة توزيع الدخل على أفراد . بخصوص مناقشة مالتس عن السكان – التى يمكن تلخيصها فى أن الطبقة العاملة لا تستطيع الهروب من دائرة الفقر – فاننا نجد أن ميل يوافق عليها ولكن فى حدود معينة فهو يقول أنه يمكن فقط قبول نتائج هذه النظرية المتشائمة لو أننا قبلنا الفروض المقترحة التى يفترضها مالتس وأهمها أن الطبقة العاملة لا تستطيع التحكم فى زيادة اعدادها طالما زادت دخولها – وأن هذه الزيادة فى الاعداد تحدث دائما بمعدل أكبر من الزيادة فى الدخول . ويقول ميل : أنه من الممكن نضع افتراضات مختلفة لتخرج بنتائج أكثر تفوُلاً . وبالطبع فنحن نعرف أن تحليل مالتس عن السكان قد تتضمن أن الطبقة العاملة يمكن أن تتصرف بطريقة رشيدة وتحاول التقليل من انجاب الأطفال باتباع ما أسماه بالموانع الوقائية ، ولكن مالتس فى نفس الوقت الذى وضعه فيه هذا الاحتمال أبرز تشاؤمه بصورة واضحة وأستبعده تماما على أساس السلوك الفعلى لطبقة العمال فى الفترة التى عاصـرها . كما أنه رفض رفضاً باتاً فلسفة جودوين المتفائلة . ونجد أن ميل يؤيد الاحتمال الذى استبعده مالتس وهو صراحة إلى أن التقدم الإقتصادى الذى يحدث منذ بداية الفترة الكلاسيكية قد أتى بتطور فى سلوك الطبقة العمالية ، أن هذه الطبقة صارت أكثر قدرة على التحكم فى زيادة اعداداها . ويذكر ميل أن الزيادة عدد المعلمين والتحسن فى مستوى

التعليم من الممكن أن يؤدى إلى نتائج أحسن لأنه يعتمد أن التعليم له أثر إيجابى فى ترقية السلوك الإنسانى . والظروف التى عاصرها ميل لم تكن تحتوى على الكثير من الأدلة التى يمكن أن تستخدم لإثبات هذا التحليل المتفائل وعلى ذلك فاننا نقول أن هذا الرأى من جانب ميل كان نبوءه منطقية أكثر منها تحليل مبنى على شواهد موضوعية وعلى هذا فان الصورة المتشائمة التى وضعها مالتس عن السكان تختلف تماما عن تلك التى أوضحها جون ستيوارت ميل فلقد أصبح هناك أمل فى تحسن المستوى السلوكى للإنسان ، وأعتقد أنه قد يصبح قادراً على التحكم فى زيادة اعداده . كما أن ميل يشير أيضا إلى نقطة أخرى وهى أن تمويل الاستثمارات الجديدة قد يتم من نصيب الأجور فى الدخل – أى أن العمال أصبحوا قادرين على ادخار جزء من دخولهم وهذا ما استبعده تماما مالتس وغيره من الكتاب الكلاسيك . ويرجع هذا مرة أخرى إلى أن الفترة التى عاصرها ميل كانت فترة تقدم إقتصادى كبير وزيادة فى الدخول الحقيقية للعمال .

تعقيب على المدرسة الكلاسيكية

تعرض الفكر الكلاسيكى لعديد من التغيرات الهامة فيما بين تاريخى نشر ثروة الأمم لآدم سميث ، مبادىء الإقتصاد السياسى لجون ستيوارت ميل . وبالرغم من هذا فقد كانت هناك رابطة فكرية تصل ما بين جميع الكتاب الكلاسيك ، وكان موضوع يربطهم معا بصفة مستمرة هو موضوع النمو الإقتصادى والآثار المترتبة عليه . وحيث أن هناك تشابه (وليس تماثل) بين الظروف الكلاسيكية وبين ظروف البلدان النامية أو المتخلفة فى عصرنا الحاضر فاننا سوف نناقش مدى الاستفادة التى يمكن أن تتحقق من نظرية النمو الإقتصادى الكلاسيكية لهذه البلدان .

وأول مسالة أهتم بها الكتاب الكلاسيك فى دراستهم للنمو الإقتصادى هى تركيم رأس المال بمعدلات مرتفعة فى النشاط الصناعى .

والتحليل الكلاسيكى بشأن الحاجة إلى تركيم رأس المال فى النشاط الصناعى بمعدلات مرتفعة بسبب ظروف تناقص الغلة فى النشاط الزراعى يثير ثلاث نقاط فى غاية الأهمية بالنسبة للبلدان المتخلفة المعاصرة . النقطة الأولى أنه فى ظل الافتراضات الكلاسيكية الخاصة بثبات الأرض الزراعية وجود الفن الإنتاجى المستخدم فيها وتزايد الاعداد السكانية التى تعمل عليها فان النشاط الزراعى لا يمكن فعلا أن يكون محركا أو دافعا للنمو الإقتصادى ، بل أنه قد يعرقله بطريق مباشر من خلال تناقص الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعى وارتفاع أسعار السلع الغذائية وارتفاع مدخرات المزراعين التى قليلا ما تستخدم فى استثمارات منتجة . النقطة الثانية ، أن عملية تركيم رأس المال فى النشاط الصناعى – الذى يتميز نسبيا بمرونته فى مواجهة التغيرات فى النشاط الإقتصادى ، وبقدرته على استيعاب التطورات المستمرة فى الفنون الإنتاجية – هى العملية الكفيلة بدفع النمو الإقتصادى على شرط أن يكون معدل تركيم رأس المال مرتفعا بالدرجة التى تكفى للتغلب على آثار تناقص الغلة السائدة فى النشاط الزراعى . النقطة الثالثة ، ان بقاء معدلات الاجور منخفضة يعد شرطاً أساسيا لدعم واستمرار عملية تركيم رأس المال فى النشاط الصناعى الرائد للنمو الإقتصادى .

ولقد ظهرت فى الفترة التالية للحرب الثانية آراء تدافع عن التصنيع دفاعا قويا كحل لمشاكل البلدان المتخلفة . ويمكن أن نرى أن عدداً من الحجج الاساسية وراء حل التصنيع يتشابه جداً مع الحجج الكلاسيكية والتى استخدمت لصالح الصناعة وضد الزراعة منذ أكثر من قرن ، ومن أهمها سريان قانون تناقص الغلة فى الزراعة . ولم يكن هذا غريبا فى وقت ازدادت فيه المشكلة السكانية بشكل خطير فى الوقت الذى ظلت فيه الرقعة المزروعة من الأرض شبه ثابته والفنون الإنتاجية المستخدمة فى الزراعة على حالتها البدائية ، و كذلك الكسل والتراخى لدى طبقة المزراعين وعزوفهم عن استخدام مدخراتهم فى استثمارات منتجة فى النشاط الزراعى أو خارجه ، هذا بينما أن الصناعة تتيح زيادة التخصص وتقسيم العمل واستخدام الآلة على نطاق واسع

وتفتح طرق عديدة للاستفادة من المستحدثات الفنية والافكار العلمية فيكون نتيجة ذلك شيوع ظاهرة الغلة المتزايدة . كما تنبه الإقتصاديون إلى أن نسبة كبرى من أرباح الصناعة يعاد استثارها فى مشروعات جديدة مما يكفل استمرار النمو . بالإضافة إلى هذا فإن هناك حجج جديدة غير الكلاسيكية لتأييد التصنيع من أهمها مسألة الوفورات الخارجية التى تنمو مع المشروعات الصناعية ومن ثم تساهم فى مزيد من النمو الإقتصادى . ومنها أيضا تدهور شروط أو معدلات تبادل السلع الاولية ومن ثم الحاجة إلى التصنيع[1]. ولكن لعل من أبرز الاعمال التى استفادت من الفكر الكلاسيكى بصورة متكاملة نموذج آرثر لويس « للنمو الإقتصادى فى ظروف عرض غير محدود من العمل » فى ١٩٥٤[2].

وفى رأينا أن تحيز الكلاسيك للصناعة لم يكن تحيزا غير علمى وإنما كان مؤسسا على تحليل علمى دقيق يعكس الظروف الواقعية ، ومن ثم كان اعتقادهم الجازم بأن الصناعة وحدها هى القادرة على دفع عجلة النمو الإقتصادى . ولهذا فان الفكرة اساسية التى يمكن أن تستخلص عموما من التحليل الكلاسيكى هى فكرة النشاط الرائد الذى يمكن أن يدفع عجلة النمو الإقتصادى ويؤدى إلى تهيئة الظروف لنمو الإنشطة الإقتصادية الأخرى ، وليست فكرة التصنيع بالضرورة . وليس القصد من هذا انكار الاهتمام الكبير الذى أبداه الكلاسيك نحو الصناعة ، فهذا شيء لا يمكن انكاره ، وإنما المقصود هو اخراج الفكرة الاساسية فى التحليل الكلاسيكى إلى مكان الصدارة . وبهذا نضع اهتمام الكلاسيك بالصناعة على أساس أعم وأكثر شمولا . بعبارة أخرى نستطيع أن نعرض التحليل الكلاسيكى فى هذه الناحية فى فرضين :

(1) Raul Prebisch, "Commercial Policy in the Underdeveloped Couotries" American Economic Review,, Proceediugs, May 1959 -see pp. 251-5 on iadustrialisation.

(2) A. Lewis,"Economic Development with Unhmited Supplies of Labour," The Monchester School, Nay 1954.

الأول : إن النمو الإقتصادى يعتمد على النشاط الرائد .

الثانى : إن الصناعة هى النشاط الرائد لأن الزراعة تقبع تحت ظروف معينة تعوقها من المساهمة فى النمو .

والتحليل الكلاسيكى للعلاقة بين تراكم رأس المال والارباح يثير أيضا عدة نقاط لها فائدتها للبلدان المتخلفة .

ولكن قبل أن نستطرد يهمنا أن نسجل ملحوظة أساسية خاصة بالاطار العام للتحليل . فالملاحظ أن غالبية الإقتصاديات المتخلفة مازالت تعتمد على المشروع الخاص بصفة أساسية ، ومع ذلك فهناك اتجاه عام معاصر نحو الاستعانة بالمشروع العام فى عملية التنمية االإقتصادية . ومما لاشك فيه أن التحليل الكلاسيكى للعلاقة بين الارباح وتراكم رأس المال يقتضى افتراض ظروف الاعتماد على المشروع الخاص ... ومع ذلك نجد أن بالامكان أحيانا الاستفادة من بعض جوانب هذا التحليل بالنسبة للمشروع العام أيضا .

لقد نظر الإقتصاديون من قبل الكلاسيك ومن بعدهم إلى الارباح على أنها المحدد الاول أو الرئيسى لاستثمارات المشروع الخاص(١). ولكن ليس فى هذا ما يستحق التعقيب بوجه خاص فى هذا المجال ، فالربح هو الهدف الأساسي للمشروع الخاص كما أن الارباح تلعب دورا هاما فى تمويل الاستثمارات الجديدة لهذا المشروع . إن ما يستحق مننا الملاحظة والمناقشة هنا الآتى :

أولا : اختيار الكلاسيك للتقدم التكنولوجى كعامل رئيسى محدد للارباح وذلك بالرغم من أن هناك عديد من العوامل التى تؤثر فيها .

ثانيا : انهم تكلموا عن علاقة محددة بين الفن الإنتاجى المكثف لرأس المال من جهة ، ومعدل الارباح – ومن ثم معدل التراكم الرأسمالى – من جهة أخرى .

---

(١) النوع الوحيد من المشروعات فى الفترة الكلاسيكية ذلك أن المشروع العام لم يكن قد عرف بعد .

ثالثا : انهم قد افترضوا أن المصدر الرئيسى بل وربما الوحيد لتمويل الاستثمارت هو الادخار الذى يقتطع من أرباح المشروعات . ومن ثم كان اهتمامهم لبحث توزيع الدخل القومى بين الربح والأنصبة الأخرى لعناصر الانتاج ، ولهذا اعتبروا أن العوامل التى تتحكم فى توزيع الدخل تتحكم أيضا فى النمو الإقتصادى .

والثلاث نقاط المذكورة ترتبط ببعضها كما أوضحنا فى عرضنا السابق لعناصر النمو فى التحليل الكلاسيكى . أما بالنسبة للنقطة الاولى فانها تؤكد وجود علاقة طردية بين تراكم رأس المال وارتفاع الكفاءة الإنتاجية داخل المشروع ففى ظل المنافسة الصافية لا يستطيع صاحب المشروع أن يحقق أية أرباح احتكارية على الاطلاق ، حيث يواجه منحنى طلب لا نهائى المرونة على منتجاته ولا يستطيع أن يتحكم اطلاقا فى الاسعار . ولكى يحصل صاحب المشروع على أرباح غير عادية فى هذه الظروف لابد أن يسعى إلى تقليل نفقة الإنتاج وذلك باستخدام المستحدثات الفنية فى العملية الإنتاجية ، أو إلى تقديم سلع جديدة تحوز طلب المستهلكين فى الأسواق . وبالتالى فان ارتفاع معدلات الارباح فى النموذج الكلاسيكى يرتبط بنمو الإنتاج مع انخفاض نفقات الوحدة المنتجة أو بنمو الانتاج من السلع الجديدة يقبل عليها المستهلكون . فى هذه الظروف لا تترك مجالا للشك فى أن ارتباط استثمار المشروع الخاص بالارباح إنما هو فى الواقع ارتباط بالكفاءة الإنتاجية . ويمكن أن نتصور أن نمو الصناعات المختلفة مقدار بمعدلات تراكم رأس المال سيتوقف فى كل حالة على مدى القدرة على رفع الكفاءة الإنتاجية بما يعكس التطور المستمر فى الفنون الإنتاجية وملاءمة أذواق المستهلكين . وفى هذا ضمان طبيعى على أن الموارد الإقتصادية سوف توزع توزيعا أمثلا على الإستخدامات المختلفة داخل النشاط الإقتصادى ، ومن ثم ضمان على نمو الناتج القومى بأكبر معدلات ممكنة .

وهنا نأتى لحالة البلدان المتخلفة فى العصر الحاضر وما يمكن أن نستفيده من هذا التحليل فلا جدال فى هذه البلدان تستطيع أن تجنى الكثير من المكاسب باشاعة أكبر قدر من المنافسة بين المشروعات الخاصة التى يعمل داخل أسواقها وأن تهىء كافة الظروف الملائمة لعملية التقدم التكنولوجى .

ومن الممكن الآن تناول حالة المشروع العام . وسوف نستبعد أولا تلك المشروعات العامة التى يقال - بحق أو بغير حق - أنها لا تهدف إلى تحقيق ربح أو فائض من نشاطها الإنتاجى . أما بالنسبة للمشروعات العامة التى يرجى تحقيق أرباح من وراء نشاطها الإنتاجى وينتظر منها أن تساهم فى تمويل استثمارات فاننا نعتقد أن مفهوم الربح الكلاسيكى مازال يعتبر أصلح المفاهيم لها . فهذا المفهوم يؤكد ابتعاد المشروع العام عن هدف الإستغلال حيث يتم تسعير المنتجات على أساس شروط المنافسة الصافية ، كما أنه يؤكد أن نمو الاستثمارات التى مولت ذاتيا بأرباح المشروع العام يعكس الإرتفاع فى كفاءته الإنتاجية . ومن ثم فان مفهوم الربح الكلاسيكى سوف يساهم مساهمة فعالة خلال عملية التنمية فى وضع الموارد الإقتصادية فى أفضل الإستخدامات الممكنة وفى تحقيق أكبر معدل ممكن لنمو الدخل القومى . ومن الواضح أن هناك اتجاه فى الفكر الحديث الخاص بالمشروعات العامة إلى تحقيق ما أشرنا إليه من ارتفاع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات .

والتحليل الكلاسيكى الخاص بالعلاقة ما بين الفن الإنتاجى المكثف لرأس المال ومعدلات الربحية من جهة ، وبين معدلات الربحية ومعدلات تراكم رأس المال من جهة أخرى يؤكد وجود علاقة ارتباط بين معامل رأس المال الإنتاج ومعدل النمو الإقتصادى وترى مجموعة من الإقتصاديين المعاصرين أن ظروف البلدان المتخلفة تقتضى بمعيار أدنى كثافة رأسمالية للاستثمار . ومن ثم ينادون بتفضيل المشروعات التى تتميز بانخفاض معامل رأس المال / الإنتاج وبضرورة تشجيع الفنون الإنتاجية التى تتجه إلى تكثيف عنصر العمل فى العملية الإنتاجية . وتستند هذه المنافسة إلى حجتين وهما :

١ - ضآلة الموارد التمويلية Financial Resourees للاستثمارات فى البلدان المتخلفة بسبب انخفاض معدلات الادخار فيها بالإضافة إلى ضآلة التدفقات الرأسمالية من الخارج وعدم انتظامها .

٢ - الحاجة إلى ايجاد فرص توظف للاعداد الوفيرة من العمال المتعطلين أو الذين يشتغلون فى أعمال ضعيفة الإنتاجية .

ومن الناحية الأخرى فاننا نجد من بين الإقتصاديين من يدافع عن معيار أعظم كثافة رأسمالية على أنه أفضل معايير الاستثمار للبلدان المتخلفة . وهذه الفئة من الإقتصاديين تأخذ بوجهة نظر مشابهة جداً لوجهة النظر الكلاسيكية التى سبق عرضها . فهم لا ينكرون أن البلدان المتخلفة تعانى من ضآلة الموارد التمويلية التى يمكن توجيهها للاستثمار ، وانها أيضا من الوفرة النسبية فى عنصر العمل وشيوع البطالة المستترة والسافرة . ولكنهم ينظرون إلى ما نظر إليه الكلاسيك فى أن اختيار الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال سوف يؤدى بلاشك إلى توزيع الدخل لصالح الارباح . وحيث أن معظم المدخرات القومية تتولد من الأرباح وليس من الأجور التى ينفق معظمها على الاستهلاك فان القدرة على تمويل الاستثمارات (مقاسة بمعدلات الادخار الحقيقى) سوف تنمو فى الأجل الطويل خلال عملية التنمية بمعدلات أكبر فى حالة اختيار الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال . ولقد أبرز جالنسون ولبنشتاين تلك الفكرة بتأكيدهم أم معيار الاستثمار الملائم للبلدان المتخلفة هو معيار أعظم فائض للاستثمار بعد اقتطاع الأجور – أى ذلك المعيار الذى يستهدف تعظيم معدل الادخار وبالتالى معدل الاستثمار . ولذلك فهم يرون أن الاولوية فى الاستثمارات يجب أن تعطى لتلك المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية حتى فى ظل ندرة رأس المال[1]. وخلاصة هذه المناقشة أنه بينا أن اختيار الفنون الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة يعد ملائما للبلدان المتخلفة فى بداية عملية التنمية وذلك لظروف الندرة الشديدة فى الموارد التمويلية والوفرة النسبية فى عنصر العمل إلا أن هذا المعيار يعتبر أقل ملائمة فى الاجل الطويل . والعكس بالنسبة للفنون الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة والتى يترتب على اختيارها زيادة حده مشكلة تمويل الاستثمار فى بداية التنمية ولكنها فى الاجل الطويل تسهم فى خلق مقدرة تمويلية متزايدة وبالتالى يتحقق عن طريقها

---

(1) Galenson and H Leibenstien. "Investment Criteria, Productivit and Economic Development," Quarterly Journal of Econcmics, August, 1955.

معدل مرتفع للاستثمار[٢].

والواقع أن البلدان المتخلفة فى ظروف الندرة النسبية الشديدة لرأس المال سوف تضطر إلى اتباع اسلوب تكثيف العمل فى بعض مجالات النشاط الإقتصادى . فحتى مع افتراض التنمية على أساس النشاط الرائد (دع جانباً اسلوب التنمية المتوازنة وما يتطلبه من موارد تمويلية فوق طاقة الاقتصاد المتخلف) وبافتراض الحصول على بعض القروض الاجنبية فان من الصعب على البلد المتخلف أن يشرع فى عملية التنمية على أساس تكثيف رأس المال فى كافة الاستثمارات الجديدة . ذلك لأن مشاكل البطالة المستترة والسافرة على مستوى الاقتصاد القومى قد تصبح فى هذه الظروف من الحدة بحيث تقلل أو ربما تمحو معظم المكاسب العائدة من اتباع اسلوب فنى للانتاج يستهدف رفع معدلات النمو عن طريق تكثيف رأس المال إذن فهناك بداهة قدر من التنسيق لابد أن يتم ما بين الرغبة فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة الدخل القومى والرغبة فى رفع مستوى العمالة . وعلى ذلك فربما كان من صالح البلدان المتخلفة أن تتبع أسلوب تكثيف العمل فى عمليات بناء رأس المال الإجتماعى فنحقق بذلك عدة أهداف هامة :

(أ) بناء رأس المال الإجتماعى بنفقة منخفضة نسبياً .

(ب) رفع مستوى العمالة فى المراحل الاولى للتنمية ، ثم ارتفاع إنتاجية العمل بطريقة غير مباشر خلال عملية التنمية كنتيجة لبناء رأس المال الإجتماعى .

(جـ) ربما كان من الممكن فى هذه الظروف اتباع اسلوب تكثيف رأس المال فى معظم الاستثمارات الجديدة فى الأنشطة المنتجة بصفة مباشرة **Directly Productive Activi ies** مما يتيح الحصول على مزايا هذا الاسلوب الإنتاجى من رفع الإنتاجية لعنصر العمل ومعدلات الادخار ومن ثم رفع معدلات الاستثمار

(٢) أنظر ملخص لمناقشة اختيار الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال : عبد الرحمن يسرى أحمد ، « دراسات فى التنمية الإقتصادية » ، ص ١٦٢ ، ص ١٨٨ (معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٣) .

والنمو الإقتصادى[1].

والمسألة الثانية التى اهتم بها كتاب المدرسة الكلاسيكية هى التقدم المستمر فى الفنون الإنتاجية (التكنولوجى) وأهميته للنمو الإقتصادى والحجج التى يستند إليها التحليل الكلاسيكى تعد قوية للغاية وهى فى غاية الأهمية للبلدان المتخلفة التى تسعى جاهدة لتنمية إقتصادياتها فى العصر الحاضر . فامكانية زيادة كميات الإنتاج مع تخفيض النفقات الحقيقة مسألة جوهرية لتقدم الصناعات ونموها فى البلدان المختلفة وتمكنها من منافسة السلع الأجنبية فى الاسواق المحلية بل وللخروج إلى حيز المنافسة فى الأسواق الأجنبية بعد حين . كما أن الأخذ بالفنون الانتاجية المتقدمة فى الصناعة وما يلى ذلك من تحقيق زيادة الانتاج وتناقص فى النفقات يلغى ويقلل من آثار قوة تناقص الغلة التى تحدث فى النشاط الزراعى .

وعموما فان اضطراد تقدم الفن الانتاجى يعتبر العنصر الرئيسى المهىء لانتقال الاقتصاد المتخلف من ظروف الاعتماد على الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة إلى ظروف الصناعات الكبيرة التى يشيع فيها مزيد من التخصص وتقسيم العمل وترتفع فيها درجة المهارة العمالية والمقدرة على التنظيم والابتكار . وأننا لنجد فى كتابات العديد من المعاصرين ما يبرز الأهمية البالغة لتقدم الفن الإنتاجى . وقد نشير هنا إلى هاجن **Hagon** الذى يعتقد أن الاعتمام الشائع بعملية تكوين رأس المال والقول بارتكاز النمو الإقتصادى عليها إنما هو أمر مبالغ فيه حيث أن أهمية هذه العملية إنما ترجع إلى ارتباطها بالتقدم التكنولوجى . ويعتقد هاجن أن عملية التنمية الإقتصادية تتضمن تحويل المجتمع من مرحلة الركود التكنولوجى إلى مرحلة التقدم التكنولوجى المستمر . فالمرحلة الاخيرة هى التى تميز البلدان المتقدمة إقتصاديا وفيها يتكرر حدوث

(١) نحن لم نقصد مناقشة مشكلة اختيار الفن الانتاجى من جميع أوجهها فى هذا المجال وإنما كنا نبحث فقط فى بعض الجوانب المتعلقة بالتحليل الكلاسيكى كما يدل سياق العرض السابق . أنظر عرض تفصيلى لجوانب الموضوع فى :

– عمر محى الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادى (دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٢) الفصلين الثانى عشر والثالث عشر .

التطورات التكنولوجية على فترات متقاربة ، وفى هذه الظروف قد يرتفع متوسط إنتاجية العامل بمعدل متضاعف كل عقد من الزمن . وبعبارة أخرى فهو يعتبر أن عملية التنمية الإقتصادية هى فى الواقع عبارة عن عملية تقدم تكنولوجى[1]. وكذلك نجد فرتادو C. Furtado يعتقد أن عملية التنمية الإقتصادية ليست إلا سلسلة من التغيرات فى الطرق والنسب التى تمزج بها عناصر الإنتاج بغرض رفع إنتاجية العمل بصورة ملموسة ، ويرى ان استمرار التنمية يتطلب ادخال تجديدات تكنولوجية مستمرة[2].

ولكن بالرغم من اهتمام الكلاسيك بتقدم الفن الإنتاجى – التقدم التكنولوجى – إلا انهم لم يضفوا عليه مثل هذه الاهمية البالغة التى تجعل منه المحرك الاساسى لعملية التنمية . ففى تحليلهم – كما ذكرنا من قبل – اعتقاد بأن عمليتى تراكم رأس المال وتقدم الفن الإنتاجى تسيران معاً فلا يمكن التحدث عن أحدهما دون الاخرى . وفى الواقع أن هذه النظرة لها ما لها وما عليها . فمن ناحية نجد أن معظم المستحدثات الفنية يتطلب تكثيف رأس المال فعلا ولكن من ناحية أخرى لا تستطيع أن ننفى أن هناك وسائل لتطوير الفنون الإنتاجية بالاعتماد على عنصر العمل ، ولن نبالغ إذا قلنا أن معظم البلدان المتخلفة تعانى من وفرة نسبية فى العمل وهى فى أشد الحاجة لا ستكشاف مزيد من هذه الوسائل التى تساهم فى رفع الإنتاجية العمالية دون الحاجة إلى تكثيف رأس المال .

ومع ذلك يلاحظ أن مشكلة تخلف الفن الإنتاجى فى البلدان المتخلفة لا ترجع فقط إلى أسباب فنية بحته وإنما هى أيضا دالة لعوامل عديدة إقتصادية

---

(1) E. E. Hagen, "Theory of Economic Development", Economic Development and "Cutural Change, April, 1957.

(2) G. Furtado, "Gapital Formation and Economic Development," Article reprinted in : The Economics of Uuderevelopment, A N. Agarwala and S.P. Singh (ed); N.York, 1963 pp. 309-337.

وعلمية وإجتماعية وسياسية[1]. الإفتقار إلى رأس المال يمثل عقبة فى سبيل استيعاب الكثير من المستحدثات الفنية فى مجال الصناعة . والتخلف العلمى ينعكس فى شكل ندرة المخترعات والمستحدثات الفنية التى تلائم الظروف الإقتصادية للمجتمع المتخلف كما ينعكس فى انخفاض المقدرة على تطوير الفنون الإنتاجية المستوردة . والعوامل الإجتماعية تلعب دوراً كبيراً فى تهيئة المناخ الملائم للبحث العلمى والابتكار ، وكذلك أيضا العوامل السياسية . ولو رجعنا إلى الفترة الكلاسيكية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) لوجدنا أن بريطانيا وبعض البلدان الأوربية كانت حينذاك أحسن حالا بكثير من البلدان المتخلفة المعاصره من ناحية القدرة الذاتية على التقدم فى الفنون الإنتاجية . ففى خلال هذه المرحلة كان هناك فيض هائل من الإختراعات (خاصة فى بريطانيا) والعديد من الجمعيات العلمية الأهلية والقوانين التى تحمى وتنظم حقوق الاختراع والرغبة من ناحية رجال الصناعة فى تقديم السلع الجديدة للمستهلكين وفى تخفيض نفقات الإنتاج بشكل مستمر فى جو من المنافسة الكاملة . وبسبب هذه الظروف جميعاً لم يهتم الإقتصاديون الكلاسيك كثيراً ببحث محددات التقدم التكنولوجى بل واعتبروا أنه من الأمور التى تحدث بصفة تلقائية فوجهوا أنظارهم وبحثهم إلى مسألة استيعابه عن طريق عملية تركيم رأس المال . هذا الموقف الكلاسيكى يجب أن يميز بوضوح عن الموقف الحالى البلدان المتخلفة التى تحتاج أولا إلى تهيئة الظروف الملائمة للتقدم التكنولوجى - أو إحداث ثورة تكنولوجية كما يقال أحيانا .

والمسألة الثالثة التى استرعت انتباه الكلاسيك هى اتساع الأسواق ونجد فى التحليل الكلاسيكى كثيراً من النقاط التى يستفاد منها بطريق مباشر فى التحليل الحديث للتنمية .

فما من شك أن اتساع نطاق السوق سواء الداخلية أو الخارجية سوف يتيح للبلدان المتخلفة تنمية دخولها القومية بمعدلات أكثر ارتفاعا . ولكن ثمة

---

(1) R. S. Eckaus, "Technolodical Change in the Lese Developed Areas", in Development of the Emerging Countries, The Brookings Instion, 3rd print, 1963 pp. 120-152.

مقارنة ينبغى أن تعقد فيما بين وضع البلدان الأوربية فى الفترة الكلاسيكية والبلدان المتخلفة المعاصرة . ففى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت بريطانيا وبلدان أوربا الغربية تشهد فترة تحول صناعى كبير ارتبط باتساع الأسواق الداخلية بصفة مطردة مع نمو القوة الشرائية والتحسن المستمر فى شبكة المواصلات والاتصالات الحديثة . أما البلدان المتخلفة فى عصرنا فهى تعانى من ضيق الأسواق الداخلية لعدم توافر العناصر المذكورة نفسها أى بسبب انخفاض متوسطات الدخول الفردية وعدم اكتمال أو انتظام شبكات المواصلات والإتصالات الداخلية بالإضافة إلى هذا كان منتجات الصناعات النشئة فى البلدان المنخفضة تعانى من ضيق نطاق السوق الداخلية نتيجة منافسة المصنوعات المستوردة من البلدان المتقدمة وذلك بالرغم من فرض القيود الجمركية الشديدة فى معظم الأحوال .

كما أن اعتقاد الكلاسيك بأن انفتاح السوق الخارجية (قيام التجارة الخارجية) يتيح للبلد أن يتخصص فى الصناعات التى يتميز فيها نسبياً وأن يحقق بالتالى مكاسب التخصص وتقسيم العمل الدولى فينمو إنتاجه بمعدلات مرتفعة نسبياً عن حالة الإقتصاد المغلق ، هو اعتقاد له ما يؤيده من دلائل واقعية خلال القرن التاسع عشر[1].

ولكن الملاحظة الرئيسية هنا أن بريطانيا والبلدان المتقدمة فى عرب أوروبا كانت فى القرن التاسع عشر متقدمة إقتصاديا وتكنولوجياً عن البلدان العالم وتمكنت فى ظل هذه الظروف وبمعاونة سياسة الحرية التجارية والتطور الثورى فى المواصلات البحرية العالمية آنذاك من أن تسيطر شبه تامة على الأسواق فى أسيا وأفريقيا وأمريكيا الجنوبية هذه الظروف كما نرى متميزة بذاتها وبعيدة كل البعد عن الظروف التجارة الخارجية للبلدان المتخلفة المعاصرة فهذه الأخيرة تعانى من ضيق السوق الخارجية وعدم استقرارها لأسباب أخرى تجعل معظم

(1) W Schlote, British Overseas Trads, Oxford 1952.
R prebisch, "Development Problems of the PeripheralGoun-ries and the Terms of Trade", U.N. study reprinted in J Theberge (ed) Economics of Trade and Development pp. 287-289 London 1968.

الكتاب يحجمون عن التفكير فى امكانية التنمية الاقتصادية عن طريق نمو التجارة الخارجية[٢]. وأهم هذه الأسباب أن صادرات البلدان المتخلفة تتألف من السلع الأولية وأن الطلب الخارجى عليها الذى يأتى من جانب البلدان الصناعية المتقدمة يتميز بضآلة مرونته وبانكماشه تريجيا مع اكتشاف بدائل صناعية للخامات الطبيعية ، والتقدم التكنولوجى الذى يتيح امكانية اعادة استخدام الخامات التى سبق تصنيعها وتخفيض نسبة المستخدم من بعض الخامات فى الناتج النهائى ، وكذلك ارتفاع الدخول فى البلدان المتقدمة وانخفاض نسبة المنفق منها على السلع الغذائية الزراعية (قانون نجل) .

وبالنسبة لصادرات بعض السلع الصناعية التى نجحت البلدان حديثة العهد بالتصنيع فى إنتاجها فقد قبل أنها لا يمكن أن تغزو الأسواق العالمية على أى نطاق كبير بسبب المنافسة الشديدة التى تلقاه من جهة السلع المماثلة التى تنتجها البلدان الصناعية المتقدمة بجودة أكبر أو نفقه أقل وبالإضافة إلى هذا فان بعض السلع الصناعية التى استطاعت الصناعات الحديثة الناشئة فى البلدان المتخلفة ان تتفوق فيها نسبياً – مثل المنسوجات القطنية والمنتجات الجلدية وبعض السلع الاستهلاكية البسيطة – تتعرض لنظام جمركى شديد فى أسواق البلدان المتقدمة[١] . ولكن هل التسليم بصحة هذه المناقشة يعنى التسليم بعدم جدوى أو عدم إمكانية تنمية السوق الخارجية للبلدان المتخلفة مستقبلا ، ومن ثم تنمية اقتصاديات هذه البلدان على أساس الحد الأدنى من المعاملات مع العالم

R Prebisch, "Development Problems of the periphal Count ries and the Terms of Trade", U.N study reprinted in J Theberge (ed) Ecenomics of Trade and Development pp. 187-289 London 1968.

وكذلك : راجنا ليركسه R Nurkse « انماط من التجارة الدولية والتنمية ، ترجمة د حلال أمين (الناشر الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع – القاهرة ١٩٦٩) صفحات ٣١ ٣٧ .

الخارجى ... ويلاحظ أن الكثير من البلدان المتخلفة قد شرعت فعلا فى تنمية إقتصادياتها على أساس اقامة صناعات بديلة للواردات بدلا من أن تهتم باقامة صناعات للصادرات الأمر الذى قد يترتب عليه مستقبلا انكماش حجم التجارة الخارجية .

ونجد ان عدداً من الاقتصاديين المعاصرين يتشكك فى أهمية التجارة الخارجية للبلدان المتخلفة بل يعتقد أنها قد تعرقل النمو الاقتصادى لها وتزيد فجوة التخلف بينها وبين البلدان المتقدمة ، وكذلك يستحسن خل التصنيع للاقتصاديات المتخلفة وذلك بالاعتماد على السوق الداخلية قدر الامكان .

ولكن من الناحية الاخرى نجد ان هناك اتجاه مضاداً يتزعمه هابرلر يرى بأن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية (الأسس الكلاسيكية) لا يتعارض بل يساهم فى التنمية الاقتصادية مساهمة فعالة – حتى باقتراض تخصص البلدان المتخلفة فى السلع الاولية .

ولن يسمح المجال الحالى باستعراض آراء كل من الطرفين أو تحليلها ، كما اننا لا نستهدف فى هذا البحث الدفاع عن الرأى الكلاسيكى بغض النظر عن وزنه العلمى بين الآراء الاخرى . فما لاشك فيه ان النظرية الكلاسيكية فى التجارة الخارجية قد لاقت هجوما عنيفا – تستحقه – فى بعض فروضها الأساسية ولكننا لا نستطيع أيضا أن ننكر أن مبدأ التخصص الدولى القائم على الكفاءات النسبية مازال متينا فى إجوهره وصالح بلاشك لتفسير بعض مكاسب التبادل الدولى ، حتى بالنسبة للبلدان المتخلفة .

ومجمل القول ان التشاؤم الذى أظهره عدد من الكتاب بشأن السوق الخارجية للبلدان المتخلفة ودورها فى التمنية الاقتصادية قد يكون له بعض ما يبرره على أساس الظروف العديدة التى أحاطت بعرض السلع الأولية والطلب عليها دوليا خلال معظم سنوات القرن الحالى ولكن اهمال تنمية السوق الخارجية حاليا أو مستقبلا على هذا الاساس ليس له ما يبرره فالنظرة الموضوعية السليمة تقتضى من الاقتصاديين توجيه جانب من تفكيرهم وأهتمامهم إلى اصلاح الاختلال الذى يعانى منه قطاع التجارة الخارجية فى البلدان المتخلفة .

وبالتالى فان من الممكن للسوق الخارجية أن تقوم بدور هام فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة . ولا نبالغ إذا قلنا ان البلدان المتخلفة تستطيع أن تجنى كثيراً من المكاسب لو تمكنت من حماية صناعتها الناشئة على أساس ما قد يكون لهذه من ميزات نسبية مستقبلاً(١) .

أخيراً اهتم الكلاسيك بصلاحية المناخ الاقتصادى والاجتماعى للنمو متمثلا فى عدم تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى وسيادة الحرية التجارية والمنافسة الصافية وهذا له أهمية كبرى لا تقل ، بل وربما تزيد عن أهمية العناصر الاخرى . ذلك لأن كل ما من شأنه أن يؤثر فى المناخ الملائم للنشاط الاقتصادى سوف يؤثر فى كل عنصر من عناصر النمو السابقة بطريق مباشر أو غير مباشر . ولقد كانت الأفكار الكلاسيكية الخاصة بالحرية الاقتصادية والمنافسة الصافية محلا للانتقاد فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر ثم تعرضت فيما بعد الحرب العالمية للهجوم الشديد . فنجد الاقتصادى الالمانى ليست فى أواخر القرن التاسع عشر يهاجم حرية التجارة بحجة عدم ملائمتها للبلدان التى مازالت صناعاتها تمر بمراحل نشأتها الاولى (مناقشة حماية الصناعات الناشئة) .

أما سياسة عدم التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى الداخلى فلقد تعرضت أيضا للانتقاد من جانب الكتاب ذوى النزعات الاشتراكية وكانت الحجة الاساسية لديهم هى أن قوى السوق الحر لا تضمن عدالة توزيع الدخل القومى وأنها بذلك لاتضمن استمرار أو استقرار النمو الاقتصادى واتجهت آراء هذه المجموعه إلى تحبيذ التدخل الحكومى لضمان حصول الطبقة العاملة على نصيب أكبر من الدخل القومى .

---

(١) انظر مثلا مقالة ميير التى تولى فيها انتقاد آراء ميردال المتشائمة بشأن تجارة البلدان المتخلفة :
G. Meir "Internationst Trade and Internationel Inequality" Oxford Economic Papers October 1958.

أنظر أيضا : عبد الرحمن يسرى أحمد ، مقدمة فى الاقتصاد الدولى (بيروت ١٩٧٤) الفصل التاسع .

وفى خلال أزمه الكساد الكبير فى أوائل الثلاثينيات تفاضلت دعائم الاقتصادية . فمع ظهور المعدلات المرتفعة من البطالة وكساد النشاط الانتاجى اتضح بشكل لا يقبل الجدل أن قوى السوق الحرة لا تستطيع وحدها أن تحافظ على ظروف التوظف الكامل دائما ، وأنه إذا ما حدث اختلال فى توازن الاقتصاد فانه قد يمضى زمن طويل قبل أن تستطيع هذه القوى بمفردها أن تعيد الأمور إلى سيرتها الاولى كما أصبح لدى معظم الاقتصاديين شك كبير أيضا فى قدرة السوق الحرة وحدها على حمل مسئولية النمو الاقتصادى مستقبلا دون تكرار للازمات الدورية العنيفة . ويمكن أن يقال أن فلسفة الحرية الاقتصادية المطلقة قد تهاوت تماما فى العالم الغربى منذ الثورة الكينزية التى ارتضت التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى القائم على المشروع الخاص وصاغت القالب النظرى الملائم لشكل هذا التدخل .

هذه لمحة خاطفه عن تطورات البيئة الاقتصادية فى البلدان المتقدمة وانعكاساتها على الفكر الاقتصادى بشأن الحرية الاقتصادية والمنافسة الصافية اللتين تحددان معا طبيعة المناخ الملائم للنمو فى التحليل الكلاسيكى .

وبالنسبة للبلدان المتخلفة فلم يكن لدى معظمها فرصة الاختيار بين الحرية الاقتصادية وغيرها خلال اعتناق بريطانيا وكتلة البلدان الغربية المتقدمة لهذه السياسة . فلقد كان معظم البلدان المتخلفة يقع تحت السيطرة السياسية والاقتصادية المباشرة أو غير المباشرة لهذه القوى الاقتصادية والسياسية . وكان من نتائج هذه السياسة ان فتحت أسواق للبلدان المتخلفة على مصارعها أمام المنتجات الصناعية للبلدان المتقدمة ، فتقوضت صناعاتها الحرفية والقديمة ولم تستطيع صناعتها الناشئة أن تقف على أقدامها فى هذه الظروف . ومن ناحية أخرى تدفقت بعض رؤوس الاموال من البلدان المتقدمة لكى تستثمر بنجاح فى نشاط الانتاج الاولى فى البلدان المتخلفة . وكان من نتيجة هذا كله أن صارت البلدان المتخلفة فى حالة تبعية إقتصادية للبلدان المتقدمة . وفى داخل البلدان المتخلفة لم تقم الحكومات الممثلة لسلطة الاستعمار أو الحكومات المستقلة صوريا بأى تدخل فى النشاط الاقتصادى بهدف اصلاح الهيكل الاقتصادى المختل . وكان معظم نشاط هذه الحكومات مركزا نحو خدمة نشاط

الانتاج الاولى الذى قامت فيه معظم الاستثمارات الاجنبية والذى ساهم بنسبة كبرى فى الدخل القومى وبالاضافة إلى هذا كان هناك بعض الاستثمارات المتناثرة فى رأس المال الاجتماعى .

وفى ظل هذه الاوضاع التى استمرت قرابة قرن من الزمان أو أكثر فى بعض الحالات لم تتقدم الاحوال الاقتصادية فى البلدان المتخلفة إلا قليلا بل على العكس لقد اتسعت الفجوه بينها وبين البلدان المتقدمة . وكان رد الفعل الطبيعى لدى البلدان المتخلفة بعد تهاوى سياسة الحرية التجارية فى العالم الغربى فى الثلاثينيات ثم بعد حصولها على استقلالها السياسى فى عضون الاربعينات والخمسينات متمثلا فى ظهور اتجاه واضح للتدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ، وذلك بهدف وضع سياسات قومية ترمى إلى الاسراع فى تحقيق التنمية الاقتصادية . وأدى التدخل الحكومى فى النشاط الإقتصادى فى كثير من البلدان المتخلفة إلى الاهتمام ببناء رأس المال الإجتماعى وبعض المشروعات الإنتاجية الثقيلة التى لا يستطيع المشروع الخاص القيام بها ، كما أدى التدخل أحيانا إلى محاولات لتوجيه نشاط المشروع الخاص عن طريق السياسات المالية والنقدية والتدخل فى سياسات الأسعار والأجور .

ولكن مثل هذه الانماط من التدخل الحكومى لم تبتعد كثيراً فى أسسها الفلسفية عن النمط الغربى الذى ساد فى بلدان أوروبا الغربية بعد اجتياز فترة الكساد الكبير ومع ذلك ففى قسم آخر من البلدان المتخلفة اتجهت الحكومات إلى التدخل فى الشئون الإقتصادية بشكل أكثر عمقاً فوضعت العديد من القيود على حرية المشروع الخاص وقامت بانشاء المشروع العام وتدعيمه بشكل يمكنه من السيطرة على الإقتصاد القومى . وفى عدد من هذه البلدان قامت الحكومات بانشاء أجهزة للتخطيط الإقتصادى وذلك بغرض تحقيق التنمية الإقتصادية فى نطاق خطة جزئية أو شاملة . أما فى ناحية سياسة التجارة الخارجية فقد اتجهت معظم البلدان المتخلفة فى فترة ما بعد الحرب الثانية إلى اتباع سياسات حمائية شديدة بعضها يستهدف حماية الصناعات الناشئة وبعضها يسعى لإقامة صناعة بديلة للواردات بغض النظر عن المزايا النسبية وبعضها

يهدف تقييد الطلب على العملة الأجنبية النادرة أو يهدف تعظيم الحصيلة الجمركية .

وخلاصة القول هي أن أحد الشروط التى افترضها الكلاسيك لضمان المناخ الملائم للنشاط الإقتصادى الا وهو حرية النشاط الإقتصادى الخاص غير موجود فى الظروف المعاصرة للبلدان المتخلفة . وليس هذا فقط بل وأنه من المتيقن أن توافر هذا الشرط بالشكل الكلاسيكى الأصلى لن يساهم فى الاسراع بالتنمية الإقتصادية بل قد يعرقلها بسبب ظروف التخلف الإقتصادى على كل من المستوى المحلى والعالمى .

ولكن قد يتعين على الإقتصاديين فى البلدان المتخلفة أن يتوقفوا برهة ليضعوا تقييما علميا لتجربة التنمية الإقتصادية فى بلدانهم فى ضوء الظروف التى تشكل المناخ المحيط بالنشاط الإقتصادى ، وليتساءلوا (كل وفقا لظروف بلده بالطبع) عما يمكن أن يتحقق مستقلا مع مزيد من التدخل الحكومى أو فى ظل التخطيط الإقتصادى الكامل ويقارنوه بما يمكن أن يتحقق لو خفت حدة التدخل الحكومى وأعطيت فرصة أكبر مرة أخرى للمشروع الخاص .

وبخلاف هذه المسائل فقد رأينا اهتمام الكلاسيك البالغ بالمشكلة السكانية كاحدى المشاكل التى تسبب فى افساد المناخ الملائم النمو الإقتصادى .

ولقد أوضح التحليل الكلاسيكى آثار هذه المشكلة الإجتماعية على النشاط الإقتصادى من ناحية تناقص الغلة فى القطاع الزراعى وارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ومن ثم اعادة توزيع الدخل القومى لصالح ملاك الأراضى . بالتالى أمكن الربط ما بين المشكلة السكانية والنمو الإقتصادى وبالنسبة للبلدان المتخلفة المعاصرة سنجد أن المشكلة السكانية أصبحت أكثر حدة بكثير عما كانت عليه فى البلدان الأوربية خلال الفترة الكلاسيكية . كما أن التحليل الحديث لهذه المشكلة أظهر لها آثارا أكبر من تلك التى أظهرها التحليل الكلاسيكى . ولقد أمكن أيضا تحديد أثر التزايد السكانى السريع على معدلات الادخار وعلى هيكل الاستثمار ومعدل النمو بشكل أكثر دقة من التحليل الكلاسيكى . والواقع أن الأثر الكلاسيكى للنمو السكانى التى يمكن التسليم به

جزئيا فقط . فالانفجار السكانى الحالى فى معظم البلدان المتخلفة يؤدى إلى تزايد الاعداد العاملة فى القطاع الزراعى . وهناك وفرة من الأدلة على أن هذه الظاهرة السكانية فى ظل ظروف الركود التكنولوجى فى النشاط الزراعى – تؤدى فعلا إلى تناقص الغلة بشكل واضح . أما مسأله اعادة توزيع الدخل لصالح ملاك الأراضى كنتيجة لارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية فهى محل مناقشة حيث تتدخل عوامل خاصة بالسوق الخارجى فى تحديد أسعار العديد من السلع الزراعية فى البلدان المتخلفة وقد تؤدى إلى تدهورها أو ارتفاعها بغض النظر عن ظاهرة تناقص الغلة وتزايد النفقة . كما أن زيادة الطلب على السلع الغذائية الزراعية فى البلدان المتخلفة التى تعانى من المشكلة السكانية قد لا تتسبب فى دفع أسعار هذه السلع لأعلى حيث أن الحكومات قد تتدخل من الناحية الاخرى فتضع حداً أقصى لاسعار السلع الضرورية للمستهلك . هذا بالإضافة إلى أن الصناعة فى البلدان المتخلفة المعاصرة قد أصبحت لاسباب عديدة مصدراً لارتفاع الاسعار أكثر من الزراعة .

وكما تبينت خطورة المشكلة السكانية على التنمية الإقتصادية فى البلدان المتخلفة المعاصرة فقد اتفقت جمع الآراء على أن تعبئة الجهود فى مواجهتها ضرورة أساسية من ضرورات التنمية . ولقد تركزت معظم الجهود فى البلدان المتخلفة على اكتشاف أنسب الوسائل لتحديد النسل ونشر استخدامها بين الطبقات العاملة عن طريق التوعية أو عن طريق أتاحتها مجانا ولكننا إذا رجعنا إلى الكلاسيك لوجدنا انهم لم يعتقدوا بامكانية تنظيم أو تحديد النسل للطبقة العاملة ولهذا كان سلاحهم الاول فى مواجهة المشكلة السكانية وتلافى بعض أو كل آثارها السيئة هو زيادة الإنتاج عن طريق التركيم الرأسمالى والتقدم التكنولوجى كما سبق وشرحنا . وإذا ما طرح التشاؤم المالتسى جانبا فاننا[1]

(١) لا يمكن انكار أهمية التحليل المالتسى للسكان الا أن بالامكان رفض الحلول التشاؤمية المالتسية فى أى تحليل حديث للمشكلة السكانية فى ظروف التنمية الإقتصادية ، على أساس ان الحروب والاوبئة والمجاعات تعتبر جميعاً فى عداد الظواهر الخارجية العشوائية بالنسبة للإقتصادى . هذا بالاضافة =

نستطيع أن نقول ان الكلاسيك لم يشغلوا أنفسهم بالبحث عن حلول للمشكلة من الناحية السكانية البحتة وإنما اهتموا بمواجهتها عن طريق زيادة الانتاج القومى . هذا الموقف الكلاسيكى كما نتصوره يجب أن يميز بوضوح عن الموقف الحالى الذى يتخذه العديد من الكتاب الذين يتطرقون إلى المشكلة السكانية من حيث تركيز اهتمامهم فى البحث عن أنجح الوسائل لتنظيم النسل ، والشطط أحيانا فى بعض الاقتراحات غير الواقعية مثل الاجهاض أو التعقيم فى بلدان لها قيم دينية أو أخلاقية راسخة (بالرغم من تخلفها الإقتصادى) .

وربما كانت وجهة نظر كولن كلارك(١) التى عبر عنها فى أوائل الخمسينات (١٩٥٣) هى أقرب ما يمكن أن يتفق مع وجهة النظر التى نستخرجها من مناقشة التحليل الكلاسيكى للسكان – الا وهى ضرورة مواجهة مشكلة السكان بزيادة الإنتاج . فالارتكان على الرأى الشائع بأن المشكلة السكانية هى سبب التخلف إنما يمثل محاولة للهروب من الواقع فى البلدان المتخلفة التى تعانى من العديد من المشاكل الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والتى تجذبها بشدة إلى :ائرة التخلف الخبيثة .

أما المسألة الأخيرة المؤثرة فى المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية والتى أبدى الكلاسيك انزعاجا بشأنها فهى تتعلق بسلوك ملاك الأراضى الزراعية . وهذه المسألة لها أهميتها فى جميع البلدان المتخلفة التى يحتل القطاع الزراعى فيها مكانة كبرى من حيث المساهمة فى الناتج القومى والعمالة . وفى الواقع فاننا نجد فى البلدان المتخلفة اتجاها شبه عام من أصحاب الملكيات الزراعية للابقاء على

= إلى أن هذه الحلول التشاؤمية تمثل تصور انسانى أكثر منه إقتصادى لكيفية حدوث التوازن السكانى فى الأجل الطويل جداً ، وفى العصر الحاضر قد يتوفر لأى مجتمع إنسانى فى ظروف التعاون الدولى ما يكفى لمواجهة أخطار العديد مما أسماه مالتس بالموانع الايجابية .

(١) أنظر وجهة كولن كلارك فى :

Golin Clark. "Populatiou and the Living Standards," International Labor Review, 1953, reprinted in Agarwala and Singh, Economics of Underdevelodment, N, York, 1963.

الوسائل التقليدية المستخدمة فى الزراعة ، ومرونة ضئيلة فى الاستجابة للتغيرات فى أسعار الحاصلات الزراعية ، واتجاه نحو استخدام مدخراتهم فى استثمارات قليلة الانتاجية أو غير منتجة . فقليل من هؤلاء الملاك من يجازف بالاستثمار فى نواحى النشاط الزراعى التقليدى . ويرجع الفضل إلى مالتس فى المناداة بضرورة اصدار تشريعات للاصلاح الزراعى بهدف حفز ملاك الاراضى على زيادة انتاجهم وربما كان هذا فعلا هو الحل الامثل لكثير من مشاكل القطاع الزراعى الراكد فى البلدان المتخلفة المعاصرة(١).

وهذا الحل بالاضافة إلى مساهمة الحكومة فى اصلاح عمليات الرى والصرف وتحسين نوعيات الحاصلات الزراعية وادخال زراعات جديدة والمساعدة فى تسويق الانتاج يمكن أن يؤدى إلى ثورة داخل النشاط الزراعى التقليدى فى البلدان المتخلفة ، وبارتفاع الانتاجية داخل النشاط الزراعى ومع إزالة الجمود أو الركود الذى يهيمن عليه يمكن أن نتوقع أن ترتفع مساهمة ملاك الاراضى فى عملية التنمية الاقتصادية بدلا من أن يكون سلوكهم معرقلا لها(٢).

---

(١) انظر مالتس (principles) ص ٣٧٣ .

(٢) A.T.Mosher, "Research on Rural Problems" published in Development of the Emerging Countries وأنظر أيضاً دور الزراعة فى النمو الاقتصادى الهائل فى اليابان K.ohkawa and H.Rosovsky, "The Role of Agriculture in Modern Japanese Economic Development", Economic Development and Cultural Change, October, 1968.

الفصل الثالث عشر
مؤسس المدرسة الماركسية
كارل ماركس
(١٨١٨ - ١٨٨٣)

توجهت معظم مناقشات ماركس الحادة ضد الفكر الكلاسيكى فهاجم طريقة التحليل الاقتصادى التى كان يتبعها الكتاب الكلاسيك كما هاجم النتائج التى توصلوا اليها . ولكن على الرغم من هذا العداء تجاه الفكر الكلاسيكى فان المتتبع لتطور النظرية الاقتصادية سوف يجد أكثر من دليل على أن ماركس قد استعان به كثيرا .

وعلى الرغم من أن ماركس طور وحور فى الأفكار الكلاسيكية وأدخل فى معظمها معان جديدة إلا أنه ورث جوهر تحليله من الاقتصاديين الكلاسيك .

لقد فتح ماركس مرة أخرى مناقشة الأسئلة الكلاسيكية الشائعة وخاصة تلك التى تبحث فى القوانين التى تحكم توزيع الدخل وكيف تؤثر فى امكانيات النمو الاقتصادى فى الزمن الطويل .

كما أنه استمر أيضا على المنهج الكلاسيكى الأول فى نظرية القيمة فأعزى القيمة للعمل بطريقة تتوافق كثيرا مع النظرية الريكاردية .

وبالإضافة إلى هذا فأنه أتم تحليله لتوزيع الدخل فى إطار طبقات اجتماعية وارتبطت بطريقة الكلاسيك فى التسليم بسلوك الرأسمالى الذى يستهدف الارباح ومع كل ذلك فان الافتراضات الفلسفية التى اتبعها ماركس حول التاريخ وادعاؤه بأنه كشف المنطق الحقيقى الذى يحكم تطوره أضفى على كل تحليله الاقتصادى لونا جديدا وأعطاه أهمية مختلفة عن تلك التى حازها الفكر الكلاسيكى هذا الأسلوب التحليلى الجديد هيأ له انطلاقا إلى أفاق جديدة ، ويمكن ملاحظة الاسلوب الماركسى الجديد من مهاجمة ماركس لمالتس - ولقد كان هذا الهجوم ضروريا حقا لتثبيت بعض دعائم الفلسفة الجديدة لقد كانت النظرية المالتسية للسكان تظهر عموما أن بؤس الطبقات العمالية يعود إلى تصرفاتهم وحدهم فهم يزيدون أعدادهم بمجرد أن ترتفع دخولهم فوق الكفاف

بل وإن الزيادة فى الأعداد دائما تتوالى بمعدلات تفوق تلك التى زادت بها الدخول .

ولقد هاجم ماركسى هذه النظرية أشد الهجوم معتمدا على أدلة تاريخية وتحليل اقتصادى فقال أن السكان العاملين ينتجون من الدخل ما يكفيهم ويزيد على احتياجاتهم ولكنهم يأخذون جزءا ضئيلا فقط من هذا الدخل بينما تذهب النسبة الغالبة إلى عمليات التركيم لصالح القلة من الرأسماليين وبهذا يصير هؤلاء العاملين فى مشاكل بائسة .

كما هاجم ماركس أيضا الافتراض القائل بزيادة السكان على نمط متوالية هندسية وقال أن هذا القانون يطبق على حالة النباتات والحيوانات ولكن ليس على الإنسان الذى يفكر فى الأختراع وتقسيم العمل واتساع الأسواق . وعموما فقد وصف النظرية المالتسية بأنها تتضمن تشهيرا بالعنصر البشرى ، وباختصار فان المشكلة السكانية فى رأى ماركس من خلق المجتمع الرأسمالى وليس كما يقول مالتس مشكلة لها صفة العمومية زمانا ومكانا .

ولهذا فان تغير النظام الرأسمالى من حيث تنظيماته الانتاجية وطريقته لتوزيع الدخل هو الذى يمكن فى رأى ماركس أن يقلب الفائض السكانى إلى عجز .

ولهذا اعتمد تحليل ماركس لهذه المسألة ومسائل أخرى على تفرقته ما بين مراحل انتاجية مختلفة تمر بها المجتمعات الإنسانية . وكل من هذه المراحل يتميز بخصائص منفردة ، وفى المرحلة التى سبقت الرأسمالية كانت ملكية عناصر الإنتاج تتميز باقتصارها على طبقة محدودة للغاية وهى طبقة الاقطاعيين كما أن معظم هذه الملكية وما لها من حقوق وما عليها من التزامات كان قائما على أسس اقطاعية تقليدية .

وبالإضافة إلى هذا فان الإنتاج فى هذه المرحلة الاقطاعية لغرض التوزيع كان عملية غير شائعة ، وفى المرحلة التالية أدى ظهور الرأسمالية إلى كسر هذه الحلقات الاقطاعية . ولكن التطور الكبير الأهمية فى مرحلة الرأسمالية هو أن استخدام الفنون الإنتاجية الآلية إلى تشقق حاد فى الهيكل الاجتماعى .

فمن ناحية أولئك الذين يملكون وسائل الانتاج ومن ناحية أخرى الذى يعملون دون أن يملكون أى شيء وتميز كل فريق بمميزات مختلفة تماما مرتبطة بطبيعة كل منهم . ولم يعد ممكنا للعامل أن يملك المعدات التى يستطيع أن يكتسب بها حياته كما كان الحال فى البداية ، بل أصبح معتمدا على آخرين لكى يمدوه بها . ومن خلال هذا التطور أتسع حجم السوق ودعى هذا إلى درجة أعلى وأعلى من التخصص وهذا بدوره أزاد درجة الاعتماد المتبادل بين أجزاء الاقتصاد المختلفة .

ومن خلال هذا التطور ظهرت فى رأى ماركس احدى المتناقضات الكبرى للنظام الرأسمالى ، فمن ناحية كان أساس الرأسمالية هو الملكية الخاصة والفردية ومن ناحية أخرى اقتضى تطور عمليات الانتاج الرأسمالى ظهور علاقات اجتماعية يتسم مظهرها بالتعاون أو الأعتماد المتبادل ، ولقد أصر ماركس على أن هذا الموقف أدى إلى توتر العلاقات الأجتماعية . مثل هذا التوتر فى رأيه يقود إلى أزمات شديدة وهذه بدورها تؤدى حتما إلى انهيار النظام الرأسمالى بشكل نهائى لا يمكن اصلاحه .

تحليل ماركس للقيمة

إن دين ماركس إلى الاقتصاديين الكلاسيك كان ظاهرا بصورة ملحوظة فى الطريقة التى اتبعها فى تحليل القيمة فلقد استخدم هنا نفس النظرية الكلاسيكية التى تتلخص فى أن العمل هو العنصر المنتج الوحيد وأنه هو أساس كل القيم . ولقد تبع ماركس ريكاردو فى النظر إلى السلع الرأسمالية على أنها عمل مختزن ولكن عنصر الأرض اختفى تماماً كعنصر مستقل فى العملية الأنتاجية وأى شيء هام بخصوص الأرض من الناحية الأقتصادية بلور وحلل فى شكل مدخلات عمل .

والتحليل الماركسى للقيمة على أساس كمية العمل المبذول تضمنت فى ذلك عددا من التعديلات للطريقة الريكاردية .

والإصلاحات الماركسية لم تغير هيكل المناقشة تغييرا كبيرا ولكنها زادتها

تفصيلا وتحليلا . ومعالجة ماركس للمشكلة الرئيسية الخاصة بعدم التجانس فى قوة العمل من أحد الأعمال التى ميزته عن ريكاردو .

ولقد كان الكلاسيك يهربون دائما من هذه المشكلة بالرجوع إلى السوق وأخذوا اختلاف الأجور كأساس لوزن العمل أو المساهمة الاقتصادية لأفراد القوة العمالية . ولكن هذه الطريقة فى التحليل لا يمكن أن تعتبر شرعية على أسس الفكر الكلاسيكى ذلك لأننا لو اخترنا أسعار السوق كمقياس لقيمة العمل فى هذا الخصوص فلماذا لا نأخذها لتحديد أسعار السلع أيضا بعبارة أخرى لماذا نحاول الرجوع للعمل كأساس للقيمة .

ولم يرتكب ماركس نفس الخطأ الكلاسيكى ففى رأيه أن طاقة العمل تتحدد ذاتها على أساس العمل . لقد ذكر ماركس أن طاقة العمل تتحدد كأى سلعة أخرى على أساس كمية العمل المبذول فى انتاجها وإعادة انتاجها بعبارة أخرى بسيطة أن كمية العمل اللازم لتهيئة مستوى الكفاف لوحدة من العمل وللسماح بإعادة انتاجها فى الجيل التالى يحدد قيمة العمل غير الماهر .

أن ماركس لم يرتكب إذن الخطأ الكلاسيكى فى تفسير اختلافات الأجور بين العمال ، ولكنه لم يصل مع ذلك إلى مقياس قاطع بتفسير اختلافات الأجور بين وظائف العمل المختلفة على أسس نظرية القيمة للعمل .

ولفهم التفسير الماركسى فى هذه المسألة نأخذه على عدة نقاط :

أولا : نظر ماركس إلى طاقة العمل على أنها سلعة مثل أى سلعة أخرى تباع وتشترى والبائع هو العامل أما المشترى فهو الرأسمالى والأخير بالطبع يشترى طاقة العمل لغرض عملية الإنتاج والربح أما العامل فهو يبيع طاقته للحصول على ما يكفيه هو وعائلته الصغيرة لكى يعيش فقط . ولا يجب أن نفهم من هذا عن طريق الخطأ أن ماركس يعتقد فى نظريته أجر الكفاف ، على العكس من ذلك لقد هاجمها هجوما مريرا ولكنه فى تحليله للنظام الرأسمالى الذى عاصره يشير إلى حقيقة معينة وهى أن العامل يبيع طاقته من العمل التى يملكها مقابل الحصول على أجر الكفاف وله ولعائلته الصغيرة .

ثانيا : بعد ذلك يأخذ ماركس قيمة طاقة العمل التى يبذلها العامل غير الماهر كوحدة قياسية لقياس قيم السلع – بعبارة أخرى يمكننا أن نقول تبعا لذلك أن قيمة السلعة أ = س وحدة عمل غير ماهر أما هذه الوحدات من العمل غير الماهر فقيمتها تقدر حسب مستوى الكفاف السائد .

ثالثا : نأتى إلى مسألة الاختلافات بين أجور الفئات المختلفة من العمل – وهنا نجد ماركس يؤكد المعنى الذى سبق الإشارة إليه وهو أن طاقة العمل ما هى إلا سلعة مثل أى سلعة أخرى وأن قيمتها تتحدد بالعمل المبذول فى انتاجها – ولهذا فطاقة العمل التى يمتكلها العامل غير الماهر قد بذل فيها قدرا من العمل أقل من طاقة العمل التى يمتلكها العامل الماهر ، ولهذا فالأخير يحصل على أجر أكبر من الأول . بعبارة أخرى نجد أن الأعتقاد الماركسى يتلخص فى أن الانسان بدون حرفة أو عمل لا قيمة له ولكنه ما أن يعرف كيف يؤدى عملا ما ويكتسب أجرا من هذا العمل فان لديه سلفة لها قيمة وهى طاقته أو هى ثروته .

والعمل غير الماهر لم يبذل جهدا مثلما فعل الماهر فى انتاج سلعته وهى طاقة عمله ولهذا لن يتساويان فى الأجر . وعلى هذا فتحدد اختلافات الأجور بين العمل المختلفة على حسب مهاراتهم أى على حسب ما بذلوه من كمية عمل فى إنتاج سلعتهم أى طاقتهم للعمل .

وهنا نجد أن ماركس قد اعتمد على فكرة طرحها جون ستيوارت ميل من قبل بخصوص تحديد طبيعة العمل المنتج إلا وهى أن تدريب العمال بالرغم من أنه يتضمن عملا غير منتجا لسلع مادية إلا أنه يعد عملا منتجا لأنه يتسبب عادة بطريقة غير مباشرة فى زيادة الإنتاجية .

إن ماركس بالرغم من اعتماده على التحليل السابق لم يصل مع ذلك إلى رأى نهائى وقاطع فى تفسير اختلافات الأجور بين فئات العمال لأنه لم يهتدى إلى مقياس كمى يقيس به المهارات العمالية بحيث يمكنه مثلا القول بأنه طاقة عمل عامل ماهر = مرة ونصف أو ضعف طاقة عمل عامل غير ماهر ، ولهذا فانه يستحق أجرا يساوى مرة ونصف أو ضعف أجر الأخير . وبالاضافة إلى هذا

فانه هناك انتقادا آخر يوجه لنظرية ماركس فى هذا الخصوص وهو أنه لم يذكر بالتحديد ماهية أجر الكفاف هل هو نفس ما تكلم عنه الكلاسيك ، ولقد اكتفى بالقول فى أكثر من موضع أن أجر الكفاف لا يمثل مستوى جامدا ولكنه يتغير تبعا للتغيرات فى الاطار الاجتماعى . ولتلخيص نظرية ماركس فى القيمة نقول أنه اعتمد بشكل قاطع أن قيمة أى سلعة تتحدد كلية بكمية العمل المبذول فى انتاجها فى جميع مراحلها فقيمة المادة الخام التى تصنع منها السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول فيها وكذلك أيضا حدد ماركس قيمة الآلات فى الطاقة التى تساهم فى انتاج السلعة بوحدات من العمل المبذولة فى انتاجها . كما شرحنا أنه عمل على تقييم طاقة العمل نفسها بكمية العمل المبذول فى إنتاجها ولذلك لكى يفرق بين العمل الماهر وغير الماهر عند اشتراكهم فى العملية الإنتاجية على نفس الأساس المنطقى الذى دافع عنه .

وبالإضافة إلى هذا فان ماركس مثل سميث وريكاردو ، وآخرين من السابقين عمل على وضع تفرقة بين القيمة السوقية والقيمة العادية . والأخيرة هى القيمة الحقيقية أو الطبيعية وتتحدد كلية بكمية العمل المبذول ، ولكن ماركس أضاف مسألة العمل الأجتماعى الضرورى كمحدد للقيمة وعلى سبيل المثال فان كميات العمل المبذولة فعلا والتى تحتويها احدى السلع الموجودة لا تتدخل فى تحديد القيمة العادية أو الحقيقية لهذه السلعة ، وذلك إذا كانت كمية العمل الاجتماعى الضرورى لإنتاج هذه السلعة قد تغيرت . هذا التغير قد يرجع إلى التقدم التكنولوجى أو إلى تدريب العمال بطريق أفضل . أى أن كمية العمل المبذول تتدخل فقط فى تحديد القيمة العادية أو الحقيقية للسلعة طالما فقد أن هذه الكمية تتفق مع الظروف الفنية السائدة للأنتاج ومستوى المهارة العمالية الشائع ، أما إذا تغير التكنولوجى أو تغيرت مستويات تدريب العمال فان العمل الأجتماعى الضرورى لإنتاج السلعة هو ذلك الذى يتفق مع الظروف الجديدة . وحسب هذا الرأى فإن التغيرات التكنولوجية التى تأتى بسلع جديدة أو بأشكال جديدة للسلعة الموجودة تعنى أن كميات العمل المبذولة فى الماضى فى إنتاج السلع القديمة لن تتدخل فى تحديد القيمة التبادلية

لها ، ذلك لأن السلع الجديدة أو المستحدثات الجديدة وكمية العمل المبذول فيها هى دائما الأساس الصحيح لحساب القيم . وهذا المنطق يترك ثغرة كبرى فى نظرية القيمة الماركسية لأنه يترك مجالا للقول بأن العمل الأجتماعى الضرورى الذى يحدد قيم السلع الجديدة والقديمة يتوقف على مدى نفع هذه السلع للمجتمع أو الطلب عليها . أو بعبارة أخرى كأننا نقول أن الطلب هو الفيصل النهائى فى الأمور ، إلا أنه من الممكن من الناحية الأخرى الدفاع عن النظرية الماركسية للقيمة والقول بأنها نظرية صحيحة فى حدود الافتراضات التى قامت عليها وأحد هذه الأفتراضات هى سيادة درجة معينة من التكنولوجى والمهارة العمالية .

جوهر النظرية الماركسية

فكرة فائض القيمة :

بينما اعتمد ماركس كثيرا فى نظرية القيمة على هيكل الأفكار الكلاسيكية الا أنه سخر نظريته لسبب مختلف تماما عن اسبابهم .

فبعد أن خرج ماركس بنتيجة وهى أن قيمة العمل وقيمة السلع تتحدد على أساس واحد بدأ يضع تفسيرا مختلفا تماما لآلية نظام الانتاج والتوزيع فى المجتمعات الرأسمالية ، وهذا التفسير هو جوهر التحليل الماركسى وهو يتمثل فى نظريته فى فائض القيمة . بدأ ماركس من افتراض منطقى وهو أن العامل فى انتاجه اليومى ينتج سلعا تحتوى على كمية من العمل الأجتماعى الضرورى أكبر من تلك اللازمة لحفظه على قيد الحياة لليوم التالى . بعبارة أخرى أن قيمة السلع التى ينتجها العامل مقدرة بكميات العمل الأنتاجى الضرورى تزيد عن قيمة أجر الكفاف الذى يحصل عليه مقدرا ايضا بكميات من العمل الضرورى .

والسبب كما رأى ماركس هو أن العمال الذين يبيعون طاقاتهم للرأسماليين لا يملكون قولا فى تحديد عدد ساعات العمل التى تستخدم فيها هذه الطاقات .

أما الرأسمالى فعند تحديده لعدد ساعات العمل اليومى فانه يعمل على اطالتها قدر ما يستطيع فوق ذلك الوقت اللازم لأنتاج سلع تكفى قيمتها لحفظ حياة هذا العامل لليوم التالى .

ذلك لأن الرأسمالى إذا اكتفى بتشغيل العامل لعدد من الساعات يكفى فقط لأنتاج ما يساوى أجر الكفاف له فانه لن يحصل على أى عائد من العملية الأنتاجية .

من الناحية الأخرى فان الرأسمالى إذا أعطى العامل أجرا يساوى انتاجه فانه لن يحصل على أى ربح أيضا .

ان فائض القيمة يتكون من القيم التى ينتجها العامل خلال عمله أثناء تلك الساعات الزائدة عن ما يكفى لكفافه .. تلك الساعات التى لا يحصل مقابلها على أى شيء . ولتوضيح هذا نفترض أن متوسط عدد الساعات اللازم يوميا للعامل أن يقوم به ليحصل على مستوى الكفاف هو ٦ ساعات ولكن صاحب العمل الرأسمالى يجعله يعمل اثنى عشر ساعة هنا الفرق بين الرقمين وهو ٦ ساعات يمكن أن يطلق عليه ساعات فائض العمل وقيمة الأنتاج الخارج فى هذه الساعات هو فائض القيمة .

أما معدل فائض القيمة فيقاس بالنسبة بين ذلك الجزء من يوم العمل اللازم لكفاف العمل وفائض العمل أى فى المثال السابق ٦ ÷ ٦ أو ١٠٠٪ . وتبعا لماركس فان الرأسمالى سوف يستحوذ على فائض القيمة لنفسه ولهذا فانه يسعى بصورة مستمرة إلى توسيع الفجوة بين قيمة طاقة العمل اللازم بذلها لكفاف العمل والذى يدفعها فى شكل أجر من ناحية وقيمة الأنتاج من ناحية أخرى (قيمة الأنتاج النهائى أو القيمة المضافة حسب التحليل الحديث وليس القيمة الكلية للأنتاج) . والرأسمالى يفعل هذا عن أحد طريقين :

أولا : باطالة ساعات العمل اليومى .

ثانيا : بانقاص ساعات العمل الأجتماعى اللازم لأنتاج كفاف العمل .

أما أطالة يوم العمل فان وسيلة الرأسمالى فيها هى الضغط ويساعد فى ذلك وجود احتياطى كبير من العمال المتعطلين الذين يفضلون العمل لساعات أطول على التشرد أو الموت .

أما انقاص ساعات العمل الأجتماعى اللازم لإنتاج كفاف العامل فهذا يأتى عن طريق التقدم التكنولوجى الذى يتيح للرأسمالى توفير القوى البشرية وتكثيف الأعتماد على رأس المال وعلى سبيل المثال فان اختراع أحد الآلات التى تعتمد بصورة أكبر على رأس المال سوف ينقص من المجهود البشرى اللازم لإنتاج كمية معينة من السلع .

ويشير ماركس فى أكثر من موضع إلى أن استحواز الرأسمالى على فائض القيمة ومحاولاته لزيادته ليس نتيجة جشع أو نهم بشرى ولكنه نتيجة طبيعية لحقيقة النظام الرأسمالى الذى يحتم المنافسة بين الرأسماليين والأختيار بينهم على أساس نجاحهم فى عملية التركيم الرأسمالى . وهنا نلاحظ أن ماركس يتعدى تفسير الأشياء تبعا للمفاهيم الأخلاقية أو النفسية الخاصة بالبشر ويميل إلى التفسيرات التى ترتبط بالعوامل المادية الملموسة وهى ممثلة فى طبيعة النظام الرأسمالى وظروف الأنتاج فيه ، وهذا فى الواقع مثال على الفلسفة غير المادية .

أن فائض القيمة اذن هو المحرك للنظام الرأسمالى ويجب أن نفرق هنا بين معدل فائض القيمة ومعدل الأرباح . ومعدل فائض القيمة أو معدل الاستغلال دائما أعلى من معدل الأرباح .

معدل فائض القيمة = ى − و ÷ و = ب ÷ و   (فى مفهومها الواسع) .

معدل الأرباح = ب ÷ و + ك

حيث « ى » القيمة المضافة أو الدخل ، « و » الأجور ، « ب » الأرباح أو فائض القيمة ، « ك » المستخدم من رأس المال الثابت فى عمليه الأنتاج .

فالبسط فى كلتا الحالتين يتمثل فى القيمة المطلقة لفائض القيمة (الفرق بين الايراد الصافى المتحصل بعد بيع الإنتاج والأجور التى دفعها الرأسمالى) .

ولكن المقام فى الحالة الأولى عبارة عن رأس المال المتغير Variable Capital وهو يساوى مدفوعات الأجور .

وبينما أن المقام عند حساب معدل الأرباح يساوى رأس المال المتغير (الأجور) + رأس المال الثابت وهو عبارة عن قيمة المستخدم من مواد خام وقيمة الاستهلاك الرأسمالى للألات والمعدات خلال العملية الإنتاجية .

ومعدل فائض القيمة أكبر دائما من معدل الأرباح

$$\frac{ب}{و + ك} < \frac{ب}{و}$$

ويلاحظ أن نسبة الأرباح إلى إجمالى المتفق خلال العملية الإنتاجية (و + ك) هى فكرة ليست ماركسية الأصل حيث تتفق عموما مع الفكر الكلاسيكى .

ونستطيع أن نرى من المعادلات الأخيرة أن هناك علاقة عكسية ما بين الأرباح والأجور فإذا ما زادت الأرباح لابد أن تنقص الأجور (لأن الدخل = الأرباح + الأجور) ولكن الجدير بالذكر أنه لكى يرتفع معدل الأرباح لابد دائما من زيادة الأرباح ب بنسبة أكبر من الأجور وهذا لا يأتى كما سبق أن ذكرنا إلا بتخفيض نسبة أجور العمال من الدخل أو تشغيلهم عدد أكبر من الساعات عند نفس مستويات الأجور .

وفى ختام هذا الجزء تذكر أن معظم التحليل الماركسى للنظام الرأسمالى يقوم على أسس هذه المعدلات التى ذكرناها والتغيرات المتوقعة فيها .

تحليل التراكم الرأسمالى والتوزيع عند ماركس

كما هو الحال فى الفكر الكلاسيكى نجد أن ماركس يؤكد أن عملية التراكم لا يقوم بها إلا أصحاب الملكيات أى الرأسماليين الذين يحصلون على فائض القيمة .

وكما ذكرنا فيما سبق أن الرأسماليين يحاولون دائما الحصول على أعلى معدل فائض قيمة ولذا فهم يحاولون توفير مدفوعات الأجور بصورة مطلقة عن طريق توفير العمال ، أو نسبيا عن طريق تشغيلهم لعدد أكبر من الساعات .

وقد ساعد تقدم الفن الأنتاجى الآلى كثيرا فى هذه الناحية بحيث قلل الأعتماد على المهارات الخاصة للعمل . ولقد أمكن استخدام النساء والأحداث فى الوقت الذى عاصره ماركس للقيام بأعمال تتماثل مع أعمال الرجل ولم يكن ذلك ممكنا فى بداية الثورة الصناعية ولقد أزاد ذلك من احتياطى العمال الموجود فى سوق العمل وبالتالى أزاد قوة الرأسماليين على المساومة على الأجور والقدرة على تخفيضها . كما أن التقدم الآلى من ناحية أخرى كما ذكرنا من قبل قلل من الأهمية النسبية لعنصر العمل وهو ما أعطى تحكما أكبر للرأسماليين فى عملية الأنتاج .

وبالرغم من هذه النتائج التعسة بالنسبة للعمال فان ماركس يقرر أن هذه التطورات قد أثمرت فى ناحية معينة إلا وهى رفع الأنتاجية بصورة هائلة ورفع معدلات القيمة والأرباح .

ونسأل فى هذا المجال عن علاقة الريع بالأرباح والتى شغلت الفكر الكلاسيكى طوال قرن من الزمان ألن يؤدى فائض القيمة الذى يسود فى القطاع الزراعى إلى ارتفاع متتالى فى أسعار المواد الغذائية وبالتالى إلى ارتفاع ريع ملاك الأراضى من جهة وإلى ارتفاع أجور الكفاف وانخفاض أرباح الرأسماليين من جهة أخرى .

إن ماركس يرفض هذا التحليل الكلاسيكى رفضا مطلقا على أساس عدم وجود خط فاصل محدد بين الزراعة والصناعة الحديثة ففى رأيه أن القطاع

الصناعى وهو الآلة المحركة للأقتصاد وأن التقدم فيه يجلب التحسينات فى القطاع الزراعى . ويجب علينا أن نذكر أن الفترة التى عاصرها ماركس تميزت بسرعة التقدم التكنولوجى فى القطاع الزراعى على عكس الفترة التى عاصرها الكلاسيك الأوائل وأدى هذا إلى ارتفاع الأنتاجية فى هذا القطاع بصورة ملموسة ومستمرة . وإذن لم يكن غريبا من ماركس أن يرفض فكرة القطاع الزراعى التقليدى الذى يعوق التقدم الأقتصادى .

كما أن ماركس أيضاً من ناحية عامة رفض للتعريفات الكلاسيكية الخاصة بالأرباح والريع فمن وجهة نظره كانت الملكية وعائدها هى الأمر الهام وليس هناك لهذا السبب ما يميز الرأسماليين عن ملاك الأراضى حيث أنهما يشتركان فى صفة واحدة وهى استغلال الطبقة العاملة . ولكن هناك عاملين أساسيين يحركان عملية التركيم الرأسمالى وهما :

١ – الطبيعة الخاصة بالنظام الرأسمالى – المنافسة بين الرأسماليين من أجل البقاء والطبقية الموجودة فى النظام إلى آخره .

٢ – التقدم التكنولوجى الذى يرفع الانتاجية بصورة دائمة فتنخفض تكلفة السلع مقدرة بوحدات من العمل .

أما العامل الأول فيتمثل من خلال الحصول على فائض القيمة ومحاولة رفع معدله وهذا تكلمنا عنه .

أما بخصوص العامل الثانى فنجد أن التقدم التكنولوجى المستمر يعنى أن تكلفة السلع المنتجة مقاسة بوحدات من العمل سوف تتعرض للتناقص وبهذا ترخص السلع هذه العملية تستمر ويتزاد أثرها باستمرار التقدم التكنولوجى ويزيد من حدتها ويحركها دائما تصارع الرأسماليين مع بعضهم البعض من أجل ترخيص السلع بصورة أكبر .

فحينما يتوصل أحد الرأسماليين إلى استخدام آلة متقدمة تخفض من نسبة العمل المستخدم فى الأنتاج وبالتالى ترفع معدلات فائض القيمة والأرباح فان غيره من المتنافسين معه يشعرون بضرورة مجاراته إن أرادوا البقاء .

وطالما أن هناك تلك المنافسة الدائبة فان السعى لأستخدام الآلات الحديثة التى تعتمد على فن إنتاجى يوفر للعمل ويكثف رأس المال يستمر . وبهذا الشكل ترتبط عملية الحصول على فائض القيمة التى يقتطع منها المبالغ الجديدة للأستثمار بعملية التركيم الرأسمالى وبالتقدم التكنولوجى ارتباطا هاما ولابد من سيرهم معا . ويتأكد فى الشرح السابق صورة الفلسفة المادية التى يقررها ماركس مرة أخرى بمعنى أن عملية التركيم الرأسمالى لا تنتمى إلى الطبيعة البشرية للرأسماليين وانما هى ترتبط تمام الإرتباط بطبيعة الإنتاج الرأسمالى أى علاقات الإنتاج الرأسمالية والتنافس والطبقية . فبقاء الرأسماليين يعتمد على قدرتهم على استحواز وإستخدام الآلات التى ترفع من إنتاجية العمل وإن لم يقوموا بذلك فانهم سوف يقتلون فى معركة التنافس .

وقد يلاحظ القارىء لكتابات ماركس الأصلية انه كثيرا ما وصف الرأسمالى بالنهم والإستغلال ولكن هذه الأوصاف يلحقها عليهم من واقع البيئة المادية التى يعيشون فيها وليس عن طبيعتهم كبشر . ولذا يذكر ماركس أن الصفات السيئة واللعنات التى يسقطها على رؤوس الرأسماليين لا ولن تغير من الأمور شيئا .

كما أنه ليس هناك أى فائدة من محاولة اصلاحهم أو تحسين تصرفاتهم لأنهم أى الرأسماليين يقومون بدور تاريخى تحتمه عليهم ظروف البيئة الاقتصادية التى يعيشون فيها ويعملون من خلالها .

ويجب أن يلاحظ من المناقشة السابقة الحدود الواضحة التى يضعها الفكر الماركسى على عملية التركيم الرأسمالى والتقدم التكنولوجى فهى فى رأيه تتم لغرض أساسى وهو التوفير النسبى لعنصر العمل بغرض زيادة معدل فائض القيمة ومعدل الأرباح .

ولذلك فان الرأسماليين يرفضون تلك الإختراعات التى قد تؤدى إلى زيادة كفاءة الإنتاج بالأعتماد على عنصر العمل بصورة أكبر . وبالتالى فان عملية التركيم الرأسمالى محدودة بفيض الاختراعات الموفرة للعمل والمكثفة لرأس المال

ذلك لأن قيمة السلع فى السوق الرأسمالى يمكن أن تنخفض فقط إذا أمكن انقاص كمية العمل المباشر التى تحتويه .

هذه المناقشة الماركسية جعلت احلال الآلة محل العمل شرط أساسى لاستحواذ السلع الرأسمالية الجديدة لقد كان هذا الافتراض أساسي بالنسبة لأستكمال النموذج الماركسى وحينما نسترجع أعمال ريكاردو نجد أنه توقع نتيجة مماثلة .

ولقد كان تيار الفكر الكلاسيكى فى هذا الخصوص يسير فى إتجاه القول بأن المناقشة المباشرة بين الآلة والتوظف نتج عنها أثران أحدهما هو توفير العمل والثانى هو توفير الأموال نتيجة زيادة الكفاءات وان الأثر الثانى يلغى الأثر الأول حيث أن هذه الأموال الموفرة تستخدم فى العملية الإنتاجية لتشغيل عمال جدد ومما يذكرنا أن ريكاردو تخلى عن هذا الرأى ولقد أصر ماركس فيما بعد على بطلان هذا الرأى والذى يفترض ضمنا عدم وجود التعارض بين المصلحة الرأسمالية والعمالية حيث ان كل المكاسب التى تؤول إلى الأول (الرأسماليين) تستخدم بعد ذلك فى تشغيل العمال .

ولقد كان رأى ماركس فى هذا الخصوص واضحا وهو أن جميع المكاسب التى تؤول إلى الرأسمالى من التطور التكنولوجى ، أى أستخدام الآلة الأحدث ، تنفق فى استحواز آلة أخرى متشابهة فى طبيعتها مع الأول من حيث توفيرهما لعنصر العمل . وبحدوث هذا يتناقص الطلب الكلى على العمل ومع ذلك يقرر ماركس أن الألتجاء إلى التكنولوجى المتقدم قد يكون مصحوبا بتخفيض النفقات وزيادة الانتاج وأنه فى هذه الحدود . يمكن أن تؤدى الآلية إلى توليد طلب اضافى على العمل فى الصناعات الثقيلة المنتجة للآلات وفى تلك الأنشطة المنتجة للمواد الأولية . ولكن الأعتقاد لدى ماركس هو أن هذا الأثر يتسم بقصر أجله ولا يحتمل استمراره فى الأجل الطويل ، ذلك لأن القوى التى تعمل فى الأتجاه المضاد أقوى منه وتستمر فى العمل على مدى الأجل الطويل .

فالرأسماليون الذين يعملون فى هذه الأنشطة المشار اليها (صناعة الآلات وإنتاج الخامات) لن يدخروا جهدا فى تركيم رأس المال واحلال الآلة محل العمل مثلهم فى ذلك مثل أى قطاع آخر .

وأحد النتائج الهامة المترتبة على عملية التركيم الرأسمالى والأستخدام المتزايد للآلة واستجلاب آخر المستحدثات الفنية (وذلك بغرض توفير عنصر العمل وزيادة معدلات الأرباح) وازدياد حدة المنافسة هو انهيار أعمال هؤلاء الذين يعتمد أنتاجهم على فنون انتاجية أقل تقدما . وأولى الضربات فى هذا المجال يشعر بها العمال الحرفيون لنجد أن انتشار الصناعة المعتمدة على الإنتاج الآلى تجعل معظم وقت عمل الحرفيين غير ضرورى اجتماعيا . وبعد الحرفيين يأتى دور صغار الرأسماليين فتنهار أعمال العديد من صغار الرأسمالين . أما عن رأسمال هؤلاء فانه جزئيا يؤول إلى أيدى المنتصرين من كبار الرأسماليين وجزئيا يهلك حيث لا تكون له قيمة اجتماعية مع وجود التقدم التكنولوجى .

أما عن الطلب على العمال فهو ينمو خلال هذه المرحلة بصورة أبطأ من تلك التى يتراكم بها رأس المال ويتزايد بها الأنتاج . هذه المشكلة الخاصة بالتعارض ما بين الآلة والعامل التى عاصرها ماركس لم تختفى بعد حتى عصرنا الحاضر .

ففى البلاد النامية على وجه الخصوص نجد أن أحد المشاكل الكبرى تتمثل فى أن المستحدثات الفنية الموفرة لعنصر العمل يمكن أن تقوم بمهمة زيادة الكفاءة الإنتاجية وبالتالى القدرة على تركيم رأس المال وزيادة الانتاج ولكن اللجوء إلى هذا الأسلوب فى الوقت نفسه يحتم التخلى عن هدف تشغيل أكبر عدد ممكن من السكان ، والذى تلتزم فيه الحكومات من خلال تعهداتها الإجتماعية والسياسية . ويقرر ماركس أن النتيجة الحتمية المترتبة على إحلال الآلة محل العمل هى زيادة جيش المتعطلين وهذه النتيجة فى حد ذاتها فى رأيه تتفق مع طبيعة النظام الرأسمالى لسببين :

أولا : لأنها تضعف المركز الأجتماعي للطبقة العاملة وتسمح باستمرار فرض سيطرة الرأسماليين وتقوية قبضتهم على مختلف الشئون فى الدولة .

ثانيا : أن جيش المتعطلين يتضمن دائما وجود عرض غير محدود من العمل عند مستوى الكفاف وهذه النقطة الأخيرة هامة بالنسبة لمسألة توزيع الدخل بين طبقتى الملاك والعمال . وهنا أيضا يجب أن نذكر أن ماركس يتحدى النصيحة الكلاسيكية للعمال بأن يحدوا من نسلهم لكى يقيدوا عرض العمل وذلك لكى يزيدوا من قوتهم عند مساومة الرأسماليين ، ووصف هذه النصيحة بأنها كاذبة حيث أن من مصلحة الطبقة الرأسمالية أن يكون عرض العمل كبير جدا بحيث يتيسر الاحتفاظ بمستوى الأجر منخفضا عند حد الكفاف .

أزمة النظام الرأسمالى :

باستعراض الفكر الكلاسيكي والماركسى نجد أنها يتفقان معا فى أن القوانين الاقتصادية الديناميكية تجذب الأقتصاد وتحركه نحو نهاية مقدرة وهى الركود ولكن بينما يرى الكلاسيك هذه النهاية تتمثل فى حالة من الركود الاقتصادى ، وأن هناك من الوسائل الاقتصادية ما يمكن أن يؤدى إلى تأجيل هذه الحالة أو تخفيفها نجد أن ماركس يعتقد أنه لا توجد أى وسيلة للعلاج وأن ما يبدأ بركود اقتصادى ينتهى بانهيار الرأسمالية وزوالها إلى الأبد . وهو فى ذلك يعتقد أن الرأسمالية تمثل مرحلة تاريخية مثل المرحلة السابقة كالإقطاع ذاته لا سبيل لأية قوة بشرية لذلك أن تمد فى عمرها أو تحييها .

والنظرية الماركسية عن الأزمة توجد مبعثرة من خلال كتاباته ولذلك فان دراستها وتلخيصها يتطلب مجهودا خاصا فى التجميع وطريقة العرض . ولكن أول ما نبدأ به فى هذا المجال هو أن نذكر أن ماركس قد طرق موضوع الأزمة من ثلاث جوانب مما دعى كتاب الفكر الإقتصادى أن يقولوا أن ماركس له ثلاثة نظريات فى الأزمة ، وآخرين ذكروا أنهما نظريتين فقط .. ولكن المسألة لا تعدو أكثر من محاولات لتقييم الفكر الماركسى فى هذا الخصوص ويهمنا هنا

أن نستعرض الجوانب الثلاثة التى ينظر بها ماركس إلى أزمة النظام الرأسمالى وكيفية حدوثها وتمكنها من القضاء على هذا النظام .

وأول نظرية وأبسطها هي أن الأقتصاد الرأسمالى يضم العديد من الصناعات وأن معدلات النمو الخاصة بهذه الصناعات تحدث بصورة غير متناسقة ، وهذا يحدث فى رأى ماركس نتيجة عدم التوازن الموجود فى طبيعة السوق الحر .. فالاقتصاد يتكون من عديد من الرأسماليين كل منهم يأخذ قراراته لمصلحته الفردية ولذلك لا سبيل إلى تنسيق القرارات كلها فى الأقتصاد بصورة تكفل توازنها واتساقها . وخلال وقت الرواج نجد أن بعض الصناعات قد توسعت أكثر من اللازم وذلك لأن الصناعات المتكاملة معها لم تتوسع بنفس الدرجة .. وعليه تصبح طاقة هذه الصناعات فائضة ويؤدى اختلالها إلى التدهور .. وهذه النظرية تتفق كثيرا مع نظرية هابك عن الاستثمار الفائض .

أما النظرية الثانية التى يمكن استخراجها من كتابات ماركس فهى تتشابه مع بعض الآراء الحديثة لكينز وكاليسكى . وفى هذه النظرية يبدأ الرواج مع تطبيق الاختراعات وهذا يؤدى إلى ظهور زيادات غير عادية فى الأرباح ولكنها مؤقتة مع ذلك فى طبيعتها . وظهور هذه الأرباح الغير عادية يحفز الرأسماليين على زيادة استثماراتهم . ولكن هذه العمليات تتضمن توفيرا فى قوة العمل وتناقص نصيبهم من قيمة الأنتاج بينما من الناحية الأخرى يتزايد نصيب الرأسماليين وهذا فى حد ذاته يحتوى على بذور افناء الرواج حيث أن الرأسماليين يميلون إلى ادخار نسبة كبيرة من الزيادة فى دخولهم على عكس العمال الذين ينفقون أية زيادة على الاستهلاك .. أن حصول الرأسماليين على نسبة أكبر من الزيادة فى الدخل ثم ادخار نسبة كبيرة من هذه الزيادة يؤدى إلى تناقص الطلب الكلى على الإنتاج المتزايد . بعبارة أخرى أن الاستثمار المتزايد أثناء الرواج يفشل فى أن يخلق القوة الشرائية لاستيعاب الزيادة فى المنتجات النهائية .. وحينما تبدأ السلع فى التكدس لدى الرأسماليين تهبط الأرباح . وهذه هى أزمة قصور الاستهلاك .

أما النظرية الثالثة فهى أقل وضوحا فى الكتابات الماركسية ، وملخصها أن الاستثمار فى مرحلة الرواج يؤدى إلى حدوث التوظف الكامل بصفة وقتية وهذا أيضا يؤدى بصفة وقتية إلى تحسين الأجور وفى خلال مثل هذا الرواج التضخمى يلاحظ أن المستحدثات الفنيه الجديدة غير كافية للمحافظة على نصيب متزايد من الإنتاج لصالح الرأسماليين وحيث أن عملية تركيم رأس المال مستمرة فان معدل الأرباح يهبط وهذا يقود إلى الكساد .

ويمكننا أن نتصور أزمة النظام الرأسمالى تحدث لسبب أو لآخر من هذه الأسباب الثلاث أو بهم جميعا حيث أنه لا يوجد تعارض منطقى بين الثلاث نظريات بالرغم من اعتقاد بعض الكتابات بأن ظروف الثانية والثالثة هى ظروف متعارضة .

تعقيب على التحليل الماركسى :

أن فهم التحليل الماركسى فى النمو الإقتصادى يتطلب منه الإلمام بملامح الفلسفة المادية الجدلية (الديالكتيكية) وهذا أمر ضرورى ويلاحظ أن ماركس لم ينكر وجود العوامل غير المادية (مثل العوامل الاجتماعية أو الأخلاق) ولكنه جعل التغيرات فيها جميعا دالة للعوامل المادية . فالمادة هى الاصل أو هى المحدد الأساسى والتغيرات فى العوامل المادية هى التى تحدث بقية التغيرات على اختلاف أنواعها ، وعلى سبيل التأكيد فان ماركس لم يعتقد على الاطلاق بامكانية تغير العوامل المادية (الاقتصادية) تبعا لتغير العوامل غير المادية .

ويعلق شومبيتر على ماركس بقوله أن الإقتصادى الكبير والفيلسوف والعالم الإجتماعى ماركس قد اخطأ أخطاء تحليلية لا يمكن التنصل منها أو اصلاحها وذلك بالرغم من ضخامة اعماله العلمية . فلقد تنبأ بانهيار الرأسمالية فى بعض البلدان الغربية التى كانت تقود التقدم الإقتصادى مثل بريطانيا ولم يحدث هذا .. وكذلك لم يحدث انهيار الرأسمالية بالشكل الذى تحدث عنه تبعا لأزمات قصور الإستهلاك أو افراط الاستثمار ربما بسبب الاستعمار وبسبب إتساع نطاق

التجارة الخارجية بين البلدان الصناعية المتقدمة والعالم الخارجى اتساعا لم يسبق له مثيل ساعد فى تصريف فوائض الانتاج وفى استمرار النمو فى هذه البلدان بمعدلات مرتفعة . ولقد دعى هذا اتباع ماركس للقول بأن انهيار الرأسمالية قد تأجل بسبب الإستعمار ، ولقد اعزوا التوسع الهائل فى التجارة الخارجية إلى هذا العامل بصفة أساسية .. وقال لينين ان الإستعمار هو أعلى مراحل الرأسمالية وانه بانتهاء الاستعمار سوف تنتهى الأنظمة الرأسمالية ، ولكن هذا لم يحدث أيضا وحينما حدث الكساد العظيم فى الغرب الرأسمالى فى الثلاثينات تصور الماركسيون ان هذه هى النهاية ولكنها لم تكن أيضا . فعن طريق تنظيم التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى (كينز) تمكن النظام الرأسمالى من تعديل بعض قواعد العمل به والافلات من مسألة الانهيار التى سبق التنبؤ بها .

أما بالنسبة لتنبؤات ماركس عن تزايد البؤس بين العمال فهذا لم يحدث أيضا ، واستمرت الرفاهة الاقتصادية تتزايد بينهم .

لقد تزايدت مستويات الأجور العمالية الحقيقية فى أوربا الرأسمالية بالرغم من استمرار تركيم رأس المال بمعدلات عالية والأخذ بالفنون الانتاجية المكثفة لرأس المال . أما البطالة بين العمال فقد كانت تحدث ولكنها لم تكن أبدا من الخطورة بحيث تتمكن من تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية . وفقط فى أزمة الثلاثينات كان من الممكن أن تؤدى البطالة إلى نتائج خطيرة للغاية فى أنظمة المجتمعات الغربية الرأسمالية .. ولكن النظام الاجتماعى والديمقراطى الذى ارتبط بالنظام الرأسمالى أثبت قدرته أيضا على الصمود فى وجه أخطر حالات البطالة . وبدلا من أن يثور العمال ويقتلون الرأسماليين وكل من يقف معهم فى ثورة حمراء تؤدى إلى تأليف حكومة البروليتاريا ، استطاع العمال أن يصلوا إلى الحكم عن طريق الأغلبية البرلمانية . وتألفت حكومات عمال فى معظم الدول الرأسمالية الغربية بعد أزمة الثلاثينات ولكنها لم تكن ذات نزعة دكتاتورية محطمة للنظام الرأسمالى بل استطاعت أن توجه هذا النظام الوجهة التى تخدم المجتمع .

ولكن من ناحية أخرى نجد أن تحليل ماركس كان أقوى ما يمكن فى اظهار كيفية حدوث التقدم الاقتصادى فى المجتمع الرأسمالى بالقوى الذاتية الموجودة فى

داخله والتى تنبع من طبيعته الخاصة ، وكيف أن هذا التقدم الاقتصادى يحدث مرتبطا بالهيكل الاجتماعى والتنظيم السياسى للمجتمع .

ويجب أن نذكر أن ماركس لم يفكر ولم يقلل من أهمية الرأسمالية وآثارها فى التقدم الاقتصادى بل إنه كان أكثر تفاؤلا من مالتس وميل بالنسبة لإمكانية النظام الرأسمالى فى تحقيق أعلى مراتب النمو الاقتصادى . لقد توقع ماركس للنظام الرأسمالى أن ينتهى ولكن لأسباب اجتماعية وليس بسبب الركود الاقتصادى كظاهرة اقتصادية بحتة .. وفى رأى ماركس أن نهاية الرأسمالية تحدث بعد أن تحقق أعلى درجات النمو الإقتصادى .

وفى هذا القول شومبيتر أنه ما من أحد – حتى أكثر المتفائلين بقدرة النظام الرأسمالى – يشارك ماركس فى هذا الرأى عن الجهاز الرأسمالى ومدى كفاءته وقوته فى حمل التقدم الاقتصادى إلى أبعد مدى ... ولكن ماركس يؤكد أنها مهمة تاريخية يقوم بها الرأسماليين وأنهم قد شرفوا بأن تترك فى يدهم مسئولية خلق الجهاز المنتج الذى سيكفى لإشباع الاحتياجات العالية للانسانية المتحضرة .

الفصل الرابع عشر
المدرسة النيوكلاسيكية
(تمهيد لنشأة المدرسة - ألفريد مارشال -
خلاصة أعمال المدرسة)

تمهيد للمدرسة :

فى دراستنا السابقة أعتبرنا أن جون ستيوارت ميل هو آخر الاقتصاديين الكلاسيك ولقد رأينا أنه بالرغم من أن بعض المساهمات التى قدمها هذا الإقتصادى إلى علم الاقتصاد قد تبعده تماما عن المدرسة الكلاسيكية إلا أن جوهر أفكاره فى معظم تحليله كان متمشيا مع تيار الفكر وطريقة التحليل الكلاسيكى . وبالطبع لم يتوقف تيار التغيير والتبديل فى الفكر الاقتصادى بعد ميل .

ولكن بداية مدرسة اقتصادية جديدة يتطلب أكثر من مجرد التغيير والتنقيح فى هياكل النظريات القائمة ، وهذا هو ما حدث ، فلقد بدأ التشكيك فى صحة بعض النظريات وفى طريقة التحليل الكلاسيكى . وبالإضافة إلى هذا حدث تطور هام بالنسبة للموضوعات أو المسائل التى يوليها الاقتصاديون اهتمامهم الرئيسى - فبدأ الاهتمام يتجه بصورة قاطعة نحو عملية توزيع الموارد الاقتصادية من خلال ميكانيكية السوق الحر .

وبطبيعة الحال فإن هذا الموضوع لم يكن مختفيا كلية من الفكر الكلاسيكى أو الماركسى ولكنه كان يحتل مكانا ثانويا . لقد كان الأهتمام الأول للكلاسيك هو موضوع النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل فى الأجل الطويل وكان هذا الأهتمام يحجب النظر عن جميع المسائل الأخرى التى قاموا بحثها ثم جاءت المدرسة الكلاسيكية الحديثة فقلبت هذا الأهتمام رأسا على عقب بجعلها الاهتمام الأول لدراسة السوق والجزئيات التى يتكون منها والتى تعمل فيه وتحركه فى خلال فترة محدودة من الزمن أما عن مسائل النمو فى الأجل الطويل فأصبحت تحتل مكانا خلفيا . ولقد ارتبط هذا التغير الفكرى الذى صحب النيو

كلاسيك بالتغيرات فى البيئة الإقتصادية للدول الغربية فلقد مرت هذه الدول بمرحلة من الركود وتخلصت منها - تلك المرحلة الإقتصادية التى كان الكلاسيك يرقبونها ويدرسونها بعين القلق بل ويساورهم الشك أحيانا كثيرة فى تمكن التخلص منها - كما أن نبوءة كارل ماركس لم تتحقق بشأن انهيار الرأسمالية وسيادة دكتاتورية البروليتاريا . وحدث هذا فى النصف الأخير من القرن ١٩ واستمر التقدم الصناعى فى انجلترا وفرنسا وبقية دول غرب أوربا الرأسمالية وازداد الرخاء بصورة لم تكن متوقعة من قبل اطلاقا . ولهذا ظهر وكأن النمو الأقتصادى لا يمثل مشكلة تستحق كل هذا الأهتمام الذى أولاه له الكلاسيكك . أو بعبارة أخرى أصبح الاعتقاد أن النمو الاقتصادى يمكن أن يتم من تلقاء نفسه بصورة طبيعية دون الحاجة إلى بحثه ودراسته . وبالإضافة إلى هذا فإن تنبؤات الكلاسيك قد أخفقت بشأن الطبقات العمالية وعدم تمكنها من الخروج عن دائرة الكفاف . وكذلك أخفقت تنبؤات كارل ماركس بشأن زيادة أعداد المتعطلين من العمال (البطالة التكنولوجية) وزيادة عوامل البؤس فيما بينهم فلقد زاد حجم القوة العاملة ومع ذلك كان المستوى المعيشى لأفرادها يرتفع تدريجيا فوق حد الكفاف كما ازدادت قوة هذه الطبقات بفضل تكوين النقابات . ورغم أهمية التغيرات فى البيئة الإقتصادية فى تفسير تحول اتجاهات الفكر الإقتصادى على يد النيو كلاسيك إلا أنها ليست كل شيء . فهناك تأثير البيئة الثقافية للعصر بالنسبة لاختيار موضوعات البحث وطريقة التحليل . لقد كانت العلوم الطبيعية والرياضيات فى تقدم مستمر وواضح فى ذلك العصر . ولقد ظهر أثر هذا على اتجاهات الإقتصاديين فى التحليل ورغبتهم فى الابتعاد عن التعبيرات اللفظية وميلهم إلى القياس الكمى عن طريق التعبيرات الرياضية وأستعاروا أيضا بعض الألفاظ من العلوم الطبيعية كما أنهم صاروا أكثر ميلا لتجريد الظاهرة الإقتصادية والنظرية إلى علم الاقتصاد كعلم منفصل عن العلوم الاجتماعية والسياسية . بعبارة أخرى فقد تم على يد النيو كلاسيك سلخ علم الإقتصاد من دائرة التاريخ والعلوم الإجتماعية وأصبح النظر إليه على أنه علم بحت يحوى نظريات ثابتة قابلة للتجربة فى كل عصر ومكان .

لقد تمثل تأثير البيئة الإقتصادية والثقافية الجديدة فى أواخر القرن ١٦ وأوائل القرن العشرين فى توجيه اهتمام الاقتصاديين النظريين إلى تحليل السلوك الإقتصادى مع التركيز على عمل الوحدة (المستهلك - المشروع - الصناعة) وكيف يتم لهذه الوحدات اتخاذ قراراتها وكيف تخرج هذه القرارات إلى دائرة السوق فتؤثر فى عمله بصورة منسقة . ولقد اتجه النيوكلاسيك إلى الاعتقاد بأن ميكانيكية السوق الحر كفيلة بتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع وتوجيهها إلى أحسن الاستخدامات Best Allocation of Resources .

بعبارة أخرى أن السوق من خلال عملية أخذ وتجميع القرارات الفردية للمستهلكين والمشروعات والصناعات يتيح عملية التخصص الأمثل للموارد الإقتصادية التى يملكها المجتمع . ولقد مثل هذا الاتجاه فى حد ذاته تطورا فى طبيعة التحليل الإقتصادى يجب علينا تسجيله . فدراسة السلوك الاقتصادى للوحدات الصغيرة والأهتمام بها جعل **للأقتصاد الجزئى** المكانة الرئيسية فى العلم وهذا على عكس ما كان عليه الحال عند الكلاسيك حينما تركزت اهتماماتهم على المسائل الكبرى مثل الدخل القومى وتوزيعه ونموه وكلها مسائل تدخل فى **الأقتصاد التجميعى** . ولقد عبرت مسز جوان روبنسون عن هذا التغير بقولها أن النيو كلاسيك استبدلوا المسائل الكبرى مثل النمو والتوزيع بمسائل صغيرة مثل لماذا تتكلف البيضة أكثر من كوب من الشاى . ولقد أدى اهتمام النيو كلاسيك بمسائل التحليل الجزئى إلى الوصول إلى نتائج لم تكن متوقعة اطلاقا بالنسبة للكلاسيك وعلى سبيل المثال فان تحليل طلب المستهلك على أساس المنفعة الحدية وتحليل عرض المنشأة على أساس ظروف الإنتاج والنفقات أدى إلى تطوير نظرية سعر السوق تطويراً هائلا لم يكن يحلم به جون ستيوارت ميل حينما أعلن فى سنة ١٨٤٨ أن نظرية القيمة بكل سرور قد اكتملت تماما .

مظهر آخر من مظاهر الفكر النيوكلاسيكى هو الهجوم الشديد على الفكر الماركسى حتى أن بعض النيوكلاسيك الأوائل خصصوا كتاباتهم لاثبات خطأ ماركس وتحليله . ولقد كانت أحد المسائل التى ميزت الفكر النيو كلاسيكى بشكل حاد عن الفكر الماركسى والتى أشرنا إليها مقدما هى أن النيو كلاسيك

قاموا بتحليل للمستهلك وليس للفرد وللعمل وليس للعامل وللمنتج الفردى وليس للرأسمالى . أى أنهم اخذوا بالتحليل الوظائفى بدلاً من التحليل الطبقى ولقد حللوا تصرفات المستهلكين والمنتجين على أساس ما أسموه بالتصرف الرشيد وهو الذى يرتبط فى حالة المستهلك بالسعى للوصول إلى أقصى أشباع أو منفعة ممكنة وفى حالة المنتج بالسعى للوصول إلى أقصى ربح ممكن . والسوق فى رأيهم يوضح رغبات المستهلكين عن طريق جهاز الثمن والذى يعمل بكفاءة تامة فى التعبير عن هذه الرغبات كمقياس الحرارة والمنتجين يهتدون بهذا الجهاز فى عملياتهم الإنتاجية ، وهكذا ولكن من الناحية الأخرى نجد أن ماركس يعتقد بأن سلوك الانسان يتحدد فى كل مرحلة من مراحل التاريخ بقوى اجتماعية واقتصادية كبرى تفوق قدرته ولا يستطيع رفضها وهو يأخذ بالتحليل الطبقى عند بحثه لمسألة توزيع الدخل والتركيم الرأسمالى وطبيعة الفن الإنتاجى المستخدم وهكذا ...

وتطور آخر صاحب ظهور المدرسة الكلاسيكية الحديثة إلا وهو تقدم الدراسة الإقتصادية وانتشارها فى عديد من دول العالم وهذا لم يحدث فى عهد الكلاسيك . فلقد كانت المدرسة الاقتصادية البريطانية هى تقريبا الوحيدة التى تقوم بمعظم الأعمال حتى أننا فى دراستنا للفكر الكلاسيكى لا نستطيع تمييز إلا القليل جداً من الأعمال الهامة التى تمت خارج بريطانيا . وحدث العكس فى خلال فترة النيوكلاسيك فلقد زاد عدد المساهمين من أبناء البلاد الغربية فظهرت مدرسة لوزان (فالراس) والمدرسة النمساوية (بوهم بافرك) والمدرسة السويدية (ويكسل) والمدرسة الامريكية (جون بيتس كلارك) .

ولكن بالرغم من هذا فانه أهمية المدرسة البريطانية لم تتناقص كثيرا لأن الدور الذى قام به الفريد مارشال فى حياته فى تطوير الفكر النيوكلاسيكى فاق دور أى اقتصادى آخر فى هذه المدرسة .

الفريد مارشال
١٨٤٢ - ١٩٢٤

يتميز مارشال Alfred Marshall عن كثير من الاقتصاديين بأنه شغل مناصب اكاديمية خلال حياته العاملة وباستثناء أربعة سنوات شغل فيها منصب مدير جامعة بريستول بانجلترا وفترة أخرى قضاها فى كلية باليول باكسفورد فانه قضى كل حياته العاملة فى منصب رئيس قسم الاقتصاد السياسى فى جامعة كمبردج . ومن خلال هذا المنصب الذى شغله فى سنة ١٨٨٥ تمكن مارشال بصورة هائلة من نشر أفكاره بين تلاميذه ونجح فى تخريج دفعات من الاقتصاديين كان من بينهم عدد من المشاهير الذين قاموا بأدوار كبرى فيما بعد (كينز مثلا) وفى واقع الأمر فان تأسيس مدرسة كمبردج الاقتصادية وشهرتها الذائعة حتى الآن أمور ترجع إلى مارشال ومجهوداته الشخصية ولقد وردت أغلب أعمال هذا الاقتصادى فى كتاب واحد هو مبادىء الاقتصاديات والذى خرجت أول طبعة منه فى سنة ١٨٩٠ .

ليس هناك جدل كثير حول الأهمية الكبرى التى يحتلها مارشال بل أن هناك أيضا شبه اجماع بين كتاب الفكر الاقتصادى ان مارشال هو أكثر أفراد المدرسة النيوكلاسيكية نبوغا وأن دراسة أعماله تعطى فكرة علمية واضحة عن أعمال المدرسة كلها ، مسلمين بالطبع أن هناك اختلافات بين الفكر المارشالى وبقية أفكار المدرسة النيوكلاسيكية فى بعض المواضيع ، ولكن دراسة أعمال مارشال تلم بصورة عامة بالتطور الكبير الذى حدث فى النظرية الاقتصادية فى إطار المدرسة النيوكلاسيكية . ولعل هذا هو ما يجعلنا نهتم بدراسة أعمال مارشال قبل دراسة أعمال الآخرين من النيوكلاسيك السابقين له من المدرسة البريطانية والمدارس الأوربية الأخرى .

وبالرغم من عمق كتابات مارشال إلا اننا نجده يقدمها لقرائه فى صورة مبسطة ولقد أتى هذا من اتجاهات مارشال فى فهم طبيعة علم الاقتصاد - ومهمته فى المجتمعات الانسانية ، ولقد عرف مارشال علم الاقتصاد بأنه دراسة الانسان فى الأعمال العادية للحياة .

وقد قرر مارشال ان النتائج التى يخرج بها هذا العلم لابد أن تكون متاحة لجمهور كبير من الناس ولهذا نجد أنه بالرغم من استخدامه للرياضيات فى تحليله الاقتصادى إلا أنه لم يشغل قراؤه بهذا الأسلوب ولقد اتبع مارشال أسلوبا فريدا فى هذا المجال فهو يقوم بتحليله الرياضى للمسائل الاقتصادية التى بحثها فى شكل ملحق منفصل أو ملحوظات خارجية لكى يتيح لأى شخص عادى لا يعرف الرياضيات أن يتابع قراءة ما كتبه فى أسلوب بسيط ومفهوم . وفى هذا يختلف مارشال عن بقية أفراد المدرسة النيوكلاسيكية . والذين لم يلجأوا فقط إلى الأسلوب الرياضى لكى يتموا تحليلهم ولكنهم أيضا مزجوا هذا الأسلوب ولم يفصلوه عن التعبير اللفظى فى كتاباتهم عن المسائل الاقتصادية المختلفة .

ان مارشال يقرر لنا بصراحة أن التحاليل الرياضية رغم أهميتها القصوى للأقتصادى لتوضيح المسائل فى ذهنه وتنقية أفكاره الا أنها غير ضرورية فى حد ذاتها وربما تكون معرقلة لتوصيل النتائج التى يخرج بها قرائه .

تحليل السعر :

يتم تحليل سعر السوق عند مارشال كما هو أيضا عند النيوكلاسيك الآخرين من خلال دراسة سلوك المستهلكين والمنتجين (توجد بعض الاستثناءات حينما لجأ البعض إلى اعتبار أن المنفعة أى جانب الطلب هو المحدد الاساسى لسعر السوق) وجميع المناقشات التى تتم فى هذا المجال عند مارشال يسودها افتراض التصرف الرشيد من جانب الجميع حيث يسعى كل فرد إلى ذلك مدفوعا بهدف تحقيق مصلحته . المستهلكون يسعون إلى تحقيق أقصى منفعة أو أقصى اشباع – أما المنتجين فهم يسعون إلى تحقيق أقصى أرباح ممكنة ، ومع ذلك فان افتراض التصرف الرشيد لم يكن يقصد به القول ان الرجال يتصرفون على أساس اقتصادى بحت دون نظر إلى أية عوامل أخرى غير اقتصادية أو أن الرجال يتمتعون دائما بصفة الرشد أو الحكمه كل ما فى الأمر ان مارشال وعديد من أفراد المدرسة النيوكلاسيكية اعتقدوا اعتقادا جازما بأن واجبهم ينحصر فى دراسة النواحى الاقتصادية من تصرفات الانسان فقط وليس بأى

حال دراسة جميع النواحى - أما عن افتراض التصرف الرشيد فيمكن أيضا تعليلها باستخدام نفس المنطق .

ان مارشال والنيوكلاسيك لم يعتقدوا فى أن السلوك الرشيد مسألة حتمية ولكنهم رأوا أن هذا الافتراض يمكن أن يساعد كثيرا فى التحليل الاقتصادى للأمور الواقعية ويقود إلى النتائج المنطقية ولقد طبق مارشال هذه الطريقة فى تحليله لطلب المستهلك وبطبيعة الحال اختلفت النتائج التى توصل إليها اختلافا كبيرا عن تلك التى توصل اليها الكلاسيك من قبل .

لقد شرح مارشال أن الطلب على سلعة معينة تشير إلى العلاقة بين الكميات المطلوبة عند أسعار مختلفة ، وعادة ما يكون متوقعا أن المشترين على أستعداد لشراء كميات أكبر من السلع عند الأسعار الأقل ، وبالتالى يمكن رسم منحنى الطلب بيانيا . وهذا الرأى عن الطلب اختلف كثيرا عن شرح الكلاسيك فمعنى الطلب لدى الكلاسيك كان ملتصقا بالمعنى اللغوى العام للكلمة أى الكميات المطلوبة من السلع لأغراض معينة وليس أكثر من هذا .

ولقد كان هذا هو الأساس العام الذى أقام عليه الكلاسيك مناقشاتهم عن الطلب فناقشوا مثلا أن النمو السكانى يزيد الطلب على سلع المعيشة (الغذائية الاقمشة) أما عن مسألة التغيير فى تفضيلات المستهلكين وأثر هذا على المعاملات فلم تكن تتلقى إلا القليل من الأهتمام وعلى العموم فان الافتراض الكلاسيكى العام عن الأذواق هو أن هذه تتميز عموما بالثبات أو الجمود وكذلك أيضا لم يهتم الكلاسيك بمسألة التغيرات فى أسعار السلع وأثرها على الكميات المطلوبة من هذه السلع .

وحقيقة الأمر أن الكلاسيك ركزوا اهتماماتهم على بحث مسألة السعر الطبيعى للسلع ، ومحددات هذا السعر ولم يتطرقوا كثيرا أو يهتموا بدراسة سعر السوق . ولقد انقلب هذا الوضع تماما لدى النيوكلاسيك فصار الاهتمام الرئيسى مركزا على دراسة أسعار السوق واحتل تحليل الطلب (كمنحنى يبين علاقة بين كميات وأسعار) مكانا هاما فى هذه الدراسة . وفى تحليل

مارشال إتناول جدول الطلب على مرحلتين أولاهما اختصت بالمستهلكين الأفراد وتصرفاتهم وأستقرت على الفكر السماة « تناقص المنفعة الحدية » وثانيهما أختصت بمنحنيات المنفعة الحدية لهؤلاء الأفراد واستخدام هذه لاشتقاق منحنيات الطلب الخاصة بكل فرد ثم تجميع هذه المنحنيات الفردية لتكوين منحنى طلب السوق (راجع أى كتاب فى مبادىء الاقتصاد بالنسبة لموضوع المنفعة الحدية واشتقاق منحنى طلب المستهلك الفرد منها ثم تكوين منحنى طلب السوق عن طريق جمع منحنيات الطلب الخاصة بالأفراد) . ولاتمام هذا التحليل الذى يصور منحنى طلب السوق بالنسبة لسلعة معنية كعلاقة بين الكميات والأسعار المختلفة تم افتراض أن العوامل الأخرى غير السعر قد بقيت على حالها .

وهذه العوامل الأخرى هى أذواق المستهلكين ودخولهم وأسعار السلع الأخرى البديلة والمكملة . ولقد بين التحليل المارشالى أن أى تغير فى هذه العوامل يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب إلى موضع مختلف وبهذا أتم مارشال رسم منحنى طلب السوق بالنسبة لسلعة معينة .

أما بالنسبة للمستهلك الفرد وتحليل سلوكه فان التحليل لم يكن قد انتهى بعد ففى الحياة العملية نجد المستهلكون يواجهون عديدا من السلع للاختيار من بينها ولتوزيع انفاقهم النقدى عليها ، وتبعا للمنطق المستخدم مقدما فى التحليل – أى افتراض سعى المستهلك للحصول على أقصى اشباع كلى ممكن عند انفاق حجم معين من الدخل فان المستهلك يوزع انفاق دخله بين السلع المختلفة بطريقة تؤكد عدم امكانية عدم الحصول على أى قدر أكبر من الاشباع نتيجة أى توزيع مختلف . والوضع الأمثل يتحقق تبعا لهذا التحليل القائم على فكرة المنفعة الحدية حينما تضيف وحدة النقد الاخيرة التى ينفقها المستهلك على أى سلعة مقدار متساوى من الاشباع (راجع شرط توازن المستهلك باستخدام تحليل المنفعة الحدية) ذلك أنه إن لم يتحقق هذا الوضع فان توزيعا آخر للانفاق سوف يحقق قدرا أكبر من الاشباع الكلى للمستهلك . ولم يكن هذا النوع من المناقشات جديدا تماما على الفكر الاقتصادى ذلك لأن مدرسة المنفعة

البنتامية فى أوائل القرن ١٩ ناقشت فكرة المنفعة والتصرفات المبنية عليها ولكن الشيء الجديد والذى ساهم به النيوكلاسيك هو فكرة المنفعة الحدية وتقديمها بصورة واضحة يمكن استخدامها فى التحليل الاقتصادى . وكما تم فى أوائل القرن ١٩ عثر عدد من الكتاب الكلاسيك فى آن واحد على فكرة تناقص الغلة تم أيضا لعدد من الكتاب النيوكلاسيك فى الاهتداء إلى فكرة المنفعة الحدية تقريبا فى آن واحد ودون الاتصال ببعض واستخدام هذه الفكرة فلقد توصيل جيفونز فى انجلترا إلى فكرة المنفعة الحدية فى نفس الوقت الذى توصل اليها منجر فى النمسا وفالراس فى لوزان وبالرغم من أن مارشال يستطيع بالتأكيد الادعاء بأنه أحد مكتشفى الفكرة إلا أنه لا يستطيع اثبات هذا حيث أنه كعادته لم ينشر نتائج أعماله عن المنفعة الحدية إلا بعد تأكده تماما من امكانية تقديم هذه الأعمال بصورة منطقية وسهلة الفهم لتلاميذه .

نظرية التوزيع :

ان تحليل التوزيع عن مارشال والنيوكلاسيك الآخرين بدأ أساسا من تحليل أسعار عناصر الأنتاج . وفى تحليل أسعار عناصر الانتاج صار مارشال على نهج مشابه تماما لذلك الذى اتبعه فى تحليله لأسعار السلع ، وتقاطع الطلب على عنصر الانتاج مع عرض عنصر الانتاج يحدد السعر التوازنى لهذا العنصر . ولقد قام التحليل أساسا معتمدا على تقسيم عناصر الانتاج إلى ثلاث أقسام هى : الارض - العمل - رأس المال ولكل منهم عائده ولقد أضاف بعض الكتاب عاملا رابعا وهو الخدمة التنظيمية أو التنظيم ويوافق مارشال على دخول هذا العامل الرابع . وفى هذا التقسيم يحصل العمل على الأجور ولم يقصر مارشال مدفوعات الأجور على العمال بل ضم اليها أيضا المهايا المدفوعة للموظفين ومكافآت الإدارة . وفى هذا يخرج تماما عن الكلاسيك والذين عرفوا الأجر بأنه عائد الجهد الانسانى الذى يشغل فى عمليات الانتاج المادى ، أما رأس المال فان عائده هو الفائدة . والفائدة فى هذا المعنى هى عائد الانتظار أو التضحية التى يتحملها المدخر . وبالنسبة إلى الربح فاننا نتذكر أن الكلاسيك قد جعلوا هذا العائد شيئا خاصا بالأرض الزراعية ولكننا نجد أن مارشال

والنيو كلاسيك يتكلمون عن ريع الأراض غير الزراعية أو عناصر الانتاج التى يتميز عرضها بالثبات فى الأجل القصير (شبه الريع) وبالنسبة إلى الأرباح التى علق عليها الكلاسيك فى كتاباتهم فان أهميتها صارت محدودة للغاية فمارشال يعتقد أن الجزء الأكبر من الدخل يوزع على الأجور أما الأرباح فهى تحتل الجزء الاصغر إلا فى الأوقات الغير عادية ولهذا فان الأرباح الكبيرة عند مارشال اقترنت بظروف غير عادية وهى الظروف التى يسود فيها اختلال مؤقت أو قد تكون نتيجة الاحتكار

هذه الطريقة هى التى اتبعها مارشال فى تحليل التوزيع تضمنت رفضا قاطعا للأفكار الكلاسيكية والماركسية فلقد استقرت نظرية التوزيع النيو كلاسيكية على التحليل الوظائفى وليس التحليل الطبقى ، فلم ينظر مارشال إلى العمال على أنهم طبقة ولكن على أساس الأنتاج الذى ساهم به كل منهم . ولقد بدأ مارشال بهذا هجوما على التحليل الماركسى الذى درسناه من قبل والذى يفسر توزيع الدخل فى النظام الرأسمالى على أساس طبقى بحت . ولقد لجأ مارشال بطبيعة الحال عند تفسيره للاختلافات ما بين أجور العمال ذوى المهارات المختلفة إلى ما يقرره السوق ، فالأجر العالى الذى يدفع فى السوق للعامل الماهر انعكاس لانتاجية مرتفعة والعكس صحيح (راجع أى كتاب فى مبادىء الاقتصاد لمعرفة كيفية اشتقاق منحنى الطلب على العنصر الانتاجى من منحنى الايراد الحدى لأنتاجية هذا العامل وكيف أن الأجر التوازنى يتحدد فى السوق بتقاطع منحنى الطلب الكلى على هذا العامل مع منحنى العرض الكلى) .

نظرية الانتاج :

تركزت نظرية الانتاج النيو كلاسيكية حول مسألتين أساسيتين :

المسألة الأولى تختص بالكيفية التى يمزج بها المنتج عناصر الأنتاج

والمسألة الثانية تختص بالتعديلات فى هذا المزج والتى يتوقع أن يقوم بها المنتج حينما تتغير ظروف السوق أما أولى هذه المسائل فيمكن الاحاطة بها بطريقة مباشرة وذلك بمساعدة الأدوات التحليلية التى تعرضها لها فيما سبق .

فرجال الأعمال يمكن النظر اليهم على أنهم راشدين فى تصرفاتهم يسعون دائما إلى تحقيق أقصى أرباح فى حدود امكانياتهم الانتاجية وطالما أن ظروف المنافسة الكاملة هى السائدة فان رجال الأعمال لن يستطيعوا التأثير على أسعار منتجاتهم فاذا كان هذا صحيح فلابد أن يتركز هدف تحقيق أقصى أرباح على محاولة تقليل النفقات إلى أدنى حد ممكن . ومن الناحية الفنية البحتة يجد المنتج أن أمامه عدة طرق لانتاج كمية معينة من سلعة معينة وفى كل طريقة من هذه الطرق يتم مزج عناصر الانتاج بنسبة تختلف عن الأخرى . والمنظم الرشيد سوف يختار تلك الطريقة التى تمكنه من اتمام العملية الأنتاجية المطلوبة بأقل نفقة ممكنة هذا هو السلوك الرشيد اللازم لتحقيق أدنى نفقة وذلك لكى يتم تحقيق أقصى أرباح ممكنة . أما فى المسألة الثانية فهى أكثر تعقيداً إذ أنها تختص كما ذكرنا بالكيفية التى يستجيب بها المنتج إلى تغير ظروف السوق فى الوقت الذى يظل فيه متمسكا بهدف تحقيق أقصى أرباح . وجانب التعقيد فى هذه المسألة يأتى من جهة أن التحليل يحتاج إلى ادخال عنصر الزمن .

يكتب مارشال « أن ادخال عنصر الزمن يضطر رجل مثله له قدرة محدودة أن يسير خطوة بخطوة فى تحليله وذلك كيلا يتعثر » .

ولقد اتبع مارشال فى هذا التحليل طريقة تجزئة الظاهرة محل الدراسة ثم بحث كل جزء على حدة على أساس تغير زمنى مستمر ، ومع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها .

ولأغراض التحليل قام مارشال بالتمييز بين ثلاث فترات زمنية :

الأولى هى فترة السوق (Market Period) وهذه فترة قصيرة جدا بالنسبة للمنتج حتى أنه لا يستطيع خلالها اجراء أى تغيرات فى انتاجه استجابة لتغيرات السعر .

أما الثانية فسماها مارشال الفترة القصيرة وهذه الفترة تسمح بتعديل الأنتاج عن طريق زيادة استخدام الموجود لدى المنتج من عناصر الانتاج . بعبارة أخرى أن الآراء والادوات الرأسمالية (العنصر الثابت) التى يملكها المنتج لم تستغل بعد أقصى استغلال وعلى هذا يستطيع أن يفعل هذا بزيادة

استخدام المواد الخام وبتأجير عدد أكبر من العمال (العناصر المتغيرة) وربما لا يتوفر العمال فى الأسواق ، وهنا قد يلجأ إلى تشغيل العمال العاملين لديه لعدد أطول من الساعات . كل هذه التعديلات لزيادة نسبة المستخدم من العناصر المتغيرة وتشغيل العناصر الثابتة إلى أقصى حد ممكن تؤدى إلى تغيرات فى الأنتاج فى الفترة القصيرة . ولكنها ربما تكون مصحوبة بزيادة النفقات ، ذلك أنه إذا كان مزج عناصر الانتاج الثابت والمتغير فى العملية الأنتاجية قد وصل إلى أمثل وضع (فى ظل فن انتاجى معين) فان أى زيادة فى تشغيل العنصر الثابت وذلك باضافة وحدات جديدة متزايدة من العنصر المتغير سوف يؤدى إلى زيادة الناتج الكلى ولكن بمعدل متناقص (تناقص الناتج الحدى) .

ومن ناحية التكاليف فان هذا يعنى تزايد التكلفة الحدية — ويحدث هذا خصوصا كلما اقترب المنتج من نقطة التشغيل الكامل للعنصر الثابت وكلما تعذر الحصول على العناصر المتغيرة من السوق ألا بدفع عوائد أعلى لها .

أما إذا كان المنتج لم يصل بعد إلى نقطة المزج الأمثل بين العنصر الثابت الذى يملكه والعنصر المتغير فانه يمكن له هنا زيادة الأنتاج فى الفترة القصير مع سيادة ظروف تناقص التكلفة الحدية .

أما الفترة الزمنية الثالثة فأسماها مارشال .

الفترة الطويلة وهذه هى الفترة الزمنية التى تتيح تغيير الطاقة الانتاجية بصورة تتناسب مع التغير المستمر فى الطلب . فإذا ما استمر التغير فى الطلب بالزيادة فان المنتج لا يستطيع زيادة انتاجه بعد التشغيل الكامل للطاقة الانتاجية التى يمتلكها (الفترة القصيرة) ولابد أن يلجأ إذن إلى محاولة زيادة هذه الطاقة نفسها للاستجابة لحجم الطلب المتزايد . وهنا يتحدد معنى الفترة الطويلة لأنها هى تلك الفترة التى تسمح باجراء هذا التغير الأساسى ، وبمقارنة هذا التحليل للزمن الذى قام به مارشال بذلك الذى قام به الكلاسيك نجد أنه يمثل طفرة حقيقية فى الفكر الاقتصادى ، فالكلاسيك لم يتطرقوا أبدا إلى تحليل الزمن على مثل هذه الصورة — وكانوا مهتمين فقط بالتطورات الاقتصادية التى تحدث على

مر الزمن الطويل . والزمن الطويل عندهم يقاس بعدد كبير من السنوات الميلادية بصورة ليس فيها أى حدود وهو يختلف بلا شك عن الفترة الطويلة عند مارشال .

وبالنسبة لمارشال فان تقسيم الفترات الزمنية قد تم عموما على أساس منطقى متماسك :

(١) يتناسب مع عدم امكانية تغيير حجم الانتاج على الإطلاق (فترة السوق) .
(٢) امكانية تغيير حجم الإنتاج بدون تغيير الطاقة الإنتاجية الثابتة (الفترة القصيرة) .
(٣) وامكانية تغيير الطاقة الإنتاجية الثابتة نفسها (الفترة الطويلة) .

ولم تنحصر فائدة هذا التمييز المنطقى بين اتباع الفترات الإقتصادية على اجابة المسألة الثانية التى كنا نبحثها وهى مدى وكيفية استجابة الانتاج لتغيرات الطلب بل أنه أفاد أيضا فى بحث مسألة على جانب كبير من الأهمية ألا وهى « غلة الحجم » فمن أهم المسائل التى أثارت مارشال كانت مسألة تزايد الانتاج بمعدلات أكبر من معدل التزايد فى حجم المشروع الأمر الذى ينشأ عنه تناقص النفقة المتوسطة وهذه حالة تزايد الغلة . ولقد كان الكلاسيك يرون أن حالة ثبات نفقة الحجم هى الحالة العامة أى أن زيادة حجم العناصر الانتاجية المستخدمة بمعدل س٪ يؤدى إلى تزايد الناتج بنفس المعدل مما ينشأ عنه ثبات النفقة المتوسطة بعبارة أخرى أن زيادة حجم المشروع لا تؤثر على النفقة . وفى الواقع أن أهتمام الكلاسيك كما درسنا من قبل كان مركزا حول النمو فى حجم الأنتاج الكلى للبلد على مدار الزمن الطويل ولهذا فقد اهتموا بالتطور فى حجم الأقتصاد القومى ، وتقسيم العمل الذى يصاحب هذا التطور ثم أثر هذا على الانتاجية وفى نهاية فترة الكلاسيك نجد أن جون ستيورات ميل قد بدأ يلمح أهمية زيادة حجم المشروع الكبير وان هذه الزيادة فى حجمه تؤدى إلى زيادة انتاجيته بدرجة كبيرة ، وتؤدى إلى انخفاض متوسط النفقة وتؤدى إلى زيادة

قوة هذا المشروع فى الاقتصاد مما يؤدى إلى التركز الصناعى أو ظهور الاحتكار .

ولقد لاحظ ماركس أيضا نفس هذه الظاهرة إلا وهى القوة المتزايدة للمشروع المتوسع . ولكن هذين الاقتصاديين ميل وماركس لم يقوما بأى تحليلات متعمقة للموضوعات أكثر من هذا . ولقد أدى اكتشاف مسألة تزايد الغلة للحجم والمصحوبة باستخدام الفنون الأنتاجية الراقية إلى خلق مشكلة بالنسبة لمارشال فلقد تكشف له امكانية حدوث الأحتكار عن هذا الطريق وانتهاء نظام المنافسة الكاملة الذى يفترضه فى تحليله . فمما لاشك فيه أن اقتصاديات الحجم الكبير تؤكد أن عددا كبيرا من المنتجين الصغار لن يستطيع التنافس طويلا مع عدد صغير من المنتجين الكبار . ذلك لانهم لو تنافسوا معا على انتاج كمية معينة فان المنتجين الكبار بفضل تزايد الغلة فى مشروعاتهم وانخفاض النفقة بالنسبة إلى الوحدة المنتجة يستطيعون التغلب على المنتجين الصغار ويطردوهم من الأسواق . فاذا ما حدث هذا فان أحد دعائم السوق التنافس سوف تتقوض ، بعبارة أخرى أن الافتراض القائل بأن العدد الكبير من المشروعات التى تنتج سلعا متماثلة لا يمكن أن يعطى الفرصة لأى مشروع لأن يتحكم فى السوق ويتدخل فى تحديد الأسعار هو افتراض واهى وعرضة للضياع ولقد أظهر مارشال فى كتاباته اهتماما كبيرا بهذه المشكلة وضرورة ايجاد مخرج منها ولقد هاجم بعض الاقتصاديين الآخرين من النيو كلاسيك الذين حاولوا الخروج من هذه المشكلة عن طريقة تجاهلها أو التقليل من أهميتها . أما بالنسبة له فنجد أنه بينما يعترف بخطورتها وأهمية بحثها إلا أنه يحاول أن يخرج منها بصورة تؤكد بقاء النظام التنافسى بعبارة أخرى أن هذا النظام مسألة مؤكدة ولقد أثر هذا كثيرا على تحليل مارشال وسوف نبحثه تحت العنوان التالى بشىء من التفصيل .

توقعات مارشال بالنسبة لمستقبل السوق التنافسى

لقد كان لمارشال دائما شخصيتان تظهران وتمتزجان معا فى كتاباته أحداهما شخصية المشتغل بالشئون النظرية الذى يجرد الأمور عن واقعها لكى يبحثها

بأدواته التحليلية ، وثانيهما هى شخصية الانسان الواقعى الملاحظ لتغيرات الحياة الإقتصادية العادية ما بين يوم وآخر .

ولقد ظهر هذا الازدواج فى الشخصية بشكل واضح عند بحثه لأنواع السوق ومستقبل المنافسة . كالاقتصاد التجريدى مارشال أظهر انزعاجا كبيرا على مستقبل المنافسة الكاملة بسبب توقع نمو المشروعات الكبيرة الحجم التى يستطيع كل منها أن يمتلك نصيبا كبيراً من السوق ولكنه كملاحظ عادى لتطورات الحياة الاقتصادية ناقش الأمر مرة أخرى قائلا أن هناك مجموعة من العوامل التى من شأنها أن تخفف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن زيادة حجم المشروع وزيادة قوته بصفة دائمة فتكون النتيجة اذن هى بقاء السوق التنافسى بل وتأكيده . وفى هذا الرأى تمسك مارشال بوجهة نظره القائلة بأنه إذا ما تعارضت فكرة نظرية مع فكرة نظرية أخرى فان الحكم النهائى فى الأمر يجب أن يستند على الواقع أى على الملاحظات العادية للحياة الاقتصادية أن النظرية فى رأيه ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها ولكن لها حدودها التى لا تستطيع أن تتعداها ، لأنها تقوم على أساس افتراضات فيها تبسيط للواقع ، فالنظرية بطبيعتها لا تستطيع أن تحتوى كل الواقع أو كل ظروف الحياة الحقيقية ولا يمكن تبديل هذا الوضع بالنسبة للنظرية لانه ان حاول الإقتصادى أن يضع كل شىء فى اطارها فانه لن يستطيع تحليل أى شىء أو معالجة أى شىء . وفى الوقت نفسه فان النظرية إذا قامت على تبسيط الواقع أكثر من اللازم فانها لن تحتوى إلا على لعب علمية ولا يمكن أن يكون لها من النفع ما يجعل لها أية قدرة على تفسير الأمور الواقعية .

هذه خلفية تفكير مارشال فى صراعه ما بين شخصيتين : شخصية المفكر النظرى التجريدى وشخصية الإنسان الواقعى ، وهى خلفية لازمة لتقيم تحليله بشأن بقاء السوق التنافسى عملياً بالرغم من توصله نظريا (مارشال) إلى حقيقة علمية وهى الاتجاه الطبيعى للتركز الصناعى فى يد مشروعات قليلة بفعل التقدم التكنولوجى وظهور غلة الحجم المتزايدة .

لقد أستند مارشال على حجتين واقعيتين لاثبات رأيه فى أن الاحتكار ظاهرة

عرضية وأن السوق المتنافس هو الشكل الدائم للأسواق . وأولى هذه الحجج استمدها من التمييز بين نوعين من الأسواق : الأول أسماه السوق الخاص وهو ذلك السوق الذى تستطيع فيه المشروعات الفردية أن تعمل بمعزل عن منافسيها المباشرين ، ومن ثم تتمكن من فرض أسعارها الخاصة ، وتأتى نشأة السوق الخاص فى رأيه نتيجة عزلة جغرافية أو نتيجة وجود فئة خاصة من الزبائن لسلعة معينة أو مرتبطين ببائع معين . ولكن مارشال يلفت النظر إلى أن السوق الخاص نفسه محاط بسوق أوسع وأكبر ألا وهو السوق العام وفى إطار هذا التحليل يرى مارشال أنه مهما كبر السوق الخاص فانه لن يمثل أى تهديد للسوق العام .

وبعبارة أخرى أنه مهما كانت المزايا الاحتكارية التى يتمتع بها مشروع ما داخل سوقه الخاص فانه لن يستطيع التأثير فى أحوال السوق العام الذى يوجد فيه العديد من السلع والعديد من المنتجين . ولقد ناقش محاولة المشروع الاحتكارى للتوسع خارج نطاق سوقه الخاص وقال أنها لن تكلل بالنجاح لأنه سوف يتعرض فى هذه الحالة إلى منافسة شديدة من المزاحمين الآخرين فى السوق العام .

ويلاحظ أن مارشال فى هذه الحجة الأولى يستند أساسا على مشاهداته العملية فى بيئته أكثر مما يستند على نظريته العلمية . أما الحجة الثانية التى يسوقها مارشال للتدليل على أن السوق التنافسى هو الشكل الدائم للأسواق فانها أيضا تستند أكثر ما يكون على ملاحظات واقعية سجلها فى بيئته . وهى تتلخص فى أن هناك قوى طبيعية تحد من نمو أى مشروع إلا الأبد حتى ولو تهيأت له الوفورات الداخلية الهائلة الناجمة عن كبر حجمه . هذه القوى الطبيعية التى تتدخل فى الحد من نمو المشروع ترتبط بالمنظم أو صاحب المشروع أن مارشال يرى أن نمو أى مشروع يرتبط بالمنظم الذى أنشأه وأشرف على تكوينه ، فمع النمو فى خبره هذا المنظم ، مع نموه العمرى والعقلى ينمو المشروع ويتوسع . وعادة ما يصل هذا المنظم إلى أقصى قدر من القوة والنشاط والكفاءة فى إدارة المشروع حينما تكتمل رجولته وحكمته فى أواخر

شبابه ، وهنا يصل المشروع إلى أكبر حجم . بعد هذا يبدأ المنظم فى مرحلة أخرى يفقد فيها تدريجيا عناصر النشاط والقوة والقدرة التى مكنته فى الماضى من الوقوف على كل أمر وإدارة شئون المشروع بنفسه والعمل على توسيع أسواقه الخ . ويبدأ نشاط المشروع بالتالى فى الخمود تدريجيا وحينما يموت المنظم يرثه أو يحل محله منظم آخر وعدد آخر من المديرين المستأجرين وهؤلاء عادة أقل كفاءة من المنظم الأصلى الذى بدأ المشروع وأشرف على تكوينه وتنسيقه . وفى مثل المرحلة الأخيرة قد ينتهى المشروع ويموت أو يضمحل ، أى أن المشروع الخاص يحيا بحياة مؤسسة الأصلى ، وينشط بنشاطه ويتوسع بزيادة خبرته ثم ينتهى تقريبا حينما يموت . ولهذا يرى مارشال أن أى مشروع مهما بلغ من القوة والأحتكار لن يستمر بهذا الشكل ، بعيدا بعد انتهاء مؤسسة الأصلى . ومن هنا يبقى السوق التنافسى ممثلا الشكل الدائم فى النظام الرأسمالى . ويلاحظ فى كل هذا التحليل أن مارشال قد تأثر بالادلة العملية وغلبها على الأدلة العلمية التى كان قد توصل اليها والتى نبهت إلى أن الوفورات الداخلية على أثر الأنتاج الكبير تؤدى إلى نمو الأحتكار .

ان البيئة الواقعية فى انجلترا فى أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠ كانت تؤيد تحليل مارشال بخصوص الحدود على نمو المشروع الخاص . كانت دورة حياة المشروع مرتبطة بالفعل بحياة صاحبه كما كانت طبيعة الأسواق تتسبب أحيانا كثيرة فى عزل جزء من السوق عن بقية أجزاء السوق ، فيتمكن مشروع ما من السيطرة على سوق السلع الخاصة ، أى ينجح فى إقامة سوق خاص له ولكن لوجود البدائل من السلع الاخرى فانه لا يستطيع أن يسيطر على السوق العام الأكبر . ولكن الذى حدث تدريجيا منذ بداية القرن ٢٠ كان يشير إلى السوق القائم على المنافسة فى طريقة إلى الزوال تدريجيا . ذلك لأن ادارة المشروع كانت آخذة فى الانفصال تدريجيا عن الملكية مما يجعل هذه الادارة غير متأثرة على الاطلاق بنشاط أصحابها وفاعليتهم أو حياتهم الشخصية . وهذا أيضا أعطى للمشروع قدرة البقاء والتوسع طالما كان الإدارة تعتمد على استئجار أشخاص أكفاء لهذا العمل ، وتدريجيا أيضا أخذت الأسواق الخاصة لبعض المشروعات الكبرى تتسع وتمكنت هذه المشروعات بقوتها المالية من

السيطرة على صغار المشروعات التى تقوم بانتاج سلع مماثلة أو بديلة فى السوق العام . كما أخذ الكثير من المشروعات الكبرى بسياسة التوسع على أساس تنويع الإنتاج وتكبير الأسواق الخاصة لها إلى نطاق لم يكن معهودا من قبل حتى صار السوق العام مقسما بين عدد قليل من المشروعات الكبيرة ونشأ ما يسمى بالمنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة . ولقد كان لدى مارشال من الأدوات التحليلية ما يكفل له التوصل لبعض التنبؤات العلمية عن التطورات فى طبيعة الأسواق والتى لم يشهد هو إلا القليل منها ولكنه لتمسكه بقاعدة الاحتكام إلى الواقع العملى لاثبات خطأ أو صحة النظرية فإنه لم يتمكن من وضع هذه التنبؤات فى صورتها العلمية الصحيحة . ويبدو أيضا أن رغبة مارشال الشخصية فى بقاء نظام المنافسة الكاملة قد أثر على تحليله والنتائج التى توصل إليها فى هذا الخصوص .

مارشال والتحليل التجميعى لبعض المسائل الاقتصادية :

بالرغم من أن اهتمام مارشال الأساسى كان منصباً على التحليل الجزئى فان هناك بعض المسائل تطرق إلى تحليلها على أساس تجميعى أى على أساس الإقتصاد ككل . وأحدى هذه المسائل تختص بتحديد المستوى العام للأسعار . وتحليل مارشال لهذه المسألة تطور من نظرية « الكمية » فى النقود وهذه النظرية وضعها فيشر فى عام ١٩١١ وتتلخص فى المعادلة : $MV = PT$ حيث M كمية النقود ، V سرعة التداول النقدى و P متوسط عام للأسعار و T حجم المعاملات .

ويلاحظ أن كمية النقود الموجودة فى الإقتصاد مضروبة فى عدد المرات التى تنفق فيها فى خلال فترة معينة من الزمن (سرعة التداول النقدى) سوف يساوى بديهيا حجم المعاملات مضروبا فى متوسط الأسعار . (متوسط مستوى الأسعار = متوسط كميات النقود اللازمة فى المعاملة الواحدة) .

ولقد قرر فيشر أن تغير كمية النقود سوف يؤدى إلى تغير متوسط مستوى الأسعار فى نفس الأتجاه وبنفس المقدار حيث لا يتوقع أن تتغير سرعة التداول

النقدى أو حجم المعاملات على أثر تغير كمية النقود (M) ولقد عدل مارشال معادلته كالآتى $MV = \acute{P}O$.

ويمكن كتابتها كالآتى أيضا :

$M = I / V . Po$ — ١

$M = K. PO$ — ٢

$M = K Y$ — ٣

استبدال مارشال حجم المعاملات الكلية فى معادلة فيشر (T) بكمية الناتج الكلى (O) و (P) تعبر عن متوسط الأسعار العام بالنسبة للأنتاج فقط وليس لكل المعاملات عموما ثم استبدال (I / V) بالرمز (K) حيث تمثل هذه نسبة التفضيل النقدى أى تلك النسبة من الدخل التى يرغب المجتمع فى الاحتفاظ بها فى شكل نقدى سائل وتعرف باسم : Marshallian K نسبة إلى مارشال . ولقد ساهم مع مارشال فى تطوير المعادلة بعض زملائه من قسم الإقتصاد فى جامعة كمبردج (مارشال رئيس القسم) ولهذا تعرف أحيانا باسم « معادلة كمبردج » .

ثم ناقش مارشال أن تغير كمية النقود (M) يؤدى إلى تغير متوسط الأسعار العام (P) حيث أن كل من الإنتاج (O) ونسبة التفضيل النقدى (I / V) لن يتعرضا للتغير كما أمكن استبدال OP بالمقدار Y ليدل على الناتج مقدرا بالأسعار الجارية .

والتغيرات التى أجراها مارشال ليست شكلية اطلاقا كما نرى فهو قد ركز الأهتمام على حجم الإنتاج الكلى بدلا من فيشر الذى أخذ جميع المعاملات سواء الوسيطة أو النهائية فى أعتباره عندما تكلم عن (T) . كما أن متوسط الأسعار العام الذى يتكلم عنه مارشال هو الذى يرتبط بالإنتاج وهو الذى يهمنا أيضا فى الناحية الإقتصادية بدلا من (P) عند فيشر . وأخيرا فان (K) التى وضعها مارشال كان لها مدلولها الكبير حيث تمثل النسبة التى يرغب المجتمع فى الأحتفاظ بها فى شكل نقدى أى أن (K) تحدد مدى تفضيل السيولة النقدية .

مارشال والتغيرات الاقتصادية فى الأجل الطويل :

لم يأخذ بحث التغيرات الإقتصادية فى الأجل الطويل اهتماماً كبيراً داخل اطار النظريات النيو كلاسيكية ولقد تعرض مارشال لهذا الموضوع بصفة مختصرة من خلال مناقشته للأقتصاد على مدى الزمن الطويل . ولقد استطاع مارشال أن يتبين أن الرأى عقده الكلاسيك بالنسبة للنمو الإقتصادى كان رأيا متشائما ، فحال الركود الإقتصادى لم تتحقق بالرغم من الزيادة المستمرة فى السكان .

هذا وقد تحسنت الأجور الحقيقية للعمال واستمرت عملية التراكم الرأسمالى بدون أن تسبب عمليات توفير كبيرة للعمل أى بدون ازدياد البطالة السافرة ، كما أن نمو الطلب على الأغذية لم يعطى أصحاب الأراضى ريعا أكبر ونصيبا متزايدا من الدخل القومى كما توقع الكلاسيك . فلقد نمت التجارة الدولية نموا هائلا فى الربع الأخير من القرن ١٩ على أثر التحسن الهائل فى المواصلات البحرية وانخفاض تكلفتها وعلى أثر اتباع سياسة الحرية التجارية من جانب الكثير من الدول الأوربية والتى فرضتها بدورها على مستعمراتها فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وتمكنت أوربا من استيراد المواد الغذائية من مصادر رخيصة للغاية مما لم يسمع بزيادة الأسعار الداخلية للسلع الغذائية ولم يمكن أصحاب الأراضى من الحصول على الريع المتزايد الذى تنبأ به الكلاسيك . وبالرغم من هذا نجد أن مارشال يؤيد فكرة تزايد الريع خلال فترة التوسع الإقتصادى ، ولكن السبب فى ذلك عنده يختلف عن السبب الكلاسيكى لنفس الظاهرة . ففى رأيه أن تزايد الريع لن يحدث بسبب الاضطرار إلى زرع أراضى أقل خصوبة ولكن بسبب نمو الطلب من جانب الصناعة ومشروعات الإسكان على أراضى الضواحى (أدخل مارشال جميع أنواع الأراضى عند بحثه لمسألة الريع وليس فقط الأراضى الزراعية كما فعل الكلاسيك) . وارتفاع ريع أراضى الضواحى لا شك له انعكاساته على التكاليف فى الصناعة . أما بالنسبة للأراضى الزراعية فان مارشال يناقش ان تطبيق الفنون الإنتاجية المتقدمة فى الزراعة يمكن أن يؤدى إلى تحسين المركز الإقتصادى للملاك وحصولهم على نصيب أكبر من الدخل القومى .

أما عن مسألة الأجور فلقد اختلفت معالجة مارشال لها كثيرا عن الكلاسيك فهو لا يرى أى مكان أو تبرير لنظرية الأجر الحديدى ولقد تبع مارشال الطريق الذى خطة جون ستوارت ميل وذلك حينما رفض الرأى القائل بأن النمو السكانى سوف يمنع أى تحسين فى الأجور الحقيقية .

لقد توقع مارشال أن يتطور العمال ويتحسنون من حيث الخبرة والطاقة على العمل ، والتصرفات اللائقة وأن انتاجيتهم ودخولهم سوف تتزايد بالتالى . ولقد رفض مارشال أيضا لآراء الريكاردية والماركسية بشأن أثر التركيم على العمال ففى رأيه أن التوفير فى عدد العمال الذى ينشأ من احلال الآلة محل العمل فى الزمن القصير سوف يعوض عن طريق النمو فى الطلب على العمال فى صناعات السلع الرأسمالية والصناعات الثقيلة . وأكثر من هذا فانه يرى أن المكاسب من تخفيض النفقات الانتاجية التالى لزيادة الميكنة سوف يوزع على جميع المشتغلين فى الأنشطة الاقتصادية من واقع ميكانيكية السوق الحر وليس فقط على الرأسماليين كما اعتقد ماركس . ولقد كان الكلاسيك أيضا يعتقدون أن الآثار الحسنة للميكنة وتخفيض نفقات الأنتاج لن تعود على العمال حيث يحصل هؤلاء على الكفاف ، ولا يمكن أن تتزايد مستويات الأجور عن هذا لأنها تؤدى إلى زيادة اعدادهم ونقص مستويات أجورهم مرة أخرى إلى المستوى التوازنى وهو مستوى الكفاف . ولكن مارشال برفضه لنظرية أجور الكفاف وأعترافه بامكانية التحسن فى كفاءة العمال وأجورهم اعتقد أيضا أنهم سوف يجنون آثار التحسن فى الفن الانتاجى .

أما بالنسبة لمسألة الأرباح والهبوط فى معدلاتها والتى شغلت بال الكلاسيك حيث ترتبط بمرحلة الركود فاننا نجد أن مارشال لا يعطيها إلا القليل جدا من الاهتمام . فمن ناحية نجد أن مرحلة الركود التى تنبأ بها الكلاسيك لم تتحقق ، ولكن الأهم من هذا هو أن الربح كعائد من عوائد الانتاج لم يعد له كل الأهمية فى التحليل الأقتصادى وذلك من وجهة نظر النيو كلاسيك . فالربح الذى يعنيه الكلاسيك غير عادى ، وهو عائد يحصل عليه المنتج فى ظروف غير عادية فى رأى النيو كلاسيك .

أما سعر الفائدة فهو ذلك العائد الذى أصبح محل الأهتمام لأنه يمثل العائد الطبيعى الذى يجب أن يتقاضاه أصحاب رؤوس الأموال .

وقد ناقش مارشال أن سعر الفائدة سوف يميل إلى الهبوط مع الاستمرار فى عملية التركيم الرأسمالى وذلك إذا ما فرضنا عدم تغير الفن الانتاجى ، ولكن بالتخلى عن هذا الشرط أى افتراض استمرار تقدم الفن الانتاجى فاننا نتوقع استمرار سعر الفائدة فى الأرتفاع مع استمرار عملية التركيم الرأسمالى . ذلك لأن التقدم فى الفنون الانتاجية سوف يؤدى دائما إلى استخدمات جديدة لرؤوس الأموال فيرفع العوائد عليها .

ولقد كان الاعتقاد السائد لدى مارشال هو أن التحسن فى الفنون الانتاجية سوف يستمر وبمعدلات أعلى من تلك التى تتوقعها الكلاسيك . كما أنه ناقش أيضا أن الرجال الذين يدفعون عجلة التقدم الاقتصادى هم أولئك الذين يبحثون دائما فى كيفية تحقيق عوائد أعلى من العادية على رؤوس أموالهم .

مارشال والسياسة الاقتصادية :

على أساس تقديره الشخصى يذكر أنه كان مدفوعا لدراسة الاقتصاد برغبته فى فهم وبحث أسباب الفقر والأسباب التى يمكن بها تلافى هذا أو التخفيف من حدته . ولم تتغير هذه الرغبة لدى مارشال ، على العكس فانه يظهر من خلال كتاباته اهتماماً متزايداً بالمشاكل الانسانية ولكنه رغم ذلك عارض معارضة شديدة أى برامج اشتراكية . ففى رأيه الملكية الجماعية لوسائل الانتاج سوف تقتل الحوافز على العمل لدى العنصر الانسانى ومن ثم توقف عجلة التقدم الاقتصادى . ولهذا لا يمكن السماح الاشتراكية فى رأيه إلا إذا كان هناك اعتقاد من الناس جميعا أن المصلحة العامة يجب أن تأتى قبل المصلحة الخاصة وبهذا يكرسوا أنفسهم تماما لخدمة المصلحة العامة ، ولكنه لا يعتقد أن هذا ممكن الحدوث ، انها مسألة نادرة فى رأيه .

ولقد أعتقد مارشال كثيراً فى أن السوق القائم على أساس المنافسة الكاملة كفيل بتخصيص الموارد الاقتصادية فى أحسن الاستخدامات الممكنة بحيث

يستطيع المجتمع أن يجنى أكبر عائد من هذه الموارد ، كما أعتقد أيضا أن قوى السوق التنافسية كفيلة بتوزيع الدخل على الأفراد المشتغلين فى العمليات الانتاجية توزيعا عادلا .

ولقد استطاع أن يرى بعض الاستثناءات لهذه القاعدة العامة التى يضعها فهناك فرصة مثلا للظهور الاحتكارات والتى يمكن أن تخل بعمل السوق ولكنه رأى كما ذكرنا من قبل أن نمو الأحتكارات وتوسعها بالصورة التى تمكنها من أن تسيطر على السوق العام هى مسألة مستحيلة . ولهذا فلقد كان مترددا للغاية أو ممتنعا فى الواقع عن الموافقة على التدخل الحكومى فى تلك القطاعات من الأقتصاد التى ظهر فيها تزايد الغلة بشكل واضح وهددت لهذا بنمو التركز الصناعى والأحتكارات ولكنه من الناحية الأخرى لم يجد أى مانع فى امتلاك الحكومة لما يسمى الأحتكار الطبيعى وهى تلك المشروعات التى تتميز بطبيعتها بضمان أسواقها وبأن استغلالها لا يمكن أن يترك فى يد أفراد يتحكمون فى أسعار منتجاتها أو بأن المنافسة غير متصورة فيها بطبيعتها (مشروعات المرافق العامة) . ولقد أعتقد مارشال فى امكان قيام الحكومة بدور فى النواحى الاقتصادية من أجل تحسين كفاءة الأسواق فى توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة وذلك بالرغم من معارضته لتدخل الحكومة فى نواحى أخرى . فهو يرى مثلا أن الموارد الاقتصادية ينبغى أن تشجع على التحرك إلى القطاعات التى يظهر فيها تزايد الغلة ولهذا فهو يعتقد أنه يمكن للحكومة أن تشجع عملية إعادة توزيع لموارد الاقتصادية على هذا الأساس عن طريق فرض الضرائب ومنح المعونات بشكل مناسب . مثلا فرض الضرائب على بعض القطاعات التى يظهر فيها تناقص الغلة واعانة بعض القطاعات التى يظهر فيها تزايد الغلة ، وبالرغم من أن هذا فى الواقع يؤدى فى الزمن الطويل إلى زيادة سيطرة المشروعات فى تلك القطاعات التى تتمتع زيادة الغلة وهذا من شأنه ظهور الاحتكار وسيطرته على الأسواق الأمر الذى أنكره مارشال . إلا أننا نجد أن مارشال كان حذرا جدا فى نصيحته بتدخل الحكومة فهو يبين نصيحته على أساس تحسين كفاءة قوى السوق الحر المتنافس فى توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع .

خلاصة أعمال الاقتصاديين النيوكلاسيك
والتعقيب عليها

١ - تميزت المنجزات العملية للأقتصاديين النيو كلاسيك بضخامتها وبدون شك نجد أن النماذج التى بناها هؤلاء الاقتصاديين تتميز بطابعها المنطقى المتماسك .

٢ - ربطت مجموعة أعمالهم بين جزئيات الاقتصاد ووصفت العلاقات بين هذه الجزئيات بصورة حقيقية وطيعة للتحليل الرياضى ، وباختصار فان طريقهم فى البحث انشأت مستويات جديدة للبحث العلمى فى الإقتصاد .

٣ - على يد المدرسة النيو كلاسيكية أصبحت مسألة حرية الأختيار الإنسانى تحتل مكانة عريضة على مسرح التحليل الاقتصادى .

٤ - لقد تركز التحليل الإقتصادى النيو كلاسيكى على طريقة عمل جهاز السوق وكان الهدف الأساسى هو توضيح عملية الإختيار التى يواجهها كل من المستهلكين والمنتجين فى اطار السوق .

وعلى هذا الأساس التحليلى زالت المخاوف التى اهتم بها الكلاسيك بخصوص حدوث تصدع هيكلى فى الاقتصاد ، على العكس لقد نظر النيو كلاسيكى إلى الاقتصاد على أنه وحدة عضوية تتألف من جزئيات يعتمد بعضها على بعض بصورة متبادلة وانه باستنثاء تلك الحالات التى تسود فيها اقتصاديات الحجم الكبير فان حرية جهاز السوق وكفاءته سوف تزيد من الرفاهية العامة (بالرغم من ان الإقتصاديين النيو كلاسيك لم يتكلموا جميعا فى هذا الموضوع بصوت واحد الا أن معظمهم اعتقد فى هذا) .

تعقيب :

أعتمدت النتائج المشار اليها وكذلك أيضا الهيكل التحليلى الذى أستخلص منها على فرضين أساسيين .

أولا : ان ظروف المنافسة الصافية هى التى تسود فى غالبية النشاط ، وبطبيعة الحال تبين النيو كلاسيك ان هناك فروع من النشاط الانتاجى (تلك

التى تسود فيها ظاهرة تزايد الغلة) لا تتلاءم مع هذا الفرض وان بعض أشكال التدخل الحكومى قد تلزم لهذا السبب . وبالرغم من ذلك فقد أعتقد النيو كلاسيك ان حرية اختيار المستهلكين وقدرتهم على التصرف الرشيد تجعل لهم قوة فى توزيع الموارد الاقتصادية وان المنتجين لا يستطيعون وحدهم التأثير على الأسعار .

ثانيا : ولكن لصحة هذه النتائج كان لابد من الإحتفاظ بفرض عدم تعطل أى موارد اقتصادية بصورة اختيارية . وفى الواقع فان النيو كلاسيك كانوا على ثقة بأن حالة التوظف الكامل سوف تكون دائما هى الحالة الطبيعية للأقتصاد . ولم يعنى هذا أن حدوث التقلبات فى النشاط الاقتصادى أمر غير محتمل الحدوث ولكن النيو كلاسيك أكدوا أنه بالرغم من الازعاجات المؤقتة المترتبة على سوء ادارة النظام النقدى فان قوى السوق الطبيعية سوف تؤدى وبطريقة سريعة إلى اصلاح أى خلل فى توازن الاقتصاد ولقد أثبتت أحداث الأزمة العالمية فى بداية الثلاثينات من هذا القرن خطأ الافتراض الثانى ، وتأكد هذا الخطأ فى نطاق التحليل الاقتصادى على يد كينز Keynes .

أما عن الافتراض الأول الخاص بتأكيد سيادة المنافسة الصافية فى الأسواق فقد بدأ يتقوض قبل هذا . فمنذ بداية القرن الحالى ولكن خاصة بعد الحرب العالمية الأولى بدأت الأسواق وخاصة فى النشاط الصناعى تخضع تدريجيا لقلة من المنتجين الكبار بدلا من أن كانت محل نشاط لعدد كبير من المنتجين الصغار المتنافسين . وعلى ضوء هذه التغيرات ظهر خطأ تحليل مارشال بشأن استمرار المنافسة الصافية وارجاع ذلك إلى ارتباط دورة حياة المشروع بحياة صاحبه وعدم تأثير ما أسماه بالأسواق الخاصة على السوق العام . ولكن النظرية الاقتصادية لم تستطيع تفسير تلك التطورات التى أبعدت الأسواق عن حال المنافسة الصافية ولكنها لم توصلها إلى حالة الاحتكار الكامل لفترة من الزمن .

وفى أواخر العشرينات ظهرت نظرية المنافسة غير الكاملة لمسز جوان روبنسون فى كمبردج ونظرية المنافسة الأحتكارية لتشمبرلين فى أمريكا . وحقيقة أن هذه النظريات قد حاولت أن تصف عمل السوق فى ظل الظروف

الجديدة وتضمنت وبالطبع تعديل للافتراضات النيو كلاسيكية الأولى ، ولكن هذه النظريات لم تتخلى مع ذلك عن طريقة التحليل الحدى، والمنطق الذى يستند اليه . كما أن هذه التطورات الجديدة فى النظرية الاقتصادية وتحليل المنافسة غير الكاملة أو الاحتكارية لم تؤدى إلى زحزحة الاقتصاديين المؤمنين بالمنطق النيو كلاسيكى عن الاعتقاد بأن المنافسة الكاملة هى وحدها القادرة على تخصيص الموارد تخصيصا امثلا وتوزيع الدخل القومى توزيعا أمثلا ، على العكس لقد صار هناك تمسك أكبر من جانب هؤلاء بنظام المنافسة الكاملة .

ولكن هذا الاصرار على هدف غير موجود للنظرية وضع النظرية النيو كلاسيكية فى محل المثاليات وليس فى محل النظريات المرتبطة بالواقع العلمى والتى يمكن اختبار صحتها أو خطئها . ولقد أتقسم النيو كلاسيك المؤمنين بهذا الفكر الجديد إلى فريقين أحدهما يقترح التدخل الحكومى من أجل تقوية المنافسة الصافية وذلك عن طريق التشريعات التى تعمل على تجزئة المشروعات الضخمة وإلى عدد كبير من المشروعات الصغيرة المتنافسة . أما الفريق الآخر فقد ابدى شكا كبيرا فى امكانية نجاح مثل هذه السياسة التى تحاول اعادة الحياة إلى المنافسة الصافية كما شك ايضا فى جدوى مثل هذا الأتجاه للأقتصاد ، ولهذا فقد عارض افكار الفريق الأول بشدة – وطالب بدلا من ذلك بوضع برنامج اشتراكى . ففى رأى هذا الفريق الثانى أن الصناعات التى تفشل فى الأحتفاظ بحالة المنافسة الصافية يجب أن تؤمم وفى ظل الملكية العامة سوف يطلب من المديرين أن أن يعملوا على تسعير منتجاتهم وفقا لمبدأ النفقة الحدية ومثل هذه السياسة فى رأى المدافعين عنها سوف تسمح بتوزيع الموارد الاقتصادية على أساس مقارب للتوزيع الأمثل الذى يسود فى حالة المنافسة الصافية .

ولك يجب أن نذكر أن هذه الآراء الجديدة التى اعتنقها النيو كلاسيك فى القرن ٢٠ تحت وطأة التغيرات الاقتصادية التى اثبتت عدم سلامة الافتراضات الخاصة بالمنافسة الصافية والتوظف الكامل تلقت معارضة من تلامذة المدرسة النيو كلاسيكية فى أمريكا جون بتس كلارك . فلقد ساد الاعتقاد لدى هؤلاء أنه من الممكن الاحتفاظ بالميزات والمميزات الأساسية للمنافسة حتى فى تلك الأسواق التى يسودها عدد صغير من البائعين وذلك طالما أن التقدم

التكنولوجى يتم بمعدلات عالية ، وبالإضافة إلى هذا فان هذا الفريق من النيو كلاسيك اعتقدوا أن المعدلات العالية للأرباح التى تتمتع بها المشروعات الضخمة لها فائدتها فى أنها تسمح بالقيام ببحوث علمية ضخمة وهذا ما لا يمكن القيام به فى حالة المشروعات الصغيرة . وعلى هذه الأسس وجدت الأحتكارات الصناعية من يدافع عنها من بين النيو كلاسيك .

ولقد ظهرت أيضا بعض محاولات من النيو كلاسيك المعاصرين لتطبيق نظرياتهم على مشاكل الدول المتخلفة . وبالطبع فمن المعلوم أن الدول المتخلفة لا تتمتع بتلك الأسواق الواسعة المنظمة التى يمكن أن تكون مسرح لعمل النظريات النيو كلاسيكية بل أن المقايضة مازالت معروفة فى بعض هذه الدول وبمعلومية هذه الظروف ظهرت الأفكار النيو كلاسيكية التى تحاول الأحاطة بمشاكل الدول المتخلفة أو النامية فى شكلين رئيسيين :

أما الشكل الأول فيبحث عن الأسباب المعرقلة لتحركات الموارد الاقتصادية فى الدول المتخلفة والتى تمنع من توزيعها توزيعا أمثلا بين مختلف الأستخدامات المختلفة . ويخلص هذا البحث بأن هناك قيود على تحركات هذه الموارد تنشأ بفعل عوامل عنصرية أو قبلية أو طائفية تسود فى الدول المتخلفة ولهذا فان على هذه الدول أن أرادت أن تنمو يجب أن تسعى لازالة هذه العراقيل . فاذا ما تم هذا فان الأسواق سوق تتسع وهذا فى حد ذاته سوف يزيد من الكفاءة ويؤدى إلى النمو . هناك رأى آخر متفرع من نفس الأصل الفكرى يتخلص فى أن التدخل الحكومى فى الشئون الاقتصادية فى الدول المتخلفة هو السبب فى انعدام الكفاءة وسوء توزيع الموارد الاقتصادية ، ويرى من يحملون هذا الرأى أنه يجب على الحكومة أن تقلل من تدخلها وتعمل على توفير أكبر قدر من الحرية الاقتصادية فى الأسواق لأن ذلك هو الطريق الوحيد للنمو . أما الشكل الثانى من الآراء النيو كلاسيكية التى تحاول الاحاطة بمشاكل الدول المختلفة فانه بعد أكثر نضوجا والمؤمنين به يتشككون فى قدرة الاسواق فى هذه الدول على تهيئة الفرصة للنمو الأقتصادى . ويبدأ المنطق النيو كلاسيكى هنا من افتراض هام وهو أن هناك عقبات هيكلية أساسية تقف فى

طريق التوزيع الأمثل للموارد فى الاقتصاديات المتخلفة وان على الحكومة أن تقوم بمهمة تقييم أو تسعير الموارد الأقتصادية بل يتفق مع ضرورتها وأن تعكس وفرتها النسبية وكفائتها والطلب عليها وذلك حتى يمكن الاقتراب من وضع التوزيع الأمثل . ولهذا يرى المنادون بهذا الرأى أن معدلات الأجور فى الدول المتخلفة أعلى من الإنتاجية العمالية (يحدث هذا أساسا بسبب الضغط الأجتماعى والسياسى لطبقة العمال والتشريعات الصادرة بشأن الحد الأدنى للأجور والتى لا تتفق مع الإنتاجية العمالية) وأن أسعار الفائدة منخفضة جدا عن ذلك المستوى الذى يعكس ندرة رأس المال فى هذه الدول (أساسا بسبب ارتباط أسعار الفائدة فى الدول المتخلفة بالأسعار العالمية للأقراض أكثر من ارتباطها بالظروف المحلية) ، وعلى ضوء هذا التحليل يقترح أن تتدخل الحكومة لتصحيح هذا الأختلال بطريقة محسوبة وذلك لكى تعيد تسعير الموارد الأنتاجية بما يتفق مع المستويات التى كان يجب أن تسود فى حالة التوازن . ومعنى هذا الأقتراح علميا أن يحصل مستأجر عنصر العمل على إعانة وان تفرض ضريبة على مشترى عنصر رأس المال .

مسألة أخيرة ينبغى ذكرها عند التعقيب على أعمال المدرسة النيو كلاسيكية وتلك هى أن هناك بعض المنشقين على هذه المدرسة من الاقتصاديين الذين عاصروها فى أوج مجدها ومن أمثال هؤلاء وأشهرهم اقتصادى امريكى يسمى « فبلن » وهو أحد تلامذة جون بيتس كلارك الذين درسوا نظرياته ولكنهم لم يستطيعوا هضمها أو الموافقة عليها . ويعتقد فبلن فى أن الآراء النيو كلاسيكية قد تمت فى نطاق بعيد عن الواقع وأعتمدت كثيرا على المنطق الاستنباطى ، كما أن هذه الآراء فى رأيه قد اعتمدت على تحليل السكون إلى درجة لا تستطيع معها اطلاقا الاحاطة بالظروف الاقتصادية فى عالم متغير بصفة مستمرة . ولهذا فان هذه النظريات لا تستطيع طرق المشاكل الواقعية وتقديم حلول لها . وفى رأى فبلن أيضا أن الأفكار النيو كلاسيكية عن التوازن لا تخدم إلى نظرية علمية تجريدية ، كما أنه عارض أيضا فكرة السلوك الإقتصادى الرشيد والأعتماد عليها فى التحليل الأقتصادى . لقد عارض هذه الفكرة على أساس أنها تتصور أن سلوك المستهلك يعكس دائما حالة الأسعار السوقية للسلع التى يريد استهلاكها

وكذلك أيضا فان تصرفات المنتجين فى استخدام عناصر الإنتاج تعكس أسعار هذه العناصر - كما أن النشاط الاقتصادى يعكس حالة أسعار السلع والأرباح .

ان رأى فبلن ان كل هذا خاطىء حيث يرى أن سلوك الانسان غريزى وليس انعكاسى ، وفى رأيه أن هناك أساسيان فرضان يفسران السلوك الأجتماعى الإقتصادى للانسان وهما غريزة العمل وغريزة حب التساوى مع الأخرين .



(أ) مراجع عربية

١ - عبد الرحمن يسرى أحمد : مذكرات فى تطور الفكر الاقتصادى (كلية التجارية - الاسكندرية ١٩٧٢ ، ١٩٧٨) .

٢ - عبد الرحمن يسرى أحمد : تطور الفكر الاقتصادى (حسان كزيدية - بيروت ١٩٧٤) .

٣ - عبد الرحمن يسرى أحمد : مساهمة الفكر الكلاسيكى فى التحليل الحديث للتنمية الاقتصادية (جامعة بيروت العربية - بيروت ١٩٧٤) .

٤ - محمد حلمى مراد المذاهب والنظم الاقتصادى (الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٥٢) .

٥ - محمد لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادى (مكتبة نهضة مصر - القاهرة - ١٩٥٦) .



٢ – مراجع الفكر الاقتصادى الإسلامى :

١ – ابن تيمية : الفتاوى ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد ، مكتبة المعارف ، الرباط ، المغرب

٢ – ابن تيمية : الحسبة ومسئولية الحكومات الاسلامية ، تحقيق صلاح عزام دار السلام بالقاهرة ١٩٧٤ .

٣ – ابو حامد بن محمد الغزالى : احياء علوم الدين ، مؤسسة الحلبى – القاهرة .

٤ – ابو يوسف : كتاب الخراج ، المطبعة السلفية ، القاهرة .

٥ – عبد الرحمن بن خلدون : المقدمة ، طبعة دار الشعب ، القاهرة .

٦ – عبد الرحمن يسرى أحمد : مساهمة ابن خلدون فى الفكر الاقتصادى ، مجلة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد الثانى ، السنة ١٥ – ١٩٧٨ ، الاسكندرية .

٧ – محمد ابو زهرة : مجموعة مؤلفاته عن كبار الأئمة نشرتها دار الفكر العربى بالقاهرة فى تواريخ مختلفة وهى : « ابو حنيفة » ، « مالك » ، « الشافعى » ، « ابن حنبل »

٨ – محمد رشيد رضا : الربا والمعاملات فى الاسلام ، اعداد وتقديم محمد بهجة البيطار ، مكتبة القاهرة – على يوسف سليمان القاهرة ، ١٩٦٠ .

٩ – محمد نجاة الله صديقى : الاعمال الاخيرة فى تاريخ الفكر الاقتصادى فى الاسلام . (M.Nejatullah Siddiqi)

وهذا العمل مقدم باللغة الانجليزية وعلى حد علمى انه لم يترجم إلى العربية وهو من منشورات مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامى – جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، وذلك فى ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م :

«Recent Works on History of Economic Thought in Islam», A survey,



(٢) مراجع أجنبية

1. Barber, W.J. A History of Economic Thought (A Pelican Original-Penguin Books, 1967)
2. Caute, D., Essential Writings of karl Marx (A London Panther, 1967)
3. Marshall, A., Principles of Economics, 8 th Edition (Macmillan, London, 1964)
4. Malthus, R., Principles, Reprint of 2nd Edition, (New York, 1951)
5. Mid, J.S., Principles of Political Economy (London 1962)
6. Ricardo. D., Principles of Political Economy and Taxation, (Piero Sraffa, ed. Cambridge, 1953)
7. Rinna. I.H., (Editor) Readings in the History of Economic Thought (New York, 1970)
8. Rol, E. A History of Economic Thought (4th Edition, Faber, London, 1973)
9. Schumpeter, J. History of Economic Analysis (Allen and Unwin, London, 1967)
10. Schumpeter, J., Capitaliam, Sccialiam and Democracy (Allen and Unwin, London, 1959)
11. Taylor, O H., A History of Economic Thought. (Mcgraw Hill, 1960)



الفهرس

الفصل الخامس :

الفصل السادس

الفصل السابع :

الفصل الثامن :

الفصل التاسع :

الفصل العاشر :

الفصل الحادى عشر :

الفصل الثانى عشر :

الفصل الثالث عشر :

الفصل الرابع عشر :

